الرّائد الرّسميّ للجُمهُوريّة التّونسية

مُداولاتُ مجلسِ نوابِ الشّعبْ

المدة النيابية الأولى 2023 . 2027

الدورة العادية الخامسة 2026-2027

الجلسة الافتتاحية | 1 | الثلاثاء 27 أكتوبر 2026

المحتوى

1- افتتاح الجلسة..... 2

2- الإعلان عن جدول أعمال الجلسة العامة..... 2

3- الإعلان عن افتتاح الدورة النيابية العادية الخامسة 2026-2027..... 2

4- الإعلان عن سد شغوروآداء اليمين الدستورية..... 2

5- كلمة السيد رئيس مجلس نواب الشعب في افتتاح الدورة العادة الخامسة 2026-2027..... 2

6- عرض ومناقشة مقترح قانون يتعلق بتسوية وضعية الآبار الفلاحية العميقة الغير مرخصة..... 3

7- استئناف الجلسة ومواصلة النظر في مقترح القانون.. 28

8- استئناف الجلسة ومواصلة النظر في مقترح القانون.. 44

9- استئناف الجلسة ومواصلة النظر في مقترح القانون.. 47

10- تدخلات السيدات والسادة النواب على معنى أحكام الفصل 108 من النظام الداخلي..... 49

11- رفع الجلسة..... 55

II. الأسئلة الكتابية الموجهة من السيدات والسادة النواب إلى الحكومة والأجوبة عنها..... 55

عقد مجلس نواب الشعب جلسة عامة على الساعة العاشرة وخمس دقائق من صباح يوم الثلاثاء 27 أكتوبر 2026 برئاسة السيد إبراهيم بودربالة رئيس مجلس نواب الشعب وذلك لافتتاح الدورة النيابية العادية الخامسة 2026-2027 والإعلان عن سد شغور ثم عرض ومناقشة مقترح القانون آنف الذكر.

افتتاح الجلسة

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

أسعد الله صباحكم وبارك يومكم بكل خير،

يسعدني في مستهل هذه الجلسة العامة الأولى لمجلسنا الموقر في مفتتح هذه الدورة النيابية العادية الجديدة 2027/2026 أن أعرب لكم عن أصدق التمنيات بموفور الصحة والسلامة سائلا المولى عز وجل أن يمدنا بعونه ويوفقنا جميعا لما فيه الخير والصلاح لتونسنا العزيزة.

وقبل أن ننطلق رسميا في أشغالنا نتأكد من توفر النصاب وعليه، أطلب منكم زميلاتي زملائي الأعزاء التفضل بتسجيل الحضور.

تسجيل الحضور.

الحضور 115 إذن النصاب متوفر.

الحضور بالأيدي، إذن يبقى النصاب على حاله 115.

الإعلان عن جدول أعمال الجلسة العامة

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الزميلات والزملاء الأعزاء،

أجدد لكم التحية، عملا بالفقرة الأولى من الفصل 98 من النظام الداخلي، أتلو على مسامعكم جدول أعمال هذه الجلسة العامة الافتتاحية الذي تم إقراره في اجتماع مكتب المجلس بتاريخ 16 أكتوبر 2026 والذي يتضمن على التوالي:

1- الإعلان عن افتتاح الدورة العادية الجديدة،

2- أداء عضو جديد اليمين عملا بإحكام الفصل 80 من النظام الداخلي،

3- النظر في مقترح قانون يتعلق بتسوية وضعية الآبار الفلاحية غير المرخصة عدد 18 لسنة 2026.

الإعلان عن افتتاح
الدورة النيابية العادية الخامسة 2026-2027

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

زميلاتي زملائي الأفاضل،

في إطار أحكام الفصل 71 من الدستور والفصل 77 من النظام الداخلي، وعملا بقرار مكتب المجلس بتاريخ 16 أكتوبر 2026 الذي ضبط يوم 27 أكتوبر 2026 كموعد لافتتاح هذه الدورة النيابية العادية 2027/2026 نعلن رسميا عن افتتاح هذه الدورة الجديدة التي نرنو جميعا إلى أن تكلل بالتوفيق والسداد لما فيه الخير والنماء للبلاد، وبما يحقق المصلحة العليا للوطن.

الإعلان عن سد شغور
وآداء اليمين الدستورية

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

وباسمكم جميعا أرحب بالزميل الجديد السيد شاكر بن عبد السلام بوثوري النائب عن الدائرة الانتخابية الكبارية ولاية تونس، وأدعوه لأداء اليمين، وذلك عملا بأحكام الفصل 80 من النظام الداخلي، فليتفضل.

السيد شاكر بوثوري

"أقسم بالله العظيم أن أبذل كل ما في وسعي في إخلاص وتفان لأقوم بالواجب الوطني المقدس لأضطلع على خير وجه بمسؤولياتي رائدي الأسمى في ذلك مصلحة الوطن العليا في كنف احترام دستور البلاد وقوانينه".

كلمة السيد رئيس مجلس نواب الشعب
في افتتاح الدورة النيابية العادية الخامسة

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، بالتوفيق إن شاء الله، أجدد الترحيب بالزميل المحترم متمنيا له التوفيق والنجاح في مهامه.

السيدات والسادة النواب المحترمون،

على بركة الله ننطلق في هذه الدورة العادية الجديدة من المدة النيابية الأولى لمجلسنا الموقر متسلحين بإذن الله وعونه بإرادة صادقة لإعلاء المصلحة العليا للوطن والاستجابة الفعلية لانتظارات شعبنا، ونحن واعون بأن هذه المرحلة تكتسي أهمية بالغة ومفصلية فهي تأتي بعد أن راكم مجلسنا منجزا قيما وهاما خلال الدورات السابقة في جميع أوجه العمل النيابي التشريعي والرقابي وعلى صعيد الدبلوماسية البرلمانية، وهي حصيلة ثرية تم استعراضها في اختتام الدورة الفارطة نسعى دوما إلى تقييمها وتدعيمها لتحقيق التطلعات والآمال في غد أفضل.

ونحن ومن منطلق تعلقنا بوطننا وثقتنا في دولتنا ومؤسساتها مواصلون بثبات وعزيمة في المحافظة على وحدة الدولة وسيادة قرارها والاضطلاع بدورنا الدستوري، هذا الدور الوطني الذي نتطلع أن يكون آلية دفع حقيقية نحو توفير أسباب النماء لاقتصادنا وتثبيت دعامة الدولة الاجتماعية لا سيما من خلال ما تضمنه مخطط التنمية للفترة 2030/2026، هذا المخطط الذي نعتبره وثيقة مرجعية وأداة للدولة في الاستشراف وفي التعاطي مع المتغيرات المتسارعة.

وفي هذا السياق، فإن عملنا في هذه الدورة ينبغي أن يقوم على وضع الأولويات وترتيبها، وأن يتجه إلى البحث عن الحلول العملية للعديد من الإشكاليات الهيكلية والمؤسساتية والنقائص التشريعية فضلا عن معالجة بعض الاستحقاقات الظرفية والمستعجلة، ولن يكون جهدنا مثمرا إلا بمزيد من المثابرة، وتأكيد الحرص الذي نتقاسمه من أجل بلوغ الغايات التي نصبو إليها والتي تتمحور حول تلبية حاجيات المواطن في العيش الكريم وتطوير الخدمات والمرافق العمومية وإعادة توازن المالية العمومية وتعزيز استدامتها على المدى المتوسط والبعيد من خلال إرساء وتكريس مبادئ الشفافية والمسائلة والنجاعة في التصرف وتنشيط الاستثمار وخلق الثروة وتكريس الخيارات الوطنية في العدالة الاجتماعية والمجالية وتكافؤ الفرص بين جميع الفئات والجهات.

وأن هذه الأولويات في مجملها تقتضي لا فقط تظافر الجهود وتكثيفها، بل وأساسا تعزيز التكامل والتناغم بين وظائف الدولة

ومؤسساتها من أجل ضمان تجسيد الخيارات الوطنية على أرض الواقع وتناسق السياسات المعتمدة وتكاملها وانسجام الإصلاحات مع الأهداف الوطنية، وإحكام توظيف الموارد والقدرات التي تزخر بها بلادنا وتدعيم نجاعة وسرعة الإنجاز وتعزيز المرونة في التعامل مع التطورات والمستجدات. بما يكفل تحقيق الغايات التي نجتمع كلنا على ضرورة تحقيقها.

السيدات والسادة النواب الأفاضل،

إننا نضع دوما نصب أعيننا مصلحة الوطن، واستقلال قراره وسيادته الكاملة، ونحن في الآن ذاته واعون بما يمكن أن ينتج عن التوترات الجيوسياسية وعن تطورات الظرف الدولي المتقلب والمتسم بحدة المتغيرات وبتقلب أسعار الطاقة والمواد الأساسية.

وإذ نجدد انخراطنا المسؤول من أجل تعزيز مقومات السيادة الوطنية في كل تجلياتها، وفي التعاطي الجدي مع هذه التحديات الإستراتيجية كل في حدود اختصاصاته الدستورية، فإن مجلسنا سيعمل على مزيد إيلاء الأولوية للمشاريع المرتبطة بتحقيق السيادة الوطنية لا سيما في مجالات الأمن الطاقي والمائي والغذائي باعتبارها ركائز أساسية للتعويل على الذات ولدعم الاستقلالية الوطنية، وسيعمل بما لديه من آليات على تعزيز القدرة على الصمود التي ميزت الفترة السابقة وعلى تدعيم ركائز الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

وإننا وفي هذا الصدد مقتنعون بأن بناء تونس القوية يتطلب رص الصفوف في مواجهة كل المخاطر مثلما يتطلب دفعا تنمويا شاملا واستعادة لعجلة الإنتاج في كل القطاعات فضلا عن استرجاع الثقة وتحرير الطاقات وتطوير مناخ الأعمال، كما أنه ومن منطلق إيماننا بأن العمل وخلق الثروة يمثلان السبيل لضمان السيادة الاقتصادية فإننا نؤكد على ضرورة أن يحظى ملف دفع التنمية الشاملة وخلق مواطن الشغل المستقرة والتي تحفظ كرامة العامل بالأولوية القصوى، وعليه يتجه التركيز على دعم المبادرات الخاصة والقطاعات الواعدة كالاقتصاد الرقمي والطاقات المتجددة لضمان تنمية عادلة ومستدامة تشمل كافة الجهات والأقاليم.

هذا ويجب أن يرفق هذا التوجه بمزيد الحرص على محاربة البيروقراطية المعطلة وعلى تطوير المرافق العمومية والخدمات الأساسية، فمؤسسات الدولة مسؤولة على ضمان حق المواطن التونسي في خدمات عمومية ذات جودة عالية، وهو حق ثابت كفله الدستور، ويحظى بمتابعة دائمة ولصيقة من أعلى هرم الدولة.

ومن جهته، فإنه سيكثف مجلسنا جهوده التشريعية والرقابية لإصلاح وتطوير منظومات التعليم العمومي والصحة والنقل وتأمين الموارد المائية والطاقية لتكون المرافق العمومية أداة لخدمة التونسيين بكفاءة وكرامة، كما سنحرص على إيلاء العناية اللازمة بالشأن الاجتماعي والمجتمعي، وبتوفير الحماية والوقاية الضرورية لكافة فئات المجتمع من المخاطر التي تتهددها وبالعمل الجاد من أجل المحافظة على تماسك مجتمعنا وثوابته وإرثه الثقافي والحضاري، وتحسين الإحاطة على وجه الخصوص بالفئات الضعيفة ومحدودة الدخل.

وفي هذا الصدد فإننا مؤمنون بقيمة العنصر البشري وبضرورة تثمين هذه الثروة التي تتميز بها بلادنا وملتزمون بضمان التوزيع العادل لثمار التنمية، وبترسيخ مبادئ التضامن والعدالة الاجتماعية مع التأكيد على ما يتوجب القيام به في هذا المضمار من تقييم موضوعي وشامل لنجاعة التحويلات والمنح ولمنظومة الدعم.

السيدات والسادة النواب المحترمون،

إن مجابهة مختلف التحديات الماثلة والتغلب على الرهانات الجسيمة التي تعترضنا تتطلب اليقظة ووحدة الصف، وروح المسؤولية، ونجاعة التدخل، وتتطلب كذلك تعزيز التنسيق والتكامل بين الوظيفة التشريعية والوظيفة التنفيذية، كل ذلك في إطار وحدة الدولة وتأكيد تماسك مؤسساتها.

وإننا، وفي مستهل هذه الدورة الجديدة نتطلع إلى سن تشريعات تلبي حاجيات المواطن، وتمكن من تفادي مختلف الأزمات والإشكاليات التي شاهدناها في عديد من الخدمات والمرافق الحيوية، وأيضا تشريعات تواكب الاستحقاقات على جميع المستويات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وغيرها من متطلبات التنمية الشاملة والعادلة، وبالقدر ذاته نتطلع إلى تكريس دور رقابي مسؤول وبنّاء يسعى إلى إصلاح الأوضاع وإلى تكريس مبادئ الحوكمة الرشيدة وتطوير الإدارة وتأمين حسن التصرف في المال العام ديدننا الأمانة، ونهجنا البذل دون تردد بعيدا عن أي تجاذبات أو مصالح ضيقة، فلا مصلحة تعلو على مصلحة الوطن، ولا لغة إلا لغة الإنجاز الفعلي والأثر الإيجابي والملموس، فلنواصل إذا العمل معا بروح الفريق الواحد، وبوعي تام بجسامة هذه الأمانة الوطنية التي نتحملها أمام الله وأمام شعبنا.

زميلاتي زملائي، نسأل الله العلي القدير أن يحفظ بلادنا، وأن يسدد خطانا لما فيه خير وعزة ومناعة وطننا، ورفعة شعبه الوفي.

عاشت الجمهورية، عاشت تونس حرة أبية مستقلة، أبدا الدهر.

(تم أداء النشيد الرسمي الوطني للجمهورية التونسية)

عرض ومناقشة مقترح قانون يتعلق بتسوية وضعية الآبار الفلاحية العميقة الغير مرخصة

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

السيدات والسادة النواب الأفاضل،

نواصل أشغال جلستنا ونمر إلى النقطة الثالثة في جدول أعمالنا والمتعلقة بالنظر في مقترح قانون يتعلق بتسوية وضعية الآبار الفلاحية غير المرخصة عدد 18 لسنة 2026 وتجدر الإشارة إلى أنه قد تم تنظيم يوم دراسي حول هاته المبادرة التشريعية يوم 12 أكتوبر 2026 وذلك في إطار الأكاديمية البرلمانية.

هذا ويخضع نظرنا في مقترح هذا القانون إلى جميع الترتيبات الجاري بها العمل خلال جلساتنا العامة التشريعية والمضمنة بالدستور وبالنظام الداخلي للمجلس، وفيما يتعلق بتقديم مقترحات التعديل المخولة للسيدات والسادة النواب، تجدر الإشارة إلى أنه قد تم إعمال أحكام الفصل 75 من النظام الداخلي، كما يبقى المجال متاحا لتقديم مقترحات التعديل لجهة المبادرة وذلك في صيغة مضبوطة ومكتوبة، وتوزع على جميع النواب بالجلسة، وتعرض على التصويت دون نقاش عملا بأحكام الفقرة الأخيرة من الفصل 74 من النظام الداخلي.

وقبل أن أحيل الكلمة إلى لجنة الفلاحة والأمن الغذائي والمائي والصيد البحري، يسعدني أن أتوجه إلى مكتبها وكافة أعضائها وطاقمها الإداري بالشكر والتقدير على الجهد المبذول والعمل الجاد.

الكلمة إذن للجنة الفلاحة والأمن الغذائي والمائي والصيد البحري لكي تستعرض تقريرها حول مقترح القانون محل النظر.

الكلمة للسيد رئيس اللجنة.

السيد عمر بن عمر، رئيس لجنة الفلاحة والأمن الغذائي والمائي والصيد البحري

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسادة الزملاء والزميلات،

عودة برلمانية إن شاء الله بالتوفيق،

بهذه المناسبة أريد أن أجدد شكري لمكتب وأعضاء لجنة الفلاحة والصيد البحري على المجهود الجبار الذين قاموا به خلال مناقشة هذا المقترح. نفس الشيء نشكر مستشاري اللجنة على المساهمة ومساندتهم لكافة أعضاء اللجنة.

نود بهذه المناسبة أن نشكر أصحاب المبادرة على تقديم هذا المقترح.

السيد الرئيس قبل أن نحيل الكلمة لتلاوة التقرير نريد أن نضع مقترح هذا القانون في إطاره، مثلما نعلم أصل القانون يتمثل في فصل إضافي إلى قانون المالية لسنة 2025، وكان هذا بالتحديد الفصل 81 من القانون عدد 48 لسنة 2024 وهو إحدى الفصول الإضافية التي قدمها الزملاء خلال قانون المالية ولكن هذا الفصل لم يقع تفعيله.

وفي إطار دورها الرقابي عقدت لجنة الفلاحة جلسة مع وزارة الفلاحة للمناقشة في أسباب عدم تفعيل هذا الفصل القانوني، وخلال جلسة الاستماع مع الوزارة تبين أن هناك عديد الإخلالات في تنفيذ هذا المقترح، وتبعا لذلك اتصلت اللجنة بأصحاب المبادرة الأصليين ووقع تقديم مقترح قانون جديد يندرج ضمن هذه الجلسة، وبتاريخ 26 مارس 2026 تم تقديم هذا المقترح، وفي الأثناء واصلت اللجنة أعمالها وكانت لدينا جلسة بتاريخ 06 أفريل 2026 مع أصحاب المبادرة ثم تلتها جلسات أخرى مع وزارة الفلاحة، وتبعا للجلسة مع وزارة الفلاحة، وفي إطار التفاعل بين الوظيفتين قامت اللجنة بتنقيح وتقديم مقترحات تعديلية في المقترح الأصلي للقانون، ثم وقع إحالته على مكتب المجلس الذي أقر يوم أكاديمي دراسي يوم 12 أكتوبر 2026 وتبعا للجلسة في اليوم الأكاديمي هناك بعض الملاحظات والمقترحات التي سيقع تقديمها خلال التنقيح، والآن نحيل الكلمة إلى المقررة لتلاوة تقرير هذا المقترح.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، قبل تلاوة التقرير السيدات والسادة النواب باسمكم جميعا أرحب بوفد من تلاميذ المعهد الثانوي بصفاقس الذين يؤدون زيارة أكاديمية لمجلس نواب الشعب ويحضرون معنا جانبا من هذه الجلسة العامة، فمرحبا بهم(تصفيق).

الكلمة للسيدة مقررة اللجنة.

السيدة سيرين بوصندل، المقررة

شكرا سيدي الرئيس،

عودة موفقة لجميع الزميلات والزملاء،

تقرير لجنة الفلاحة والأمن الغذائي والمائي والصيد البحري حول مقترح قانون يتعلق بتسوية وضعية الآبار الفلاحية العميقة غير المرخصة عدد 18 لسنة 2026

أولا: تقديم مقترح القانون

يأتي مقترح القانون المتعلق بتسوية وضعية الآبار الفلاحية العميقة غير المرخصة في سياق وطني يتسم بتفاقم ندرة الموارد المائية وتزايد الضغط على الموائد المائية الجوفية نتيجة التغيرات المناخية وتواتر سنوات الجفاف، إلى جانب الانتشار الواسع للآبار المحفورة دون ترخيص، خاصة بالمناطق الفلاحية والريفية.

وتسبب عدم تسوية وضعية الآبار الفلاحية العميقة غير المرخصة في صعوبة تمكن الفلاحين من الولوج إلى خطوط التمويل من القطاع البنكي والتمتع بالامتيازات من الوكالة الوطنية للاستثمار الفلاحي، مما أثر سلبا على تطوير المنظومات الإنتاجية للفلاحة وعلى الوضعية الاقتصادية والاجتماعية لصغار الفلاحين .

وقد أفرز هذا الوضع واقعا ميدانيا معقدا أثبت محدودية المقاربة الزجريــة وحدها ولم يحقق الحماية اللازمة للموارد المائية كما ترتب عنه جملة من الصعوبات الاجتماعية والاقتصادية دون تحقيق التحكم الفعلي في كميات الضخ أو حصر الاستغلالات غير المنظمة. ومن هذا المنطلق يهدف هذا المقترح إلى اعتماد مقاربة تنظيمية انتقالية تقوم على ادماج الوضعيات ضمن إطار قانوني مضبوط وخاضع للرقابة.

كما يهدف هذا المقترح أساسا إلى تمكين الإدارة من حصر الآبار غير المرخصة وضبط شروط استغلالها والتحكم في كميات الضخ عبر آليات القياس والمتابعة بما يضمن حماية الموائد المائية، خاصة تلك المهددة بالاستنزاف أو التدهور النوعي. مع الحفاظ على ديمومة النشاط الفلاحي وضمان التزود بالماء الصالح للشرب بالمناطق الريفية.

وسيمكن هذا المقترح من تجاوز الإشكاليات التي عطلت تطبيق الفصل 81 من القانون عدد 48 لسنة 2024 المؤرخ في 9 ديسمبر 2024 والمتعلق بقانون المالية لسنة 2025 والمتمثلة خاصة منها في عدم التنصيص على الآبار غير المجهزة بالمضخات الحرارية والاقتصار على الآبار الكهربائية وتلك التي تعمل بالطاقة الشمسية وعدم تحديد سقف زمني لعمليات التسوية وعدم إدراج الآبار التي سيتم إنجازها بعد تاريخ صدور هذا القانون. بالإضافة إلى أنّ هذا الفصل لا يحيل على نصوص ترتيبية .

وبالتالي يقر المقترح مبدأ تدرج القواعد القانونية من خلال ضبط الإطار العام للتسوية بالقانون واحالة التفاصيل الإجرائية والفنية إلى قرار من الوزير المكلف بالمياه. بما يضمن المرونة اللازمة للتكيف مع تطور وضعية الموارد المائية ويؤمّن الانسجام مع أحكام مجلة المياه والنصوص الترتيبية الجاري بها العمل.

كما يكرس المقترح مبدأ الحوكمة والرقمنة للمنتفعين بالتسوية والتصرف اللامركزي عبر احداث لجان جهوية مختصة للبت في مطالب التسوية في آجال مضبوطة. وبذلك يشكل هذا المقترح آلية قانونية انتقالية متوازنة لا تمثل تسوية مطلقة، وإنما اطارا منظما ومشروطا يهدف إلى حماية الثروة المائية الوطنية ويضمن الأمن المائي

ويحقق التوازن بين متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وواجب المحافظة على الملك العمومي للمياه، في انسجام مع مبادئ التنمية والتزامات الدولة في مجال التكيف مع التغيرات المناخية .

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الكلمة للسيد رئيس اللجنة، تفضل.

السيد رئيس لجنة الفلاحة والأمن الغذائي والمائي والصيد البحري

شكرا السيد الرئيس،

ثانيا: أعمال اللجنة

أ. جلسة للاستماع إلى جهة المبادرة

عقدت لجنة الفلاحة والأمن الغذائي والمائي والصيد البحري جلسة يوم الاثنين 06 أفريل2026، خصّصتها للاستماع إلى جهة المبادرة حول مقترح القانون عدد 18 لسنة 2026 المتعلق بتسوية وضعية الآبار الفلاحية العميقة غير المرخصة.

وفي مستهل الجلسة، أكّد رئيس الجلسة أهمية هذا المقترح ودوره في تحسين الوضعية المادية للفلاح وتمكينه من الولوج إلى مصادر التمويل والتمتع بامتيازات الدولة في القطاع الفلاحي من جهة ودعم المنظومات الإنتاجية للفلاحة من جهة أخرى. وذكّر بدور هذه الآبار غير المرخصة في دعم القطاع الفلاحي كأحد أعمدة الاقتصاد الوطني خاصة في فترة نقص التساقطات وتواتر سنوات الجفاف.

وبيّن النواب أصحاب المبادرة أنّ هذا المقترح تم تقديمه على ضوء مخرجات جلسة الاستماع إلى ممثلي وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري حول تأخّر تطبيق الفصل 81 من القانون عدد 48 لسنة 2024 المؤرخ في 9 ديسمبر 2024 المتعلق بقانون المالية لسنة 2025، والمتمثلة في عدم التنصيص على الآبار غير المجهزة بالمضخات الحرارية والاقتصار على الآبار التي تستخدم الطاقة الكهربائية والآبار التي تعمل بالطاقة الشمسية وعدم تحديد سقف زمني لعمليات التسوية وعدم إدراج الآبار التي سيتم إنجازها بعد تاريخ صدور هذا القانون، بالإضافة إلى أنّ هذا الفصل لا يحيل على نصوص ترتيبية .

كما أكدوا انفتاحهم على كل المقترحات والملاحظات التي تهدف إلى مزيد تجويد هذه المبادرة التشريعية وتمكينها من بلوغ أهدافها .

وخلال النقاش، ثمّن النواب هذا المقترح وأشادوا بأهمية التنسيق والعمل المشترك بين الوظيفتين التشريعية والتنفيذية من أجل التوصل إلى صياغة نصوص تشريعية يسهل تطبيقها. ثمّ تقدموا بملاحظات تناولت جوهر فصول هذا المقترح على غرار الاقتصار على تسوية وضعية الآبار الفلاحية العميقة غير المرخصة وإمكانية حرمان الآبار الفلاحية السطحية من هذا الامتياز، واقترحوا الوقوف عند "الآبار الفلاحية غير المرخصة."

وأشاروا إلى صعوبة إثبات أنّ هذه الآبار غير المرخصة تمّ إنجازها قبل تاريخ 10 ديسمبر 2024، واقترحوا تسقيف المدة الزمنية لإنجاز هذه الآبار بتاريخ نشر هذا القانون بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية. كما اعتبروا أنّ ضبط شروط وإجراءات التسوية بقرار من الوزير المكلف بالمياه يمكن أن يحيد بهذا المقترح عن هدفه الرئيسي. واقترحوا توضيح هذه الشروط والاجراءات ضمن هذا الفصل وكذلك تحديد آجال إجراءات التسوية وفقا لتاريخ صدور قرار الوزير المتعلق بضبط هذه الشروط والإجراءات عوضا عن تاريخ 31 ديسمبر 2027 .

واعتبر النواب أنّ المعلوم المالي الذي تم تحديده كمقابل للتسوية يمكن أن يكون غير عادل بالنظر إلى اختلاف المساحة المستغلة وعمق البئر ونسبة التدفق. واقترحوا ضبط هذا المبلغ حسب المساحة المستغلة ونوعية المنتوج على ألا تقل عن 3500د. كما أشاروا إلى عدم التنصيص على تسوية هذه الآبار غير المرخصة التي تمّ إنجازها بالمناطق الحمراء والآبار التي صدر في شأنها قرار سدم بسبب ارتفاع نسبة الملوحة والتنصيص على إيقاف التقاضي الجاري بشأن الآبار العشوائية المستنزفة للموائد المائية. وتساءلوا عن مآل مطالب التسوية التي يتم رفضها طبقا لهذا المقترح.

وفي إجابتهم، بيّن النواب أصحاب المبادرة ضرورة أن يكون النص القانوني عاما ويتم التنصيص على كل التفاصيل والتوضيحات ضمن النصوص الترتيبية. وأضافوا أنّ هذا المقترح يهدف إلى تمكين الوظيفة التنفيذية من اختزال الآجال لتطبيق مقتضيات هذا القانون.

وأكدوا أنّ هذا المقترح قابل للتعديل وفق المقترحات التي تم تقديمها في انتظار برمجة جلسة استماع حوله مع ممثلي وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري.

وفي ختام أشغالها، قررت اللجنة برمجة جلسات استماع إلى كل الأطراف المتدخلة من الوظيفة التنفيذية حول مقترح هذا القانون.

ب. جلسة الاستماع إلى ممثلي وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري

عقدت لجنة الفلاحة والأمن الغذائي والمائي والصيد البحري جلسة كامل يوم الخميس 25 جوان 2026، خصصتها للاستماع إلى ممثلي وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري حول مقترح القانون عدد 2026/18 المتعلق بتسوية وضعية الآبار الفلاحية العميقة غير المرخصة.

واستهلّ رئيس الجلسة الأشغال بالتأكيد على أنّه تمّ تقديم هذا المقترح على ضوء مخرجات جلسة الاستماع إلى ممثلي وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري بتاريخ 04 مارس 2026 حول أسباب تأخّر تطبيق الفصل 81 من القانون عدد 48 لسنة 2024 المؤرخ في 9 ديسمبر 2024 المتعلق بقانون المالية لسنة 2025، والمتمثلة خاصة في ضرورة التنسيق مع الوظيفة التنفيذية لتجاوز الاشكاليات المطروحة على مستوى هذا الفصل وخاصة منها الفنية.

وفي تدخلاتهم، ثمن ممثلو وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري النقاشات والتفاعل الإيجابي بين الوظيفتين التشريعية والتنفيذية التي أسهمت في بلورة نص تشريعي أكثر نجاعة وقابلية للتطبيق على أرض الواقع، مذكرين بالمسائل التي تم الاتفاق في شأنها خلال جلسة الاستماع السابقة وهي توحيد مبلغ التسوية وآجال تقديم مطالب التسوية والإحالة على نص تطبيقي يصدره الوزير المكلف بالمياه لضبط شروط وإجراءات تطبيق هذا المقترح وكذلك توضيح امتيازات الدولة التي سيتمتع بها المستغل الفلاحي المعني بالتسوية وآجال إنفاذ مقترح القانون .

وأفادوا بأنّه تم إطلاق المنصة الرقمية الخاصة بإيداع مطالب تراخيص البحث والتنقيب عن المياه واستغلالها بما يتيح للمستغلين

الفلاحيين متابعة ملفاتهم إلكترونيا. مشيرين إلى أنّ هذه المنصة تتضمن منصة فرعية مخصصة لتسوية الآبار الفلاحية العميقة غير المرخصة، وهي بصدد الإعداد من قبل مكتب دراسات على أن يتمّ إطلاقها بالتوازي مع إصدار النص الترتيبي الخاص بهذا المقترح.

كما استعرضوا الجوانب الفنية المرتبطة بتنفيذ القانون في حال المصادقة عليه، مؤكدين أن من أبرز أهدافه المحافظة على الموارد المائية من خلال تركيز عدادات ذكية تستجيب لمواصفات فنية محددة على مستوى كل مستغلة فلاحية، بما يسمح بمتابعة كميات المياه المستغلة ومراقبتها، ويسهم في الحد من استنزاف الموائد المائية.

وخلال النقاش، ثمن النواب تفاعل الوظيفة التنفيذية مع النص المقترح بطريقة إيجابية وتقدموا بعدة استفسارات تعلقت أساسا بالمدة الزمنية القصوى لتركيز المنصة الرقمية لتسوية الآبار الفلاحية غير المرخصة والجهة التي ستتحمل تكاليف تركيز العدادات والربط بالشبكة وتكاليف الصيانة. كما تساءلوا عن كيفية إثبات تاريخ حفر البئر وهل أنّ عملية التسوية ستشمل الآبار التي تم حفرها في المناطق الحمراء وفي مناطق الصيانة وعن مآل الآبار السطحية في صورة الاقتصار على التنصيص على الآبار العميقة. كما استفسروا عن مآل الآبار الفلاحية التي تم إحداثها بعد تاريخ 10 ديسمبر 2024.

ودعا بعض النواب إلى إعادة النظر في مبلغ التسوية بالنظر إلى أنّه لا يستجيب إلى مبدأ تحقيق العدالة الاجتماعية بين المستغلون الفلاحين، واقترحوا تصنيفه وفق المساحة المستغلة وعمق البئر المعنية بالتسوية .

وفي ردّهم، أفاد ممثلو وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري بأنّه تم عقد اجتماع على مستوى الوزارة للتفاعل مع هذا المقترح وأسفرت عن جملة من مقترحات التعديل شملت جوهر فصول هذه المبادرة كتوضيح الامتيازات التي سينتفع بها المستغلين الفلاحيين والتنصيص على رفض مطالب التسوية التي تتضمن معلومات مغلوطة وإلغاء مقرر التسوية في صورة ثبوت إخلال المنتفع بالتسوية بالالتزامات المحمولة عليه.

وعبر النواب عن انفتاحهم على كل الآراء ووجهات النظر التي من شأنها إثراء هذه المبادرة التشريعية وضمان سهولة تطبيقها.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الكلمة للسيدة مقررة اللجنة تفضلي.

السيدة المقررة

ت. <u>جلسة لمناقشة فصول مقترح القانون والتصويت عليها</u>

خصصت اللجنة الجلسة المسائية ليوم 25 جوان 2026 للنظر في فصول مقترح هذا القانون على ضوء المقترحات المقدمة من قبل وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري والمصادقة عليها فصلا فصلا.

وبعد النقاش، وافقت اللجنة بإجماع أعضائها الحاضرين على تعديل عنوان المقترح بحذف عبارة "العميقة" لتشمل الإجراءات التي ينص عليها مقترح هذا القانون كل الآبار الفلاحية سواء منها العميقة أو السطحية وعلى تعديل الفصل الأول، كما وافقت على إضافة فصلين جديدين.

وتجدون ضمن الجدول الآتي مداولات اللجنة حول مناقشة مختلف فصول مقترح هذا القانون:

مداولات اللجنة حول فصول
مقترح القانون المتعلق بتسوية وضعية الآبار الفلاحية العميقة غير المرخصة

الفصول	المداولات	الصيغة المعدّلة	التصويت
عنوان المقترح: **مقترح قانون يتعلق بتسوية وضعية الآبار الفلاحية العميقة غير المرخصة**	اقترح أعضاء اللجنة التخلى عن عبارة "العميقة" ليشمل مقترح القانون جميع الآبار الفلاحية سواء منها العميقة أو السطحية. وتم تعديل العنوان فى هذا الاتجاه.	**عنوان المقترح:** **مقترح قانون يتعلق بتسوية وضعية الآبار الفلاحية ~~العميقة~~ غير المرخصة**	**الموافقة بإجماع الحاضرين**
<u>الفصل الأول</u>: تسوى وضعية الآبار الفلاحية العميقة غير المرخصة والمنجزة قبل تاريخ 10 ديسمبر 2024، مقابل دفع معلوم مالى قدره ثلاثة آلاف وخمس مائة دينار (3500 د) ووفقا لشروط واجراءات تضبط بقرار من الوزير المكلف بالمياه. تُمكن التسوية من التمتع بجميع امتيازات الدولة اللاحقة لها ولا يجوز المطالبة بتلك الامتيازات بصفة رجعية.	تم حذف عبارة "العميقة" وذلك فى إطار التناسق مع عنوان هذا المقترح. وأقر أعضاء اللجنة صعوبة إثبات عملية إنجاز البئر قبل تاريخ 10 ديسمبر 2024 وامكانية الوقوع فى حالات من الغش وعدم الشفافية من جهة وحرمان الآبار الفلاحية التى تم حفرها خلال الفترة ما بعد هذا التاريخ من جهة أخرى. واقترحوا حذف "قبل تاريخ 10 ديسمبر 2024".وتمت الموافقة على الفقرة الأولى من هذا الفصل فى صيغته الأصلية. كما وافقت اللجنة على مقترح التعديل المقدم من قبل ممثلى وزارة الفلاحة والموارد المائية بخصوص حصر امتيازات الدولة اللاحقة وفق النصوص التشريعية سارية المفعول والتى سيتمتع بها الفلاحون	***<u>الفصل الأول</u>***: تسوى وضعية الآبار الفلاحية ~~العميقة~~ غير المرخصة والمنجزة قبل تاريخ 10 ديسمبر 2024، مقابل دفع معلوم مالى قدره ثلاثة آلاف وخمس مائة دينار (3500 د) ووفقا لشروط واجراءات تضبط بقرار من الوزير المكلف بالمياه. ~~تُمكن التسوية من التمتع بجميع امتيازات الدولة اللاحقة لها ولا يجوز المطالبة بتلك الامتيازات بصفة رجعية.~~ **يمكن للمستغلين الفلاحيين الانتفاع بالامتيازات المنصوص عليها بالقانون**	**الموافقة بإجماع الحاضرين**

تنتهى إجراءات التسوية فى أجل أقصاه 31 ديسمبر 2027.	بموجب أحكام هذا القانون في صورة المصادقة عليه.	**عدد 71 لسنة 2016 المؤرخ فى 30 سبتمبر 2016 المتعلق بقانون الاستثمار وبالقانون عدد 8 لسنة 2017 المؤرخ فى 14 فيفري 2017 المتعلق بمراجعة منظومة الامتيازات الجبائية.** ~~تنتهى إجراءات~~ حُدّد آخر أجل لقبول مطالب التسوية بتاريخ 31 ديسمبر 2027.	
الفصل 2 **(جديد)** تُرفض وجوبا مطالب التسوية التي تتضمن معطيات مغلوطة.	وافق أعضاء اللجنة على هذا المقترح باعتبار أنه يهدف إلى إضفاء مزيد من الشفافية على عمليات تسوية وضعية هذه الآبار الفلاحية العميقة غير المرخصة..	***الفصل 2***: تُرفض وجوبا مطالب التسوية التي تتضمن معطيات مغلوطة.	**الموافقة بإجماع الحاضرين**
الفصل 3 **(جديد)** يتمّ إلغاء مقرّر التسوية فى صورة ثبوت إخلال المنتفع بالتسوية بالالتزامات المحمولة عليه.	وافقت اللجنة على هذا المقترح باعتبار أنه يهدف إلى إحكام الرقابة على التصرف في الموارد المائية.	***الفصل 3*:** يتمّ إلغاء مقرّر التسوية فى صورة ثبوت إخلال المنتفع بالتسوية بالالتزامات المحمولة عليه.	**الموافقة بإجماع الحاضرين**
***الفصل 2: (4 جديد)*:** تُلغى أحكام الفصل 81 من القانون عدد 48 لسنة 2024 المؤرخ فى 9 ديسمبر 2024 المتعلق بقانون المالية لسنة 2025.	لم يثر هذا الفصل نقاشا.	***دون تغيير***	**الموافقة بإجماع الحاضرين**

ثالثا: قرار اللجنة

قررت لجنة الفلاحة والأمن الغذائي الموافقة على مقترح القانون المتعلق بتسوية وضعية الآبار الفلاحية العميقة الغير مرخصة في صيغته المعدلة بإجماع الحاضرين.

شكرا سيدي الرئيس.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، نشكر اللجنة على عملها القيم، والآن ننتقل إلى النقاش العام.

قائمة أولية تضم كل من السيدات والسادة النواب عبد الستار الزارعي، ريم الصغير، حمزة بالضيافي، عبد القادر بن زينب، فتحي رجب، نجيب العكرمي، أحمد السعيداني، عدنان العلوش، عبد الحليم بوسمة، نبيل الحامدي.

الكلمة للسيد النائب المحترم للسيد عبد الستار الزارعي عن كتلة الأمانة والعمل له خمس دقائق.

السيد عبد الستار الزارعي

شكرا السيد الرئيس،

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين،

نحن اليوم في افتتاح جلسة للدورة الرابعة وموضوعها مقترح قانون يتعلق بتسوية وضعية الآبار الفلاحية العميقة غير المرخصة.

سادتي النواب، عندما نتحدث في هذا الموضوع بالذات نتذكر معاناة الفلاح ومعاناة القطاع الفلاحي، ومنذ تقريبا حوالي أربع سنوات ونحن نطالب وزارة الفلاحة بإنقاذ هذا القطاع لأنه عماد الاقتصاد، وبدون الفلاحة لن تتقدم تونس ولن تتقدم الصناعة، ولن تتقدم التجارة.

وعلى هذا مشكورين السادة النواب الذين اقترحوا هذا القانون الذي يتعلق بتسوية وضعية الآبار الفلاحية العميقة غير المرخصة متمنيا من الله العلي القدير أن لا يكون هذا القانون عائقا مرة أخرى أمام الفلاح التونسي الذي يعاني العديد من المشاكل والعديد من الويلات، متمنيا لفلاحتنا أن تزدهر وتتقدم كما نريد لتونس العزيزة.

السادة النواب، لدي العديد من الرسائل التي أريد أن أبلغها إلى هذه الحكومة من طرف أصحاب الشهائد العليا المعطلين عن العمل، فنرجو من هذه الحكومة ومن السيد رئيس الجمهورية أن يسرعوا في تفعيل هذا القانون الذي سيحل العديد من المشاكل للعائلات التونسية، وبتفعيل هذا القانون سنحافظ على سلمنا الاجتماعي.

رسالة أخرى من العديد أو من كل عمادات دائرة سيدي بوزيد الشرقية والسوق الجديد بحكم زيارتنا لهم في هذه العطلة البرلمانية على مستوى البنية التحتية، فكل العمادات تعاني الويلات وخاصة على مستوى الطرقات والمسالك الفلاحية، وخاصة عمادتي المكارم وسيدي بوزيد الشرقية التي كانت لي زيارة إثر الفيضانات الأخيرة التي وقعت في المكارم، والتي كان ضحيتها طفل عمره تقريبا خمسة أو ستة سنوات، وكل هذا نتيجة المعاناة التي تعانيها هذه أو هاتين العمادتين...

السيدة سوسن مبروك، نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا جزيلا، طبعا صباح الخير للجميع، ونجدد الترحاب بكافة السادة الزملاء متمنين لهم التوفيق والسداد في هذه العودة البرلمانية، كذلك كل التوفيق والسداد لكل القائمين على أعمال المجلس، ونتمنى للجميع النجاح والسداد والتوفيق في كل أعمالنا.

أيضا أريد أن أفتتح هذه الجلسة في إطار مناقشة مقترح القانون، هذه المبادرة المهمة والمهمة جدا من أجل دعم الفلاحة والفلاح الذي نعتبره خيارا إستراتيجيا ومسؤولية وطنية، ونعتبر أن دعم الفلاحة والفلاحين هو خيار مبدئي ثابت نابع من الإيمان العميق بأن القطاع الفلاحي ركيزة أساسية للاقتصاد الوطني، وأن حماية الفلاح وتمكينه من مقومات الإنتاج والاستثمار تمثلان شرطا من شروط تحقيق السيادة الغذائية والسيادة الوطنية، فحظا موفقا إن شاء الله لكل الفلاحين و الفلاحات في تونسنا العزيزة، ومزيد من التقدم والازدهار من أجل تحقيق كل مقومات السيادة الوطنية التي نرنو إلى تحقيقها.

الكلمة الموالية إلى السيدة الزميلة المحترمة ريم الصغير عن غير المنتمين إلى الكتل لها خمس دقائق.

السيدة ريم الصغير

شكرا سيدتي الرئيسة،

سلاما على قلوب ضيوفنا الكرام، سلاما على قلوب الفكر النيابي الجديد،

أريد افتتاح مداخلتي بالترحم على المواطن حسين الدريدي أصيل معتمدية منزل بوزلفة إثر وفاته في الأحداث الأخيرة التي استجدت في منزل بوزلفة منذ أكثر من شهر، هذه الأحداث الرافضة إلى تركيز معمل ذباب أسود في منطقة سكنية، وجوبه هذا الملف بتقصير واضح من قبل السلطات المحلية والسلطات الجهوية مما أدى إلى وفاة المواطن، رحمه الله وجعل مأواه الجنة.

منزل بوزلفة ليست ضد الاستثمار، منزل بوزلفة مع تركيز منطقة صناعية تحد من المخلفات البيئية والصحية لكل مشروع أو استثمار، ونحن مع السياسة العامة للدولة في الاستثمار في المورد البشري والمواطن الإنساني.

اليوم نناقش موضوع قانون تسوية الآبار العميقة، وأنا كنائبة للنظر في مدى تطابق هذا القانون الذي صدر من مجلس نواب الشعب على دائرة منزل بوزلفة- الميدة تنقلت البارحة إلى فلاحي منزل بوزلفة باعتبار أن المنطقة تمثل إنتاجا ضخما في الثروة الوطنية بالنسبة للبرتقال، ووقع النقاش على تسوية الآبار واستمعت منهم أن تسوية هذه الآبار في منزل بوزلفة وخاصة قلنا أنها مصدر إنتاج الثروة البرتقالية، يقولون أن جميع الفلاحين مستعدين لحذف هذه الآبار لأن أولا débit ليس بالكيفية التي تضمن ري منطقة سقوية، ويكلف كذلك الفلاح خسائر من كهرباء، من صيانة، وكان الاقتراح هيكلة منطقة سقوية أكثر من 3500 هكتار في منزل بوزلفة لزراعة البرتقال وفق مشروع مياه الشمال آليا يجب أن تركز آبار عميقة في هذه المنطقة السقوية، وفق دراسة فنية تضمن توزيعا عادلا للماء لهذه المناطق خصوصا أمام ضعف حوكمة توزيع المياه للجمعيات المائية.

كذلك يطالبون بتسوية مثل هذه الآبار خارج المناطق السقوية والتي تكون هي دون رخصة ويمكن أن تكون عميقة وتستنزف المائدة المائية، كذلك ربط الاستثمار بإعطاء الفلاحين الصغار الأراضي الدولية لزراعة العلف وتحقيق الاكتفاء الذاتي في العلف، ولما لا تتم في نفس الأرض الدولية التي تعطى إلى الفلاح، يتم تركيز كذلك البئر باعتبار ضرورة سقي الأعلاف والتوجه نحو الاكتفاء الذاتي في الدائرة.

منطقة الميدة وأرياف منزل بوزلفة مع تسوية هذه الآبار السقوية باعتبار المنطقة كذلك سقوية وبعلية، العديد من الآبار أذكر منها في داموس الحاجة أنقذت أقول وأؤكد أنقذت ما شهدناه في الصائفة الماضية من انقطاع متكرر في الماء الصالح للشرب، وبالتالي الإدارات والإدارة الجهوية أو البلدية تعاونت مع إيجاد مثل هذا البئر، ولكن البئر في داموس الحاجة يبقى غير مرخص وغير قانوني ويجب أن...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا جزيلا، أحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم حمزة بضيافي عن صوت الجمهورية له أربع دقائق، تفضل

السيد حمزة بضيافي

شكرا السيدة الرئيسة،

في بداية مداخلتي أتوجه بالشكر للسيد وزير الداخلية وكافة مديري الإدارات العامة والمركزية وكل إطارات وزارتها، وكافة السلط الأمنية بولاية توزر وعلى رأسهم السيد والي الجهة للاستجابة السريعة لمطلب فلاحي الجريد لرفع طلب فاتورة لمنتوج التمور، مشكورين لكن لنا التماس السيد الوزير لتخفيف الضغط عليهم حين تنقلهم بالعملة نظرا لصعوبة الجني والتصنيف، نعرف القانون ونعرف مشاكل نقل العملة لكن هذا منتوج وطني يجب الإسراع في جمعه ومراعاة وضع الترويج السيد الوزير ولإثبات ارتباط وزارتكم بواقع الشعب ومشاكله، وهذا يسوقني إلى تحليل الوضع بالجريد، لا نعرف من يحكم في من، إن الإدارات الجهوية بولاية توزر، كل إدارة لديها علم يرفرف ، جميعهم يتحدثون بلغة ولهجة غريبة عن أبناء الجريد، لا أحد يتحدث لغتنا أو لهجتنا إلا من رحم ربي.

شبابنا يرغب في العمل ويقدم المطالب لأملاك الدولة ولا من مجيب، سنوات فلاحي الجريد، الدقاش والحامة وتمغزة ينتظرون الانطلاق في حفر الآبار بعد سنوات من الانتظار ومناقصات وفتح اعتمادات ومندوبية الفلاحة تغط في نوم عميق، الصحة في حالة يرثى لها، نقص في عدد الأطباء، ونقص في الأدوية والإدارات الجهوية للصحة، أصبحت مرتعا للوبيات والمحاباة وآخر اهتماماتهم صحة المواطن السيد الوزير.

وهنا لدي وصية للسيد وزير الصحة من امرأة من منطقة الشبيكة قمت بإيصالها لمعتمدية تمغزة عندما علمت أني نائبا السيد الوزير طلبت مني أن أعلم السيد الوزير بأنها تعالج مرض السكري وضغط الدم باستعمال الحشائش الجبلية يعني الدواء ليس متواجدا السيد الوزير، يعني المستشفى المحلي بتمغزة في صراع بين إطاراته ومسؤوليه.

السيد الوزير، مخابر التحليل معطلة، الدواء ليس متوفرا وآخر اهتماماتهم السيد الوزير صحة المواطن، ما دام الراتب الشهري يحول في موعده فأمورهم على ما يرام، وأستشهد هنا السيد الوزير بمقولة في مسرحية الفنان القدير عبد القادر مقداد، "النعام الذي أرسلتموه للجريد أضيفوا إليه نعامة لكي نرتاح جميعا"، البلاد والعباد تعاني والإدارات تتمعن في التعذيب، سهلوا على شباب الولوج للمشاريع السيد الوزير، مشاريع تضمن له عيشا كريما.

من خلال انتمائي للجنة الفلاحة واطلاعي على مشروع القانون، أطلب من زملائي التصويت بـ نعم تكريما واعترافا بكل جهد وبد عملت وزرعت وتعاني منذ سنوات التهميش، مكونات مشاريع فلاحية بواد

الناعورة والعودية والحامة ورجيم والمحاسن تنتظر منكم هذا الاعتراف.

رجائي لزملائي مرروا هذا القانون لكي نثبت للشعب التونسي انتمائنا لواقعهم، ولواقع جهاتنا.

شكرا للجميع، والله ولي التوفيق.

شكرا السيدة الرئيس.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا جزيلا، أحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم عبد القادر بن زينب عن كتلة الأحرار له سبع دقائق، تفضل.

السيد عبد القادر بن زينب

شكرا السيدة الرئيس،

قبل كل شيء أطلب من السيد المصور أن يوجه لي عدسة الكاميرا نظرا لأني جئت اليوم حاملا معي كتاب قرآن لأقسم عليه مجددا لكي يصدقنا الشعب الكريم وحتى السيد رئيس الجمهورية.

أقسم بالله العلي العظيم، أقسم بالله العلي العظيم أن الكلام الذي ذكرته البارحة في الفيديو صادق وليحاسبني الله لو ذكرت كلاما مغايرا، سأضع يدي على القرآن وأقول أن الفيديو المباشر الذي صورته البارحة عن منطقة قربص لم أضف فيه حرفا بل بالعكس عديد التجاوزات لم أمررها، هناك تهميش للمنطقة وما يحدث في قربص ضحك على الذقون بأتم معنى الكلمة، أقسم بالله يظنون أن رئيس الجمهورية لن يعلم ولن يتابع ما يحدث، نحن سنبلغه ونحن سنتكلم لأن الشعب اختارنا لكي نكون منخرطين في البناء والتشييد لكن اتضح أننا لا حول لنا ولا قوة ومنبوذين من السلطة التنفيذية ما عدى بعض الوزراء.

تحدثت البارحة وقلت أنه لا يوجد أي مشروع في قربص وأعي ما أقول جيدا، والبارحة بعد تصوير شريط الفيديو المباشر تدخلت السيدة الوالية وجاء عضو مجلس محلي وقاموا بفتح الحنفيات، السيد الرئيس، أقسم بالله، الماء الذي يخرج من الحنفيات بعد تصوير شريط الفيديو متأتي من "العراقة القديمة" ويتم ضخه بالمحركات، هل تظنون أن الأيام الخوالي ستعود من جديد؟ مضحك الرئيس منصور السخيري سيعود من جديد؟ زمن أحمد بن صالح؟ نحن لكم بالمرصاد اليوم وأنا اليوم أقسمت مرة ثانية للسيد رئيس الجمهورية وللشعب.

ولاية نابل مهمشة، لا وجود من يسير الولاية السيد رئيس الجمهورية أقول هذا وأنا أضع يدي على القرآن، المعتمد الأول يسير الولاية، السيد حمادي العويصي كان يتشاجر معه يوميا، ثم جاء هذا السيد لكي يسيطر، المشكلة التي وقعت في معمل منزل بوزلفة بشأن الذباب تعود إلى سوء تقدير وسوء تصرف في الوقت المناسب والا لما حدث هذا...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

أعلنت عن سبع دقائق للسيد الزميل المحترم. كنت قد أعلنت عن سبع دقائق.

أرجو إضافة الدقائق المتبقية للسيد الزميل في مداخلته.

السيد عبد القادر بن زينب

السيد رئيس الجمهورية عندما نقول أن معتمد وكاتب عام بلدية أمام الجميع في مقهى عين الصبية هل نكذب؟ أقسم بالله أن كلامي صحيح. من سيحترمنا؟ اليوم قربص خاربة، المريصة، كذلك، لدينا مئات العائلات تحت الترهيب وهناك عقود كراء، اليوم لدينا مناطق في سليمان، نصف حي يتزود بالماء والنصف الآخر في حي السعداني وحي بن جبران الماء موجود، ولكن القنوات مفقودة فقط نشاهد الصور، وأنا أتعرض للمشاكل لأنني أتكلم ومازالت سأتعرض للمشاكل وأعرف ما يحدث، الجميع يتكتلون ضدي وأنا لا أطالب منهم شيئا فقط نطالب أن ننجح في الفترة التي سنقضيها.

السيد رئيس الجمهورية، انخرطنا في البناء والتشييد بالرغم من الانتقادات والشتم ووصفنا بأننا مكتب ضبط ومجلس تمرير القروض نحاول عديد المرات، لو وجدت آذانا صاغية لما ذكرت مثل هذا الكلام ولما تحدثت عن قربص بتلك الطريقة ولا بتلك الحرقة.

السيد وزير السياحة، جئت وقضيت ثلاثة أيام بالنزل التابع لفريد عباس في قربص وكل شيء موثق، بنايات آيلة للسقوط تقومون بطلائها، اليوم المحطة الاستشفائية، السيد الذي يتحدث ليس المالك ولا يملك أي قرار، والبناية بقيت خرابة منذ ست أو سبع سنوات في مدخل قربص يعني مشهد ينفر الزوار، فحتى بالقانون إن لم تستطع انجاز محطة استشفائية تمثل قربص لماذا تقوم بشرائها وهنا لا أوجه كلامي للسيد مليّح لأن لا دخل له، يريدون التعامل معه عنوة ووقع التعدي على "العراقة" وأغلقوا عنها الماء وأصبحت الأوساخ تتراكم في العراقة وتم غلق "عين الصبية" وبينت لكم البارحة بالمكشوف، السيد الرئيس نحن نساعدك ونطلعك على الأوضاع.

قدم لنا مشروعا واحدا لـ "PRD" أنجز في نابل، قالوا أنني من الإدارة العميقة، بل هذه هي الإدارة العميقة التي تتصارعون فيها أمام الجميع، هذه هي الإدارة العميقة التي يتم فيها مغالطة رئيس الجمهورية، في من تغالطون؟ تستقدمون حنفيات لا تعمل، تغالطون الرئيس أم المواطن؟ المواطنون يستهزؤون بكم في قربص، هل هذه إرادة البناء والتشييد؟ ما هذا؟ في المسار الفلاحي وزارة الفلاحة غائبة.

أريد اليوم أن أوجه تحية شكر ولا أرمي الورود لأحد ولا أهاب أحدا، إلى السيد وزير الداخلية، محاربة الجريمة في سليمان سواء كان على مستوى الأمن أو على مستوى الحرس بارك الله فيكم على عملكم المضني ليلا نهارا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا جزيلا.

الكلمة للسيد الزميل المحترم فتحي رجب عن كتلة الوطنية المستقلة، له أربع دقائق، تفضل.

السيد فتحي رجب

شكرا السيدة الرئيسة،

سأتوجه بهذه الكلمة إلى السيد رئيس الجمهورية والقائد الأعلى للقوات المسلحة،

حقيقة توجهت بكلام كثير إلى السيد وزير الفلاحة لكن لا حياة لمن تنادي، نتعسف كثيرا على الفلاح وهو الحلقة الضعيفة في البلاد، دور الفلاح ضروريا لأنه يوفر لنا الأمن الغذائي، الفلاح يتعب ويشقى، لكننا

نجابهه بالتعسف عليه ولا دعمه، لا نسانده كما ينبغي ثم نتعسف على تثمين وتسعير كل منتوجاته، وقم بالبيع هنا وهناك، والفلاح يندثر من جراء هذا التعسف.

أخيرا السيد وزير الفلاحة، أصدرتم منشورا وزاريا عدد 89 بتاريخ 31 أوت 2026 يخص توفير أضاحي العيد لسنة 2027/2026، كل ما في الأمر منحتم 200 دينار قرض لصغار الفلاحين من "BTS" بفائض عادي أو 600 دينار من البنك القومي الفلاحي على شرط أن يقتني أضاحي من التعاضدية ويسدده حال بيع الأضاحي بفائض عادي وبيع في نقاط شركة اللحوم، أصدرتم مرسوما بالثمن الذي حددته ولا يوجد اقبالا بتاتا فما هي الإضافة؟ لو توفر لديه مأوى للمواشي لقام بالاقتراض والبيع كما يشاء حسب الطلب، ولكن أن نتعسف عليه ونطلب منه البيع بثمن زهيد فهذا لا يستقيم.

مخرجات المجلس الوزاري الأخير ونحن على أبواب موسم جني الزيتون لا نعلم الفائدة من وراء هذا المجلس الوزاري الأخير يعني تخصيص قرض بقيمة 150 مليون دينار لديوان الزيت و20 مليون دينار قروض صغرى لاقتناء معدات جني الزيتون لصغار الفلاحين و60 مليون دينار لإيجار خزن زيت الزيتون.

150 مليون دينار لديوان الزيت سيخصص جزء منه لصيانة المعدات، الوقت تأخر لأن هناك إجراءات إدارية وقانونية، كان من الأجدر أن يقع هذا في شهر فيفري لكي يكون كل شيء جاهز في نهاية شهر سبتمبر، الكمية التي يتم بيعها بأسعار جيدة في الخارج تكون في بداية موسم جني الزيتون، الحصة لدى الاتحاد الأوروبي 56 ألف طن من الزيت معفاة من الأداءات تساوي تقريبا 800 مليون دينار، أن تخصص له 150 مليون دينار فهي لا تفي بالحاجة وسيأخذ منها نصيبا للصيانة، هذا ضحك عل الذقون، من المفروض أن تكون 800 مليون دينار من البداية ونأخذ منها الجزء الأول ونربح النسبة ونبيعه معلبا ونحن نفرض الثمن على الصعيد العالمي مثل زيت الزيتون، نحن لدينا أفضل نوعية أحيانا نحتل المرتبة الثانية وأحيانا نحتل المرتبة الثالثة لما نقوم ببيع منتوجنا لإيطاليا...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا جزيلا.

أحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم نجيب العكرمي عن كتلة لينتصر الشعب، له ثلاث دقائق، تفضل.

السيد نجيب العكرمي

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسادة الزملاء،

مرحبا بالحضور الكريم،

اليوم، نفتتح هذه الدورة النيابية بقانون مهم متعلق بتسوية وضعية الآبار الفلاحية غير المرخصة، القانون عدد 18 لسنة 2026.

لما يطرح هذا القانون اليوم أمام الجلسة العامة؟ بطبيعة الحال نحن نتساءل أن هذا القانون جاء نتيجة ضغط السادة النواب وجهة المبادرة حينما قمنا بتقديم هذا القانون في قانون المالية لسنة 2025 في الفصل عدد 81 لسنة 2024، من أجل تسوية وضعية الآبار غير المرخصة.

حينها كان هذا المقترح بداية للتواصل وللنقاش المعمق مع الوزارة للوصول إلى حل نهائي ينهي معاناة فلاحي تونس، لماذا؟ لأننا نعلم أن القطاع الفلاحي هو قطاع إستراتيجي وأن ضمان السيادة الغذائية لا يكون إلا عبر جهد ومجهود الفلاح.

إذن جاء هذا القانون اليوم القانون عدد 18 جاء لنثمن جهد الفلاح ونرفع كل الضيق وكل الابتزاز وكذلك التنكيل الذي يتعرض له الفلاح والذي يتواصل إلى اليوم، الفلاح عرضة لهذا التنكيل لأننا نعلم أنه لولا الآبار غير المسواة أو غير المرخصة والتي تتحمل الدولة المسؤولية في ذلك، لأنها منعت الفلاح من الحصول على رخصة فاضطر إلى الحفر لسقي زيتونه وغراساته وتوفير المواد الفلاحية اللازمة لسكان تونس.

اليوم، هذا القانون جاء لينهي تلك المشاكل ويرفع الحرج عن الفلاح وعن المسؤول ويحرر الفلاح من عبودية الإدارة ومن ابتزاز المسؤولين وإلى غير ذلك، ومن تلك القرارات المتعلقة بسد الآبار، إذا اليوم الفلاح أصبح متحررا وله الحق في ذلك، لأنه لولاه لما استطعنا أن نوفر للتونسيين قوتهم اليومي.

بطبيعة الحال الفلاح هو الحلقة الأضعف في العملية الإنتاجية، واليوم أقل ما يمكن أن نقوم به هو أن نصدر هذا القانون، القانون 18 الذي يتضمن العديد من النقاط المهمة في علاقة بالتسوية وفي علاقة بالمنح ما بعد التسوية، خاصة الحصول على الاستثمار الفلاحي سواء في القروض العقارية أو غيرها.

أيضا هذا الإجراء سيمكن بطبيعة الحال بعد التعاون مع وزارة الفلاحة في العديد من النقاط، من تسوية نهائية ومن ضبط حاجيات القطاع الفلاحي من المياه...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا جزيلا.

طبعا بصفتك عضوا في جهة المبادرة، يمكنك التمكن من دقيقة واحدة.

السيد نجيب العكرمي

شكرا السيدة الرئيسة،

في العموم هذا الإجراء أو هذا القانون سيمكن من سيقوم بالتسوية من الفلاحين من الامتيازات المتعلقة بالمنح ما بعد التسوية، أيضا سيمكن وزارة الفلاحة من إعداد ما يسمى التعداد العام الفلاحي الذي انطلقت فيه وجزء منه سيساعد الوزارة على ضبط الخارطة التونسية للآبار الفلاحية، وسيمكن من متابعتها وسيمكن أيضا الفلاح من عداد مدعم وإلى غير ذلك، أيضا سيمكن الفلاح من إنهاء المشاكل الواقعة بين جيرانه مع بقية الفلاحة خاصة أن هنالك مشاكل اجتماعية جمة حصلت.

عموما، نحن بهذا القانون سنمكن الفلاح من أبسط حقوقه، ولنا بقية في الحديث في مداخلات مع السادة الزملاء، وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا جزيلا.

إذا الكلمة إلى السيد الزميل المحترم أحمد سعيداني عن كتلة الخط الوطني السيادي، له ثلاث دقائق، تفضل.

السيد أحمد سعيداني

شكرا سيدي الرئيس،

نظرا لأهمية موضوع اليوم، يهمّني أن أطرح مأساة وقعت بالأمس في مدينة ماطر، حيث فقد المواطن عاطف شليني حياته، رحمه الله،

بعد أن أضرم النار في نفسه. بالأمس في ماطر انتهت حياة إنسان، وانطفأ صوت مواطن، وانكسرت عائلة، وبقيت أسئلة لا يجوز أن نتجاوزها؛ أسئلة موجعة لا يجوز أن ندفنها تحت ركام الصمت والنسيان.

مواطن يصل إلى درجة من اليأس تجعله يضرم النار في جسده ويقرر إنهاء حياته، فإلى أيّ درجة من المعاناة يصل الإنسان حتى يشعر بأن صوته لم يعد يبلغ المسؤولين، وأن كل أبواب الأمل قد أُقفلت في وجهه؟ حين يحترق جسد عاطف على ضمائرنا أن تستيقظ، وحين تُزهق روح بشرية، على مؤسساتنا أن تتحرك. وعندما تقع المأساة في عائلة عاطف، وفي عاطف رحمه الله، علينا جميعا أن نتساءل لا عن حيثيات ما وقع، وإنما عمّا كان بالإمكان فعله حتى لا يقع ذلك. ما الذي كان بإمكان السلطة المحلية والجهوية فعله كي نتجنب ما وقع؟

لا نريد في ماطر أن نستبق نتائج التحقيقات، ولا نريد أن نكيل الاتهامات، ولا نريد أيّ متاجرة سياسية رخيصة بدماء ابننا، ولكننا نرفض أيضا أن يتحوّل خبر وفاة عاطف حرقا إلى خبر عابر وأزمة عابرة تتطلب تعزية عابرة، ثم يعود المسؤولون إلى مشاغلهم وأشغالهم وكأن شيئا لم يحدث.

أين الإنصات إلى المواطنين؟ أين الإنصات إلى المواطنين؟ أين اجتراح الحلول لهم حتى يشعر المواطن أن هناك من يستمع إليه، ومن ينصت إليه، ومن يقف إلى جانبه حين تنسدّ أمامه السبل؟ وهنا أوجّه رسالتي إلى السيد رئيس الجمهورية بتحميل معتمد ماطر المسؤولية السياسية والأخلاقية في هذه المأساة، فباب معتمد ماطر لا يُفتح إلا أمام رجال المال والأعمال، ولا يُفتح إلا أمام أصحاب المصالح. وأقولها بكل وضوح، والسيد والي بنزرت شخصيا يعرف عمّا أتحدث: إن باب السيد معتمد ماطر لا يُفتح إلا أمام أولئك القادرين على تقديم الخدمات.

ويجب على الدولة أن تتحمل مسؤوليتها أمام العائلة، وأن تمكّنها من مسكن اجتماعي من المساكن المزمع بعثها في مدينة ماطر، وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا جزيلا، وكل التعازي لعائلة الفقيد ولأصدقائه وذويه ولكل من يعرفه.

الكلمة للسيد الزميل المحترم عدنان العلوش عن كتلة الأمانة والعمل، له أربع دقائق، تفضل.

السيد عدنان العلوش

السيد الرئيس،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

مرحبا بكم.

لدي سؤال أودّ أن أطرحه اليوم بكل جدية، رغم أن الإجابة عنه قد تثير شيئا من الضحك: هل نحن اليوم في "mode Avion" أم خارج التغطية؟ فالمواطن ينتخب النائب ليوصل صوته، والنائب يوصل الصوت إلى الحكومة، لكن يبدو أن في الشبكة خلل: المواطن لديه شبكة، والنائب لديه شبكة، لكن حين نصل إلى الإدارة فلا توجد شبكة. والغريب أنه كلما اقتربنا من مركز القرار ضعفت التغطية، حتى صرنا نتساءل: هل نحن نمثّل الشعب أم نمثّل عليه؟ هل نحن نواب الشعب أم نواب انتظار؟ هل نحن سلطة تشريعية أم خدمة توصيل إدارية؟

المواطن يطلب، والنائب يتابع، والإدارة تراجع، والوزارة تدرس، والملف يدور، والدنيا تدور معه، والمشروع لا يتحرك. سيدي الرئيس، صرنا نعرف الفرق بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية: الأولى لها سلطة التنفيذ، والثانية لها سلطة التفسير؛ نفسّر للمواطن لماذا تعطّل المشروع، ولماذا لم تُصلَح الطريق، ولماذا لم يتقدّم الملف، حتى صرنا نواب تفسير لا نواب تغيير.

لدينا جلسات مساءلة، لكن أحيانا المساءلة تتحول إلى مسألة وقت، والوقت يمضي والمشكل يبقى. والأغرب من كل هذا أن المواطن يحاسب النائب على التنفيذ، والنائب يحاسب الحكومة على التعطيل، والحكومة تحيل على الإدارة، والإدارة تحيل على الإجراءات، وفي الأخير تصبح المسؤولية مثل الكرة، الكلّ يمرّرها.

سيدي الرئيس، النائب ليس وزيرا ولا واليا، لكنه أيضا ليس ديكورا دستوريا، ولا صندوق بريد، ولا موزع هاتف.

وفي الختام، أودّ أن أقول للحكومة وللسلط الجهوية: نحن لا نطلب منكم أن تمنحوا النائب صلاحيات ليست من اختصاصه، بل نطلب منكم فقط أن تحترموا الصلاحيات التي يملكها؛ لأن البرلمان ليس قاعة انتظار، والنائب ليس جهاز إرسال بلا استقبال، والمواطن ليس رقما مجهولا، والدولة التي تكون دائما خارج التغطية مع مواطنها لا يمكنها أن تطلب منهم البقاء على الخط. والله مع الشباب.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا جزيلا.

الكلمة للسيد الزميل المحترم عبد الحليم بوسمة عن غير المنتمين إلى الكتل، له خمس دقائق.

السيد عبد الحليم بوسمة

شكرا السيد الرئيس،

تحية طيبة إلى جميع الزملاء والزميلات، وعودة برلمانية موفقة للجميع. ونحن نستهلّ أشغال دورة جديدة، اسمحوا لي أن أقدّم بعض الملاحظات التي أراها ضرورية لتعزيز نجاعة أعمالنا خلال المرحلة القادمة.

أولا، المسار التشريعي: رغم أننا نسير في اتجاه ثورة تشريعية أعلنها رئيس الجمهورية، فإن حجم المنجز مقارنة بما كان منتظرا لا يزال دون المأمول. ورغم تعدد المبادرات التي تقدّمت بها الكتل والزملاء، والتي بلغ عددها 169 مبادرة، فإن ذلك يستوجب مراجعة أسباب تعطّل عدد من هذه المبادرات، والعمل على تجاوز الصعوبات التي تحول دون استكمال مسارها التشريعي.

ثانيا، المسار الاقتصادي: لا يزال المسار التشريعي الاقتصادي يشهد تعطيلا، سواء بسبب انتظار المبادرات الحكومية، أو نتيجة عدم استكمال النظر في مبادرات أخرى، ونذكر في هذا السياق مجلة الاستثمار ومجلة الصرف والتشريعات المتعلقة بالمحروقات والطاقات المتجددة والمياه، فضلا عن ضرورة تنقيح عدد من القوانين التي تجاوزها الواقع الاقتصادي في بلادنا. ومن هذا المنبر ندعو الحكومة إلى استعجال النظر في القرارات والمبادرات ذات الأولوية الاقتصادية، وتسريع إحالة مشاريع القوانين على البرلمان، بما يمكّن من استكمال الإصلاحات الضرورية والمساهمة في حلحلة الوضع الاقتصادي.

ثالثا، العلاقة بين الحكومة والبرلمان: شرعت مختلف اللجان في دراسة مشروع قانون المالية والميزان الاقتصادي، وبعد القطيعة المعلنة منذ شهر ماي الماضي بين الحكومة والبرلمان، وما نتج عنها من تعطيل جزء من العمل البرلماني، وخاصة في جانبه الرقابي، نأمل أن يشكّل النقاش حول مشروع قانون المالية فرصة لاستعادة التواصل والتنسيق والحوار مع مختلف الوزارات، بما يضمن حسن إدارة العمل التشريعي والأداء الحكومي.

وإذا حصلت بعض الأخطاء في الخطاب أو في تقدير المواقف، فلا ينبغي أن تتحول إلى عائق أمام السير العادي للعلاقة بين الوظيفتين؛ فمن حق مجلس نواب الشعب أن يمارس دوره الرقابي، وأن يسائل الحكومة، وأن ينقل مشاغل الناخبين والناخبات، بعيدا عن التشنج والتخوين والاتهامات باللاوطنية أو بالإساءة إلى الدولة ومؤسساتها. وفي المقابل، من حق الحكومة أن تدافع عن تصوراتها ومشاريعها وسياساتها التي يضبطها رئيس الجمهورية في إطار دستور البلاد.

رابعا، الأولويات الاستراتيجية للبلاد: نستهلّ سنة برلمانية جديدة في ظل تحديات داخلية وخارجية، وتقلبات في أسواق الطاقة، وتراجع نسب النمو المحتملة مع نهاية سنة 2026. وأمام هذه التحديات، ينبغي أن تبقى بوصلة البرلمان موجّهة نحو ثلاث أولويات استراتيجية: الأمن الطاقي، والأمن الغذائي، والأمن المائي.

وفي هذا السياق، نثمّن المجهودات المبذولة لتسوية وضعيات الآبار العشوائية، لكننا نؤكد ضرورة مواصلة التصدي للاستنزاف غير المنظم للموارد المائية في ظل الفقر المائي الذي تعاني منه تونس. ومع استحواذ القطاع الفلاحي على أكثر من 60% من الموارد المائية، يصبح من الضروري الدفع نحو حلول جذرية لتنمية هذه الموارد وحوكمتها، بالاعتماد على التكنولوجيا والحلول الذكية، والعمل على تحسين نجاعة الاستهلاك.

كما ندعو وزارة الفلاحة والحكومة إلى التسريع في إحالة مجلة المياه على البرلمان وإصدارها في أقرب الآجال، بما يخدم أهداف تونس الاستراتيجية في أفق 2050. وندعو الحكومة كذلك إلى الانتقال من مرحلة التخطيط إلى مرحلة الإنجاز، من خلال تعبئة الموارد الضرورية، والانفتاح على الأسواق المالية، والبحث عن برامج شراكة وتمويل دولية، بما يسمح بتنفيذ المشاريع المائية، وتأهيل البنية التحتية، وتحقيق الأمن المائي.

ختاما، إن مسؤوليتنا اليوم لا تقتصر على سنّ القوانين، بل تشمل أيضا ضمان نجاعتها وتحويلها إلى نتائج ملموسة تخدم مصلحة المواطن، وتستفيد منها المؤسسات والاقتصاد الوطني.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا جزيلا. الكلمة للسيد الزميل المحترم نبيل الحامدي عن كتلة صوت الجمهورية، له خمس دقائق، تفضّل.

السيد نبيل الحامدي

شكرا السيد الرئيس،

قبل الحديث عن مقترح القانون الثوري المقدّم من لجنة الفلاحة بالبرلمان التونسي، أودّ الحديث عن أحد شباب السبيخة، عادل بالضياف، المهندس بالمؤسسة التونسية للأنشطة البترولية، الذي أُحيل على مجلس التأديب وتمّ طرده من المؤسسة، والسبب هو الدفاع عن الثروات التونسية والدفاع عن أموال التونسيين.

ولهذا، أطالب السيد رئيس الجمهورية والسيد وزير الصناعة بفتح بحث في المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية وإنصاف هذا المهندس. فعادل بالضياف أحد أبناء معتمدية السبيخة ومن أنجب النجباء الذين أنجبتهم، يُحال اليوم على مجلس التأديب ويُطرد، والأبحاث ستكشف الأسباب. وأنا من منبر مجلس نواب الشعب، أطالب بفتح بحث في هذا الموضوع: فإن كان صاحب حق فليأخذ حقه، وإن لم يكن كذلك فلا حق له، وشكرا.

أعود الآن إلى موضوعنا. هذا المشروع انتظره الشعب التونسي منذ سنوات، وعدد كبير من المواطنين يتابعون الجلسة اليوم عبر التلفاز وينتظرون المصادقة عليه، وهو مشروع تسوية وضعية الآبار غير المرخص فيها. فهذه الآبار تساهم اليوم مساهمة كبيرة في الأمن الغذائي التونسي من خلال إنتاج الخضر والغلال والزيتون. ولهذا أجدد الشكر لكل أعضاء لجنة الفلاحة بالبرلمان التونسي.

ولكنني أريد أن أتساءل: لماذا تاريخ 2024؟ من سيحدد هذا التاريخ؟ ومن سيثبت أن هذا البئر قد حُفر قبل 2024؟ من المسؤول؟ هل تستطيع وزارة الفلاحة أن تحدد هذا التاريخ؟ لا تستطيع وبالتالي، لو كان هذا التاريخ مفتوحا لكل الفلاحين، قبل 2024 وبعده، لكان أفضل؛ ففي مناطق مثل معتمدية السبيخة أو الوسلاتية أو عين جلولة، لولا هذه الآبار غير المرخصة لما استطعنا أن نحافظ على الفلاح وعلى أمننا الغذائي.

وبالتالي، أطالب اليوم كل الزملاء بالمصادقة على هذا المشروع، ليكون مشروعا ثوريا بامتياز في المجال الفلاحي، ما دامت هذه الحكومة لم تقدّم شيئا في هذا المجال.

اليوم الطريق مفتوح أمام كل فلاح لتسوية وضعيته والحصول على حقوقه من خلال المنح الموجودة، وخاصة كهربة الآبار. ففي العشرية الماضية قرر أحد وزراء الفلاحة كهربة الآبار العميقة بنسبة قد تبلغ 60% في ولايتين أو ثلاث، فلمَ لا؟ أليس هذا القانون فرصة أيضا للفلاح ليحلّ مشكلته؟ فالمشكلة بالأساس هي مشكلة كهربة الآبار التي ينتظرها كل فلاحي تونس ممن لديهم آبار غير مرخص فيها، أو مساعدتهم على اعتماد تقنية الطاقة الشمسية؛ وهذا ما ننتظره اليوم.

ما أود إضافته أن مقاومة الحفر العشوائي صعبة جدا، لأنها تشمل مجالات واسعة وتتداخل فيها كل السلط، ولذلك يجب حلّ هذا الإشكال بطريقة سلسة تمكّن الفلاح من العودة إلى نشاطه الفلاحي من جديد، لأن تكلفة الأدوية وتكلفة جلب الماء والري باهظة على الفلاح، حتى أصبح الفلاح اليوم يعرض بضاعته وأرضه للبيع، وهذا ما لا نريده.

نريد مزيدا من الدعم من كل الوزارات ومن الحكومة، ونظرة إيجابية إلى الفلاح التونسي، حتى نتمكن من تحقيق أمننا الغذائي، بعد أن وصلنا في السنوات الأخيرة إلى أن بلغ سعر كيلوغرام الطماطم والسلطة 5000 و4000، فماذا ننتظر إذن؟

أدعو الحكومة أيضا إلى مراجعة حساباتها في ما يتعلق بزيت الزيتون، حتى لا يتضرر الفلاح، وأن توفّر السيولة لأصحاب المعاصر، حتى يتمكن الفلاح من الإنتاج واستخلاص مستحقاته، وأن نتخلّى معكم عن صندوق الجوائح الذي أصبح مضرّة للفلاح لا مساعدا له وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا جزيلا.

أحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم وليد الحاجي عن كتلة الأحرار، له ست دقائق، تفضل.

السيد وليد الحاجي

شكرا السيدة الرئيسة،

تحية لكل الزميلات والزملاء ولكل الإداريين.

السيدة الرئيسة، في البداية، وقبل المرور إلى مناقشة هذا القانون، سأتحدث عن حادثة وقعت في حاجب العيون وأجّجت الشارع والمواطنين إلى حد هذه اللحظة.

يوم السبت، في حدود منتصف الليل أو بعده، دخل خمسة أشخاص، أربعة رجال وامرأة، المقبرة في منطقة المحطة ونبشوا بعض القبور، ومنها قبر حديث يعود إلى نحو خمس أو ست سنوات، ومن بين أفراد هذه المجموعة إطاران أمنيان.

وكلامي موجّه إلى السيد وزير الداخلية والسيد رئيس الجمهورية الذي يردد دائما في كل خطاباته أن القانون يطبّق على الجميع مهما كانت رتبهم. ونُفاجأ اليوم بأن هذه المجموعة تمّ التحقيق معها ثم أطلق سراحها، وبقي الوضع في حاجب العيون متأججا، وهذا غير معقول.

أولا، أدين ما حصل من هتك لحرمة المقابر والقبور. وهنا يوجد نص قانوني، هو الفصل 167 من المجلة الجزائية، الذي ينص على أنه يعاقب بالسجن مدة عامين وبخطية مالية قدرها 48 دينارا كل من ينتهك حرمة قبر. هذا النص لا يطبّق، ولأنهم أمنيون تمّ الإفراج عنهم.

أطالب السيد وزير الداخلية والسيدة وزيرة العدل وكل من يهمه الأمر بتطبيق القانون، لأن ما حدث مسّ مشاعر أهالي حاجب العيون. فللمقبرة حرمة، والناس ينظرون إليها نظرة خاصة، وفي ديننا وعقيدتنا لا يجوز الاعتداء على المقابر ونبشها والمشي على القبور، أفلا نتركهم في راحة حتى بعد موتهم. أدعو كل المسؤولين مرة أخرى إلى ضرورة مراعاة مشاعر الناس، خاصة أهالي المحطة وحاجب العيون، بتطبيق القانون على من اعتدى ليلا على مقبرتنا وموتانا.

أمر الآن إلى مناقشة هذا الموضوع. هذا القانون مهم جدا، خاصة لفلاحينا، فنحن في القيروان وغيرها من مناطق وسط الجمهورية التونسية أغلبنا من الفلاحين، ولسنا في مناطق صناعية كبرى، ولا يمكننا العيش إلا في وسط فلاحي. لذلك سيكون لهذا القانون النفع الكثير وسيكون إيجابيا جدا، ولكن هنا سينشأ إشكال: نحن سنسوّي وضعية من حفروا آبارا دون تراخيص، ونطالب أيضا بتسوية وضعية الآبار التي حُفرت بعد 2024، لأن ذلك ليس مستحيلا اليوم.

وللعلم، أذكر سنة 2024 لأنها محددة في الفصل 81 من قانون المالية، وهو مقترح قدّمناه نحن النواب، ونحن من حددنا فيه تاريخ أواخر ديسمبر 2024 تقريبا، وبالتالي ليست الوزارة هي التي حدّدته، ولكننا نطالب بتغييره بحيث تسوّى وضعية كل من لديه بئر دون ترخيص.

ومن جهة أخرى، الفلاحون الذين قدموا مطالب تراخيص اليوم: هل ستمنحهم وزارة الفلاحة الموافقة أم لا؟ فالفلاح الذي يريد الحفر في إطار قانوني يقدّم مطلبا عبر التسلسل الإداري وينتظر الترخيص، فهل ستمنحه الوزارة إياه أم لا؟ ثم هناك تصنيف المناطق، ومنها المناطق الحمراء التي توجد فيها اليوم آبار غير مرخص لها. إذن، امنحوا الفلاحين التراخيص، ودعوهم ينتجون ويعملون لكسب قوتهم.

أما مبلغ 3500 دينار المقترح في هذا القانون، فليس في متناول كل الفلاحين، لذلك نطالب بفتح إمكانية تقسيط هذا المبلغ، بحيث يدفعه الفلاح على أقساط على مدى عام أو عامين أو ثلاثة حسب إمكانياته.

إن الوضع الذي وصلنا إليه اليوم ساهمت فيه وزارة الفلاحة. أنا أمثّل معتمدية العلا، التي لا توجد فيها أي منطقة سقوية، وقد طالبت مرارا بإحداث مناطق سقوية فيها، ومؤخرا تمّ اقتراح حفر ثلاثة آبار وإحداث ثلاث مناطق سقوية، وقد ورد ذلك في مخطط التنمية الذي ناقشناه وصادقنا عليه مؤخرا. فمنطقة العلا ليست كلها منطقة حمراء، كما أجابني السيد وزير الفلاحة ذات مرة ردّا على أسئلة شفاهية قدّمتها. إذن، فانظروا في وضع معتمدية العلا، وأعيدوا الدراسات، وامنحوا إمكانية إحداث المزيد من المناطق السقوية، أكثر حتى من ثلاث مناطق سقوية.

هناك مشكلة أخرى في معتمدية حاجب العيون: أنت تريد مقاومة التسرب العشوائي في الماء، ولدينا المنطقة السقوية الرحيمة 2، وفيها بئران بعمق 600 متر، وقد تحدثت عنها مرارا، وهي مكهربة، ولكن تنقصها "vannes" منذ 2012، أيها السادة الزملاء، تركت على حالها، ثم تريد ألا يحفر الفلاح عشوائيا؟ لقد ساهمتَ بنفسك في دفعه إلى حفر آبار غير مرخصة وعشوائية. هذه هي المنطقة الأولى.

هناك منطقة سقوية أخرى في منطقة السودان، حمادة السرجة بحاجب العيون، تُركت مهملة، فلا ركّبوا لها الصمامات، ولا مدّوا القنوات، ولا كهربوها، فهل تعمل بمولّد يشتغل بـ"المازوط"؟ وحاليا، من يملك المال يكتري صهريجا ويوصل الماء إلى ضيعته، أو يمدّ القنوات ويشتري المعدات ويوصل الماء إلى ضيعته، أما الفقير فله الله، وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا جزيلا.

الكلمة للسيد الزميل المحترم عبد الجليل الهاني عن الكتلة الوطنية المستقلة، له ثلاث دقائق، تفضّل.

السيد عبد الجليل الهاني

شكرا السيدة الرئيسة.

مرحبا بكل الزملاء والزميلات والسادة الإداريين، وسنة برلمانية موفقة.

أودّ أن أتوجه بالشكر إلى السادة النواب وإلى لجنة الفلاحة الذين تقدموا بهذه المبادرة، التي جاءت تكملة لما ورد في أحد فصول قانون المالية. هي مبادرة طيبة، ولكن مشاكل الفلاح تبقى عديدة ومتعددة.

وفي هذا الإطار، من شأن هذه المبادرة أن تسوّي الوضعيات السابقة لهذا التاريخ أو لصدور القانون، لكن هناك وضعيات ستنشأ بعد ذلك إن لم تتحرك الوزارة. وإن لم تتحركوا، فسنعمل نحن كمجلس نواب على وضع طريقة جديدة رقمية وميسّرة لإعداد الوثائق والمستندات، حتى يتمكن الفلاحون من الحصول على الرخص في أسرع

الأوقات، وتتقلص المدة التي تبلغ اليوم سنة أو أكثر. فالفلاح الذي يقدّم مطلبا لحفر بئر، سواء كانت عميقة أو غير عميقة، تطول إجراءاته وتنتقل من المندوبيات الجهوية إلى وزارة الفلاحة ثم إلى اللجنة المركزية.

أذكر هذا لأن هناك اليوم بعض الفلاحين لديهم آبار حفروها بتراخيص، لكنها جفّت بعد استغلالها لـ 10 أو 15 أو 20 سنة، وحين يتقدم الفلاح بمطلب لتجديد البئر، يستغرق ذلك ستة أشهر أو سنة، ولا يستطيع الشروع في إجراءات تبديل الرخصة أو طلب تجديدها إلا بعد أن تأتيه معاينة من وزارة الفلاحة تتثبّت من أن البئر لم يعد فيه ماء فعلا، أو لم يعد كافيا. وحينها يقدّم المطلب، أي أنه لا يملك ماء، ولا توجد منطقة سقوية، ولا يستطيع ري أشجاره، وقد يبقى على هذه الحال سنة كاملة.

هذا المواطن والفلاح الصغير الذي يملك أرضا سقوية فيها غراسات سقوية، خاصة في ولاية نابل، ونحن نعرف غراسات القوارص والخضر والباكورات، إذا تقدّم بمطلب لتجديد رخصته وانتظر عاما، فبعد عام ستصبح تلك الأشجار المنتجة التي كنا نراها قد هلكت؛ وفي ذلك تضييق على الناس.

لذلك نريد إجراءات مصاحبة لهذا القانون، وإن شاء الله تكون هناك مبادرات أخرى تحلّ هذه الإشكاليات، لا في تجديد الرخص فحسب، بل خاصة في ما سيأتي بعد اليوم.

نحن نسوّي الوضعيات، وهؤلاء سينتفعون بالقانون، لكن ما دامت الرخص لم تُجدَّد، وما دامت المناطق السقوية الموجودة اليوم ليست سقوية فعليا، فكيف نسمّيها مناطق سقوية؟ حين يطلب الفلاح الماء يُفترض أن يحصل عليه، لكنه اليوم لا يحصل عليه. فالمنطقة السقوية في نابل، من أصل 30 مليون متر مكعب في السنة، تحصل على 5 أو 6 أو 7، وقد وصلت هذه السنة إلى 7. وهذا ألحق الضرر بعديد الفلاحين، وتسبب في إتلاف عديد المحاصيل من حيث الجودة والكمية وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا جزيلا.

أحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم شفيق عز الدين الزعفوري عن كتلة لينتصر الشعب، له ثلاث دقائق، تفضّل.

السيد شفيق عزالدين الزعفوري

شكرا السيدة الرئيسة.

التشخيص سهل وطرح المشاكل سهل، لكن أين الحلول؟ إن الفلسفة الحقيقية لهذا الموضوع هي تسوية وضعية الآبار الأنبوبية، وأنا لا أحب أن أسمها عشوائية، لأن هناك البعض يفتكون حقهم في بلادهم واليوم سنعيد إليهم حقهم.

لقد كانت الآبار الأنبوبية جنود الخفاء في أزمة المياه، فقد زوّدت أكثر من 40% من البلاد التونسية بالماء الصالح للشرب، وهي التي توفر لنا أكثر من 60% من أمننا الغذائي، ومنتوج الزيتون الذي نتحدث عنه اليوم يأتي من هذه الآبار الأنبوبية التي يسمّونها عشوائية، وهي ليست كذلك، وأكرّر ذلك للمرة الثانية: هي آبار أنبوبية، ونحن أصحاب الحق فيها.

أعود إلى الفلسفة الحقيقية لإحداث هذا القانون، وهي الاعتراف بحق الفلاح في امتلاك أرضه وامتلاك الماء. وهنا أوجّه نداء إلى وزارة أملاك الدولة: لماذا غيّبتم سيدي بوزيد عن عملية المسح الإجباري للأراضي الدولية الفلاحية المستغلة؟ هل يعني ذلك أن كل شيء لا ينال إلا بالقوة، وأن كل حق لا يفتكّ إلا بالقوة؟ سنفتكّ ذلك لأنه حق مكتسب، فنحن نتشبث بما نملك كما نتشبث بالعلم الأحمر والأبيض، وبهذه الأرض، وبهذه الدولة، ونحن آخر من سيغادر هذه البلاد لو وقعت أية مشاكل.

إن هذه الآبار الأنبوبية حق مكتسب لأصحابها، ويجب أن تعود إليهم. كما يجب أيضا تسوية وضعية الأراضي الدولية الفلاحية المستغلة، حتى نقول إن للفلاح اليوم الحق في أن يكون عنصرا فاعلا في الدورة الاقتصادية.

وأرجو أن يرافق هذا الموضوع تسويةُ وضعية المناطق السقوية العشوائية، فحتى تسوّي لي منطقة سقوية هل أبقى للعطش حتى يصدر حكم للسيد الكريم؛ سوِّ وضعيتي ثم حاسِبه كما تشاء. ومثال ذلك المناطق السقوية بالهيشرية، التي ينتج فيها زيتون بيولوجي، فلا يقومون حتى بتوعية الفلاح وإعلامه أن منتوجاته بيولوجية.

أما وزارة الفلاحة، فنريدها أن تبذل مزيدا من الجهد. وإن شاء الله تكون هذه خطوة جيدة، شكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا جزيلا.

أحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم بوبكر يحيى عن كتلة الخط الوطني السيادي، له خمس دقائق، تفضّل.

السيد بوبكر يحيى

شكرا سيدي الرئيس.

مرحبا بالزملاء، وإن شاء الله تكون دورة برلمانية جيدة ونافعة لتونس ولأبناء الوطن.

تعدّ الفلاحة الركيزة الأساسية للنشاط الاقتصادي، فهي التي توفر الأمن الغذائي للمواطن، وهذا مهم، لأننا نعاني اليوم من مشكلة الغذاء، ومن مشكلة الأسعار وغيرها مما يرتبط بالفلاحة وأي قانون أو إجراء من شأنه تسهيل الإنتاج والعمل الفلاحي وتوفير الغذاء للمواطن نثمّنه ونوافق عليه.

ذلك أن هذا القانون، أي المقترح الصادر عن بعض الزملاء وعن لجنة الفلاحة، والمتمثل في تسوية وضعية الآبار الفلاحية العميقة غير المرخص فيها، قانون مهم، ولذا لا بد من المصادقة عليه وأخذه بعين الاعتبار، لأن له ما بعده، خاصة في ما يهمّني كثيرا، وهو امتيازات الدولة ودعمها للفلاح في مناطق افتقرت فعلا على مدى قرون إلى الدعم والإحاطة وإلى حضور الدولة. ففي الجنوب مثلا لا يكاد الناس يعرفون شيئا اسمه الدولة في هذا القطاع، وهو قطاع يعاني تراكمات عديدة.

لكن السؤال الحقيقي الموجّه اليوم إلى الوظيفة التنفيذية وأودّ فعلا أن تجيب عنه، أن لدينا مشكلة، أو بالأحرى ظاهرة استثنائية، هي عدم تطبيق القوانين الصادرة بمبادرة من النواب؛ فهي تصدر بالرائد الرسمي، لكن أوامرها التطبيقية لا تصدر ولا يطبق أغلبها، إن لم نقل كلها وهذا السؤال يتطلب إجابة وتوضيحا فعليا من الوظيفة التنفيذية، لأنه لا يمكن، في غياب الأوامر التطبيقية، أن نتحدث عن قانون جيد أو قانون مهم أو قانون يمكن أن يقدم شيئا للناس ولدينا عديد القوانين والمقترحات التي تمت المصادقة عليها ولم تطبق، سواء في قانون المالية أو في قوانين أخرى.

أما الآبار غير المرخصة، فعندما نتحدث عنها في الجنوب، في ولاية قبلي مثلا، فإن قرابة 80% من إنتاج دقلة النور يأتي من آبار غير مرخص فيها؛ أي أن الناس يُنفقون ويعانون من أجل أن يوفّروا لنا نحو 400 ألف طن من دقلة النور، أكثر من 80% منها آبار غير مرخصة والفلاح ينتظر الحلول دائما والحلول غير موجودة.

ونحن اليوم أو بالأمس تقريبا، في 26 أكتوبر، وبهذه المناسبة دعونا نتحدث قليلا عن الدقلة: ففي 26-10-2026 تمّ افتتاح موسم جني التمور، وهذا الافتتاح أصبح إجراء روتينيا؛ فكل عام نفتتح موسم جني التمور، ومنذ عشرات السنين ونحن نفتتحه، فما جدوى هذا الافتتاح؟ إنه إجراء روتيني عادي لا فائدة منه، بل قد يكون خسارة ومضيعة للوقت.

لماذا نفتتح موسم جني التمور؟ وماذا نفعل به، والفلاح يعاني من صعوبات الترويج والتسويق، ومن نقص الأدوية، ومن ثقل الأعباء والجهد الذي يبذله لإنتاج دقلة النور؟ فماذا فعلنا إذن؟ لقد افتتحنا اليوم موسم التمور، وخفّضنا الأسعار وفق الاتفاق بين المصدرين ورجال الأعمال والفلاحين الممثلين في اتحاد الفلاحين، تحت إشراف وزارة الفلاحة. خفّضنا الأسعار وحدّدناها في ثلاثة أصناف: الصنف الأول والصنف الثاني والصنف الثالث، ولكن الأمر يبقى دائما خاضعا للعرض والطلب؛ فالمحتكرون، أو رجال الأعمال، أو المصدّرون أو الهياكل العاملة في التجارة يعملون وفق العرض والطلب: إما أن يشتروا منك بأقل من السعر المحدد، وإما أن تحتفظ بدقلتك عندك، والدقلة لا تحتمل الانتظار لأنها قد تفسد.

لذلك أذكّر دائما بنقاط مهمة: أولا، مطلب الفلاح، وهو مطلب قديم نعيده كل عام دون إجابة ولا استجابة من الدولة، هو إحداث ديوان وطني للتمور على غرار الديوان الوطني للزيت وغيره من الدواوين، فعلى الأقل يحفظ الديوان الوطني للتمور الصابة، ويثمّن المنتوج، ويحافظ على الأسعار وعلى الترويج، ويساهم مساهمة فعالة في المحافظة على الإنتاج وعلى استقرار السكان هناك في قبلي أو في توزر؛ فاستقرار الناس مرتبط بالنخلة، وإذا ماتت النخلة هاجر الناس أو نزحوا. لذلك فإن الحفاظ على هذا المنتوج مهم جدا، ولهذا يطالب الفلاح بإحداث ديوان وطني للتمور.

أما النقطة الثانية، فهي المشروع المقدم مع وزارة التنمية، وهو السوق المركزية للتمور، وهو مشروع مقترح منذ عدة سنوات، وقد تم اعتماده تقريبا في مخطط التنمية 2026-2030 والمطلوب من وزارة الاقتصاد ووزارة الفلاحة ووزارة التجارة، ومن الدولة ككل، أن تهتم بهذا المشروع وتسعى قدر الإمكان إلى إنجازه بولاية قبلي، خاصة أنه لا توجد لدينا مشكلة عقارية، فالعقار متوفر، والناس متحمسون لهذا المشروع، وهو مشروع مهم يمكن من المحافظة على صابة الدقلة وعلى الفلاح في تلك المناطق، مع الشكر.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا جزيلا.

الكلمة للسيد الزميل المحترم صابر الجلاصي عن كتلة الأمانة والعمل، له خمس دقائق، تفضّل.

السيد صابر الجلاصي

شكرا السيدة الرئيسة.

نرحب بجميع الزملاء في هذه السنة البرلمانية، وإن شاء الله تكون سنة مليئة بالإنجازات التشريعية.

شكرا للجنة الفلاحة ولجهة المبادرة على هذه المبادرة.

أودّ في البداية، وقد بدأت بالشكر، أن أثمّن العمل الجبار الذي قام به الزملاء وكل من دعم هذه المبادرة، لأنها مبادرة تحقق أمنا غذائيا بكل ما تحمله الكلمة من معنى. واليوم نفهم لماذا تقدّم لجنة الفلاحة مبادرات تمسّ الواقع وتمسّ الاقتصاد، فهي لجنة تُسمّى لجنة الفلاحة والأمن الغذائي والمائي والصيد البحري، والأمن الغذائي وحده كفيل بأن يجعل كل الزملاء يساندون هذه الفكرة، وأدعوهم إلى التصويت بقوة على هذا المقترح.

أما الوزارة اليوم فلا تقدّم حلولا في الحقيقة، حتى أن كلمة "الأمن" غير موجودة في تسميتها: وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري، في حين أنها وزارة يُفترض أن تؤمّن عيش التونسيين وغذاءهم، لكنها تقدّم حلولا ضعيفة ومحدودة وترقيعية. وحتى إن قدّمت حلولا، أو قدّمنا نحن حلولا، فإنها تفرغها من محتواها.

ولهذا أنا اليوم متخوّف قليلا من بعض العبارات التي أعتبرها ربما عبارات مفخّخة، فحين نقول في الفصل الأول: "وفقا لشروط وإجراءات تُضبط بقرار من الوزير المكلف بالمياه"، فنحن لا نعرف هذه الشروط، خاصة أنه سبق أن تعاملنا مع الحكومة في فصول أُفرغت من محتواها. أما تاريخ 2024 الذي طرحه بعض الزملاء، فقد تثبّتُّ الآن ووجدت أنه تمّ تعديله ليصبح 2027، وهذا معقول، ولكن تبقى لديّ بعض الملاحظات: كيف سيتم إثبات أن هذه الآبار مرتبطة بذلك التاريخ، قبله أو بعده؟

وأغتنم هذه الفرصة للحديث عن الاستثمار ودفعه في المجال الفلاحي، لأذكّر وزير الفلاحة بأنه يجب اليوم أن يبحث عن الحلول داخل وزارته، لأننا حين نقدّم مقترحات ومبادرات تدعو إلى الاستثمار، تأتي أنت لتكرّس ما يُعبَّر عنه بالمركزية الإدارية؛ فحين تنقل اليوم مقرّ وكالة الاستثمارات الفلاحية من منوبة وتضعه في الوزارة أو في مقر الإدارة العامة، فإنك تُبعد المسافة وتُبعد الاستثمار عن المستثمرين. وحتى إن قلت إن هناك منصة رقمية، فليس كل الناس قادرين على الدخول إلى هذه المنصة، وليس كل الفلاحين قادرين على ذلك، فضلا عن أنه لم يتم تعميمها إلى حدّ هذه اللحظة.

نقطة أخرى تخص قانون الاستثمار الفلاحي، ونحن في إطار مراجعتنا لقانون الاستثمار في لجنة التخطيط الاستراتيجي، وهذه دعوة إلى لجنة الفلاحة وإلى كل العاملين في القطاع الفلاحي وأصحاب المبادرات إلى الفصل بينهما، فالحقيقة أننا لا نستطيع اليوم أن نضع الاستثمار الفلاحي في نفس الخانة مع الاستثمار الصناعي، فهناك فرق. ويجب اليوم الفصل بين الاستثمار الفلاحي والاستثمار الصناعي، لأن للفلاحة خصوصياتها، وخصوصيات الصناعة ليست كخصوصيات الفلاحة، وهذا ما نعمل عليه في القانون عدد 71 لسنة 2016.

اسمحوا لي أن أمرّ إلى نقطة أخرى في الإطار نفسه، وهي الفلاحة، وهذا ما قصدته حين قلت في البداية إنه عندما نقدّم نحن الفصول يقع إفراغها من محتواها. فالفصل 58 الذي تمّ إدراجه في قانون المالية لسنة 2026 تبخّر في رفوف وزارة أملاك الدولة، وضاع بين أروقة وزارة المالية ووزارة الفلاحة، ولم تلتزم وزارة أملاك الدولة بتطبيقه في ثلاث نقاط مهمة كنا طرحناها:

النقطة الأولى هي طرح خطايا التأخير المستوجبة، وإبرام رزنامة خلاص على مدة أقصاها خمس سنوات، لكن لا رزنامة خلاص على خمس سنوات ولا أي شيء آخر، بل عادت الوزارة إلى تطبيق المنشور عدد 1 المؤرخ في 2 جويلية 2025 المتعلق باستخلاص محاصيل أملاك الدولة، في حين أن الفصل 58 جاء بعد 2025.

النقطة الثانية: لم تلتزم وزارة أملاك الدولة اليوم بتطبيق الأمر عدد 1870 الخاص بالتفويض.

ثم النقطة الثالثة، وتتعلق باختيار المقاسم: بالله عليكم، كيف تختار الوزارة اليوم المقاسم التي تقدّمها للفلاحين الشبان والعاطلين عن العمل؟ اليوم، حين تريد أن تحقق الأمن الغذائي، وأن تساهم في تشغيل الشباب، وأن تخلق أناسا متشبثين بأراضيهم، كيف تمنحهم عقودا لمدة ثلاث أو أربع سنوات، سواء بالمراكنة أو عن طريق أملاك الدولة، ولا تمنحهم ما يمكّنهم من الاستثمار، بل تمنحهم أراضي هامشية؟

علينا اليوم أن نسأل أنفسنا: هل نريد أن نستثمر في الفلاح ونحقق الأمن الغذائي أم لا؟ فإن كنا نريد ذلك، فيجب أن تتغير أمور كثيرة، بما في ذلك الخارطة الفلاحية والقانون عدد 95 الذي يجب تنقيحه، وتطبيق الفصل 58 على أرض الواقع وغيرها كثير.

كما نرى اليوم إشكاليات عديدة حتى في منح شهادة الجائحة؛ فقد طالبنا بمنح شهادة الجائحة في السنوات المتضررة، فتمنحني سنتي 2022 و2023 فقط وتمنح منطقة مجاورة خمس سنوات. نريد العدل في كل شيء، ونريد وزارة تؤمن بالأمن الغذائي حتى نصنع فلاحة ونصنع أمنا غذائيا وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا جزيلا.

أحيل الكلمة إلى السيدة فاطمة المسدي، غير المنتمية إلى الكتل، لها ثلاث دقائق.

السيدة فاطمة المسدي

شكرا،

عودة برلمانية ميمونة لكافة الزميلات والزملاء،

وإن كانت عودة متأخرة جدا كانت من المفترض أن تستثمر في التشريع والرقابة ومناقشة الملفات التي تشغل التونسيين، وفي السياق نفسه أندد بإهدار الوقت والمال العام في مجالس وزارية تعقد دون أن تفضي إلى قرارات واضحة وإجراءات ملموسة وآجال محددة.

السيدة الرئيسة،

سأدخل مباشرة في الموضوع لأن الملفات التي تهم ثروات تونس لا تحتمل مزيد التأجيل.

نحن اليوم بصدد مناقشة تسوية وضعية الآبار الفلاحية وهو موضوع يتعلق بحقوق المواطنين وبالثروات الطبيعية وبضرورة تطبيق القانون على الجميع وأشكر زملائي على هذا المقترح، لكني أريد أن أطرح سؤالا لتجاوز هذا الملف هل نطبق المعايير نفسها من الشفافية والمساءلة عندما يتعلق الأمر بالثروات الوطنية التي تستغلها الشركات في قطاع المحروقات.

أريد أن ألفت الانتباه إلى ملف امتياز حقل قرمدة التي أقرت الاتفاقية الخاصة به بموجب المرسوم عدد 43 لسنة 2022 أنا لا أوجه اتهاما جزافيا لأي طرف لكني أطالب بتوضيح المسار القانوني الذي اعتمد والتحقق من الوثائق التي بني عليها القرار ومن المعطيات التي قدمت إلى السلطات المختصة بما في ذلك لرئيس الجمهورية إن أمكن التثبت منه بالوثائق الرسمية.

لكن الأخطر في مثل هذه الملفات ليس فقط إذا كان القرار صحيحا من الناحية القانونية بل أيضا ماذا يحدث للإطار التونسي الذي يثير التحفظات ويطلب التثبت، هناك مهندسة وإطار سامي بالمؤسسة التونسية للأنشطة البترولية السيدة سامية اليحياوي بن موسى، شغلت خطة رئيس مناطق الاستكشاف والتطوير ومثلت الدولة التونسية في مشروع حقل الزارات وفق ما صرحت به فقد أبعدت من منصبها سنة 2018 إثر رفضها الإمضاء على التفويت في حقول صفاقس، وهناك شكاية معطلة إلى حد الآن عدد 85397 سنة 2025 في هذا الملف وهو فساد متعلق بالثروة النفطية، تقول اليوم إنها أبعدت مجددا من مسؤوليتها على مشروع الزارات بعد إثارتها تحفظات تتعلق بما تعتبره عدم الإفصاح عن الحجم الحقيقي للحقل.

وتقول إن قرار إبعادها اتخذ دون سماعها ودون فتح تحقيق جدي في الوقائع التي أثارتها، إذا كانت هذه المعطيات صحيحة فنحن أمام مسألة مؤسساتية خطيرة تستوجب التثبت هل وفرنا الحماية اللازمة للإطارات التي تريد المحافظة على الثروات الوطنية؟

السيدة الرئيسة، إني أطالب بتوضيح المسار القانوني لملف قرمدة والتثبت من كل الوثائق والمعطيات التي بني عليها القرار وفتح تحقيق في الوقائع التي أثارتها المهندسة بشأن حقل الزارات وضمان حقها في أن تسمع وأن تفحص الادعاءات بموضوعية.

تتغير المناصب اليوم أما ثروات تونس فتبقى ملكا للشعب التونسي والمسؤولية ليست في...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا جزيلا إذن الكلمة إلى السيد الزميل المحترم جلال الخدمي عن صوت الجمهورية له أربع دقائق تفضل.

السيد جلال الخدمي

شكرا السيدة الرئيسة،

جاء قانون رخص الآبار في الواقع ليحافظ على الثروة المائية باعتبارها ثروة من ثروات البلاد وعلى حقوق الأجيال القادمة لكن هذا القانون هل يحافظ على الثروة المائية أم لا؟ الإجابة بالطبع لا، ولا يمكن للدولة أن توقف الآبار غير المرخصة لأنها تفتقد الإمكانيات ولا يمكنها أن تضيء على كل الناس.

إذن حين لا يمكن تطبيق قانون ونجد أنه غير قادر أن يكون في مصلحة البلاد يجب الاستغناء عنه فعليا ونبحث عن حلول أخرى، حين أرى أنه يتم تصدير مياهنا مجانا، وقد تحدثوا عن الطماطم المصدرة وعن الفراولة وعدة منتوجات مصدرة وأين البصمة المائية التي من المفروض أن تأخذها وزارة الفلاحة بعين الاعتبار ونحافظ على الثروة المائية.

ثانيا، حين تريد أن تحافظ على ثروة المياه لماذا لا تحدث مناطق سقوية عمومية؟ لماذا تترك اليوم كل من يريد أن يحفر بئرا يقوم بذلك وهناك من يحفر حتى في مساحة نصف هكتار، لماذا لا تجمع مجموعة فلاحين 100 أو 150 فلاحا وتنشئ مناطق سقوية وبالتالي هنا ترشد استهلاك الماء ويكون عندك تحكم في الماء وتحافظ على الثروة المائية، وهؤلاء الفلاحين الذين حفروا وأتحفظ على كلمة "عشوائية" لأنني أقول أنها آبار غير مرخصة ليسوا "كناترية" ولا متهربين وذنبهم الوحيد

أنهم يريدون أن ينتجوا ويوفروا الأمن الغذائي للبلاد ويكونوا أناسا منتجين وأعطونا درسا في الانتقال الطاقي، وكنت تحدثت عليه ووجدنا وزارة بمديريها العامين وبخبرائها ومهندسيها وبقينا نرفع شعارات الانتقال الطاقي، في حين أن هذه الآبار غير المرخصة أعطتنا درسا في الانتقال الطاقي.

ثالثا، حين يريد الفلاح أن يجدد رخصته تقول له يجب أن تحصل على رخصة ولديه غابات زياتين أو أشجار أو غيرها يعني أصبحت ثروة كبيرة للبلاد يبقى ينتظر حتى تعطيه رخصة وبالتالي تتلف غراساته وهذا أيضا غير معقول، أنا مع هذا القانون وبشدة ولكن كان من الأجدر وأن نلغي هذه الرخص تماما ونعتمد على المياه البديلة كتحلية المياه والمياه المعالجة والبصمة المائية التي تحدثت عليها والمناطق السقوية التي ذكرتها وكان بالإمكان إيجاد حلول أفضل وهؤلاء الناس كما كنت أتحدث يعملون على توفير الأمن الغذائي للبلاد.

إذن موضوع رخص الآبار هو موضوع كبير جدا والفلاح الذي سيحفر بئرا فأقل كلفة هي 150 و200 ألف دينار وهناك من يبيع منزله أو أرضه أو سيارته لحفر بئر وهدفه أن يكون مواطنا منتجا يدفع بسبل التنمية في هذه البلاد، لذا نحن مع هذا القانون، ولكن نود أن تكون الإجراءات...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا جزيلا إذن الكلمة إلى السيد الزميل المحترم يوسف التومي عن كتلة الأحرار له أربع دقائق تفضل.

السيد يوسف التومي

شكرا السيدة الرئيسة،

عندنا اليوم مقترح قانون مهم جدا يتعلق بتسوية وضعية الآبار الفلاحية العميقة غير المركزة وبالطبع هناك تشجيع للفلاح ومن خلاله تحقيق الأمن الغذائي بتونس ويعتبر مقترح القانون مهما جدا، لكن النقطة التي سأتحدث فيها هي تثمين المياه المعالجة الثلاثية التي تمولها الدولة وأعطيكم مثالا هي محطة حمدون 1 بمعتمدية الزاوية والقصيبة والثريات وكذلك توسعة مشروع المنطقة السقوية العمومية بمدينة زاوية سوسة وبمدينة قصيبة سوسة والثريات بإحداث مشروع حمدون 2 لتوسعة مشروع الزراعات في هذه المنطقة وهي زراعات الأعلاف وتخصص هذه المياه لري الزياتين.

نلاحظ اليوم أن المياه المعالجة بطريقة ثلاثية تصب في البحر ويرى الفلاح ذلك وأغلب الأراضي التي نراها اليوم سواء في مدينة زاوية سوسة، لأن مشروع المياه المعالجة موجود في مدينة زاوية سوسة منذ الثمانينات وكانت المعالجة أولية وثانوية وتطورنا فأصبحت معالجة ثلاثية بمدينة الثريات ووقعت توسعة المياه المعالجة الثلاثية مؤخرا، وأعتقد أن المشروع الجديد فيه توسعة إلى معتمدية مساكن ومعتمدية سيدي الهاني للمياه المعالجة وتكلف على الدولة مليارات بإحداث محطات المياه المعالجة وأغلب الأراضي مهملة فلماذا؟ لعديد الاعتبارات مرة يقول لك أعطابا فنية ومرة يقول لك وقت الذروة للكهرباء ولا يمكن أن نعطي الماء للفلاح من الحادية عشر الى الخامسة مساء، في حين في الصيف يتوفر الماء في تلك الأوقات وأنت ستعطيه بعد الخامسة ولا يتوفر الماء بكثرة، ولذا هناك أيضا أشياء أخرى هناك "فانات" الفلاحة لهذه المناطق السقوية واليوم نجد تسريبات موجودة منذ أشهر تقريبا وأعلمنا عنها السيد المندوب الجهوي للفلاحة بسوسة ولا من مجيب ولم نر التحرك لإصلاح هذه الأعطاب ولا إرادة قوية للإصلاح، خاصة أنك تعرفين أن المشاريع اليوم بالمليارات كدولة وهذه الأموال مرصودة للبحر، وأوجه اليوم نداء إلى السيد وزير الفلاحة لإيلاء نظرة إلى هذه المناطق اليوم وكانت كل هذه الأراضي مستغلة لزراعة الأعلاف في وقت ما وتنتج الزيتون وفي وقت جني الزيتون المحاصيل الكبيرة في ولاية سوسة الموجودة في معتمدية الزاوية والقصيبة والثريات.

النقطة الثانية أدعو لجنة الفلاحة كذلك إلى معالجة مشكل سل الزيتون الذي ضرب اليوم في تونس وتعرفون أن الزيت اليوم هو المصدر الرئيسي لصادرات الدولة التونسية والتي توفر العملة الصعبة وماهي الإجراءات الوقائية التي اتخذتها وزارة الفلاحة؟ اليوم أدعو لجنة الفلاحة إلى استدعاء وزارة الفلاحة للنظر في هذا الموضوع الخطير موضوع سل الزيتون ولا نترك المشكل كما وقع في الحشرة القرمزية.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا جزيلا إذن الكلمة إلى السيد الزميل المحترم المختار عبد المولى عن كتلة لينتصر الشعب له خمس دقائق تفضل.

السيد مختار عبد المولى

السيد الرئيس،

السادة والسيدات النواب،

يشكل مقترح القانون المتعلق بتسوية وضعية الآبار الفلاحية غير المرخص فيها خطوة ضرورية لتصحيح مسار طال انتظاره ومعالجة الصعوبات التي حالت دون التطبيق الفعلي للفصل 81 من القانون عدد 48 لسنة 2024 والمؤرخ في 9 ديسمبر 2024 والمتعلق بقانون المالية لسنة 2025 ونحن ندعم هذا المقترح باعتباره يتيح للفلاحين تسوية وضعيتهم ضمن إطار قانوني واضح وعادل، ولكننا نؤكد في الوقت نفسه أن التسوية لا يمكن أن تتحول إلى بديل دائم عن احترام القانون ولا أن تبرر استمرارية استغلال الآبار خارج الأطر القانونية المنظمة.

المطلوب اليوم هو تبسيط الإجراءات ووضع حد للتعقيدات الإدارية وإحداث منصة رقمية شفافة وفعالة لمتابعة مطالب رخص الحفر والاستغلال إلى جانب التسريع في تنقيح مجلة المياه بما يجعلها قادرة على الاستجابة للتحديات الجديدة وحماية الموارد المائية وضمان حسن توزيعها.

لكن السيد الرئيس، الإشكال الحقيقي لا يكمن في التشريعات وحدها بل في مدى احترامها وتطبيقها على أرض الواقع، فلا يمكن أن نرفع شعار السيادة الغذائية والتعويل على الذات ثم نترك الفلاح يواجه البيروقراطية وتعطيل المشاريع وبطء إسناد المنح والتراخيص، ولا يمكن أن نتحدث عن عدالة اجتماعية وتنمية متوازنة في حين تغيب المحاسبة وتتأخر القرارات ولا تتحمل الإدارات والمسؤولين مسؤولياتهم كاملة في تحويل توجهات الدولة إلى إنجازات ملموسة.

ولعل ولاية تطاوين خير دليل على هذه المفارقة فهي ولاية تزخر بالطاقات المتجددة والأراضي القابلة للاستغلال وتمتلك إمكانيات بشرية وفلاحية مهمة غير أن العديد من المشاريع ما تزال معطلة وكأن هذه الإمكانيات محكوم عليها بالبقاء خارج دائرة التنمية إلى الأبد، فأين

وصل مشروع توسعة المنطقة السقوية بالذهيبة؟ ولماذا يتواصل تعطل مشروع الري التكميلي بالعين الجديدة من معتمدية رمادة؟ وما مصير مشروع قطب الواحات برج بورقيبة والآبار الأربعة التي تم حفرها منذ سنوات دون أن تدخل حيز الاستغلال؟ ولماذا لم تتقدم إجراءات إحداث منطقة سقوية بمغني رغم المراسلات المتعددة والتعهدات الرسمية؟

إن هذه الأسئلة هي مطالب مشروعة وانتظارات حقيقية لفلاحي الجهة وسكانها وكذلك نطالب بالصيانة الشاملة لمجمع سهل الرومان بمعتمدية الذهيبة والتسريع في إسناد المنح الفلاحية للفلاحين وتوفير المختصين في خلايا الإرشاد الفلاحي والطب البيطري برمادة، فضلا عن معالجة الصعوبات الإدارية والمالية التي تعترض الشركات الأهلية الفلاحية المعطلة في ولاية تطاوين، وأكرر معطلة في ولاية تطاوين وحتى تنطلق فعليا في نشاطها وتؤدي الدور الاقتصادي والاجتماعي المنوط بعهدتها.

السيد الرئيس، لقد أثبت الفلاح في تطاوين بما لا يدع مجالا للشك أنه مستعد للعمل والاستثمار في أرضه وأن المبادرة موجودة والإرادة متوفرة، وقد حققت بعض التجارب الفلاحية نتائج مشجعة على امتداد ثلاث سنوات ولكن المبادرة الفردية لا يمكن أن تصمد وحدها أمام التعطيل الإداري وغياب المرافقة ونقص التجهيزات، فالدولة مطالبة بأن تكون شريكا فعليا للفلاح وأن يكون للدولة رجال تسهر على توجه الدولة لا تعطيلها ولا مجرد أن تبقى تراقب وتطالب بالامتثال.

ومن هذا المنطلق ندعو إلى وضع خطة عاجلة وملزمة لحلحلة المشاريع الفلاحية المتعطلة في ولاية تطاوين تضمن تحديدا واضحا للمسؤوليات وضبطا دقيقا للآجال وآليات متابعة دورية وعلنية حتى لا تبقى الوعود مجرد حبر على ورق وحتى يتحمل كل الأطراف مسؤولياتهم أمام القانون والشعب.

كما نؤكد أن إعادة الاعتبار للفلاح خاصة صغار الفلاحين في تطاوين والذهيبة ورمادة وبير عمير ومغني وكمبوت ونكريف لا أن تكون بالخطابات والصور بل بتوفير التمويل والماء والإرشاد والتجهيزات وتبسيط الإجراءات وضمان النفاذ إلى الموارد وتحفيز الاستثمار في الأرض وحماية المنتجين من كل أشكال التهميش والتعطيل، لأن السيادة الغذائية في حقيقة الأمر لا تبنى بشعارات ولا تتحقق بالنوايا بل بالعمل والإنجاز والقرارات الجريئة ولا يمكن أن نطالب بالتعويل على الذات ثم نترك المشاريع معطلة والفلاح ينتظر سنوات من أجل ترخيص أو منحة فلنجعل من هذا المقترح فرصة حقيقية لتصحيح مسار ومن مشاغل تطوير مدخلا لتنمية فعلية وعادلة يكون فيها الفلاح في قلب القرار الوطني وتتحول فيه الإمكانيات المتاحة إلى إنتاج وثروة ومواطن شغل بدل أن تبقى رهينة التأخير والتعطيل.

في الحقيقة لا نحتاج إلى مزيد من الشعارات بقدر ما نحتاج إلى إرادة سياسية صادقة وإرادة فاعلة وآليات تنفيذ واضحة ومسؤولين يترجمون توجهات الدولة إلى نتائج ملموسة على أرض الواقع.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

أحسنت وشكرا جزيلا الكلمة إلى السيد الزميل المحترم محمد علي عن كتلة الخط الوطني السيادي له خمس دقائق. تفضل.

السيد محمد علي

بسم الله،

شكرا السيدة الرئيسة،

يعتبر هذا القانون مكسبا مهما وهو استجابة واقعية لمعاناة الفلاحين الصغار خاصة والفلاحة العائلية في المناطق خاصة الفلاحية بالأرياف والمهمشة مثل جهة قفصة مثلا التي تعتبر أن هذه ظاهرة لافتة وتعتبر الفلاحة أساس تأمين حاجيات المواطنين، ويعتبر الفلاحون تسوية وضعية الآبار غير المرخصة مكسبا هاما ويمكنهم من الحفاظ على نشاطهم ومورد رزقهم والحفاظ على كرامتهم وعيشهم الكريم وحقهم في الامتيازات المالية لضمان ديمومة هذا النشاط لتوفير الغذاء لعائلاتهم ولعموم التونسيين والمواطنين.

لكن يبقى هذا القانون مساهمة بسيطة من المجلس من ضمن واجبات كثيرة للدولة تجاه الفلاحين وحقهم في الدعم وإزالة العراقيل وتذليل الصعوبات وتمكينهم من الصمود في وجه قسوة الطبيعة أو الجوائح أو الكوارث كالحرارة والجفاف والفيضانات والتساقطات المضرة ببعض المحاصيل.

عودة على بدء السيد الرئيس، كان من المفترض أن تنعقد هذه الجلسة يوم 1 أكتوبر لكننا نجتمع اليوم بعد 26 يوما من التأخير وعقب عطلة برلمانية امتدت قرابة شهرين شهدت خلالها البلاد أزمات استثنائية كان يفترض على هذا المجلس قطع عطلته والعودة إلى ممارسة دوره الرقابي، تأخر البرلمان عن موعده لكن أزمات البلاد لم تتأخر ومآسي التونسيين لم تنتظر والسلطة لم تتوقف عن تعطيل الحقوق وحده البرلمان غاب وكأن ما يحدث خارج هذه القبة لا يعنيه.

شهدت البلاد خلال العطلة اضطرابات استثنائية في التزود بالماء والكهرباء طالت تداعياتها الأوضاع الاجتماعية والصحية وسجلت وفيات في المستشفيات والسجون وسط اتهامات بالتقصير وأسئلة جدية حول المسؤوليات في ظل تعتيم يحرم التونسيين من حقهم في معرفة الحقيقة عندما تتعطل المرافق الحيوية وتسقط الأرواح لا يجوز للسلطة أن تتوارى خلف الصمت ولا أن يتحول التعتيم إلى وسيلة للتهرب من المسائلة.

نحن لا نصدر أحكاما مسبقة لكننا نطالب بكشف الحقيقة وتحديد المسؤوليات لأن حماية الدولة لا تكون بإخفاء الإخفاقات بل بمحاسبة المسؤولين عنها وفي الفترة نفسها تحرك أصحاب الشهائد المعطلون عن العمل للمطالبة بحقهم الدستوري في الشغل وتفعيل القانون عدد 18 الذي لا يزال معطلا بإرادة سياسية من أعلى هرم السلطة دون تبريرات مقنعة أي معنى للقانون إذا كانت السلطة نفسها تعطل تطبيقه؟ وأي قيمة للحقوق الدستورية عندما تتحول إلى وعود مؤجلة ويترك آلاف الشباب رهائن الانتظار واليأس؟

كان المفترض أن تكون هذه الجلسة مناسبة لمساءلة السلطة عن تعطيل القانون وتحديد المسؤوليات والمطالبة بجدول زمني واضح لتفعيله، لكن يبدو أن حقوق المعطلين لا تستحق الاستعجال حتى عندما يتعلق الأمر بمستقبلهم وكرامتهم، وتتعمق هذه الأزمة مع تصاعد حالات إقدام المواطنين على حرق أنفسهم في تعبير مأساوي عن انسداد الأفق وانعدام الحلول وهي ظاهرة لا يجوز اختزالها في حوادث فردية بل تستوجب مساءلة السياسات التي تدفع المواطنين إلى الشعور بأن أبواب الإنصاف موصدة أمامهم ويتزامن ذلك مع وقائع عنف أمني قاتل مثلما حصل في جبنيانة وحي التضامن مؤخرا بما

يطرحه من أسئلة خطيرة حول استخدام القوة والمسؤوليات في ظل مخاوف من استمرار الإفلات من العقاب. لا يمكن أن تكون حماية الأمن مبررا لانتهاك الحق في الحياة ولا أن تتحول الصفة الأمنية إلى حصانة من المحاسبة.

أزمات الماء والكهرباء والوفيات وسط اتهامات بالتقصير وتعطيل الحق في الشغل وتصاعد الاحتجاجات القصوى والعنف الأمني والحلول الأمنية والهرسلة القضائية لشباب تونس دفع الكثير من النواب إلى عقد جلسة عامة استثنائية أي صدى؟

وهنا يفرض السؤال نفسه لماذا لم يتحرك البرلمان لمساءلة السلطة عن الأزمات؟ لماذا أصبح انعقاد المجلس ضرورة فقط عندما يتعلق الأمر بمناقشة قانون المالية؟ أقولها بوضوح لولا استحقاق قانون المالية لكان من المشروع أن نتساءل عما إذا كان هذا البرلمان سيعود إلى العمل قبل الأول من جانفي القادم.

الزميلات الزملاء، لقد استجابت رزنامة المجلس للاستحقاق المالي لكنها لم تستجب لاستحقاقات المواطنين وهذا يكشف خللا خطيرا في ترتيب الأولويات ومسؤولية مشتركة، سلطة تعطل الحقوق وتتهرب من الإجابات وبرلمان لم يستخدم صلاحياته لفرض المساءلة.

إن قانون المالية مهم لكن أرواح التونسيين ليست أقل أهمية من أرقام الميزانية وحقهم في الشغل ليس أقل قيمة من فصولها وكرامتهم وسلامتهم ليست ملفات يمكن تأجيلها إلى حين انتهاء العطلة البرلمانية، وعليه أن يطالب بفتح نقاش برلماني جدي حول أزمة الماء والكهرباء وتداعياتها وكشف حقيقة الوفيات وتحديد المسؤوليات ومساءلة السلطة عن تعطيل القانون عدد 18 ووضع حد للمماطلة في تفعيل الحق في الشغل وفتح تحقيقات جدية ومستقلة في أحداث العنف الأمني القاتل في جبنيانة وحي التضامن وضمان المحاسبة وعدم الإفلات من العقاب، كما نطالب بمعالجة الأسباب الاجتماعية التي تدفع المواطنين للاحتجاج بأجسادهم جوعا وحرقا عوض مواصلة تجاهلها.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا إذن أحيل الكلمة للسيد الزميل محترم المعز بن يوسف عن كتلة الأمانة والعمل له خمس دقائق. تفضل.

السيد المعزبن يوسف

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيدة رئيسة الجلسة، نائبة السيد رئيس البرلمان،

نتمنى دوما ألا يكون الموضوع الأساسي للجلسة في مفتتح سنة برلمانية هو التباحث في مشكلة الآبار العشوائية، بقدر ما هو موضوع مهم أكيد بالنسبة للفلاحين والمناطق الفلاحية والاخوة الذين عندهم مشاكل في مستوى حفر الآبار، ولكن تمنينا اليوم في افتتاح سنة برلمانية أن يتحدث المجلس عن المشاكل التي عاشها التونسيون خاصة في الصيف ورأينا فيه العجب العجاب، اليوم لا يمكن أن نقول لا توجد أزمة ما بين السلط في البلاد وهناك أزمة حقيقية ما بين السلطة التشريعية والبرلمان والسلطة التنفيذية بأغلبية مكوناتها، وهذا كله يجعلنا نتساءل اليوم عن مستقبل شعبنا وبلادنا لأننا كنا نتمنى أن يكون هناك ممثل اليوم ولم لا تكون رئيسة الحكومة اليوم في البرلمان، حتى تقدم لنا التوجهات الكبرى للدولة والتوجهات التي يجب أن تغير الواقع الذي عشناه في تونس خاصة في الصائفة، لأننا اليوم لا يمكن أن نتحدث عن الآبار العشوائية في حين أننا عشنا أزمة كهرباء وانقطاع مستمر للماء وارتفاع أسعار بطريقة رهيبة، ونرى الأوضاع الاجتماعية والفئات الهشة اليوم في تونس التي تتفقر كل يوم أكثر رغم أننا لا نرى التوجهات الكبرى للحكومة بمنطق الدولة الإجتماعية أمامنا اليوم.

كل هذا مع عودة مدرسية للأسف الشديد، بقدر ما يحاول السيد الوزير أن يزين هذه العودة كلما يظهر في الإعلام وفي زياراته رغم الأوضاع المزرية لعدة متدخلين في وزارة التربية وتفاقم المظالم للأساتذة والمعلمين وحتى تلامذتنا اليوم في أقسام فيها 40 وأكثر من 40 تلميذ اليوم لا يجد أبناء تونس وتلامذتها كراسي ليجلسوا عليها في معاهدهم ومدارسهم، كل يوم تقريبا وقفة احتجاجية لأبناء التربية، مرة المعلمين ومرة الإطارات التربوية، مرة الأساتذة .

ولذا لو سنتحدث اليوم عن بلاد يمكن أن نبنيها مع بعضنا فإنه من غير المعقول أن يقع افتتاح سنة برلمانية مهمة في البرلمان التونسي بتاريخه بالرجالات والنساء والرجال الذين مروا منه، مع الأوضاع التي يعيشها العالم ومع الأوضاع الإقليمية الصعبة اليوم التي وجدت عليها البلاد نفسها محاصرة بعدة إشكاليات ويتحدث البرلمان اليوم عن الآبار العشوائية وكأنه تنقصنا العشوائية، مع أن كل هذا لا ينفي أن كل هؤلاء الناس اليوم عندهم مشاكل ونعرف أن الفلاح يعاني ونحن في منطقة فلاحية ونعرف معنى أن الفلاح مقدم على موسم جني الزيتون ولكن جل المسالك الفلاحية في سوسة تقريبا وخاصة على الأقل في الدائرة التي أمثلها سيدي بوعلي والقلعة الكبيرة والكوندار تقريبا ولاية كاملة فيها ماسحة واحدة وحيدة، وأحدثت مشكلة جديدة لأن عندهم سائق وحيد من مدينة مساكن ويجب أن تبقى هذه الماسحة في التجهيز بمساكن مع غلق أغلبية إدارات التجهيز تقريبا في عدة معتمديات منها معتمدية القلعة الكبرى.

ولا نتحدث عن الفلاحين اليوم في ولاية سوسة بصفة عامة حتى الناس "المكينجية" اليوم أصحاب معامل التعليب إلى آخره ننتظر موسم الزيتون وهو صعب جدا ولكن تقريبا هناك غياب كلي للدولة.

ثم نريد مسألة أخرى بالنسبة إلى السيد وزير الفلاحة عندك العديد من التراخيص المعروضة في مستوى الإدارات الجهوية للفلاحة وأتحدث عن حفر الآبار وتبقى طيلة سنة على رفوف مكاتبكم، فعلى الأقل سرعوا اليوم وأعطوا للناس حتى يعملوا وينتجوا، إن شاء الله تكون البلاد بخير وتزيح السنة الجديدة كل الإشكاليات التي عشناها.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا بعض الثواني. المصدح للسيد الزميل. تفضل.

السيد المعزبن يوسف

نحن لسنا "متسوغين" في هذه البلاد، هذه رسالة خاصة للمسؤولين وإلى عدة وزراء وكل ما يقومون به هو إحداث مشاكل مع النواب ومع مجلس النواب. ما تبقى إن شاء الله تكون هذه السنة الجديدة لحل المشاكل والأزمات التي وقعت بين السلطتين ونسعى لإصلاحها من أجل صالح البلاد والعباد وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا جزيلا أحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم المختار العيفاوي غير منتم إلى الكتل له ثلاث دقائق تفضل.

السيد مختار العيفاوي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسادة النواب،

السادة النواب،

هذا القانون على أهميته في علاقة بالفلاح والفلاحين إلا أننا يجب أن نسمي الأشياء بمسمياتها هذه الآبار ليست عشوائية فرضتها الضرورة والحاجة وأكثر من 75% سكان معتمدية بوحجلة دون ماء يعني إذا لم يحفر بئرا فلا يمكنه أن يشرب فهو يشرب الماء المالح، وفرضتها الضرورة لأنه لا يمكن أن ينزح ويهاجر من بلاده ويترك أرضه وعرضه وبالتالي هو حفر هذه الآبار من أجل أن يحافظ على أرضه وعرضه وكذلك يحفظ كرامته، وبالتالي سيرجع هذا القانون اليوم للمواطن جزء من كرامته وسيعطيه حقه على الأقل في هذه البلاد لأننا نعرف اليوم أن الدولة تتوجه في علاقة بالاستثمار الاقتصادي والسياحي وبسرعة من أجل دعم هؤلاء الناس، في حين لا يولون لفتة الى الفلاح وتخلت الدولة اليوم على الفلاحة وعلى الفلاح ولا يوجد دعم لأصحاب المعاصر ولا للمصدرين ولا للتخزين.

الفلاح هو الحلقة الأضعف اليوم يعني نعيش اليوم حقيقة في دولة بلا عقل وسأقول لكم لماذا، أي نجد كغ الموز بـ 30 دينار ويحتاج الفلاح اليوم الى 70 كغ زيتون ليحصل على كغ من الموز ونعيش في دولة فيها كغ لحم بـ 60 دينار ويجب أن يقدم 120 كغ زيتون ليأخذ كغ لحم و2 كغ زيتون لشراء حزمة بقدونس، وفي الحقيقة يجب أن ترجع هذه الدولة والحكومة إلى عقلها وترجع لدعم الفلاح وتعطيه حقه، فهذا عيب اليوم فهناك ضيم وابتزاز ومهانة يعيشها الفلاح، كيف نتحدث عن سيادة غذائية ونحن اليوم لا نحمي فلاحتنا وأصحاب المعاصر فهم اليوم غير قادرين على فتح معاصرهم لأنهم لا يملكون المال وتراجعت البنوك وقالت لن أعطي تمويلات وأين الدولة؟ وحتى التمويلات بفوائض كبيرة جدا هل تعرف كم يكلف جمع كغ الزيتون؟ بـ 500 مليم وسعر الزيتون بـ 500 مليم، يقول الفلاح سأتركه هنا في الزيتونة حتى يسقط على الأرض ولن أجمعه وأعطيه الى الناس ليأكلوا عرق جبيني، يجب التفات الدولة اليوم ورئيس الجمهورية للفلاح والفلاحين. وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا جزيلا أحيل الكلمة إذن الكلمة إلى السيد الزميل المحترم يسري البواب عن كتلة الأحرار له سبع دقائق. تفضل.

السيد يسري البواب

شكرا رئيسة،

أهلا بكم،

مرحبا بكل الشعب التونسي اليوم،

لم أكن سأتكلم لكن البارح عند عودتي استوقفتني معلومة أو خبر في راديو في إحدى الإذاعات الخاصة أن تونس تتراجع إلى المرتبة 89 عالميا في مؤشر سيادة القانون من بين عناصر التقييم في هذا المؤشر هو إنفاذ القانون، المرتبة 89 في مؤسسة سيادة القانون في دولة على رأس الوظيفة التنفيذية فيها أستاذ قانون تعلمنا منه في مدارج كليات الحقوق أن القاعدة القانونية إضافة إلى أنها قاعدة عامة ومجردة هي قاعدة ملزمة.

صحيح أن الانتصاب الفوضوي أو الانتصاب غير المرخص والآبار غير المرخصة والبناء غير المرخص والاعتداء غير المرخص على ملك الدولة ليست وليدة الساعة وهي تراكمات لعدة حكومات متداولة، لكن ألم يئن الأوان أن لهذه الحكومة أن تتقدم بنا الى الأمام وتأخذ الأمور بين يديها، والاشكال الذي واجهناه هو انعدام ذلك وهناك اليوم الأيادي المرتعشة ولم نجد من يريد أن يحل المشكل، وأصبحنا في كل ما هو غير مرخص ودائم ولا سبيل الى إيجاد الحل ووجدنا بعض الوزراء السيدة الرئيسة كل ما تمكنوا من فعله هو أنهم خلقوا بعض الميليشيات لتشويه بعض الإطارات الجهوية وبعض النواب وهم ممن يعتبرون أنفسهم من يحمون المسار وهم أكبر خطر على المسار، وأتحمل مسؤوليتي وعندي بالمعطيات أن هذا شيء موجود عوض أن نجد اليوم الحلول لحل هذه الإشكاليات وبلدية المنستير بدون كاتب عام بلدية منذ سبعة شهور وكأن تعيين كاتب عام بلدية هو قرار صادر من "النازا" والله لا أعرف ماذا سنفعل به؟ إلى متى هذا التراخي وهذا الارتعاش؟ وإلى متى سنواصل؟

سيدي الرئيس، إن ثقل المسؤولية يقتضي مني التحلي بروح المقاتل على جبهة المواجهة ولهذا تكلمت ولم أكن أنو_ أن أتكلم، وباعتبار أن مسار التاريخ يتجه إلى الأمام ولا مجال للعودة إلى الوراء تكلمت وقلت أنه لا بد يا سيدي رئيس الجمهورية أن تأخذ بزمام الأمور، الأربعة أنفار والميليشيات الذين وضعوهم لاستغلالهم لضرب الناس ليسوا هم الذين سيتقدمون بالدولة بل سعوا الى وضع الفخاخ ورسم مربعات الصراع لكن: ﴿فَأَمَّا الزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَاءً وَأَمَّا مَا يَنفَعُ النَّاسَ فَيَمْكُثُ فِي الْأَرْضِ﴾

﴿ وَيَمْكُرُونَ وَيَمْكُرُ اللَّهُ وَاللَّهُ خَيْرُ الْمَاكِرِينَ ﴾ ومن أصدق من الله قيلا.

لن أخاف وسأواصل المطالبة بالحرية والانعتاق وتطبيق القانون على الجميع حتى وإن كلتم إلي كل التهم.

وبإيمان السادة النواب الزملاء الكرام بأن القرارات قادمة ولن يكون الأمر تصريحات ولا بلاغات فقد بلور الزملاء هذا القرار في شكل قانون مقترح يتعلق بتسوية وضعية الآبار العميقة غير المرخصة وكانت هناك مراوحة بين اثنين من التحديات، هل سنعطي الشرعية والمشروعية لوضعيات غير مرخصة وخارجة عن القانون ونشرع لها ونخصص لها قانونا؟ أم ننفذ القانون ونطبق القانون ونحن اليوم في المرتبة 89 عالميا بين 143 دولة و11 إفريقيا، وقد كنا الرواد في إفريقيا وكنا في العام الفارط في المرتبة 85 والعام الذي قبله في المرتبة 76 وبصدد التقدم لماذا؟ لأنه لا يمكننا ولا نستطيع إنفاذ القانون بهذه الأيادي المرتعشة.

وحين اقتنع جميع الزملاء تقريبا أو أغلب الزملاء أن الوظيفة التنفيذية لن تجد حلا للآبار العميقة الغير مرخصة فإنه كان لابد من وضع قانون لتصحيح هذه الوضعية وأيضا ألا يجب أن نسن اليوم قانونا لتسوية وضعية البناء غير المرخص؟ وهل يجب علينا إحداث قانون لتسوية وضعية الاعتداء على ملك الدولة الغير مرخص؟ وهل يجب علينا أيضا اليوم سن قانون لتسوية وضعية وتشريع الانتصاب غير المرخص في غياب الإرادة السياسية الواضحة لتطبيق وإنفاذ القانون؟ نحن في دولة لا تريد أن تطبق القانون ونتحدث بالبناء والسير إلى الأمام والبناء والتشييد.

إن ضرورة تلبية كل مطالب الشعب وتخطي الصعوبات التي يواجهها مهما كان مصدرها يا سيادة الرئيس هي التي جعلت اليوم أعضاء مجلس نواب الشعب يقدمون هذه المبادرة.

إذن إن شعبنا العظيم أراد ويريد ويستحق وتستحق إرادته وإن ساعة النصر ستحل بالرغم ممن كاد شرا ولا زال يكيد وحمي الله بلادنا وحمي الله تونس والقادم أفضل إن شاء الله.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا جزيلا أحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم سامي رايس عن كتلة الوطنية المستقلة له أربع دقائق. تفضل.

السيد سامي رايس

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسادة النواب،

نتمنى أن تكون هذه المدة النيابية الجديدة مكللة بالنجاح، أشكر الإخوة أصحاب المبادرة المتعلقة بالفصل 81 من قانون المالية لسنة 2025 والذي يتعلق بتسوية وضعية الآبار العشوائية وهو موضوع مهم جدا.

لقد أدركنا أن الفصل الذي تم إدراجه في قانون المالية لا يمكن تنفيذه إلا ببعض التنقيحات وهذا هو الهدف الأساسي من هذا القانون، فكل الشكر مرة أخرى لجهة المبادرة، ولكن دعونا نناقش أصل المشكلة، لماذا وجدت من الأساس مبادرة لتسوية وضعية الآبار العشوائية؟ يعود ذلك إلى التأخير الكبير جدا من قبل وزارة الفلاحة في الاستجابة للطلبات في أغلب الجهات، فما أسباب هذا التأخير والنقص، وما الذي دفع بالفلاحين إلى اللجوء للآبار العشوائية؟

أولا، نظرا لندرة المياه العذبة، فإذا تحدثنا مثلا عن جهة الوطن القبلي لوجدنا أن نسبة الملوحة قد ارتفعت بشكل كبير جدا فضلا عن التغيرات المناخية الكبيرة والتأخير الحاصل في تمكين الفلاحين من التراخيص الإدارية وهي عوامل دفعتهم إلى حفر الآبار العشوائية.

على سبيل المثال، تساهم ولاية نابل بنسب هامة من الإنتاج الوطني فالقوارص تنتج بنسبة تتراوح بين 73 و75%، الفراولة بنسبة 97%، البطاطا 32%، والطماطم 29%، وبخلاصة عامة، يساهم الوطن القبلي بنحو 15% من إجمالي الإنتاج الفلاحي التونسي.

فإذا كنا لا نمنح الفلاح التراخيص اللازمة، فماذا سيفعل؟ إنه سيضطر مجبرا إلى حفر بئر عشوائية لأن ذلك هو مصدر قوته فالشجرة أو النبتة لا يمكنها الانتظار دون ماء لذلك، فإن عملية إعادة حوكمة وزارة الفلاحة لهذا القطاع ورقمنته وخاصة تسهيل الإجراءات المتعلقة بإسناد التراخيص تحظى بأهمية بالغة وهذا هو جوهر هذا القانون ونرجو أن نوفق في المصادقة عليه وأنا أدعو جميع الزملاء لتسوية هذه الوضعية والمصادقة على هذا القانون لما ستكون له من أهمية كبيرة للفلاح.

السيدة الرئيسة، ونحن على أبواب مناقشة قانون المالية لسنة 2027، أؤكد مرة أخرى وكلامي موجه إلى السيدة رئيسة الحكومة والسيد رئيس الجمهورية، على أهمية وجود وحضور السيدة رئيسة الحكومة بعد تلاوة البيان الافتتاحي لقانون المالية 2027، وطيلة الأيام الأولى والثانية وربما الثالثة، لكي تستمع إلينا نحن النواب فنحن قد تحملنا الأمانة وأدينا القسم لتبليغ مشاكل المواطنين، فإذا لم تكن رئيسة الحكومة حاضرة معنا كما حدث في السنة الماضية، حيث اكتفينا بسماع السيد الوزير أثناء مناقشة المهمة على أن نراه في العام المقبل إن بقيت لنا في العمر بقية، في حين أن المسؤولية تقع على عاتق مجلس نواب الشعب وعلى عاتق الحكومة التي تترأسها رئيسة الحكومة والسيد رئيس الجمهورية باعتباره رئيس السلطة التنفيذية.

لذا، نحن لا نريد أن نكرر خيبات الأمل كخيبة الأمل في كرة القدم أو في كأس العالم ولا نريد أن تتكرر أزمات تواتر انقطاع الماء والكهرباء أو العودة المدرسية المهينة أو تأخر الأمطار وتأثيراتها على الموسم الفلاحي ونسأل الله أن يسترنا.

إنني أرى أن مهمة الوظيفة التنفيذية والتشريعية هي وظيفة تكاملية فليس معنى ذلك أن تعمل الحكومة وحدها ومجلس النواب وحده في النهاية نحن نعمل جميعا ولا أحد يزايد على راية البلاد وعلى وطنيتنا وحين نتحدث فإنما نتحدث من منطلق مصلحة الوطن ونتعاون من أجله ...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا جزيلا، أحيل الكلمة للسيد الزميل المحترم علي زغدود عن كتلة لينتصر الشعب، له ثلاث دقائق تفضل.

السيد علي زغدود

شكرا رئيسة،

السيدة رئيسة الحكومة،

السيدات والسادة النواب،

حين نتحدث عن بنقردان لا يجوز أن نختزلها فقط في نقطة حدودية، بل يجب أن نتحدث عن الإنسان، عن الفلاح والمربي والعامل والشاب الذي يبحث عن حقه في الحياة الكريمة داخل وطنه.

بنقردان تمثل قرابة نصف مساحة ولاية مدنين وتختزن ثروة رعوية وحيوانية وإمكانات اقتصادية هامة، تعيش اليوم أوضاعا اقتصادية واجتماعية صعبة في ظل تعطل المشاريع وضعف الاستثمار وتراكم الإشكاليات التنموية، ولعل حادثة غرق 15 شابا من أبناء الجهة في آخر شهر أوت الماضي كانت جرس إنذار مؤلم يفرض على الجميع التوقف أمام واقع الشباب وآفاقه والتساؤل عن أسباب انسداد الأفق أمامه، كنا ننتظر أن تكون هذه الفاجعة دافعا لتحرك جدي من السلطتين المركزية والجهوية وأن تنزل الحكومة إلى الميدان وتستمع إلى الناس وتبحث عن حلول ملموسة، لكننا بدل ذلك لم نلمس الحضور المأمول ولا الاستجابة التي تليق بحجم المعاناة حتى أصبح المواطن يشعر بأن الجهة تترك لمواجهة أزماتها وحدها والأخطر من ذلك أن المطالبة بحق بنقردان في تنمية وتحسين ظروف العيش لا ينبغي أن تقابل بالتشكيك أو شيطنة الأصوات التي تنقل معاناة أهلها فالمساءلة ليست خصومة والاحتجاج السلمي ليس جريمة والدفاع عن الجهة ليس خروجا عن الدولة، بل هو مطالبة للدولة بالقيام بواجبها.

السيدة رئيسة الحكومة،

إن التنمية لا تتحقق بالزيارات التي تبرمج على المقاس ولا بالصور التذكارية مع المسؤولين ولا بعرض واجهة تخفي وراءها واقعا مختلفا، التنمية الحقيقية تبدأ بالاستماع إلى المواطن والاعتراف بالمشاكل وتحديد المسؤوليات ثم اتخاذ القرارات ومتابعة تنفيذها ولنأخذ مثال

منصة اللحوم الحمراء ببنقردان، نحن نؤيد تثمين الثروة الحيوانية وخلق مواطن الشغل، لكن المشاريع لا تنجز بالتسرع ولا بالشعارات، إن غياب الدراسة الاقتصادية المتكاملة وعدم التثبت من شروط التصرف والتزويد والتسوق قد يحول المشروع من فرصة تنموية إلى مشروع معطل، المطلوب اليوم هو مراجعة الخيارات على أسس علمية لا تعطيل الفكرة ولا فرضها دون ضمانات النجاح.

مشكل المنطقة الحرة للأنشطة التجارية...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا جزيلا،

قبل أن أحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم نزار الصديق، أرجو من السيدات الآتي ذكرهن الالتحاق بالقاعة من أجل أخذ الكلمة وهن:

السيدة نورة شبراك والسيدة سيناء بن مبروك والسيدة مريم الشريف.

إذن أحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم نزار الصديق عن صوت الجمهورية، له أربع دقائق تفضل.

السيد نزار الصديق

شكرا لك السيدة الرئيسة،

وعودة موفقة لكل الزملاء.

اليوم، قبل أن أتحدث عن القانون والفصول والأرقام دعوني أتحدث باسم الجريد باسم واحات حزوة ونفطة وتوزر والحامة وتمغزة ودقاش، أتحدث عن بلاد النخيل، بلاد العروق الطيبة والناس الذين لا يعرفون سوى الصبر والعرق.

اليوم نصادق على قانون تسوية الآبار العشوائية، هذه الآبار التي لولاها لما وجد فلاح ولا وجدت فلاحة ولما كان جزء كبير من صابة التمور موجودا، هذا هو الواقع السيدة الرئيسة، لأن الجرح اليوم في الجريد اسمه العطش وشح المياه وموت النخلة التي هي عزنا وروحنا.

فليس معقولا أن الفلاح في الصحراء يفتح عينيه صباحا فيرى البئر مهددة بالردم ويبقى مكتوف الأيدي خائفا لئلا تذبل نخلته التي رباها كصغاره، هل أن الفلاح حفر البئر للتجارة والترف؟ كلا، بل هي حفرة حفرها بالدموع والعرق ليقطف منها لقمة صغاره، الماء في الجريد ليس رفاهية، الماء في الجريد هو الهواء الذي نتنفسه، نخلة دقلة النور حين تموت بالعطش لا يخسر فلاح واحد فحسب، بل هي خسارة تاريخ وثقافة ورزق جهة كاملة أمام أعيننا.

والجريد أيضا ليس آبارا فردية فقط، فالجريد يضم المجمعات المائية التي حملت على أكتافها الفلاحة سنوات طويلة وهي اليوم في مرحلة سكرات الموت، فكيف نتحدث عن الفلاحة والتنمية ومجمعات مثل فطناسة والصيف الأخضر والفوز وجيم وشباط وغيرها، تعيش تحت رحمة الديون المتراكمة وانقطاع الكهرباء وتهرّئ القنوات وشح المياه السطحية والعميقة؟ هذه المجمعات هي العصب الحي للواحات القديمة، واحات التاريخ وعراقة دقلة النور وها هم يشهدون نخيلهم يتهاوى واحدا وراء الآخر لأن المجمع لم يعد قادرا على خلاص فاتورة الكهرباء ولا على إصلاح مضخة مهترئة.

عيب على الدولة، عيب كبير، أن الفلاح في الواحات القديمة في فطناسة وبن علي والغواطين، الذي يعطي للدولة ويذود عن حدودها البيئية والحضارية يجد نفسه يتسول قطرة ماء لكي يسقي بها هذه المجمعات، لقد أفلسوها بالبيروقراطية وتركوا الفلاح البسيط يتحمل وزر أزمة وطنية تخص الماء والطاقة.

نحن اليوم سنصوت بـ"نعم" لهذا القانون وهذا ليس منة، بل هو واجب تاريخي، لكننا نريد أن نقول بكل وضوح :يجب أن يصاحب هذا القانون برنامج عاجل لإنقاذ المجامع المائية في الجريد ومن هذا المنبر، أطالب وزارة الإشراف بفض إشكال ديون المجامع المائية نهائيا وإعادة هيكلتها وتوفير الدعم الطاقي والمائي الكافي لها والتدخل لتطوير أدائها، دعوا الفلاح يتنفس من جديد.

المندوبية الجهوية للفلاحة في توزر، الفلاح في توزر يتخاصم مع الطقس وارتفاع التكلفة وصعوبة الترويج ثم يجد أمامه باب المندوبية مسدودا المنح الفلاحية والأموال التي أقرتها الدولة لدعمه والتي تعدونها مسألة تافهة في نظركم وتتعاملون معها بالتعطيل والتسويف كأنكم تمنون عليهم من جيوبكم، هذه المنح حق مشروع وقانوني وليست منة من أحد، قوموا بتصفية الملفات التي لديكم والمعطلة منذ سنين ودعوا الناس تعمل وتكد على أرزاقها.

ملفات لها سنوات عديدة ومن يذهب إلى مندوبية الفلاحة يرجعونه بسبب خطأ في الفاتورة؟ إذا كان لديه خطأ في الفاتورة أفلا تقومون بإبلاغه بها منذ الوهلة الأولى عوض أن تفوتوا عنه الآجال ثم تقولون له ليس لك فيها حق؟ شكرا لك السيدة الرئيسة.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا جزيلا.

إذن أحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم عصام شوشان عن كتلة الأحرار، له ست دقائق تفضل.

السيد عصام شوشان

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بكافة النواب،

عودة موافقة إن شاء الله، وسنة برلمانية موفقة.

نناقش اليوم مقترح قانون يتعلق بتسوية وضعية الآبار الفلاحية العميقة غير المرخصة أو ما يعرف بالآبار العشوائية، أود أن أتساءل هنا من الذي أطلق عليها هذا الاسم؟ هل الفلاح الذي ذهب فحفر واجتهد أو الدولة هي التي سمتها آبار عشوائية؟ لأن هذا السؤال هو الذي سيأخذنا إلى صلب الموضوع، وسأعطي مثالا حيا من معتمدية الحنشة لكي نفهم أكثر معنى كلمة "عشوائي"، أحد الفلاحين سلك الطرق القانونية للحصول على رخصة حفر بئر عميقة وبقي في الإجراءات والوثائق الإدارية أكثر من سنة بين الإدارات ولم يسمعه أحد وعندما اجتهد بمفرده واقترض مبلغا من المال وذهب فحفر بئرا وشغل أكثر من 15 عاملة فلاحية وأنتج تفاجأ بمن جاء لكي يلتقط الصور معه ويثمن مجهوده من السادة المسؤولين الذين رفضوا مطلبه الأول.

لذلك نريد معرفة من الذي أطلق هذه العبارة على الآبار وأسماها بـ "العشوائية"؟ فالفلاح لا تصدر منه مثل تلك التصرفات ولا يريد أن يسلك سوى المسلك القانوني، بل الدولة هي التي همشته وحينما كان الفلاح يمد يده للدولة كان ينتظر منها أن تساعده إلا أنها لم تفعل ذلك إلا بعد أن أنقذ هو نفسه فجاءت لتلتقط الصور وتثمن مجهوده لذا، ليس الأمر مرتبطا برخص حفر الآبار وحدها.

المشكل الثاني الذي جعلنا نجد الكثير من الآبار العشوائية هو الرخصة التي ينتظرها الفلاح ستة أشهر أو سنة بأكملها هذا إذا

تحصل عليها أصلا وإذا تحصل على رخصة وسار في المسلك القانوني فسينتقل مباشرة إلى تكلفة حفر البئر، يمكن لكم أن تتخيلوا، والكل يعرف أن البئر إذا حفرت بالطريقة القانونية فقد تبلغ تكلفة المتر الواحد فيها أكثر من 250 دينارا وإذا حفرت بطريقة غير قانونية فستتراوح التكلفة بين 30 و40 دينارا إذن، من الذي يضطر الفلاح إلى سلوك هذه الطرق؟

أنت كدولة إن كنت تودين مد يد المساعدة، فلماذا لم تسهلوا الإجراءات ولماذا لم تشجعوا ولماذا لم تعطوه الأشياء التي من شأنها أن تساعده؟ وليس بعد أن يحفر وينتج تأتون لتقولوا له أن هذا بئر عشوائي وسيقع ردمه، وهنا نتساءل ونود أن نفهم، متى ستقف الدولة إلى جانب الفلاح وتقوم بمساندته؟

النقطة الثانية، بالنسبة لمسألة حفر الآبار العشوائية، هل أن القطاع الفلاحي لا توجد به سوى الآبار العشوائية، فما هي نظرة الدولة واستراتيجية الدولة في القطاع الفلاحي؟ نحن دائما نقرأ المقالات ونتابع المجالس الوزارية لقد حدثت العديد من الأزمات، ما هي استراتيجية الدولة؟ ما هي استراتيجية الوزارة؟ هل جاءنا وزيرا وقال لنا هنا إن استراتيجية الوزارة تتمثل في كذا؟ هل مدنا وزيرا برؤية لا أقول لمدة أربع أو خمس سنوات، بل حتى لمدة سنة واحدة، نحن لم نعش مثل ذلك جئنا إلى هنا لكي نصادق على قانون قرض، جئنا إلى هنا لكي نسمع حكايات ليس لها في الواقع أي رؤية مستقبلية، جئنا إلى هنا فلم نجد دعما حقيقيا للفلاح، سنمضي لنصادق ثم نغادر.

النقطة الثالثة، فرضا أن الفلاح أخذ الرخصة فليعلم السادة الوزراء أنه بحاجة ماسة إلى التمويل وإذا توجهنا نحو التمويل فكالعادة سننتظر أكثر من سنة ونحن نترقب، إذ يشترط أن يكون لديك حساب بنكي وأن تتوفر لديك شهادة ملكية فردية للرسم العقاري، وفي معتمدية الحنشة، أيها السادة الوزراء ويا حكومة، أرجو أن تسمعوا هذا الكلام جيدا لا توجد لدينا شهادة في الملكية الفردية تلك هي طبيعة الأرض التي تكون على شكل ملك مشاع بين الناس ولا تتوفر فيها الرسوم العقارية.

بمعنى أن الفلاح سواء كانت لديه خمس عشرة زيتونة أو ألف زيتونة فهو ليس بحوزته الحجة القانونية وقد تحدثنا في هذا الموضوع مرارا كأن يمتلك مئة هكتار دون أي سند قانوني يثبت ملكيته للأرض فإنه لا يستطيع الحصول على تمويل ولا يمكنه الاستفادة من الامتيازات ولا يقدر على اتباع المسلك القانوني فيضطر مجبرا إلى اللجوء إلى الطرق العشوائية وحينها إذا أخفينا مسألة فإن هناك أخرى ستنكشف.

التمويل الذي يعد أمل الفلاح والذي نخصص له في كل عام خمسة أو ستة خطوط تمويل، فوالله، أنه لو توجهنا إلى معتمدية الحنشة فلن نجد ثلاثة أو أربعة أشخاص استطاعوا الحصول على تمويل في القطاع الفلاحي، فضلا عن الانتظار الطويل وأرجو أيضا أن تخصص خطوط التمويل عبر البنك الفلاحي وألا توضع في بنوك لا علاقة لها بالقطاع الفلاحي، ولماذا أقول هذا؟ لأن الفلاح وبشكل آلي حين تحدثه عن القرض الفلاحي فإنه يتجه مباشرة إلى البنك الفلاحي لا أن نضع هذا في بنك الإسكان وذاك في بنك التضامن وغيره في مؤسسة مالية أخرى ليظل الفلاح تائها بين البنوك وفي النهاية لا ينال شيئا.

إن إجراء كهذا يعد خطوة وجزءا بسيطا من الوقوف إلى جانب الفلاح الذي طالما أغفلته الدولة فالتمويل ضروري وموجه في مكانه الصحيح ولا بد خاصة من تسوية الوضعية العقارية للفلاحين وأخص بالذكر هنا معتمدية الحنشة وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا جزيلا.

أحيل الكلمة إذن للسيد الزميل محترم فخر الدين فضلون عن الوطنية المستقلة، له ثلاث دقائق تفضل.

السيد فخر الدين فضلون

شكرا السيدة الرئيسة،

تحية إلى السيدات والسادة النواب، مع تمنياتي، إن شاء الله، بعودة تشريعية ورقابية موفقة ورغم أنه يقال اليوم "العودة البرلمانية" وكأننا كنا في عطلة أو فترة نقاهة فالأمر على عكس ذلك تماما إذ أنني شخصيا وعلى غرار أغلب النواب تقريبا مررنا بصائفة استثنائية بنسبة مائة بالمائة جراء أزمة الماء والكهرباء بالخصوص وهي أزمة نتمنى حقا ألا تتكرر ونرجو أن نأخذ كل الاحتياطات اللازمة لتجنبها مستقبلا، والحمد لله، بالنسبة لي كنائب عن جهة المنستير وعلى غرار جهتي سوسة والمهدية، يمكننا أن نعتبر أن الإشكال المتعلق بالماء قد تم حله، إن شاء الله، بصفة نهائية من خلال انطلاق محطة تحلية مياه البحر بسيدي عبد الحميد بسوسة، وبهذه المناسبة وعلى إثر زيارة ميدانية قمت بها للاطلاع على هذه المحطة فإنها حقيقة تعد مكسبا تاريخيا كبيرا والأهم من هذا كله عندما نتحدث عن المهندسين فإننا نود التشديد على الكفاءات والأدمغة التونسية فقد التقيت بعدد من المهندسين الذين يمثلون مكسبا وكنزا لتونس على غرار الكنوز الأخرى في شتى المجالات، وإن شاء الله، نحافظ عليهم ونأمل أن تكون الصائفة المقبلة بالنسبة لدائرتي الانتخابية معتمدية قصر هلال وقصيبة المديوني صائفة خالية من أزمات المياه وتبقى مسألة الكهرباء، إن شاء الله، في طريقها إلى الحل.

إذن، فيما يتعلق بمقترح القانون الذي نتناوله اليوم بالدرس والاطلاع والنقاش فهو في اعتقادي مقترح مهم للغاية وأود أن أثمن هذا المقترح وأشكر الزميلات والزملاء النواب الذين بادروا به وكذلك اللجنة التي ناقشت هذا العمل وهذه المبادرة.

ولكن تبقى مسألة تسوية وضعية الآبار العشوائية لا تحل سوى جزء صغير من المشكلة الكبرى وهي مشكلة الماء هي تسمى مجازا "آبارا عشوائية"، ولكنني أود أن أسميها "آباراً اضطرارية" لأنه عندما لا يجد الكائن الحي الماء فمن الطبيعي أن يستعمل أي طريقة للوصول إليه . واليوم، نحن لا نتحدث عن مسألة الري فقط، بل نتحدث عن مياه الشرب أيضا، إن أمامنا اليوم رهانا كبيرا لإيجاد الحلول اللازمة لمشكلة المياه فمن الحلول الأخرى المتاحة التحلية وتجميع مياه الأمطار كما أنه لا بد لنا اليوم من العمل على التقنيات الجديدة لمصلحة الفلاح والحد من تكلفة البذور والأسمدة إن أمننا الغذائي اليوم مرتبط برؤية استشرافية موضوعية لحل كل الإشكالات المتعلقة بالقطاع الفلاحي وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا جزيلا.

أحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم محمد ضو عن كتلة لينتصر الشعب له ثلاث دقائق تفضل.

السيد محمد ضو

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالجميع،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

أتدخل اليوم لطرح جملة من الإشكالات التي يعاني منها القطاع الفلاحي بولاية مدنين وخاصة في معتمديتي مدنين الجنوبية وسيدي مخلوف بكل عماداتها والتي تستوجب حلولا عملية ترفع العراقيل أمام الفلاح وتدعم التنمية في الجهة.

أولا، ومهم جدا، مراجعة قانون التحجير على الأراضي الفلاحية الذي يمثل أحد العوائق أمام استغلال الأراضي وتطوير النشاط الفلاحي إذ نطالب بمراجعة هذا الملف وإيجاد حلول قانونية تراعي خصوصية الجهة، بمعنى أنه في مدنين الفلاح في هذه الربوع يحرم من حقه في الماء بقوة القانون.

أما بالنسبة إلى الآبار غير المرخص لها فإننا ندعم مشروع هذا القانون وندعو إلى دراسة الوضعيات بجدية وإسناد التراخيص للآبار التي تستجيب للشروط القانونية والفنية مع ضمان التصرف الرشيد في الموارد المائية والمحافظة عليها وأيضا، نطالب وزارة الفلاحة بتوفير قروض صغرى بشروط ميسرة وإجراءات مبسطة تمكنهم من توفير مستلزمات الإنتاج وتطوير مشاريعهم.

السيدة الرئيسة، إن فلاحي مدنين لا يطالبون بامتيازات، بل يطالبون بحقهم في التنمية وبإدارة قريبة منهم ومن المهم جدا أن نطالب وزارة الإشراف بإحداث إدارة جهوية للوكالة العقارية الفلاحية بمدنين، إذ أنه من غير المعقول أن تظل الولاية تابعة إداريا لولاية قابس في هذا المجال وما قد يترتب عن ذلك من صعوبات في متابعة الملفات وخاصة تسريع نسق المسح العقاري والعمل على تسوية الوضعيات العقارية وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا جزيلا، وكل الدعم والمساندة إلى كل الفلاحين والفلاحات بمدنين وبكل شبر من أرض تونس العزيزة.

إذن أحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم ثامر مزهود عن كتلة الخط الوطني السيادي، له خمس دقائق تفضل.

السيد ثامر مزهود

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسادة الزملاء والزميلات،

شكرا للجنة الفلاحة،

شكرا للزملاء أصحاب المبادرة على تجويدهم لهذا المقترح وعرضه اليوم في هذه الجلسة العامة.

تبقى المعالجات الجزئية لقطاع استراتيجي وسيادي هام دائما قاصرة عن حل كل الإشكاليات ما لم تنزل في إطار رؤية استراتيجية وسياسة واضحة منوطة بعهدة وزارة الفلاحة والحكومة ككل من أجل إيجاد مقاربة استراتيجية حول كيفية تحقيق السيادة الغذائية من خلال النهوض بالقطاع الفلاحي في بلادنا، وهذا لا يمكن أن يتقدم إلا بحدوث تطور على مستوى الإطار التشريعي الذي يهم القطاع الفلاحي وهذا أيضا لا يمكننا التقدم فيه في ظل البطء والسلبية التي تتعامل بها الوظيفة التنفيذية مع مجلس النواب وخير مثال على ذلك التعطل الحاصل في تنقيح مجلة المياه وما لها من أهمية في معالجة مشكل المياه أو غيرها من المشاكل التي تمس هذه المسألة الهامة والاستراتيجية.

أما بخصوص تسوية وضعية الآبار غير المرخصة، فهذه خطوة تعتبر هامة وتمس عددا كبيرا من الفلاحين، ولكن هل قمنا بدراسة وتقييم لهاته الوضعيات؟ وهل قمنا بالإحصائيات اللازمة من أجل الوقوف على حقيقة المشكلات؟ هل تمكين الفلاحين الذين حفروا آبارا دون الحصول على تراخيص يحل المشكل بمفرده؟ أم أن هناك جملة من الإشكاليات الأخرى التي لا يمكن حلها بمجرد الحصول على الترخيص في حد ذاته؟

على سبيل المثال، بعض الإشكاليات العقارية أو فيما يخص التمويلات والتجهيزات، فهل وقع تقييم هذه الوضعيات وإعداد الدراسات اللازمة والوصول إلى المعرفة الكاملة للواقع الموضوعي الذي توجد فيه هذه الوضعيات؟ وهل ستشملهم هذه التراخيص لتحل مشاكلهم أم أنهم سيظلون يعانون من إشكاليات أخرى تحول دونهم ودون الحصول على التراخيص المطلوبة؟ نرجو أن تقع إجابتنا حول هذه المسألة.

فيما يخص الأمر الذي سيصدر ويتضمن الإجراءات والشروط للتمتع بهذا القانون، أرجو أن يراعي كل هذه الجوانب، وألا يبقى حبيس الرفوف كما بقيت عديد القوانين التي تم تشريعها ثم ظلت متوقفة عن التنفيذ وهو أمر منوط بعهدة الوظيفة التنفيذية.

نرجو أن تدرك الوظيفة التنفيذية أنه حين نشرع فإننا نشرع لمصلحة البلاد ونعد مشاريع تنتظرها المواطنين لذا لا بد أن تتفاعل معنا الوظيفة التنفيذية وأن تصدر الأوامر الترتيبية والتطبيقية لكل القوانين التي يسنها مجلس النواب.

نقطة أخرى، ونحن نناقش مشكلة المياه باعتبارها مشكلة استراتيجية فإنه تزامنا مع موسم الرمان، لا بد أن أعرج على الإشكاليات التي يعيشها قطاع الرمان في جهة قابس وتحديدا وبصفة خاصة في الدائرة الانتخابية "تبلبو" و"المدو" و"المازير" وكل المناطق على مستوى الدائرة الانتخابية التي تنتج هذه المادة ونحن نعلم أن من أبرز مميزات قابس منتوجها المتميز من الرمان، ولكن ذلك كان منذ سنوات خلت أما الآن فإن هذا القطاع يعاني مشاكل عديدة جدا وللأسف الشديد، ورغم أننا تحدثنا في الأمر مرارا فهناك أمراض مستحدثة مما يستوجب تكثيف البحث الفلاحي العلمي من أجل إيجاد طرق تدخل ناجعة لمعالجة هذه الأمراض المستحدثة.

هناك بعض الإجراءات التي تم اتخاذها، ولكن هل يعقل أن تشترط الوزارة لاعتماد المعالجة أو المداواة البيولوجية وتمتيع الفلاحين بمثل هذه التدخلات لمعالجة هذا النوع من الأمراض التي استجدت أن يكون ذلك مرتبطا بخلاص الديون الجبائية لدى القباضات المالية؟ إنه من غير المعقول ما يحدث.

لذا، لا بد من مراجعة أوقات الذروة التي تعتمدها الشركة التونسية للكهرباء والغاز أثناء الصيف وتحديدا في فترة ظهور بذرة الرمان وهي الفترة التي تحتاج فيها الأشجار إلى أكبر كمية من الماء فنفاجأ بتحديد مجموعة من أوقات الذروة التي تحرم الفلاحين من سقي أشجارهم بشكل منتظم ودوري مما يمنعهم من إيصال ثمارها إلى الموسم بشكل لائق.

هل تعلمون أن أكثر من 70% من صابة الرمان قد تلفت وتضررت نظرا للأمراض والشح المائي وعديد الإشكاليات الأخرى التي يعاني منها هذا القطاع؟ لابد أن توليه وزارة الفلاحة العناية اللازمة وأن تضع استراتيجية واضحة...

السيدة نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا جزيلا.

إذا أحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم خالد حكيم المبروكي عن كتلة الأمانة والعمل، له خمس دقائق، تفضل.

السيد خالد حكيم مبروكي

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالزملاء،

سنة برلمانية ممتعة للجميع إن شاء الله، وبالتوفيق للجميع.

أنا أعتبر أن هذه البداية لمقترح هذا القانون، تعد إنجازا للبرلمان، لماذا؟

كما تعلمون، فإن الركيزة الأساسية للدولة التونسية هي القطاع الفلاحي، وقد أثبت في العديد من الأزمات أنه القطاع الوحيد القادر على النهوض بالدولة التونسية، هذا القانون يعتبر مكسبا كبيرا، خاصة للفلاح، كما يمثل طاقة تشغيلية كبيرة، إذ يشغل أكثر من مليون شخص في فترات الذروة، خاصة في هذه الفترة التي انطلقت فيها مواسم العديد من القطاعات، مثل قطاع الزيتون والتمور والرمان والقوارص وإن شاء الله يكون هذا الموسم موفقا، وتكون وزارة الفلاحة قد أعدت العديد من المخططات خاصة لهذه القطاعات، وأذكر على سبيل المثال خاصة قطاعي التمور والزيتون.

كما تعلمون، فإن إنتاج الزيتون هذه السنة يقل عن نصف إنتاج السنة الفارطة، كما أن تأخر افتتاح الموسم يعود إلى قلة التمويل، خاصة بالنسبة إلى أصحاب المعاصر والفلاحين.

وإذا أردنا النهوض بقطاعنا الفلاحي، فلا يمكننا تحقيق ذلك دون توفير التمويل اللازم، لأن الأزمات السابقة خلفت أضرارا كبيرة، خاصة على الفلاحين وأصحاب المعاصر، وكما تعلمون، فإن البنوك لا تستطيع تمويل العديد من هذه المؤسسات والفلاحين بسبب تصنيفهم البنكي.

وقد تقدم عدد من الزملاء، مشكورين، بمقترح قانون يتعلق بتسوية الوضعيات وجدولة الديون، لكن ما راعنا أن البنك المركزي لم يدمج قطاع الزيتون ضمن هذا الموضوع، رغم أن قطاعي الزيتون والتمور يمثلان الركيزة الأساسية للفلاحة التونسية، كنا نستطيع حل العديد من الإشكاليات حتى نتمكن من مواجهة الدول الأجنبية المنافسة لنا، كما يمكننا تحقيق العديد من الإنجازات لتطوير إنتاجنا،

عدم استيراد الزيوت النباتية، لماذا نحن اليوم نمتلك زيوتا أحسن من الزيوت النباتية، ونقوم بتصديرها إلى الأسواق المجاورة بأسعار أقل، مع العلم أن هناك زيوتا يقل سعرها عن أربعة أو خمسة دنانير، يمكن أن نمتع بها المستهلك هنا أحسن من استيراد الزيوت النباتية، وأنفع ولها خصائص إيجابية عديدة للمواطن والمستهلك؟

كذلك، لا بد من التطرق إلى تعطل العديد من المشاريع، خاصة المتعلقة بالماء الصالح للشرب، لا سيما في جهتي الرقاب وسعيدة وأولاد حفوز ومدينة سيدي بوزيد ففي السنة الفارطة، وتحديدا في ديسمبر 2026، اتفقنا مع السيد كاتب الدولة والسادة المديرين العامين على تنظيم زيارة وعقد مجلس جهوي للمياه في مدينة سيدي بوزيد، ولا أعلم سبب هذا التأخير، مع العلم أن السيد كاتب الدولة تنقل إلى العديد من الجهات باستثناء جهة سيدي بوزيد، التي لم يقم بزيارتها.

ونحن نعاني من نقص المياه، وقد كانت الآبار السبب الرئيسي في التخفيف من الأزمة التي شهدناها خلال فصل الصيف، خاصة فيما يتعلق بالماء الصالح للشرب.

ولولا وجود هذه الآبار العشوائية، وأنا لا أقول عشوائية، لأن الوزارة هي التي جعلتها كذلك، فأنا عندما أتقدم بمطلب ويبقى دون استجابة لسنتين أو ثلاث سنوات، فإن ذلك قد يؤدي إلى ضياع الفرصة أمام القطاع الفلاحي، ولا أستطيع الاندماج في تلك المنظومة.

لذلك، أردت أن أوصل معلومة أن مدينتي الرقاب وسعيدة وأولاد حفوز تفتقر إلى الماء الصالح للشرب، وأرجو التدخل السريع، فهناك العديد من المشاريع الكبرى المعطلة، ولا نعرف سبب تعطلها، رغم القول أنّ ميزانياتها مرصودة وكل شيء موجود، فلماذا لا تنطلق؟

خاصة أن لدينا العديد من المشاريع في قصر الحمام الغربية ومنطقة السعيدة وأولاد حفوز...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا جزيلا.

أحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم منير الكموني، غير منتمي إلى الكتل، له ثلاث دقائق، تفضل.

السيد منير الكموني

شكرا سيدتي الرئيسة،

تحية إلى كافة الحاضرين والمتابعين،

أبدأ مداخلتي بتبيان رمزية هذه الجلسة الافتتاحية للدورة الأخيرة لمدتنا النيابية، هام جدا أن يتم في هذه الجلسة تمرير مقترح قانون من النواب، مقترح قانون يسوي وضعية آلاف الفلاحين للخروج من وضع غير قانوني إلى وضع قانوني، مقترح جاء بعد تفاعل مثمر مع وزارة الفلاحة.

هذه إشارات إيجابية يمكن أن ننوه بها ونبني عليها، ولكن هذا المنجز لا يمكن أن ينسينا بعض الإشكاليات التي نريد التنبيه إليها، منها إشكالية التاريخ المحدد للآبار المعنية بالتسوية، فالمقترح حدد تاريخ 10 ديسمبر 2024 وما قبله، وعدلته الوزارة بـ 31 ديسمبر 2024،

هذان التاريخان وجدا لتيسير تطبيق الفصل 81 من قانون المالية لسنة 2025، ولكنهما بسبب تأخر التنفيذ، خلقا وضعية جديدة لعديد الفلاحين الذين يرغبون في التسوية، ولا يمكنهم ذلك، رغم أنهم في نفس وضعية من سبقهم، وخلق أيضا صعوبة إجرائية للإدارة المعنية بالتسوية لصعوبة التأكد من التاريخ.

لذلك لا بد من تغيير تاريخ إنجاز هذه التسوية إلى حين صدور هذا القانون لتوفير تكافؤ الفرص بين الراغبين في التسوية، وإيجاد بسرعة آلية للتأكد من أسبقية تاريخ الإنجاز لتاريخ التصريح.

هذا السعي للخروج من وضع غير قانوني إلى وضع قانوني لن يكون ناجعا وعادلا، إن لم ترافقه إجراءات جديدة، نحو مزيد من التبسيط

في متطلبات الحصول على التراخيص، سواء للحفر أو الاستغلال، ونحو الضغط على كلفة الحفر بعد الحصول على الترخيص، ونحو مزيد من المرافقة للفلاحين، وخاصة الصغار منهم لترشيد استهلاك الماء وتركيب العدادات الذكية، ونحو أيضا المزيد من العمل على تركيز مناطق سقوية مشتركة، ونحو العمل على تجميع مياه الأمطار التي ما زالت تضيع هدرا، ونحو تحيين خريطة الأراضي الفلاحية ومناطق الصيانة.

ونحو مزيد من العمل على حلحلة الأوضاع العقارية المتوقفة في عديد الجهات بتوقف مجالس التصرف والأمور معلقة بين أملاك الدولة وبين الأراضي المسندة وغير المسندة، لتوضيح أم لا ملكية الأراضي لأنها من الوثائق المطلوبة في هذه التسوية.

ما قلناه على الآبار يمكن أن نقوله أيضا على رخص البناء، يمكن أن نقوله على التجارة الموازية، إذن لا يجب أن يفهم من أننا نشرع لغير القانوني، وإنما نريد أن يوافق التشريع حاجات المواطنين وأن نسرع في التسوية لنكون في وضع قانوني نعتز به ويساهم في تطور البلاد، والشكر.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا جزيلا.

أحيل الكلمة إلى السيدة الزميلة المحترمة ماجدة الورغي عن صوت الجمهورية.

الكلمة للسيد الزميل المحترم إلياس بوكوشة عن كتلة الأحرار، له ثلاث دقائق، تفضل.

السيد إلياس بوكوشة

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بجميع الحضور،

نناقش اليوم مشروع قانون لتسوية وضعية الآبار الفلاحية غير المرخصة، وهو ملف تتقاطع فيه الأبعاد القانونية والاقتصادية والاجتماعية والتنموية، ويتعلق بمستقبل آلاف الفلاحين، وبقدرة مناطقنا الفلاحية على مواصلة الإنتاج والاستثمار.

وأعتقد أن القيمة الحقيقية لهذا المشروع لا تكمن فقط في تمكين الفلاح من تسوية وضعية بئره بمقابل مالي معلوم، وإنما في معالجة وضعية قانونية ظلت لسنوات تمثل عائقا أمام استقرار النشاط الفلاحي وتطوره، وأمام إدماج جزء من الاستثمارات الفلاحية في الدورة الاقتصادية المنظمة.

كما أن هذا الملف يكتسي أهمية خاصة بالنسبة إلى ولاية قبلي، حيث تختلف خصوصية النشاط الفلاحي عن عديد المناطق الأخرى، فالماء في المناطق الصحراوية ليس مجرد عنصر مساعد للإنتاج، بل هو الشرط الأساسي لوجود النشاط الفلاحي واستمراره.

وفي هذا السياق، أريد التأكيد على نقطة جوهرية تتعلق بشمولية عملية التسوية، وخاصة بالنسبة إلى الآبار الموجودة بالمناطق الحمراء وبمناطق الصيانة، فالمطلوب هو ألا تقتصر التسوية على الآبار الموجودة في المناطق التي لا تطرح إشكاليات تصنيف مائي، بل أن تشمل كذلك الآبار التي تم حفرها بالمناطق الحمراء وبمناطق الصيانة، وفق الضوابط الفنية والقانونية التي تضمن حماية الموارد المائية.

لأن إبقاء هذه الفئة خارج مسار التسوية يعني عمليا استمرار حالة من عدم الاستقرار القانوني لعديد من الفلاحين، ويعني أيضا الإبقاء على جزء من النشاط الفلاحي خارج المنظومة الرسمية، وهو ما لا يخدم مصلحة الدولة ولا مصلحة الفلاح.

ونحن ندرك تماما أن حماية المائدة المائية مسؤولية وطنية، وأن ندرة المياه واستنزاف الموائد المائية يمثلان تحديا استراتيجيا، لكن حماية الموارد المائية لا ينبغي أن يتحول إلى مقاربة إقصائية، بل يجب أن تكون جزءا من سياسة متكاملة تجمع بين الرقابة والمرافقة والتأطير، وتوفير البدائل.

فلا يمكن أن نطلب من الفلاح احترام القانون دون أن نوفر له مسالك قانونية وواقعية تمكنه من مواصلة نشاطه في إطار ذلك القانون.

هنا جانب آخر أيضا أعتبره من أهم الجوانب التي يجب أن نوليها الاهتمام في هذا المشروع، وهو العلاقة بين تسوية وضعية الآبار والانتفاع بالامتيازات الاستثمارية والجبائية.

وقد أقر المشرع من خلال القانون عدد71 لسنة 2016 المؤرخ في 30 سبتمبر 2016 المتعلق بقانون الاستثمار والقانون المتعلق بمراجعة منظومة الامتيازات الجبائية، جملة من الحوافز والآليات الرامية إلى تشجيع...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

إضافة دقيقة إلى السيد الزميل، تفضل.

السيد إلياس بوكوشة

شكرا السيدة الرئيسة،

الرامية إلى تشجيع الاستثمار ودفع التنمية الجهوية والقطاعية، حيث أننا نريد أن نفتح بهذه التسوية أمام الفلاحين المستغلين الآبار إمكانية الانتفاع بالامتيازات والحوافز الاستثمارية والجبائية المنصوص عليها في التشريعات المذكورة، وألا تتحول الوضعية السابقة للبئر إلى عائق دائم أمام إدماج مشاريعهم في منظومة الاستثمار.

فمن غير المنطق أن نطلب من الفلاح تسوية وضعيته، ثم لا نمنحه الإمكانية الفعلية للاستفادة من أدوات التمويل والتحفيز التي وضعتها الدولة لتشجيع الاستثمار.

وهنا أدعو إلى توضيح هذه المسألة صراحة في النصوص التطبيقية، حتى تكون العلاقة بين تسوية البئر والانتفاع بالحوافز الاستثمارية واضحة، ولا تترك مجالا لاختلاف التأويل بين الإدارات والهياكل المعنية، وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا جزيلا.

أحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم فيصل الصغير.

الكلمة إلى السيد الزميل المحترم النوري جريدي عن كتلة لينتصر الشعب، له ثلاث دقائق، تفضل.

السيد النوري جريدي

شكرا جزيلا السيدة الرئيسة،

شكرا جزيلا لجهة المبادرة،

هذا مقترح قانون يتعلق بتسوية وضعية الآبار الفلاحية العميقة غير المرخصة، في العنوان "آبار غير مرخصة"، من يرخص؟ الدولة هي التي ترخص، أي الدولة هي المسؤولة الأولى عن هذه الوضعية.

الرسالة اليوم إلى السيد وزير الفلاحة، "عندما يمارس نائب الشعب دوره الرقابي، ويسأل وزارة الفلاحة قبل ستة أشهر عن وضعية الماء الصالح للشرب والمناطق السقوية والمسالك الفلاحية في السند والقطار وبلخير وولاية قفصة عموما، ثم تأتيه إجابة في سطرين فقط من وزارة سيادية بحجم وزارة الفلاحة، هذا يدل على عجزكم عن الفعل وعجزكم عن الإجابة، لأنكم لا تملكون إجابة أصلا، ولا تصورا، ولا تخطيطا ولا رؤية ولا برنامجا.

حكومة الصور والتقارير والمغالطات، وافتتاح موسم جني الزيتون بصور فلكلورية مضحكة، فلا تملكون أي برنامج، لا في الحبوب ولا في اللحوم الحمراء ولا في المياه ولا في التمور ولا في القوارص، حكومة كل يوم بيومه.

زيتنا يصدر سائبا، ويكتب عليه "made in Italy" ويكتب عليه "made in Spain"، وتسيطر عليه عصابات تعرفونها.

لقد راسلنا الحكومة ووزارة الفلاحة في أكثر من مناسبة، هذه مراسلة موجهة إلى وزير الفلاحة بتاريخ 25 أفريل 2025، عام ونصف دون إجابة، 18شهرا دون إجابة، وهذه مراسلة بتاريخ 26جانفي 2026 موجهة إلى السيدة رئيسة الحكومة، 09 أشهر ولا حياة لمن تنادي، هذه مراسلة 02 جوان 2026، في مسائل وطنية ومحلية، 05 أشهر ولا حياة لمن تنادي.

إن المسؤولية، كل المسؤولية، متعلقة بهذه الحكومة التي تناور وتربح الوقت أمام استحقاقات شعب نكّل به في سنة 2026، وما زال التنكيل متواصلا، فالمعطلون عن العمل ممن طالت بطالتهم ينتظرون منذ 11 شهرا.

الآبار العشوائية والآبار غير المرخصة، من الذي دفع الفلاح التونسي إلى هذه الممارسات؟ أنتم دفعتموه، يا حكومة الفشل الذريع، يا حكومة المغالطات ويا حكومة الصور.

أنتم محنطون وعاجزون عن الفعل، ورئيس الجمهورية يتحمل المسؤولية الأخلاقية والسياسية في الإبقاء عليكم، فشلتم، عليكم أن تغادروا وترحلوا غير مأسوف عليكم.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا جزيلا.

أحيل الكلمة إلى السيد زميل المحترم أيمن بن صالح، عن كتلة الوطنية المستقلة، له خمس دقائق، تفضل.

السيد أيمن بن صالح

شكرا السيدة الرئيسة،

الحمد لله، توصلنا إلى تسوية وضعية الآبار الفلاحية العميقة، ووافقت الحكومة على تمرير مقترح القانون، بعد أن توصلنا إلى صيغة توافقية بيننا وبين الحكومة.

هذه الصيغة في بلد يحفر فيها بئر عشوائية، دعنا نقول عشوائي حسب التسمية المدرجة ولتكون الصورة واضحة للجميع، تبلغ فيه تكلفة حفر المتر عمق 150 دينارا، أما من يريد حفر بئر بطريقة منظمة، فإن التكلفة ترتفع لتصل إلى 400 دينار.

فلننظر اليوم معا إلى هذه المسألة، إذا أردت حفر بئر بعمق 100 متر بطريقة عشوائية، فإن ذلك سيكلفني 15ألف دينار، بحساب معدل تكلفة المتر الواحد الذي يبلغ 150 دينارا، وقد استفسرت عن هذه الأسعار من الإخوة الحاضرين معنا هنا.

أما إذا أردت حفر البئر بترخيص، فإن التكلفة ستصل إلى 40 ألف دينار، وهنا نجد أنفسنا أمام فارق كبير بين 15ألف دينار و40 ألف دينار، أي عندما يتقدم شخص ليحفر لك بئر، سيحتسب أن الدولة ستعطيك منحة، إذن السعر يجب أن يرتفع، لكن إذا كانت تكلفة حفر البئر 40 ألف دينار، وستمنحني الدولة نصف المبلغ، فإن التكلفة المتبقية ستكون 20 ألف دينار، وهي لا تزال أعلى من تكلفة الحفر العشوائي.

وهنا لا أفهم هل تتغير " tectonic plates "؟ ما هو الشيء الذي يجعل هذا يستعمل "الديامنت" والآخر يستعمل "زنزير حديد" للحفر، والعلم عند الله سبحانه وتعالى، أما الحفر العشوائي فيبقى دائما أقل تكلفة من الحفر المنظم.

فعلى عمق 150مترا، تبلغ تكلفة الحفر العشوائي نحو 22 ألف دينار ونصف، مقابل 60ألف دينار للحفر المنظم، أما على عمق 200 متر، فتبلغ التكلفة 30 ألف دينار في الحفر العشوائي، مقابل 80 ألف دينار في الحفر المرخص، وهذا لا بد من مراجعة، عذرا، لا بد من مراجعة شاملة لكل هذا المشهد ولكل ما يحدث.

بالنسبة إلى الحديث عن المائدة المائية وما سيحدث لها، وتأثير ذلك على الأجيال القادمة، وكل هذا الكلام، أرجوكم، كفوا عن تكراره.

لماذا أقول كفى؟ لأننا عندما ننظر إلى شمال البلاد على الجهة اليسرى، نجد أن الدولة الشقيقة والصديقة على حدودنا تحفر الآبار وتستخرج المياه وتزرع، حتى أصبحت الصحراء خضراء، فمن أين تستخرج تلك المياه؟ أليست من المائدة المائية نفسها؟

هل أقمنا جدارا تحت الأرض على الحدود يفصل بين الموائد المائية؟ إنها المائدة المائية نفسها، يستخرج منها الطرف الآخر المياه من جهته، بينما نستخرج نحن المياه من جهتنا، مثل بعضنا.

مسألة أخرى، وهي أن الآبار التي نتحدث عنها موجودة بالفعل اليوم، فلا يعني أننا عندما نقول لا ونتحدث عن الأجيال القادمة، أن هذه الآبار غير موجودة وأنها ستنشأ بموجب هذا القانون .لا، بل هي موجودة حاليا في العديد من المناطق.

ففي أماكن كثيرة، ودون ذكر الأسماء، قد تمر بصحراء قاحلة، ثم تفاجأ بمساحات خضراء ومزروعات، ومثل العادة أقول دون أن نسمي أحدا، لماذا يلجأ الناس إلى حفر هذه الآبار؟

إما أن يحفر الفلاح البئر ويزرع ويوفر الغذاء للتونسيين، وإما لا يحفر ويبحث عن طريق آخر، فما هو التمشي؟ هذا ما كان من المفترض أن تفكر فيه الدولة، لا أن نصل اليوم إلى اجتهاد من نواب هذا مجلس.

وكالعادة ماذا تفعل الدولة؟ تمنع وتحجر وتعاقب، وهذا معروف، رغم أنها غير قادرة على التنفيذ، لماذا؟ لنأخذ مثلا البناء العشوائي، فالدولة تمنع البناءات العشوائية، لدي في منطقة سكرة 1، سكرة كاملة لديها سيارة واحدة للتراتيب، لو أراد عون التراتيب مراقبة المنطقة بأكملها، وبدأ من الشارع الأول، ثم مر بجميع الشوارع قبل أن يعود إلى نقطة انطلاقه، فقد يستغرق ذلك 03 أشهر، وفي المقابل يمكن تشييد عمارات في أسبوع واحد.

إذن، فإن الحديث شعارات، ولكن بعد ذلك كيف ستتم المراقبة؟ لم يتم تخصيص طائرات مسيرة لمتابعة المخالفات، ولا شيء، فما زالوا يستعملون شاحنة ووصولات وقود إلى غير ذلك.

اليوم هل أنجزت الدولة سجلا عقاريا شاملا لكامل البلاد؟ كم من مواطن يملك أرضا ورثها عن أجداده، ولا يملك وثيقة تثبت ملكيتها؟ وبعد ذلك تطالبونه بالترخيص!

ومن الذي منع المواطنين من حجز المياه الأمطار وتخزينها خلال فصل الشتاء الماضي؟ أليست الدولة؟ وقد رأينا ما عانيناه خلال فصل الصيف.

وهنا، أرجو ألا ننسى الترحم على جميع التونسيات والتونسيين الذين توفوا خلال هذا الصيف جراء موجة الحر الشديدة التي شهدناها، سواء في المستشفيات أو خارجها أو في السجون رحمهم الله جميعا، ورزق أهاليهم الصبر والسلوان.

وأخيرا، إن شاء الله لا يبقى هذا القانون حبيس الرف وليس الصف، كما حصل مع القوانين التي صادقنا عليها في الميزانية السابقة، ما يهم أعوان الصحة وما يهم العاطلين عن العمل وما يهم خطوط التمويل.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا جزيلا.

المداخلة الأخيرة في هذه الحصة الصباحية إلى السيدة الزميلة المحترمة بسمة الهمامي، عن كتلة لينتصر الشعب، لها أربع دقائق، تفضلي.

السيدة بسمة الهمامي

شكرا السيدة الرئيسة،

إن الوظيفة التشريعية هي ترجمة استحقاقات الشعب بكل فئاته إلى مقترحات قوانين تخدم الصالح العام.

من هذا المبدأ، جاء مقترح القانون المتعلق بتسوية وضعية الآبار الفلاحية العميقة غير المرخص فيها، اليوم المقترح عدد 18 لسنة 2026، الذي نريد من خلاله تجاوز صعوبات الفصل 81 من قانون المالية لسنة 2025.

إن هذا المنعرج يفرض مسارا جديدا للتشريع، ألا وهو التشريع التشاركي الذي يجمع بين الوظيفتين: الوظيفة التشريعية والوظيفة التنفيذية، في رحاب الأكاديمية البرلمانية ورشات تفكير تشرع من عمق العطب والاستحقاق، لإعطاء إجابات لأبناء الشعب الذي أرهقته النصوص الجامدة.

الآبار غير المرخص فيها، رغم أن أهلها منتجون ثابتون، قفز عددها من 205 سنة 2010 إلى 3229 سنة 2024، حسب بيانات وزارة الفلاحة، أما ما جاء بعد 10 ديسمبر 2024، فلا نعرف كم عددها إلى حد الآن.

في ولاية سليانة، حسب بيانات المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية، يبلغ عدد الآبار غير المرخص فيها نحو 200 بئر، ويتركز أغلبها في معتمدية الروحية وتحديدا في منطقة الحبابسة.

أكثر تعطيل في إسناد التراخيص من عدمها أو إعطاء بدائل متطورة لفلاحة ذكية ترشد التكاليف وتزيد في الأرباح والإنتاج، هي أسباب هيكلية من صميم وزارة الفلاحة، هذه الوزارة السيادية ظلت جامدة بنصوصها وأدواتها، في ظل سياق متحرك استراتيجيا ووطنيا ودوليا وبيئيا واقتصاديا واجتماعيا، يقابلها فلاح منتج ظل تقليديا، تناسته الدولة وانتزعت منه أدوات إنتاجه وبذوره، وتركته رهين الاحتكار والمتغيرات المناخية والبطالة التي هي في الأصل الموت على أرض خصبة غابت عنها الدولة.

وفي الفلاحي، لا يكفي إسناد عقود للمهمات، بل وأيضا والذي نفتقر إليه اليوم هو وجود مشروع سيادي يلتقي حوله الجميع، ويترجم إلى رؤى واستراتيجيات، أولها ما حاجتنا إلى الفلاحة؟ أي فلاحة نريد؟

الفلاحة البديلة التي يتحدث عنها الجميع، وإلى اليوم لم ترسم ملامحها، فكيف نريدها؟ كيف نريد لتونس، التي تصنف العديد من ولاياتها ضمن المناطق الفلاحية، لم تصل إلى حد هذه اللحظة أن يكون لها الحق في سيادتها الغذائية وحق في سادتها الفلاحية، وتكون لها رؤية حقيقية.

تعصير الفلاحة،

انتداب المهندسين الفلاحيين،

تطوير التعليم العالي في المجال الفلاحي، خاصة في الولايات المنتجة والفلاحية، ومن أهمها ولاية سليانة.

دعم البحث العلمي، الذي يمثل اليوم سبيلا من سبل تعصير وتطوير الفلاحة، وتطوير الشعوب.

البحث العلمي مطالب اليوم بإعطاء المشاتل القادرة على الصمود في ظل المتغيرات المناخية، وفي ظل الشح المائي، وفي ظل الارتفاع المتزايد في درجات الحرارة، إعطاء أدوية بيولوجية نابعة من الفلاحة بدلا من الأدوية القاتلة للأرض.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا جزيلا.

نأذن برفع الجلسة لمدة ساعة، على أن نستأنفها إثر ذلك لمواصلة النقاش العام، مع الشكر،

(كانت الساعة الواحدة وخمسا وثلاثين دقيقة بعد الظهر)

استئناف الجلسة
ومواصلة النظر في مقترح القانون

(كانت الساعة الثانية وخمسا وأربعين دقيقة بعد الظهر)

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

نستأنف الجلسة،

مرحبا مجددا بالسيدات والسادة النواب المحترمين،

السيد محمد علي سأبدأ بك وتتضمن القائمة:

النائب المحترم السيد محمد بن حسين وهناك نواب سأعود إليهم لأنهم لم يتدخلوا هذا الصباح.

إذن النائب المحترم السيد محمد بن حسين خمس دقائق، السيد محمد أمين مباركي، على كل حال سننطلق معك السيد محمد بن حسين الكلمة لك من غير المنتمين، خمس دقائق، تفضل.

السيد محمد بن حسين

بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله،

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالجميع،

التحية والاحترام لكافة الحضور الكرام،

السيد الرئيس، رسالتي الأولى سأتوجه بها إلى السيد وزير الفلاحة، تونس بأكملها تتحدث اليوم عن مرض بكتيريا سلّ الزيتون الذي أصاب أشجار الزيتون بولاية المهدية، وتحديدًا بمعتمدية ملولش، وهذا المرض يتفشى وينتشر اليوم بالمناطق المجاورة، حذاري، سيدي الوزير، لا يجب أن تقول غدا لم أكن على علم بذلك أو لم يخبرني بذلك أحد، حذاري فقد كانت لنا تجربة مع سيادتكم وفي عهدكم، وتم القضاء على التين الشوكي وبفضلكم وبفضل مجهوداتكم ومجهودات وزارتكم وأعوانكم وإداريكم وممثليكم في الجهات وعلى المستوى المركزي تونس اليوم لم يعد بها قطعة من التين الشوكي، فقد تم القضاء على "الطوابي" لأنه بنفس هذه الطريقة فقد تدخلنا ذات يوم ونبهنا إلى أن بؤرة الإصابة مازالت في بدايتها، وقد ظهرت بولاية المهدية وتحديدا بمنطقة السواسي، ورجونا منك التدخل وقطع "الضلف" ومحاصرة هذا المرض قبل أن ينتشر، ولكن لم يتم الاستماع إلينا ولم يتم فهم هذا السيد الرئيس وتدخلوا كالعادة وكما اعتادوا التدخل بطريقة متأخرة بعد أن أصبح السيطرة على الوضع أمر مستحيل.

لذلك نحن اليوم نذكر ونتوجه بصوت عال إلى السيدة رئيسة الحكومة وإلى السيد رئيس الجمهورية، حذاري لا يجب التعويل على وزارة الفلاحة فقط فنحن اليوم لا نتحدث عن التين الشوكي بل نحن نتحدث عن شجرة مباركة يقوم عليها جانب من الاقتصاد الوطني، نتحدث عن الزيتونة التي يعود تاريخ زراعتها في تونس إلى أكثر من ثلاثة آلاف سنة، والتي زرعها القرطاجيون وحافظت عليها الأجيال المتعاقبة، نتحدث عن شجرة الزيتون التي عندما حاصر العالم تونس وعندما توقفت السياحة وعندما أغلق جميع "les bailleurs de fonds" على تونس لم نجد سوى الزيتونة وزيت الزيتون ولكي لا نندم لاحقا، ولكي لا يكون التدخل متأخرا، فوزارة الفلاحة، بأعوانها وبدواوينها وبإداراتها العامة، بما في ذلك ديوان تربية الماشية وديوان الحبوب وديوان الزيت، وما أكثر دواوين وزارة الفلاحة وما أكثر سياراتهم وما أكثر ميزانياتهم وما أقل إنجازاتهم لا تتركوهم وحدهم يبارك الله فيكم.

السيدة رئيسة الحكومة الوضع اليوم يتطلب تجند ويتطلب وضع خطط طريق، مع العلم السيد وزير الفلاحة إلى حد اليوم لم يؤدي زيارة لهذه المنطقة الموبوءة، وإلى حد اليوم لم يضع خارطة الطريق ولم يضع أي إستراتيجية ولم يخصص ميزانية ولم يذهب إلى هناك ولم يتحدث مع الناس، واليوم بدأ الأهالي في جمع الزيتون ويا خوفي كل الخوف أن جذوع شجرة الزيتون تقطع وأن الزيتون الذي سيتم جمعه يتنقل المرض الموجود فيه إلى مناطق أخرى، وكل خوفي أن نندم غدا عندما لم يعد ينفع الندم.

فرجاء أتوجه بنداء إلى السيد رئيس الجمهورية لا يجب أن تتم مغالطتك والكذب عليك، صحيح أن بكتيريا السل موجودة منذ الثمانينات في شجر الزيتون ولكن هذه البكتيريا لم تتسبب في موت شجرة الزيتون واختناقها ولم تمت شجرة الزيتون بهذه البكتيريا، البكتيريا موجودة في بعض أغصان الزيتون، اليوم نحن نتحدث عن آفة ونتحدث عن بؤرة يمكن أن تنتشر ونحن نتحدث عن كارثة لا قدر الله بإمكاننا اليوم التدخل فيها.

فرجاء إعطاء التعليمات فوزارة الفلاحة وحدها لا يمكنها القضاء على هذه الآفة يجب تدخل وزارة الداخلية والدفاع ووزارة الصحة ويجب تدخل مختلف الوزارات ووضع خطة وطنية والتدخل بصفة مستعجلة إن أمكنا القضاء على هذا المرض.

ونسأل الله أن يحمي تونس.

أنتقل الآن إلى مشروع القانون الحالي المعروض على الجلسة العامة والمتعلق بتسوية وضعية الآبار غير المرخص فيها، "مكره أخاك لا بطل" وما أكثر الإحراجات خلال المدة النيابية، أشخاص حفروا آبار بدون رخص والمطلوب منا اليوم أن نسوي لهم وضعيتهم، وأنا لست ضد هذا لعدة أسباب لأنني قد واكبت بعض الوضعيات، هؤلاء الناس عندما قاموا بحفر هذه الآبار أين هي الدولة، أين وزارة الفلاحة أين الحرس الوطني وأين المسؤولين هناك بتلك الجهات؟ نحن نتحدث عن أرقام مهولة لآبار تم حفرها، أنا لست ضد ولكنني لست مع أن يتساءل غدا الأجيال القادمة ماذا تركنا لهم لماذا استنزفتم المائدة المائية؟ أنا لست ضد وأعيد هذا وأكرر لكنني ضد البيروقراطية الإدارية التي أوصلتنا لهذه المرحلة، ضد السيد المدير العام الذي قام ببعث منصة يتم تضمين المطلب في الإدارة الجهوية ثم هذا المطلب يتجه للإدارة المركزية ويتم إسناد الرخصة بعد سنة إن تم إسنادها، لقد واكبت ملف من جملة الملفات...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا السيد محمد بارك الله فيك.

هل تعلم السيد محمد والسادة النواب أن شجرة الزيتون شجرة ألفية "c'est un arbre millénaire" هل تعلم أن لدينا أشجار زيتون - مجدولين منذ حين طلبت مني أن أفتح قوسا وهذا موجه لك- كالشرف تحت رقابة السيد المؤرخ السيد كمال هناك أشجار أصبحت تمثل معالم تاريخية، الشرف كما توجد بجهتكم بجهة الوطن القبلي أشجار زيتون أصبحت تمثل معالم تاريخية هناك أشجار زيتون يعود تاريخ زراعتها إلى ثلاث آلاف سنة وهذا يظهر أن هذه الشجرة هي شجرة مباركة، وفي انتظار أن يلتحق الزميل محمد أمين مباركي لا أدري هل السيد الزميل التحق أم لا؟

في انتظار ذلك سأفتح قوسا آخر بالنسبة إلى موضوع هذا اليوم أو تسوية وضعية هذه الآبار العشوائية، بخصوص تسوية وضعيتهم تعود كل الإشكالية للمناخ المتوسطي الغير منتظم، فالعقل التونسي عرف عبر التاريخ أنه عقل مبدع عبر التاريخ بخصوص التحكم في الماء وحضارتنا الحضارة المتوسطية هي حضارة مائية وبحرية -أهكذا أم لا السيد كمال؟ هذا ما درسناه في الجامعة– وبالنظر اليوم للحضارة القرطاجية وللحضارة الرومانية، والسيدة نورة الشبراك توجهت لي بسؤال حول الحنايا والإبداع والعقل التونسي خلال الحضارة الرومانية وعن طول الحنايا التي يبلغ طولها 132 كلم، السيد محمد على 132 كلم يأتينا الماء من زغوان ومن عين جوقار ليصل إلى غاية الحمامات إلى قرطاج.

السيد كمال هذا يوضح أن العقل التونسي كان ولازال يفكر وهذا يعود إلى أن المناخ المتوسطي هو مناخ غير منتظم لذلك اضطررنا منذ ما قبل التاريخ إلى استنباط الوسائل و"les instruments" لإيصال الماء، وقد مد الرومانيين الجسور وقد بنوا هذه الحنايا السيد كمال، وبنى القرطاجيين الخزانات و"les citernes" وقد قاموا بحفر الآبار والمواجل وبعد ذلك التحق الأغالبة والفاطميين وتواصل هذا إلى غاية السبعينات إذ كانت كل البيوت يوجد بها بئر أو ماجل، يمكنكم حتى الرجوع لبعض القواميس.

السيد عماد أولاد جبريل أتوجه لك، لدينا عاملين عبر التاريخ تجعل اقتصادنا يزدهر: العامل الأول هو الفلاحة والعامل الثاني هي التجارة البحرية إذا نجح هذين العاملين فإن الاقتصاد سيكون بخير، واليوم في الحقيقة هذين العاملين يتعرضان لأزمة لذلك علينا على الأقل ترشيد والتحكم في ثرواتنا المائية، هذا قوس أردت فتحه كإضافة تاريخية بسيطة لنضع على الأقل الموضوع في إطاره التاريخي وأعود الآن للسيد أمين، السيد أمين الكلمة الآن لك، هل أعود لك بعد ذلك؟

الكلمة للسيدة مجدولين تفضلي، بعد إذنك، لديك خمس دقائق.

السيدة ماجدة الورغي

شكرا سيدي الرئيس ومرحبا بكم جميعا،

أودّ في البداية أن أثمّن جهود لجنة الفلاحة في تقديم هذا المقترح، وأتوجّه إلى أعضائها بالشكر على ما بذلوه من مجهود وبوصفي نائبا عن الشعب، أتمنّى أن يقع تقنين كلّ ما هو غير مرخّص فيه وعشوائي وغير منظّم في تونس، وإيجاد الإطار القانوني الذي ينظّمه.

غير أنّي كنت أتمنّى أن تتناول لجنة الفلاحة مشاكل أخرى يعيشها الفلاح اليوم، الذي يجد نفسه في مواجهة مباشرة مع الصعوبات التي تعترضه كلّ سنة، فلم يجد حلولا لا من قبل النواب ولا من قبل السلطة التنفيذية ولا من أيّ طرف آخر في تونس فلماذا لم نتحدّث اليوم عن تشتّت الأراضي الفلاحية، حيث يتم اليوم تقسيم مساحات شاسعة من الأراضي وتباع بالهكتارات، هناك أطراف تقوم بتبييض الأموال وتشتري الأراضي بالهكتارات ثمّ تعمل على تجزئتها وهذا لمصلحتهم ولديّ ملفّ يتعلّق بتبييض الأموال بخصوص تشتيت الأراضي الفلاحية.

لماذا لم نتحدث عن التوسع العمراني على حساب المناطق السقوية، لماذا لم نتحدّث اليوم عن مشكلة اليد العاملة التي تحدّد الدولة أجرها في حدود 22 دينارا، في حين أصبح من المستحيل اليوم العثور على عامل يقبل العمل بهذا المبلغ، إذ لا يقلّ أجر أبسط عامل اليوم عن 35دينارا، لماذا لم نتناول مشكلة الأسمدة، أو عن مشكل تراجع قطاع تربية الماشية، والذي حسب شهادة وزارة الفلاحة وديوان تربية الماشية سجّلنا اليوم نقصا يتجاوز 40% في عدد الأبقار ونقص بحوالي 50% في عدد النعاج، وهو ما أدّى إلى ارتفاع أسعار اللحوم، وفقدان الحليب من الأسواق مما اضطر الشعب التونسي إلى استهلاك الحليب المجفّف في حين أصبح الحليب الطبيعي يوجه اليوم نحو المصانع المختصّة في صناعة الأجبان نغض النظر عن كل هذا واتجهنا للحديث عن الآبار العشوائية غير المرخّص فيها.

كنت أتمنّى والله، أن نتحدّث عن المحاسبة أن نتحدث عن جرد نريد أن نعرف من هم الأشخاص الذين كانوا في فترة من الفترات كانوا يتصرّفون بحرية وببلطجة أمام الأمن وأمام الدولة وأمام غير ذلك أقدموا على حفر آبار عشوائية وغير مرخّص فيها، وكنت أتمنّى أن تقدّموا لنا إحصائيات توضّح حقيقة الوضع.

وفي المقابل، لدي إحصائيات أعتبرها خطيرة اليوم إذ تبيّن الأرقام الموسمية لسنة 2024 أنّ السحوبات الجوفية بلغت نحو 3,217.5 متر مكعّب، مقابل موارد مقدّرة بنحو 2,412.7مليون متر مكعّب، أي إنّ نسبة الاستغلال بلغت133.3% وهذه إحصائيات رسمية موجودة وهو ما يدفعني اليوم إلى أن أضع خطّ أحمر أمام تنظيم عشوائي لإرضاء أطراف معنية على حساب صغار الفلاحين.

اليوم هذا المقترح للأسف اسمحوا لي، أرى أنه جاء ليخدم أشخاص على حساب أشخاص آخرين وكما ذكر زميلي محمد بن حسين منذ حين "مكره أخاك لا بطل"

لا يمكنني أن أوافق اليوم على هذا المقترح للأسف، لا يمكن أن أوافق على هذا المقترح إلا في إطار معيّن، عندما تمنح التسوية للبناء على تقييم هيدرولوجي معلّل، ليثبت توافق السحب المرخّص به مع قدرة المائدة مع أولوية مياه الشرب وحماية حقوق المستغلّين المجاورين.

النقطة الثانية، تخصص التسوية لصغار الفلاحين وفق معايير قانونية دقيقة ويستبعد كبار المستغلّين ذوي السحوبات المرتفعة من هذا المسار الاستثنائي، واحتساب مجموع الآبار المستغلّة والأطراف المرتبطة به لمنع التجزئة والتحيل.

ثالثا، يمنع استغلال أيّ بئر مشمولة بالتسوية قبل تركيب عدّاد معتمد قابل للمراقبة، وتحديد سقف سنوي ملزم للسحب، ويترتّب عن تجاوز الحصّة أو التلاعب بالعدّاد تعليق الترخيص وسحبه عند التكرار.

رابعا، أن تكون رخصة الاستغلال محدّدة المدّة وخاضعة للمراجعة بحسب تطوّر المنسوب والملوحة، مع منع زيادة المساحات المسقية أو تعميق البئر أو تغيير المائدة المستغلّة دون الحصول على ترخيص جديد.

خامسا، أن تقتصر التسوية على الآبار المثبت إنجازها قبل تاريخ مرجعي صريح يحدّده القانون، ضمن أجل نهائي لإيداع المطالب، مع إلزام الإدارة بغلق الآبار المنجزة بعده دون ترخيص، وتطبيق العقوبات على الحافر والمستغلّ.

أردت أن أوضّح هنا أنّنا لسنا ضدّ التسوية في حدّ ذاتها، ولكن لماذا لا يكون هناك توازن بين الأشخاص الذين فرضت عليهم ظروفهم حفر هذه الآبار الغير مرخص فيها كصغار الفلاحين الذين يعلم الله بحالهم، والذين يتطلّعون إلى إيجاد حلول جذرية في هذه النقطة.

أنا مع إن توفّرت هذه الشروط مرحبا، أمّا إن لم تتوفّر، فأرجو المعذرة، إذ لا يمكنني التصويت على إجراء كهذا سيحاسبني عليه بعد ذلك الأجيال القادمة ويسألونني كيف ساهمت في يوم من الأيام، سببا في تمرير قانون يسهل استنزاف الموارد المائية وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا مجدولين، الكلمة للنائب المحترم ظافر الصغيري، خمس دقائق، تفضل.

السيد ظافر الصغيري

شكرا سيدي الرئيس،

نشرع خلال الجلسة الأولى من انطلاق دورتنا في مناقشة مقترح مقدّم من السادة النواب، وأرجو أن تكون هذه الدورة مفتتح لعرض مقترحات السادة النواب على الجلسة العامة، وأن يتم النقاش بشأنها ويتم التصويت عليها، لأن هذا من أوكد مهامنا والتشريع اليوم من اختصاص مجلس نواب الشعب ومقترحات السادة النواب، فلدينا في الحقيقة العديد من المقترحات المهمة للبلاد.

يبدو لي أن القانون المعروض علينا اليوم يشبه إلى حدّ كبير جدا لمسألة الاقتصاد الموازي الذي نسعى اليوم إلى إدماجه في المنظومة القانونية وفي المنظومة الاقتصادية، لأن البئر غير المرخّصة لنقل ذلك وهي تساهم في إنتاج محاصيل موجودة في قطعة أرض من المفروض أن تتم تسوية هذه الوضعية حتى لا يجد الفلاح نفسه يعمل خارج إطار القانون، فالعمل خارج الإطار القانوني يحرمه بالطبع من التمتع بالامتيازات المتاحة، وخاصة يحرمه من الربط بالتيار الكهربائي، ويجعله دائما في وضعية هشّة.

وعندما نقول اليوم إن تونس هي أول مصدر للتمور في العالم، وإنها ثاني أكبر مصدر لزيت الزيتون في العالم، فإن نسبة كبيرة من إنتاجنا من التمور ومن زيت الزيتون متأتية في الحقيقة من أراضٍ توجد بها آبار غير قانونية، ولدينا رقم يفيد بوجود أكثر من 30ألف بئر في تونس من هذا النوع، فمن باب أولى وأحرى عندما نتحدث عن الأرقام، أن نوضح ضرورة تسوية مثل هذه الوضعيات وهذا لا يعني أننا نفتخر بالأرقام المسجلة في نسب الإنتاج وفي التصدير، ولكن في الوقت نفسه، لا نجد حلول لمشاكل الفلاحين والمستثمرين.

فمشكل الماء ليس مشكل وطني فقط بل هو مشكل عالمي ونعلم أن تونس من أكثر البلدان التي تعاني من الشح المائي، فمعدل استهلاك المواطن في العالم يقدّر بـ 500 لتر في السنة، بينما معدل استهلاك المواطن التونسي أقل من هذا المعدل بكثير، إذ يُقدّر معدل استهلاك المواطن التونسي بأكثر من 300 لتر وهذا يأخذنا أيضا لذكر أن لدينا مجلة مياه أكل عليها الدهر وشرب، وتعتبر من بين الأولويات في الحقيقة وقد ذكرت السيدة رئيسة الحكومة، خلال السنة الماضية، تحت قبة هذا البرلمان، ذكرت أنها تعد من بين القوانين التي ستعرض على المجلس، ولكنها لم تصل إلى المجلس إلى حدّ اليوم وأعتقد أن هذا من بين المشاريع الهامة والهامة جدا وهذا القانون يجب أن يكون ضمن أولوياتنا، طبعا إلى جانب عدة مشاريع أخرى التي تمكن من الانتقال ببلادنا من مرحلة إلى مرحلة أخرى، وتمكّننا من معالجة الوضعيات من جذورها من خلال القوانين الموجودة ولا يجب المحافظة على القوانين البالية التي تسمح بحدوث مثل هذه التجاوزات، لأن هناك أشخاص في العديد من الحالات تجد نفسها مجبرة على ذلك، ولا يمكن للحكومة أن نترك الناس بدون ماء إن أراد استصلاح أرضه.

لذلك، أدعو زملائي إلى التصويت على هذا القانون، لأن المصادقة على هذا القانون سيساهم في حل المشكل لكنني أدعو أيضا وزارة الفلاحة والحكومة من ورائها طبعا، أن ترسل إلينا القوانين الهامة للمجلس، ولعل مجلة المياه تعدّ من بين أهم القوانين التي يجب أن تصل إلينا حتى نتمكن من حل المشكل من أساسه بالإضافة إلى كل ذلك، يجب أيضا ترشيد استهلاك المياه، إذ توجد عدة تقنيات جديدة، وهذا أيضا من دور المندوبيات الجهوية للفلاحة، التي يتعين عليها الاقتراب من الفلاحين وأن تقدم لهم أساليب ريّ عصرية تمكّن من المحافظة على الماء فوجود بئر وتوفر الماء لا يعني أن تستعمل طرق ريّ بسيطة تتسبب في تبذير المياه، إذ توجد أساليب جديدة وتقنيات حديثة تشهد تطورا للري تشهد تطورا، لذلك يجب أن تكون متاحة للفلاح التونسي، بما يساعده على تحسين إنتاجيته، وفي الوقت نفسه يمكّنه من المحافظة على مواردنا المائية المتوفرة لدينا اليوم التي هي نادرة ونادرة جدا وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا ظافر، سأذهب مباشرة للسيد صالح السالمي وبعد ذلك الكلمة للسيد عماد أولاد جبريل وسأعود بعد ذلك للسيد أمين والسيدة سنياء بن المبروك وللسيد حاتم وللسيدة نورة الشبراك وللسيد ياسين أيضا.

إذن سأعطي الكلمة للسيد صالح ثم للسيد عماد وبعد ذلك سأعود للسادة النواب الذين تم ذكرهم.

السيد صالح السالمي، أربع دقائق، تفضل.

السيد صالح السالمي

شكرا السيد الرئيس،

مساء الخير جميعا،

مرحبا بكم في بداية هذه الدورة،

منذ أن أدينا اليمين الدستورية في هذا المجلس، وتحملنا المسؤولية القانونية والوطنية والأخلاقية، وأنا أطالب بحق دائرتي في الماء، فالخرائط الفرنسية تثبت أن جلمة والسبالة يوجد بها أكبر مائدة مائية وطنية، ورغم ذلك حكمت الجغرافيا والتاريخ على المنطقة منذ الاستعمار حتى اليوم أن تبقى منطقة مهمشة، مهضومة الحقوق التي كفلها الدستور حتى في التمتع بخيراتها.

أغلب المؤسسات، بما في ذلك التربوية ومدرسة الحوية بجلمة خير دليل على ذلك فاقدة للماء، فاقدة لأهم عنصر حياتي مكفول بجميع القوانين الإنسانية والدستورية والوضعية، المناطق التي لا يوجد بها ماء تشرب ماء أكثر من المناطق التي يوجد بها الماء رغم أن الماء ينبع من معتمدية جلمة والسبالة، حقيقة يشعر الإنسان بالقهر عندما يرى الماء يمر من أمام بيتك وأنت تشعر بالعطش، تشعر بالقهر عندما تجد مدارس إلى حد اليوم تشرب من الستيرنات والمواجل، تشرب يوما وعشر أيام لا تشرب وهذه المنطقة موجودة فوق بحر عائم من الماء الصالح للشراب، تشعر بالقهر عندما تجد أن 14 بئر عميقة تم حفرها أو قامت بحفرها الدولة منذ 2014 وبقيت هذه الآبار إلى حد اليوم غير مجهزة أي ذر الرماد على العيون" عيني عينك".

أقول خافوا الله في دائرتي، التي أصبحت مقصية ومهمشة في كل المجالات ليس في المجال الفلاحي فقط ولن أطالب بحق دائرتي في الحياة الكريمة المتاحة لبقية معتمديات الولاية، أنا أقول أعدلوا في التهميش، أطالب بالعدل في الإقصاء والتهميش وفي التفقير المنهج والمقصود، وأقول للسيد الرئيس هل أنتم على علم بما يجري في الدائرة التي زرتموها يوم 13 أوت 2024 والمشكل الرئيسي الذي طرح هو الماء الصالح للشراب ومشاغل الفلاحين؟ لقد ذكرنا بأن جلمة والسبالة الأولى وطنية في توفير اللحوم الحمراء، هل تم توفير العلف؟ العلف غير متوفر، لقد ذكرنا بأن المائدة المائية في جلمة وفي السبالة هي الأولى وطنيا، هل وفرنا الماء للمواطنين؟ لم يتم توفير الماء والماء غير موجود، لقد ذكرنا بأن جلمة والسبالة الأولى وطنيا في توفير الخضر، هل وفرنا المسالك الفلاحية لتطوير الفلاحين؟ غير متوفر، ذكرنا وذكرنا وذكرنا ولم يتم إنجاز شيء دائرتي بقيت صورة في الخارطة، شكرا سيدي الرئيس.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا الأستاذ صالح، الأستاذ عماد الكلمة لك، الكلمة الآن للنائب المحترم عماد أولاد جبريل عن الكتلة الوطنية المستقلة، سبع دقائق، تفضل.

السيد عماد أولاد جبريل

شكرا الرئيس،

مرحبا بالزملاء،

شكرا للجنة الفلاحة وللزملاء النواب على هذه المبادرة لمقترحها لهذا القانون لتسوية وضعية الآبار غير المرخص لها.

في الحقيقة، آمل أن تكون هذه بادرة لتحمّل السادة النواب مسؤوليتهم كاملة، ولا ينتظروا السلطة التنفيذية، التي أصبحت تتولى بنفسها دور مجلس نواب الشعب في مراقبة أدائها، فالسلطة التنفيذية اليوم تتوجه باللوم للسلطة التنفيذية وتدّعي أن السلطة التنفيذية لا تطبّق القرارات، في حين أنّها هي نفسها مطالبة بتنفيذها سنترك الدور الرقابي للسلطة التنفيذية، على السلطة التنفيذية أن تتولى مراقبة نفسها ولنذهب نحن في تقديم المقترحات للمواطنين فالحمد لله.

عندما تقدمنا اليوم بهذا القانون الذي سينتفع به العديد من الفلاحين، كما أود أن أذكركم أن السلطة التنفيذية لم تقدّم مجلة المياه لأنه لدينا قانون اقترح من السادة النواب، كما أنها لم تقدّم مجلة الاستثمار لأن النواب تقدموا في هذا بقانون، لم تقدم القانون المتعلق بالهياكل الرياضية فنحن قد قدمنا قانون في هذا الشأن ولم تأت بمجلة الغابات ولم تأت بمجلة الصرف ولم تأت بمجلة الاستثمار ولم تقدم مجلة الملكية العقارية وأملاك الدولة ولم تقدم تسوية لوضعية الأراضي الفلاحية، كل هذه القوانين قدمها السادة النواب وهي موجودة لديكم وبالتالي بقيت سنة من العمل البرلماني بما أن هذه الحكومة عاجزة عن الفعل وأصبحت تراقب نفسها كسلطة كاملة لنطبق نحن هذه القوانين وتصبح موجودة على أرض الواقع كتشاريع وبعد ذلك إن أرادوا تطبيق ذلك أو عدم تطبيها لأننا بعد ذلك سنغادر والحكومة ستغادر ولكن علينا أن نترك على الأقل أثرنا وعندما تأتي حكومة فاعلة على الأقل تطبق هذه القوانين.

العديد من السادة النواب تحدثوا عن المائدة المائية، هل نتذكر المائدة المائية عندما يهم الأمر صغار الفلاحين والمائدة المائية التي يتم نهبها على الحدود في"frontière" ألم يراها أحد ألم يتفطن لذلك أحد، وقد أمضينا اتفاقيات ولم تلتزم بها دول الجوار ويأخذون الماء من تلك المائدة المائية، من يذهب للشقيقة الجزائر ويرى وادي صوف كيف أنها أصبحت جنة على وجه الأرض، لماذا لا تصبح تونس جنة على وجه الأرض لنحقق أمننا الغذائي ما هذا، عندما أوفر الماء بهذه الطريقة سيعود ذلك على كلفة الإنتاج وهذا سيؤثر على المقدرة الشرائية للمواطن فهذا لا يعود بالنفع على الفلاح فقط ولمن يتساءل ما الذي وفره هذا المجلس للفلاح.

نحن لم نترك أي موضوع يهم الفلاح لم نتحدث فيه، بل الأدهى والأمر وحسب الإحصائيات الحالية من قانون المالية لسنة 2023 إلى قانون المالية لسنة 2026، أكثر من 25 أمرا ترتيبيا تتلكأ الحكومة في إصدارها، رغم أنها تخدم الجميع وليس الفلاح فقط، من طالت بطالتهم، قانون 18، الآلية عدد 16، والسيارة لكل عائلة، والسيارة المخصصة لذوي الإعاقة، العديد من التسويات كل هذا تطرقنا لهم نحن كنواب والعديد من الفصول في الشؤون الاجتماعية لماذا لم يتم النظر في هذا لقد تحدث في كل هذا مجلس نواب الشعب وقام بتمريرهم "passage en force" في قانون المالية يتم توجيه اللوم لنا عندما نصادق على قوانين ولا يقع تطبيقها من قبل الحكومة، هل نحن من سيتولى تطبيقها، لماذا يتم توجيه اللوم لي، أنا في النهاية ماذا؟ أنا صوت المواطن ودوري رقابي وتشريعي، لقد شرعت، ولكن لأراقب حاليا ما الآلية المسموحة لي هي، هي توجيه الأسئلة الكتابية الأسئلة الشفاهية أو أن أستدعي الحكومة في جلسة مساءلة، هذه الحكومة الأسئلة الكتابية تجيب عنها "كطابع السكر في الماء" وفي شكل قوالب جاهزة، في الأسئلة الشفاهية يستمع إليك ثم يغادر، مساءلة نفس الشيء إذن لم تسند لنا آلية أخرى يمكننا استعمالها ويمكنك أن تطالبني بها، إذا كانت هذه الحكومة في حد ذاتها عاجزة لا يمكن أن أسند لها آلية لا توجد أي آلية لا يوجد سوى حل وحيد وهو أن ترحل هذه الحكومة الغير مأسوف عليها وتأتي حكومة قادرة على الفعل وعندما نتحدث عن مقاومة الفساد وغيره، علينا أن نحاسب أولا ما جاؤوا به هم أولا، هناك قوانين جاءت بها الحكومة وبعد ذلك تراجعوا عنها واستأنفوا في شأنها.

لذلك يجب أن يمر هذا القانون وإن تم تطبيقه بعد ذلك أم لا فهذا ليس ذنبي، لأن القانون إن صدر بالرائد الرسمي فإن الوظيفة التنفيذية هي التي تعطل الوظيفة التنفيذية في حد ذاتها متى يتم محاسبة مجلس نواب الشعب وتتهمه بأنه سن قانون شعبوي أو كذا؟ عندما يعود من رئاسة الجمهورية في قراءة ثانية، بما أن القانون لم يعد لمجلس النواب في قراءة ثانية من رئاسة الجمهورية فإن القانون سليم وأنت في هذه الحالة لم تتجاوزني أنا بل تجاوزت نفسك بنفسك.

سأقدّم لكم جرد بسيط جدا بخصوص الأوامر الترتيبية التي لا تزال عالقة في المجال الفلاحي: دعم القروض الموسمية لصغار الفلاحين، فلاحي الحبوب هذا جاء في الفصل 15، تمويل الشركات الأهلية التي تنشط في المجال الفلاحي المنصوص عليه بالفصل 29.

بخصوص الأوامر الترتيبية التي لم تصدرها الحكومة: تسوية ديون كراءات العقارات الدولية الفلاحية الفصل 58، الأوامر الترتيبية الحالية غير موجودة، الامتيازات الجبائية للمعدات وللعربات الفلاحية المنصوص عليها بالفصل 83 أيضا غير موجودة، تمويل منظومات الإنتاج الفلاحي الفصل 89 أيضا لا يوجد الأمر الخاص به وتسوية وضعية الآبار المعروض علينا الآن وانتظر صدور أمر لتتم تسويته تم عرضه الآن بالاتفاق مع وزارة الفلاحة على الأقل ليتم تطبيقه، إعادة هيكلة الضيعات الدولية الفلاحية، المنصوص عليها بالفصل 106، دون صدور الأمر الترتيبي المتعلق بها، استكمال جرد قانون المالية لسنة 2025والقرارات الصادرة في شأنه نفس الشيء.

إذن هذه الأوامر الترتيبية تهم الفلاحة فقط والقطاع الفلاحي، وزير التجارة سأقدم هذه النقطة وسأختم بها، السيد وزير التجارة عندما تحدد سعر البطاطا والطماطم وغير ذلك فإنك بهذا الشكل تضر بالمواطن لأنك لو تترك الأسعار حسب العرض والطلب فالأسعار سترتفع ثم ستنخفض هذا مقبول ولكنك تضع التسعيرة دون معرفة التكلفة الحقيقية وهذا يعد مشكل كبير.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا لك السيد عماد.

سأقدم قائمة يوجد بها: السيد محمد شعباني، مريم الشريف، سنياء المبروك، ياسين، محمد أمين مباركي، حاتم الهواوي، نورا الشبراك.

هذه القائمة تضم النواب الذين تخلفوا عن التدخل عدت إليهم.

الكلمة للسيد محمد شعباني، خمس دقائق، تفضل.

السيد محمد شعباني

بسم الله الرحمان الرحيم،

مساء الخير جميعا وعودة موفقة للجميع لصالح الشعب التونسي والوطن،

سنصادق اليوم على مقترح قانون يتعلق بتسوية وضعية الآبار العميقة غير المرخص لها، عدد 18 وبصراحة رقم 18 بكل صراحة، لم نعد متفائلين بشأنه، فهو يذكرنا بقانون 18، الذي ظل تطبيقه رهين الأوامر الترتيبية والمنصة، ويبدو أن هذا القانون أيضا يتضمن بدوره

منصة فرعية مخصصة لتسوية وضعية الآبار العميقة غير المرخص لها، كما يتضمن أيضا نص ترتيبي الذي يهم هذا المقترح.

وبالرجوع لهاتين الجملتين فإننا في الحقيقة لا نتفاءل خيرا خاصة في ظل الأداء الهزيل والضعيف لهذه الحكومة وأقول لهذه الحكومة ولوزارة الفلاحة" صحة النوم" فالفلاح والمواطن التونسي انتظر أن ينتج ليوفر لقمة عيشه، فالفلاحة التي وعدت بإحداث مناطق سقوية وبمناطق إنتاج، لكنها لم تف بوعودها، وزارة الفلاحة التي وعدت بحفر آبار صالحة للشراب لم تفي بوعودها أيضا، لذلك عول الفلاح اليوم على نفسه وقام بحفر آبار دون أن ينتظر الحصول على ترخيص من الدولة، وأقام الحجة على الدولة لأن اليوم الفلاح قد دخل مرحلة الإنتاج وأظن أن وزارة الفلاحة لم تحين أعدادها وأرقامها بخصوص الإنتاج الفلاحي فالمحصول الموجود اليوم موجود نتيجة وجود هذه الآبار، وهنا أتحدث عن القصرين أتحدى وزرة الفلاحة أن تكون لديها الأرقام الحقيقية بخصوص العديد من المنتوجات الفلاحية وأصبح الفلاح ينادي هناك ببعث صناعات تحويلية لاحتواء هذا المنتوج الفلاحي.

لذلك عند الحديث اليوم عن الترخيص وعن تسوية وضعية الآبار العشوائية فهذا جاء متأخرا فالمفروض أن تفكر وزارة الفلاحة اليوم في حل لمساعدة الفلاح وفي كيفية بعث مسالك فلاحية لفك العزلة عن مناطق الإنتاج الفلاحي وعليها التفكير في توفير الأدوية والأسمدة للفلاح الذي ينتج من هذه الآبار الغير مرخصة، عليها التفكير اليوم في توفير التيار من الجهد العالي لتساعد الفلاح على الإنتاج فليست المسألة اليوم تهم إسناد ترخيص أو عدم إسناد تراخيص عندما نتحدث عن قانون يهم تسوية وضعية الآبار العشوائية، أقول لها أيها الحكومة أين تطبيق قانون الفصل الذي تمت المصادقة عليه في القوانين الفارطة؟ القانون الذي يمنح أصحاب الشهائد العليا أولوية الحصول على التراخيص ومن بينهم الشباب الذي يرغب في بعث مشاريع عقارية فلاحية، هل تمت إجابته وإسناد تراخيص له؟ سأقدم لكم مثال بسيط فهم يتعللون اليوم بـ منطقة حمراء مثلا في القصرين، أي أنك تريد تسوية وضعية الآبار العشوائية وتعلم الفلاح بأن تلك المنطقة هي "zone rouge" بينما قام الفلاح بحفر بئر في المنطقة الغير مرخصة وأخرج الماء من البئر أي أنك لم تنجز حتى خرائط ودراسات جديدة لتصنف المناطق إلى مناطق حمراء ومناطق غير حمراء.

ولذلك فإن هذا القانون أنا شخصيا سأصادق عنه بنعم ومع ذلك سأحيي الفلاح الذي لم يبقى ينتظر الوعود الكاذبة من وزارة الفلاحة لتمنحه التراخيص لينتج فالفلاح اليوم قد أنقذ تونس بحفر هذه الآبار العشوائية الغير مرخص لها، فقد أنقذ تونس المنتوج الفلاحي الذي يوفره اليوم فنجد زراعة القمح اليوم في القصرين وفي عدة ولايات أخرى تنتج القمح والتي تقوم بإنتاج الطماطم وتنتج منتوجات أخرى كل هذا بفضل هذه الآبار العشوائية، لذلك إن كانت نية الحكومة جيدة حقيقة وتريد تطبيق القانون وإن كانت تراعي مصلحة الفلاح عليها أن تحيين معلوماتها ويجب أن تعمل بنفس نسق عمل الفلاح الذي ينتج بما يمكنها مساعدتها به ولا أن ترخص له بحفر الآبار، فعندما نقول ترخيص أي أن النية موجودة أن هناك آبار ربما تظلم بتعلة المائدة المائية والأجيال القادمة وغير ذلك، لقد رأينا في الجوار أن الآبار في الحدود تخرج الماء وتنتج الحبوب ونحن نبكي لانعدام الماء وبتعلة منطقة حمراء، فاليوم الفلاح الذي أثبت للحكومة جدارته وأصبح ينتج فلزاما اليوم على الحكومة أن تحاول أن تعمل حسب هذا النسق وعليها مساعدته لأن الخطوة التي أقدم عليها الفلاح هي التي عادت بالنفع على تونس.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا السيد محمد، السيد حاتم ثم السيدة سنياء، تفضل السيد حاتم الكلمة لك عن كتلة صوت الجمهورية، تفضل.

السيد حاتم الهواوي

شكرا سيدي رئيس الجلسة،

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

الوقت المخصص لك ثلاث دقائق،

السيد حاتم الهواوي

أربع دقائق السيد الرئيس،

شكرا سيدي الرئيس ونستهل المداخلة بالآية 23 من سورة الأحزاب، قوله عز وجل: مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ ۖ فَمِنْهُم مَّن قَضَىٰ نَحْبَهُ وَمِنْهُم مَّن يَنتَظِرُ ۖ وَمَا بَدَّلُوا تَبْدِيلًا. صدق الله العظيم.

عودة ميمونة لكل الزملاء من تحت قبة البرلمان وسنة تشريعية موفقة لما فيه خير البلاد والعباد.

حول تسوية وضعية الآبار الفلاحية العميقة غير المرخص فيها عدد 2026/18، شكرا للجنة الفلاحة والأمن الغذائي والمائي والصيد البحري، ونأمل كل الآمال أن نقطع مع البحث عن موارد لميزانية الدولة أو كما يقال علينا الترفيع في العقوبات والخطايا ومنها قطاع الفلاحة، عنوان الأمن الغذائي الوطني.

سيدي الرئيس، لنطرح سؤالا ماذا عن الـ 50 دينار التي وظفت على الهكتار بورا أو مستغلا والتي أدت إلى تراكمات ومديونية الفلاح فيما يخص مياه الري؟ من بين إجراءات السنوات العجاف، لنطرح كذلك عديد الأسئلة، ماذا عن الإمداد بالماء الصالح للشراب والإمداد بعداد الكهرباء لولاية جندوبة بالمعتمديات التسع؟ ونذكر أن الإذن على العريضة في تمكين الأهالي بالاستحقاق القانوني من ماء وكهرباء نزل عليه نزول الصاعقة منشور وزارة الداخلية والذي لم نفهم محله من الإعراب سوى بقول "العزري أقوى من سيده" ونقاط استفهام متعددة.

ونذكر سيدي رئيس الجلسة أن العدالة تصنع الاستقرار فتصون العلاقة بين المواطن والوطن ليس خوفا من العقوبة، بل شعورا متأكدا من أن هذا القانون يمثله في وطن ماذا؟ في وطن عادل، فأين حق جندوبة في التزود بالماء الصالح للشراب والكهرباء لكامل الولاية وأريافها؟

ونذكر دائما وأبدا سيدي رئيس الجلسة أنها لو دامت لغيرنا لما آلت إلينا، وشكرا لكم.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائبة المحترمة سنياء بن مبروك عن كتلة الأمانة والعمل، لها ثلاث دقائق، تفضلي.

السيدة سنياء بن مبروك

شكرا سيدي الرئيس،

المعروض علينا اليوم مقترح قانون يتعلق بتسوية وضعية الآبار الفلاحية العميقة غير المرخصة.

أريد أن أشكر السادة الزملاء على هذه المبادرة لأن مسألة إيجاد حلول تشريعية لتسوية وضعية الآبار المحفورة عشوائيا ودون ترخيص إداري تكتسي أهمية بالغة في المرحلة الراهنة لما تطرحه من تحديات تتعلق بالتوفيق بين حماية الثروة المائية وضمان استمرارية النشاط الفلاحي وتحقيق التنمية الاقتصادية.

وفي هذا الإطار فإن سن إطار قانوني واضح ومرن يتيح تسوية الوضعيات القائمة من شأنه أن يمثل حلا واقعيا يضمن إدماج هذا النشاط في الدورة الاقتصادية المنظمة ويكرس مبدأ احترام القانون دون إغفال الأوضاع التي يعيشها الفلاحون، فمن جهة تمكن التسوية القانونية الفلاح وضع نشاطه في إطار قانوني وتأمين مصدر الري وتفادي التتبعات القانونية بما يوفر له الاستقرار ويشجعه على الاستثمار ومواصلة الإنتاج.

ومن جهة أخرى، تتيح للدولة تعبئة موارد مالية إضافية لفائدة قطاع المياه وتعزيز آليات الرقابة الفنية والإحصائية على استغلال الموائد المائية بما يسمح بضبط كمية السحب وتوجيه الفلاحين نحو اعتماد تقنية الري الحديثة وترشيد استهلاك المياه.

والأهم من ذلك أن هذه التسوية يجب أن تقوم على مقاربة قانونية متوازنة تجمع بين حماية حقوق الفلاحين وفرض احترام التراتيب الجاري بها العمل، وضمان استغلال المستدام للموارد المائية حتى لا تتحول التسوية إلى التشجيع على المخالفة.

وعليه، فإن هذا المقترح يهدف إلى إرساء إطار تشريعي استثنائي ومؤطر قانونا لتسوية الوضعيات القائمة وفق شروط دقيقة فنية وبيئية واضحة بما يحقق التوازن بين متطلبات التنمية الفلاحية وواجب حماية الثروة المائية وضمان ديمومتها للأجيال القادمة.

وفي هذا السياق، يظل من المشروع التساؤل عن أسباب التأخر في استكمال المسار التشريعي المتعلق بإصدار مجلة المياه في ظل ما تفرضه الوضعية المائية الراهنة من ضرورة لإرساء إطار قانوني متكامل ينظم استغلال الموارد المائية ويحميها، شكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم محمد أمين مباركي عن كتلة صوت الجمهورية، له ثلاث دقائق.

السيد محمد أمين مباركي

شكرا السيد الرئيس،

في بداية المداخلة أريد أن أقدم تحية لأصحاب الشهائد العليا المعطلين عن العمل وأبدأ بشعار " شغل حرية كرامة وطنية".

هذا الشعار لأصحاب الشهائد العليا المعطلين عن العمل، وهذا نداء إلى كافة الزملاء بما أننا بصدد مناقشة ميزانية الدولة لسنة 2027، لذا فإن الكفاءات التونسية تنتظر منا ومن السلطة أو الوظيفة التنفيذية قرارات واضحة، وإن شاء الله الوظيفة التنفيذية تستجيب لمطالب الشعب وخاصة السيد رئيس الجمهورية.

يتمحور موضوع الجلسة اليوم حول مقترح قانون يتعلق بتسوية وضعية الآبار الفلاحية العميقة غير المرخصة، بهذه المناسبة أتقدم بتحية شكر لكل الفلاحين الذين ساهموا مساهمة كبيرة في المحافظة على الأمن الغذائي للبلاد التونسية عبر الآبار بما يسمونها العشوائية، وأنا لا أعتبرها آبارا عشوائية، بل أعتبرها آبارا منقذة للأمن الغذائي بالبلاد التونسية.

ولهذا قدمت تحية شكر للفلاحين بكامل تراب الجمهورية وعلى رأسهم فلاحي سبيبة جدليان والعيون، وإن شاء الله يرى هذا لمقترح النور وتتم المصادقة عليه لأن الفلاح اليوم يستحق الدعم ويستحق المساندة سواء من مجلس نواب الشعب كوظيفة تشريعية أو من الوظيفة التنفيذية وهي الحكومة.

حقيقة الأمر، لدي سؤال لأصحاب المبادرة وهو الفصل الأول " تسوى وضعية الآبار الفلاحية غير المرخصة المنجزة قبل تاريخ 10 ديسمبر 2024". كيف سنعرف أن هذه الآبار تم حفرها قبل 10 ديسمبر 2024؟

للأمانة هناك آبار تم إنجازها بعد 2024 وأخرى قبل 2024، هذه النقطة تتطلب توضيحا ونحن ندعمكم في هذا المقترح ونساندكم فيه ونتمنى أن تستجيب الوظيفة التنفيذية لأن هذا المقترح سيفتح أبوابا عديدة للفلاحين وللدولة التونسية وخاصة صغار الفلاحين لأن هذه الآبار موجودة وتنتج الخضر والغلال.

للأمانة نحن نثمن هذا المقترح ونحن مع الفلاحين وإن شاء الله يرى النور ويمر عبر الوظيفة التنفيذية ويحظى بالأوامر الترتيبية في أقرب الآجال وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائبة المحترمة نورة الشبراك، ثلاث دقائق مخصصة لك.

السيدة نورة الشبراك

شكرا السيد الرئيس،

في الحقيقة أود أن أشكر لجنة الفلاحة على المجهود الذي بذلته وأيضا جهة المبادرة، هذه المبادرة التشريعية تتصنف كمبادرة انتقالية ظرفية لمعالجة وضعية بذاتها، وهي من التشريعات التي كنا نحبذ أن تكون في إطار رؤية كاملة، رؤية قطاعية، في إطار سلسلة من الإصلاحات.

في الحقيقة هناك فصل في قانون المالية لسنة 2025 كان لا بد أن يضع هذه الإشكالية قيد التنفيذ، كنا نتمنى أن يكون هناك تحفيز لاستعمال الطاقات المتجددة مثل الطاقة الشمسية، تبسيط الإجراءات الإدارية الجاري بها العمل، تعزيز الرقابة الفنية والتحاليل بخصوص نوعية المياه والمحافظة على المائدة المائية، كل هذه الإشكاليات تطرق لها السادة النواب.

أريد أيضا أن أتطرق إلى موضوع الآبار التابعة للدولة والمستغلة في إطار المجامع المائية، في الحقيقة تمثل إشكالية كبيرة والتصرفات التي توجهها الجمعيات المائية أو المجامع المائية في غياب كامل لآليات إجبارية الربط بالعدادات، اليوم نرى منطقتين في قربة محرومتين ليس فقط في فصل الصيف بل حتى في فصل الخريف ونحن على مشارف فصل الشتاء، اليوم بو الأزهار وبني عياش تواجهان مشاكل كبيرة في التزود بالماء باعتبار أن البئر التابعة للدولة تصفها المندوبية أن عمرها الافتراضي على وشك الانتهاء ولكن بمعالجة خاصة من طرف الخواص تمكنوا من إعادة تشغيلها بطبيعة الحال بالتنسيق مع المندوبية الجهوية للفلاحة.

أردنا القول لو أن هناك استراتيجية لربط هذه المساكن بطريقة منظمة وبالحوكمة وآليات الاستخلاص لما وصلنا لهذه الإشكاليات.

اليوم أكثر من ألف عائلة غير مربوطة في غياب العدادات، لساءل أن يسأل ما هو الإشكال بالضبط؟ يعني هذه المجامع لا تملك أي آلية إجبارية لكي تجبر المواطن أن يربط بالعداد لمتابعة كميات الاستهلاك.

اليوم أيضا في قبة لاغة والمدن المجاورة لها مثل بني مشكال وحي يونس والعالية وحي الميزوري وحي النويصر، جميعهم يعانون من مشاكل متعلقة بالتزود غير المنتظم، وأيضا مدرسة قبة لاغة، هل يعقل أن يشرب الأطفال في المدرسة ماء غير صالح للشرب؟ يعني ماء مواجل غير مراقبة.

هذه كل الإشكاليات وبعضها التي يمكن ان نتطرق لها، اليوم نداء لوزارة الفلاحة بأن تنظم المجامع وتبحث عن آليات أخرى أكثر جدوى، فلا يعقل أن تبقى آلاف العائلات، أكثر من خمسة آلاف مواطن في بو الأزهار وبني وعياش، أكثر من ألف مواطن في قبة الآغة والمناطق المجاورة لها محرومين من التزود بالماء.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

واصلي السيدة نورة الشبراك.

السيدة نورة الشبراك

اليوم إشكالية أخرى مطروحة وهي التناوب بين مياه الشرب ومياه الري والسقي للفلاح، لا بد من تنظيم هذه العملية أيضا.

كذلك استكمال عملية صيانة المدن من الفيضانات لأننا رأينا كيف تم إتلاف مزارع بالكامل في الأراضي الزراعية في قربة، اليوم البنية التحتية في شبكة تصريف مياه الأمطار وحماية قربة من الفيضانات وشبكة التطهير كلها على مائدة الحوار، لا بد من النظر في هذه الإشكاليات لإيجاد حلول جذرية مرتبطة بالفلاحة، وشكرا السيد الرئيس.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم عبد السلام الدحماني عن كتلة لينتصر الشعب، خمس دقائق، تفضل.

السيد عبد السلام الدحماني

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيدات والسادة النواب فيما تبقى من العهدة الانتخابية،

إن مناقشة مقترح هذا القانون رغم شكر أصحاب المبادرة يقتضي منا أن لا نكتفي بالمعالجات الظرفية، بل أن نطرح السؤال الجوهري هل نحن بصدد معالجة أزمة المياه من جذورها أم بصدد الاكتفاء بحلول جزئية فيما يظل الإصلاح الهيكلي مؤجلا؟

لقد صادقنا في قانون المالية لسنة 2025 على الفصل 81 في نفس الموضوع وتبين لاحقا تعثر تنفيذه لنعود اليوم لتعديله، وهنا نتساءل أي صورة نريد تقديمها لمجلس النواب ولدوره التشريعي؟

لماذا نستهلك الوقت في مسارح تشريعية متكررة ولماذا لم ننتظر قانون المالية الذي سيناقش بعد أيام لتعديل الفصل؟ لماذا نقوم بإنعاش جسد ميت ونتحمل مسؤولية فشلهم؟

وفي إطار التفاعل مع المشاغل الحقيقية التي تحاول وزارة الفلاحة الهروب منها، أولا وهو أمر حيوي حياتي، هل من المعقول أن يظل العطش قدرا لبعض مناطق ولاية قابس شأن دخيلة توجان وبعض مناطق معتمدية مارث وبعض مناطق معتمدية مطماطة؟ كلها مناطق لا زالت تعيش حالة عطش مزمنة.

لماذا تتحول القيود الإدارية إلى غطاء لاستمرار الحرمان دون توفير البدائل؟ فحتى السجن المدني بقابس عجز عن إحداث بئر خاص به بسبب وجوده في منطقة حمراء.

ثانيا، عن أي سيادة غذائية نتحدث اليوم وعن أي تنمية بينما نشهد اغتيالا ممنهجا للمناطق السقوية العمومية ولمنتوج الرمان ومعاناة مريرة لفلاحينا؟

إن الكارثة اليوم تتفاقم مع تهرأ القنوات وتقادم الآبار والمعدات العمومية دون أي تدخل ناجع للصيانة أو التجديد، فالدولة لم تسارع بتعويض وإصلاح الآبار المعطبة في المناطق السقوية ولا سمحت للفلاحين حتى في إطار مجموعات بحفر آبار خاصة تنقذ محاصيلهم بحجة حماية المائدة المائية، تلك المائدة التي تستنزف جهارا نهارا في المجمع الكيميائي التونسي وشركة الإسمنت وزراعة الطماطم لتصدير المنتوج الذي يفترض ويقتضي كميات كبيرة من المياه والمسابح في النزل والإقامات الفاخرة.

في غياب الدولة ومؤسساتها دمر القطاع الفلاحي، معتمدية مارث ومطماطة واحات تلاشت، خذوا مثلا المجمع المائي مارث 2 يوجد فيه 180 هكتار، 150 هكتار منها سجلت صفر إنتاج الأمر الذي دفع إلى قلع أشجار الرمان، الدورة المائية تصل في هذه المناطق إلى أكثر من 45 يوم في صيف حارق. آبار متهالكة، تراجع منسوب المياه فيها وسواقي مهترئة، خزانات تقادمت دون صيانة، مسالك فلاحية مقطوعة، آبار لم تعوض حتى أن عمادة عرّام من معتمدية مارث لم يحدث فيها أي بئر تدعيمي منذ أكثر من نصف قرن، وعوض التسريع بإحداث مناطق سقوية جديدة في زيتن وهداج وغيرها نجدنا اليوم نفكر في مسائل أخرى، فأي عدل هذا وأي منطق إداري متكلس نكتفي بمواجهته بحلول جانبية؟

ثالثا، أين مشروع مجلة المياه الذي قيل لنا منذ سنة 2023 أنه في لمساته الأخيرة؟ المشروع الذي سيعالج أصل الإشكال بدل سياسة الترقيع.

بناء على ما تقدم، نطالب وزارة الفلاحة بتقديم مشروع مجلة المياه في أجل لا يتجاوز شهر جانفي،

إقرار برنامج استعجالي لإنقاذ آخر ما تبقى من واحات معتمدية مارث ومطماطة من ولاية قابس،

رفع القيود المجحفة عن الفلاحين والمجامع المائية واستعادة الوزارة لدورها،

إرساء منظومة رقابية شفافة تحارب الاستنزاف الحقيقي لا أن تسلط على رقاب الفلاحين سيفها دون بديل وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، نمرر الكلمة للنائبة المحترمة سيرين بو صندل عن كتلة صوت الجمهورية، لها أربع دقائق، تفضلي.

السيدة سيرين بو صندل

شكرا السيد الرئيس،

في الحقيقة لن أتقيد بموضوع جلسة اليوم بحكم أنني مقررة لجنة الفلاحة ومن جهة المبادرة.

اليوم تدخلي موجه إلى السيد رئيس الجمهورية وإلى السيد وزير الفلاحة لأنه حقيقة اليوم وزارة الفلاحة لا تعترف بقطاع الصيد البحري في حين أنه من مشمولاتها، اليوم لدينا 47 ألف موطن شغل مهدد بالبطالة نتيجة استهتار وزارة الفلاحة، وزارة الفلاحة اليوم عندما تقوم بالتعدد في القطاع الفلاحي تستثني الصيد البحري يعني وزارة الفلاحة لا تعترف اليوم بقطاع الصيد البحري.

اليوم السيد الوزير يصدر قرارا يضفي بمنع صيد المرجان الأحمر بجميع السواحل التونسية إلى غاية 31 ديسمبر 2026، السيد الوزير عندما تصدر مثل هذا القرار هل فكرت في عدد الأهالي الذين سيحالون على البطالة؟ فقط اتخذت قرار بإحالتهم على البطالة وهذا الأمر وقع مع "crevette rouge" وصارت مشكلة ديبلوماسية لم تحل إلى غاية اليوم، مشكلة المرجان، الأوامر الترتيبية المتعلقة بقانون التن.

اليوم هذا القطاع نقوم بضربه من جميع النواحي، البحري يعاني ووزارة الفلاحة مغيبة ولا تملك أي إجابة واضحة عندما تطرح عليها الأسئلة، سأبين لكم كم من سؤال كتابي وكم من عريضة توجهت بها إلى السيد رئيس الجمهورية والسيدة رئيسة الحكومة والأجوبة غير موجودة.

سيدي الرئيس، اليوم لديك 47 ألف مواطن يعمل في قطاع الصيد البحري مهددين بالجوع لأن هذه الوزارة فاشلة ومستهترة وعندما تتحدث مع هذه الوزارة تجدها غير معترفة بالقطاع.

السيد رئيس الجمهورية نتمنى منك التدخل في جميع القطاعات وخاصة صيد المرجان الذي تم منعه إلى حدود 31 ديسمبر 2026 وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم عزيز بن الأخضر عن كتلة الأمانة والعمل، ست دقائق، تفضل.

السيد عزيز بن الأخضر

شكرا سيدي الرئيس،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

نتناول اليوم موضوعا يتجاوز المسائل الإدارية والإجراءات القانونية ليمس صميم الحياة الاقتصادية والاجتماعية في بلادنا، ويتعلق بالفلاح التونسي وبحقه في مواصلة الإنتاج وبأمننا الغذائي وبمستقبل ثرواتنا المائية.

إننا اليوم أمام مقترح قانون يتعلق بتسوية وضعية الآبار الفلاحية فقط يعني الآبار السطحية والعميقة غير المرخصة وهو ملف يستحق منا جميعا نقاشا مسؤولا وشجاعا بعيدا عن التبسيط والمزايدات وقريبا من واقع الفلاحين ومشاغلهم الحقيقية.

حين نتحدث. عن بئر فلاحية فإننا لا نتحدث فقط عن حفرة في الأرض، بل نتحدث عن شجرة تنتظر الماء وعن محصول مهدد بالجفاف وعن عائلة تعيش من عرق جبينها وعن استثمار قد يضيع ثماره وعن مواطن يسعى إلى المحافظة على أرضه وعدم التخلي عنها.

لقد أصبح الفلاح التونسي وأنا اليوم ابن معتمدية فلاحية بامتياز، معتمدية مرناق ونعيش وسط الفلاحين ونعرف كيف يعيشون وما يواجهون من تحديات متزايدة من شح الأمطار وتراجع الموارد المائية إلى ارتفاع كلفة الإنتاج وصعوبة توفير مستلزمات النشاط الفلاحي وفي كثير من المناطق لم يعد الماء مسألة لتحسين الإنتاج، بل أصبح شرطا أساسيا لاستمراره.

ومن هذا المنطلق، علينا أن نطرح السؤال بكل وضوح، هل نعالج ملف الآبار غير المرخص بالاكتفاء بالعقوبات والإجراءات الردعية التي أثبتت فشلها؟ أم نبحث عن حل قانوني يعالج أسباب هذه الوضعيات ويفتح باب التسوية أمام الحالات التي تستجيب للشروط المطلوبة؟

إننا لا ندافع عن الفوضى ولا ندعو إلى تجاوز القانون، ولكننا نؤكد أن القانون يجب أن يكون أداة لتنظيم الواقع ومعالجته لا أن يبقى عاجزا عن تقديم حلول عملية لمشكل المواطنين.

إن موقفنا واضح، نعم لتطبيق القانون ونعم لحماية الثروة المائية، ولكن أيضا نعم لإنصاف الفلاح وتبسيط الإجراءات وفتح باب التسوية أمام الوضعيات التي يمكن قانونيا وفنيا تسويتها، فليس من العدل أن نضع جميع الحالات في سلة واحدة دون التمييز بين فلاح اضطرته الظروف إلى البحث عن المال لإنقاذ أرضه ومحصوله وبين من يستغل الموارد المائية في أشياء مغايرة.

لذلك فإننا ندعو إلى اعتماد مقاربة متوازنة تقوم على دراسة كل وضعية وفق معايير واضحة وشفافة وتأخذ بعين الاعتبار طبيعة الاستغلال الفلاحي والوضعية الفنية للبئر ومدى توفر الموارد المائية وحجم التأثير على المائدة المائية.

كما ندعو إلى وضع آجال معقولة للبت في مطالب التسوية إن مر هذا القانون وتبسيط الملفات الإدارية وتوحيد الإجراءات حتى لا يتحول حق التسوية إلى مسار طويل ومعقد يزيد من معاناة الفلاح بدل أن يرفعها.

إن الدفاع عن الفلاح لا يتعارض مع حماية الماء، بل إن الأمرين متكاملين فلا فلاحة مستدامة دون موارد مائية محمية ولا سياسة مائية ناجعة دون مراعاة حاجيات النشاط الفلاحي وحقوق مستغليه في إطار القانون.

إن الماء ثروة وطنية وحق للأجيال القادمة واستنزافه يهدد الجميع، ولذلك فإن التسوية المنشودة يجب أن تكون مشروطة بالاحترام الفعلي للضوابط الفنية والبيئية وبمراقبة الاستغلال ومنع التجاوزات التي تهدد استدامة الموارد.

وفي المقابل، من واجب الدولة أن ترافق الفلاحين وأن تدعم اعتماد تقنية الري المقتصدة للمياه وأن توفر الإرشاد الفني وأن تشجع على الزراعات المتأقلمة مع التغيرات المناخية حتى لا يبقى الفلاح وحيدا في مواجهة أزمة مائية تتطلب حلولا وطنية شاملة.

كما نؤكد ضرورة مراعاة أوضاع الفلاحين الصغار وعدم تحميلهم أعباء مالية وإدارية تفوق قدرتهم مع ضمان المساواة بين الجهات والمستغلين وفق معايير موضوعية تراعي خصوصية كل منطقة وإمكانياتها المائية.

إننا أمام مسؤولية تشريعية حقيقية اليوم ومسؤولياتنا ليست فقط سن القوانين، بل التأكد من أنها قابلة للتطبيق وأنها تستجيب لحاجيات المواطنين وتحقق التوازن بين المصلحة العامة والحقوق المشروعة.

ومن هنا فإننا نعتبر أن نجاح هذا المقترح يقاس بقدرته على تحقيق ثلاثة أهداف واضحة:

أولا، تسوية الوضعية القابلة للتسوية وإنهاء حالة الغموض التي يعيشها عدد كبير من الفلاحين وعدد كبير من الآبار العشوائية.

ثانيا، حماية الثروة المائية من الاستغلال العشوائي وضمان استدامتها وهذه الفلسفة القوية لهذا القانون.

ثالثا، بناء علاقة جديدة بين الإدارة والفلاح قوامها الثقة والوضوح والمسؤولية بدل التعقيد والتأخير وانعدام الحلول.

إن الفلاح التونسي ليس عبئا على الدولة، بل هو شريك في تحقيق الأمن الغذائي ومساهم في خلق الثروة وحارس الأرض وعنصر أساسي في استقرار المناطق الداخلية والريفية.

خلاصة القول السيد الرئيس، باللغة العامية فلسفة مشروع القانون هذا والسادة النواب المبادرين ولجنة الفلاحة مشكورين، في الحقيقة نحن نعلم أن هذه الآبار موجودة ويقع استغلالها وطلب الفلاحين الدخول في الدورة الاقتصادية لتصبح أمورهم شرعية، لما نكون ضدهم؟ هذا سيمكن الدولة من المحافظة على الموارد المائية، كيف هذا؟ عندما نمكن كل بئر من عداد ونحن نعلم بالعلم كل غراسة كم تستهلك من متر مكعب من الماء يعني الفلاح يستغل كمية معينة وإذا تجاوز تلك الكمية تسلط عليه خطايا مالية، جميع الآبار تدخل في بنك معطيات، صحيح اليوم للدولة التونسية، وفيما يتعلق بمن احتجوا على المائدة المائية، هذه الآبار مستغلة في الخفاء لذا لا سبب أن نكون ضد هذا القانون وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم عصام البحري جابري، ثلاث دقائق، تفضل.

السيد عصام البحري جابري

شكرا السيد الرئيس،

تسوية وضعية الآبار الفلاحية غير المرخصة مسألة لا يمكن اختزالها في إجراء إداري أو معلوم مالي يدفع لتسوية الوضعية، بل هي قضية ترتبط بحق الفلاح في الماء وبالأمن الغذائي وبالسيادة الوطنية على مواردنا المائية.

نحن أمام ملف تراكمي تتحمل المسؤولية أطراف متعددة، ولا يجوز أن يتحمل الفلاح وحده نتائج سنوات من التعقيدات الإدارية أو غياب الحلول، وتعد النفاذ إلى التراخيص في بعض الحالات.

السؤال الجوهري، هل يعالج مقترح القانون الأسباب الظاهرة أم يكتفي بتسوية نتائجها؟

نمر إلى الفصل الأول الذي يحدد معلوم التسوية بـ 3500 دينار بالنسبة للآبار قبل 10 ديسمبر 2024، ويترك ضبط الشروط والإجراءات لقرار من الوزير المكلف بالمياه وهنا تبرز جملة من التحفظات في مقترح الفصل الأول اعتماد معلوم موحد قدره 3500 دينار دون التنصيص على مراعاة الوضعية الاجتماعية للفلاح وحجم الاستغلال وطبيعة النشاط والقدرة المالية للمستغل قد يحول التسوية من فرصة لمعالجة الإشكال إلى عبء إضافي على صغار الفلاحين، فليس من العدل أن نساوي بين فلاح صغير يحاول المحافظة على مورد رزقه ومستغل يمتلك إمكانيات اقتصادية أكبر.

ثانيا، المقترح يحيل جانبا أساسيا من شروط التسوية وإجراءاتها إلى قرار وزاري، ونحن نعتبر أن المسائل الجوهرية التي تحدد حقوق الفلاحين والتزاماتهم وضمانات قبول مطالبهم يجب أن تكون واضحة في القانون نفسه حتى لا نترك مجالا للغموض أو تفاوت التطبيق بين الجهات.

ثالثا، إن تحديد أجل لقبول مطلب التسوية يوم 31 ديسمبر 2027 يطرح سؤالا مهما، ماذا بعد هذا التاريخ؟ هل ستغلق أبواب التسوية نهائيا أم ستتم آلية مستدامة وشفافة؟

رابعا، الفصل الثاني والثالث ينصان على رفض المطالب التي تضمن معطيات مغلوطة وإلغاء مقرر التسوية عند الإخلال بالالتزامات المحمولة على المنتفع، وهذه أحكام مفهومة من حيث المبدأ لكن من الضروري ضمان حق المعني بالأمر في الإعلام وتقديم المؤيدات وتصحيح الأخطاء المادية والطعن في القرارات وفق الإجراءات القانونية فحماية المال العام والموارد المائية لا تتعارض مع ضمانات المواطن، بل تقتضيها.

خامسا وهو الأهم، تسوية الوضعية القانونية للبئر لا تعني بالضرورة تسوية وضعية استغلال المياه فالماء مورد وطني محدود ولا بد من ربط التسوية بالتصرف المستدام في المائدة المائية، واحترام التراتيب المنظمة لاستغلال ومقاومة الاستنزاف والتجاوزات مع توفير بدائل عملية للفلاحين، خصوصية الجهات التي تعاني شح المياه وتراجع الموارد المائية تستوجب مقاربة تأخذ بعين الاعتبار.

ملاحظة أخيرة، بالنسبة لمن أرادوا اتباع الإجراءات القانونية وتنتظر التراخيص يعني من يتبع المسار القانوني ولا يستطيع اجراء بئر عشوائي إلا بالقانون فما هو ذنب الذين أنجزوا تراخيص وبقيت على الرفوف في انتظار الموافقة مع الآبار العشوائية؟

وأخيرا بالنسبة لولاية قابس والمشاكل سيتم إثارتها مع السيد وزير الفلاحة خاصة أكبر معضلة في ولاية قابس هي المناطق المحجرة وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للسيد رمزي الشتوي، ثلاث دقائق، تفضل.

السيد رمزي الشتوي

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسادة الحضور،

إن خصوصية ولاية توزر تفرض علينا أن لا نتعامل مع ملف الآبار الفلاحية غير المرخص فيها بمعزل عن الإشكال العقاري الذي تعيشه الجهة منذ عقود، فعدد كبير من صغار الفلاحين يستغلون أراضي دولية فلاحية منذ سنوات طويلة رغم أن وضعيات الأراضي التي يستغلونها لم تتم تسويتها إلى اليوم.

وتزداد أهمية هذا الملف عندما نعلم أن الأراضي غير المسواة عقاريا تساهم وفق المعطيات المتوفرة لدينا بنحو 60 بالمائة من مجموع إنتاج التمور بولاية توزر، وهذا يعني أننا لا نتحدث عن حالات معزولة بل عن جزء مهم من المنظومة الإنتاجية للواحات، وعن فلاحين يساهمون في الإنتاج رغم استمرار الإشكال العقاري، فكيف يمكن أن نطالب هؤلاء الفلاحين بتسوية آبارهم ثم نحرمهم من ذلك لمجرد عدم امتلاكهم شهادة ملكية في حين أنهم يستغلون هذه الأرض فعليا

وبعضهم يمتلك عدادا كهربائيا وتحسب منتوجاته ضمن الإحصائيات الفلاحية الرسمية.

إن العدالة تقتضي أن لا يتحمل الفلاح تبعات تأخر الدولة في تسوية الوضعيات العقارية للأراضي التي يستغلونها مع التأكيد أن ذلك لا يعني المساس بملكية الدولة أو تجاوز القوانين المنظمة للموارد المائية.

وعليه، أقترح إدراج ضمانات واضحة تتمثل أولا في قبول وسائل بديلة لإثبات الاستغلال الفلاحي الفعلي مثل وثائق الربط بالكهرباء وشهادات المصالح الفلاحية وإحصائيات الإنتاج والمعاينة الميدانية.

ثانيا، إحداث لجنة جهوية مشتركة تضم المصالح الفلاحية وأملاك الدولة والموارد المائية للنظر في مطالب التسوية والبت فيها ضمن آجال محددة مع تعليل قرارات الرفض وضمان حق الطعن فيها.

ثالثا، ربط معالجة ملف الآبار بمسار جدي لتسوية وضعية الأراضي الدولية الفلاحية ودراسة إدراج الأراضي التي تستجيب للشروط القانونية والفنية ضمن المناطق السقوية العمومية.

السادة الزملاء، إن تسوية الآبار وحدها لا تكفي إذ بقي الفلاح عاجزا عن إثبات وضعيته بسبب إشكال عقاري لم تتم معالجته، والمطلوب هو مقاربة متكاملة تحمي الموارد المائية وحقوق الدولة في الوقت في الوقت نفسه وتحمي الفلاح المنتج وتدعم استمرارية النشاط الفلاحي بالواحات.

وفي الخاتمة نحن نرحب بمقترح هذا القانون لأنه سيفتح مسارا واضحا لتسوية الأراضي الدولية الفلاحية وإدراجها ضمن المناطق السقوية العمومية، وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للسيد يوسف طرشون عن كتلة الخط الوطني السيادي، له خمس دقائق، تفضل.

السيد يوسف طرشون

شكرا سيدي الرئيس،

والله لا يمكن إلا أن أثمن هذه المبادرة التشريعية من طرف زملائي في لجنة الفلاحة الذين أشكرهم على الجهد الذي بذلوه في هذه المبادرة، وفي العمل كذلك لمدة سنة كاملة على العديد من المواضيع التي برهنت على جديتهم وعلى أدائهم الجدي.

أساسا، أريد أن أدرج مداخلتي ضمن تحت عنوان الاستثمار، لماذا؟ لأن هذه المبادرة هي مفتاح من المفاتيح لتسهيل الاستثمار وهو من بين الأعمدة الثلاثة للاقتصاد لأننا نعرف ما هي مصادر الميزانية ونحن على أبواب مناقشة الميزانية، إما التوجه نحو الاقتراض أو الجباية والعنصر الثالث الاستثمار.

هذا الاستثمار يساهم في تعطيله العديد من التشريعات لهذا فإن "le déblocage" يعني نتجنب التعطيل في علاقة باستغلال المياه ونترك الفلاح ينتج هذه من بين الحلول التي من شأنها أن تشجع على الاستثمار.

وأنا أقول أن أكثر من قانون وأكثر من تشريعات بالية وربما حتى عذرا في العبارة وأعي جيدا ما أقول "غبية" لأنها أصبحت من المعطلات الواضحة لكل محاولات الاستثمار، وسأعطي العديد من الأمثلة وفي علاقة بالفلاحة أساسا.

عندما نتحدث مثلا على رخص البناء، ما هو المعطل الأساسي لرخص البناء في بلادنا خاصة ليس فقط للمواطنين، بل حتى للمشاريع أساسا عندما تقوم ببناء مشروع في أكثر من مناسبة، المعرقل الأساسي هو أرض فلاحية وسأعطي أمثلة لأنه في علاقة بالماء إذا منعت الفلاح من القيام بسنداج وتمنعه من إيجاد حلول وحتى عندما ينجز بئرا عشوائية إلى آخره نثقل عليه بالخطايا، من أين سيجلب الماء؟ في المنطقة التي أقطن بها لدينا دوار حمودة وباجو ورفراف وكذلك رأس الجبل والعالية وغار الملح، هذه خزان للخضر بالنسبة للجمهورية التونسية، آلاف الأطنان تخرج من هناك ونجد الفلاح معطلا بسبب الماء لأن شبكة ضخ المياه التي كانت تتزود بالماء من مجردة إلى آخره في السنوات الفارطة بقيت لا تعمل بسبب انعدام الماء ولم تتم صيانتها وعندما توفر الماء لم يصل إلى الفلاح لأن جميع الشبكات "condamnée" ثم نمنعه من إنجاز "Sondage"، من أين سيجلب الفلاح الماء؟

لذلك أرى أن مثل هذه المبادرات التي نريد تعميمها في علاقة بمسائل أخرى وفي علاقة بالفلاحة الوقت لا يكفي للحديث فيها، ولكن هناك تشريعات وقوانين معطلة، سنتحدث عن مسألة رخص البناء، اليوم هناك من يريدون انجاز مشاريع وأعود للحديث عن المنطقة التي أقطن بها، تصوروا من الرمال من بنزرت إلى القلعة لا يوجد أي فندق بالرغم من أنها منطقة تضم أروع الشواطئ فقط نجد فيها الانتصاب في كل مكان، ما هو الحل؟

هناك مستثمرين مستعدون للاستثمار فيها بمليارات لبناء "maison d'hôte" أو "maison de retraite" وهذا بالعملة الصعبة لأن العمال من الخارج والملفات موجودة والأموال مرصودة بدون قروض، ما هو المانع الوحيد لكي نمنع السيد من بناء الفندق؟ أن الأرض فلاحية، كم لدينا من مشروع وما هي المساحة التي سيستغلها من الأرض الفلاحية؟ وإذا كانت كل الأرض مصنفة فلاحية لأن أمثلة التهيئة لم تحين من عشرات السنين أين سيتم الاستثمار وإنجاز المشاريع؟ لا بد من مراجعة هذه المسألة.

وعندما يرغب مستثمر في انجاز مشروع وتشغيل عشرات العمال ويضخ العملة الصعبة للبلاد ويحقق القيمة المضافة لا نقول له أن البناء ممنوع لأن الأرض فلاحية، عقدة الأرض الفلاحية مع عدم مراجعة أمثلة التهيئة العمرانية أصبحت معطلة للاستثمار ويجب أن يكون هناك أدوات إعطاء رخص حتى استثنائية عندما يتعلق الأمر بمشروع استثماري، لما لا يأخذ الرخصة وتتغير صبغة الأرض.

سأقدم لكم مثالا مضحكا، البلدية قامت بشراء أرض لإنجاز سوق...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

أكمل الفكرة.

السيد يوسف طرشون

البلدية كلفت نفسها واشترت أرضا وتعرفون ميزانيات البلديات وضعفها ورغم ذلك اشترت أرضا لنقل سوق كما قلت أكرمكم الله الدواب، انطلقت فيها الأشغال ثم توقفت بسبب ماذا؟ البلدية هي من قامت بشرائها ثم اتضح أنها أرض فلاحية، منذ سنتين ونحن ننتظر تغيير صبغتها لكي يتمكنوا من فتح سوق الدواب التي من شأنها حل مشكلة المرور ومشكلة المستثمرين ومشكلة التنقل، هناك أشياء عجيبة وإذا لم نغير المنهج فإن الاستثمار سيبقى معطلا، كيف

سنشجع على الاستثمار؟ المستثمرون يرغبون في الاستثمار ولا يطلبون مالا ثم تتعللون بأنها أرض فلاحية؟

أنا أقترح أن يتم منح الرخص استثنائيا إذا كان المشروع فيه مجموعة من الشروط يشغل عددا معينا من العمال كذا إلى آخره، وكم المساحة التي تتطلبها المعامل من الأرض الفلاحية؟ عندما نبتعد قليلا من العمران نجد كيلومترات من الأراضي البور يمينا ويسارا وهي مناسبة للأراضي الفلاحية ولما لا يتم تحيين أمثلة التهيئة الترابية؟ وإلى متى سننتظر في أمثلة التهيئة العمرانية؟

في الجهة الساحلية التي أقطن فيها عمال البناء والمقاولين توقفوا نهائيا لأن البناء ممنوع، إلى متى البناء ممنوع؟ ماذا سنفعل وماذا سيشتغل العمال؟

ولذلك أنا أدعو إلى تراجع مثل هذه الأشياء، وأنا مرة أخرى أبارك هذه المبادرة لأنها من بين المبادرات التي تقول لا يوجد "des tabous" لا يوجد أصنام، ممنوع حفر بئر وممنوع كذا وممنوع الاستثمار في أرض، الأرض إن لم تكن منتجة وتعطينا الاستثمار فلا قيمة لها، وشكرا السيد الرئيس.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، القائمة تضم كلا من السيد عبد العزيز، محمد علي فنيرة، الأستاذ عمار العيدودي، السيد محمد علي، السادة ياسين وفيصل.

الكلمة إذن للسيد عبد العزيز شعباني عن كتلة صوت الجمهورية، ثلاث دقائق مخصصة لك، تفضل.

السيد عبد العزيز شعباني

شكرا السيد الرئيس،

لا بد في البداية من تثمين هذه المبادرة التشريعية التي تقدم بها الزملاء النواب، لما تحمله من أبعاد اجتماعية واقتصادية تتجاوز مجرد تسوية الوضعيات القانونية للآبار غير المرخص فيها، لتلامس حق آلاف العائلات في العمل والإنتاج والعيش الكريم.

إن هذه المبادرة ليست مجرد محاولة لتسوية وضعية الآبار، بل هي فرصة لتصحيح العلاقة بين الدولة والفلاح الصغير، فإما أن نعتبره شريكا في حماية الأمن الغذائي، وإما أن نتركه يواجه بمفرده صعوبات الإنتاج، ثم نحاسبه لأنه حاول الصمود.

السيد الرئيس، دعونا نتحدث عن هؤلاء الأشخاص الذين حفروا آبارا عشوائية، فهي في الأصل ليست آبارا عشوائية بالأساس، بل آبار غير مرخص فيها، لأن هؤلاء المواطنين لم يرغبوا في حفرها بطريقة عشوائية، بل على العكس، هم من أكثر الناس احتراما للقانون واحتراما للدولة، بل اضطروا إلى ذلك لأنهم قبل الشروع في الحفر، توجهوا إلى مصالح الفلاحة وحاولوا، ولا يوجد من يرغب في حفر بئر دون الاستفادة من دعم الدولة ومساعدتها في إطار المنح، لكنهم اضطروا إلى الحفر لأن الدولة لم تمنحهم التراخيص.

دعونا نتحدث، وسأنطلق من دائرتي القصرين الجنوبية وحاسي الفريد، فأنا جئت إلى هنا لأمثل هؤلاء المواطنين، لا أن أتحدث كلاما خشبي، أتحدث بلغة الحوكمة إلى آخره.

لقد تخلت الدولة عن هؤلاء المواطنين، الذين لا يملكون شيئا، فالآبار التي نصفها اليوم بالعشوائية تمثل بالنسبة إليهم مورد رزقهم الوحيد، وهي وحدها التي أحدثت دورة اقتصادية في تلك الربوع.

فلا يمكننا اليوم في منطقة تخلت عنها الدولة، لا توجد فيها معامل أو مصانع، أي أن الفرصة الوحيدة التي عندهم في هذه الآبار، إن هؤلاء المواطنين لم يحفروا الآبار لبناء القصور أو تكديس الأموال، بل حفروها من أجل العيش، وحتى يتمكنوا من تعليم أبنائهم مثل بقية الأطفال، وتوفير قوتهم اليومي ولا يمكننا اليوم أن نتحدث عن منع هؤلاء المواطنين الذين لم تتدخل لهم الدولة، فسكان حاسي الفريد والقصرين الجنوبية لا يرون حضور الدولة إلا عندما تأتي لمنعهم من حفر الآبار.

شكرا السيد الرئيس،

أود أن أقول إن الدولة التي تترك من يوفر لها غذاءها قد تجد نفسها يوما وحيدة في مواجهة شح الغذاء، وستجد نفسها وحيدة في تأمين غذائها.

فهؤلاء المواطنون حاولوا، في ظل غياب الدولة، بعرق جبينهم، أن يوفروا لنا ما نأكله اليوم، شكرا.

السيد نائب رئيس مجلس النواب

شكرا الأستاذ عبد العزيز، الكلمة للسيد عمار العيدودي، له ثلاث دقائق، تفضل.

السيد عمار العيدودي

شكرا السيد الرئيس،

إن الآبار غير المرخصة تمثل حلا للفلاحين، صحيح أنه حل غير قانوني، ولكنه نتيجة انعكاس دولة لا قانون، حتى تحولت الآبار غير المرخصة إلى مورد للارتشاء، ووزارة الفلاحة هي المسؤولة الأولى والأخيرة عن هذا الإخلال.

هذا يجرنا للحديث عن القانون، فالقانون هو لعبة اختلقتها وزارة الفلاحة بين القانون والفصل 81 لسنة 2025، كان من المفروض ببساطة أن تقوم بتعديلات أو طلبها، لا أن تضيع سنة كاملة، ثم ترجع بالقانون الذي يتطلب بدوره إصدار أمور ترتيبية، وبعد ذلك نتساءل عن مآله، وسيكون مآله مثل مآل القانون عدد 18، وهذا لن يكون، ولن نسمح به.

ثم كان على وزارة الفلاحة، إن كانت تدعي أنها تقدم مشاريع، أن تعرض علينا مجلة المياه التي طالبنا بها منذ سنوات، والمجلس بأكمله يشهد على ذلك.

والآن ما قبل القانون، هناك مهام تخلت عنها وزارة الفلاحة باعتبارها وزارة الإشراف.

أولا: سأتخذ ولاية القصرين نموذجا، بكل معتمدياتها وبكل أرياف المعتمديات، فالإدارة الجهوية تعمل دون مدير جهوي، تكليف، تكليف، تكليف، دون وجود شخص قادر على اتخاذ القرار.

تعطيل مشروع جنوب الولاية، ونتيجة لذلك تعطل مشروع شمال الولاية،

الآبار المحفورة غير مجهزة، وهذا تقاعس من الإدارة الجهوية ومن وزارة الفلاحة،

الآبار التي ثبت وجود شبهات فساد مالي بشأنها، تقاعس من الفلاحة،

مياه الشرب، كامل أرياف الولاية كما قلت، وكامل المعتمديات وحتى لا أنسى الأسماء، فإن تالة كلها وبأريافها تشتكي من العطش، ولا نتحدث هنا عن العطش الصيفي، بل أصبحنا نتحدث عن العطش الشتوي، بل أكثر من هذا تالة المدينة تعاني إلى اليوم من العطش.

معتمدية حيدرة، فقد تدخل فيها البنك الإفريقي في إطار مشروع مضى عليه نحو ثلاث سنوات، وهو معطل نتيجة الإهمال وسوء التصرف وعدم الرغبة وعدم الجدية في الإنجاز.

بودرياس هذه المنطقة الحدودية، أصبحت مضربا للتعطيش، وليس للعطش.

ولا أنسى بقية أرياف تالة، وبقية أرياف العيون، وبقية أرياف سبيطلة، وبقية أرياف فريانة، وبقية أرياف حاسي الفريد، وأضم صوتي إلى ما قاله السيد محمد الشعباني والسيد عبد العزيز شعبان...

السيد نائب رئيس مجلس النواب

شكرا السيد عمار، الكلمة للنائب المحترم ياسين مامي، له ست دقائق، تفضل.

السيد ياسين مامي

شكرا السيد الرئيس،

السيدات والسادة الزملاء النواب،

إن المعروض علينا اليوم هو مقترح قانون لتسوية وضعية الآبار الفلاحية العميقة غير المرخصة.

ولا يمكننا اليوم الحديث عن الفلاحة دون ماء، كما لا يمكننا الحديث عن السيادة الغذائية في ظل أرض عطشى، قال تعالى: "وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ"، سورة الأنبياء، الآية 30 لذلك نجتمع في هذه الجلسة للنظر في تسوية وضعية الآبار التي تهم قطاعا هاما كبيرا اليوم هو قطاع الفلاحة، صغار الفلاحين الذين هم مع الأسف الحلقة الأضعف في البلاد.

وضعية آبار حفرت في الظل، في الليل، بعيدا عن الأعين ربما، لكن ما الذي دفع الفلاح إلى القيام بذلك؟

صحيح اليوم نحن في سياق وطني يتسم بندرة الموارد المائية، وتواتر سنوات الجفاف، وتزايد الضغط على الموائد المائية الجوفية.

اليوم الفلاح الذي يرى في رأس ماله ومحصوله وقوته يموت ولا يستطيع الانتظار، خاصة عندما يتقدم بمطلب للحصول على رخصة لحفر بئر، ثم ينتظر سنتين أو ثلاثا أو حتى أربع سنوات، وبعد ذلك يرفض مطلبه، وقد يقضي سنوات في انتظار استكمال الإجراءات، دون أن يتلقى أي جواب أو حتى تعليل لرفض هذا المطلب،

اليوم يجد الفلاح نفسه: إما أن يترك أرضه تموت، وإما أن يحفر بئرا دون ترخيص، واختياره الثاني، أي حفر البئر دون رخصة، ليس تحديا للقانون، بل هو غريزة بقاء، فالفلاح الصغير الذي يعيش من الفلاحة، عندما لا تمنحه رخصة لحفر بئر، كأنك هجرته من أرضه.

واليوم، هاجس الفلاح كيف سيورث غدا لأبنائه وصغاره أرضه التي شقي من أجلها سنوات، فإذا لم تتوفر فيها المياه، فلن تعود فيها حياة، ولن تبقى لها أي أهمية، فهاجس توريث أرضه لأبنائه وأحفاده هو ما يدفعه اليوم إلى تطوير هذه الأرض والبحث عن البئر وتطوير فلاحته.

نحن اليوم لا نبرر المخالفة، ولكننا نقول ونعتبر إن المنظومة التي ترفض، وتؤجل، وتعقد إجراءات الحصول على رخصة حفر بئر، هي شريكة في صناعة هذه المخالفة.

فهذه الآبار التي تم حفرها فرضتها الضرورة والحاجة على الفلاح، للحفاظ على أرضه وعرضه وكرامته.

إن معتمدية الحمامات، قبل أن تعرف باعتبارها منطقة سياحية، هي في الأصل منطقة فلاحية، وإلى اليوم، تعد معتمدية الحمامات أكبر معتمدية منتجة للزيتون في ولاية نابل.

فحسب الأرقام، أكبر معتمدية في الحمامات 8200 هكتار من الزيتون الذي ينتج الزيت، إلى جانب 216 هكتارا من زيتون المائدة، نتحدث عن ولاية نابل أكبر معتمدية الحمامات التي تنتج الزيتون كمساحات وكإنتاج.

الفلاح في سيدي الجديدي، في منطقة حتوس، في حمام بنت الجديدي، في البسباسية، في الأطرش، في المزيرعة، في بئر بورقبة، الجميع وصغار الفلاحين هاجسهم هو الحصول على رخصة لحفر بئر، ولكل فرد قصته ولكل فرد حكايته وحكاياتهم يمكن أن تؤلف بها كتاب عن الإجراءات الإدارية والمماطلة وطول الانتظار للحصول على رخصة.

فكيف يمكن للفلاح أن يطور إنتاجه ويحافظ على أرضه، وهو يصطدم بهذا الواقع؟

المفارقة "الغريبة" اليوم أن الفلاح أو المواطن، عندما يرغب في بناء منزل لابنه على أرضه، يتوجه إلى البلدية، فيقال له إن هذه الأرض أرض فلاحية ولا يمكن البناء عليها، وأمثلة التهيئة العمرانية تقول هذه أرض فلاحية، فيجد نفسه ممنوعا من البناء، وعندما يريد استغلال أرضه في النشاط الفلاحي أو لكي يزرع ويتطور محصوله، لا توفر له المياه ولا تمنحه رخصة لحفر بئر، إنها مفارقة عجيبة، خاصة في معتمدية الحمامات التي لم يتم تحيين مثال التهيئة العمرانية فيها منذ نصف قرن.

واليوم، نتحدث عن أن صغار الفلاحين يستنزفون المياه، وشركات تعليب المياه المعدنية، التي يبلغ عددها قرابة 30 شركة في تونس، ألا تستنزف المياه؟

فالدولة تدعو المواطنين إلى ترشيد الاستهلاك، وفي المقابل تساهم في استنزاف الموارد المائية عبر منح تراخيص غير مشروطة لشركات تعليب المياه.

أين تنقيح مجلة المياه الذي وعدتنا به الحكومة؟ فكل رئيس حكومة يأتي إلى البرلمان ويلقي خطابه، ويعدنا بتنقيح مجلة المياه، فأين هي المجلة المياه؟ وأين تنقيحها؟

مجلة المياه التي صدرت منذ سنة 1975، وإلى اليوم لم يتم تنقيحها، وكل رئيس حكومة يأتي إلى البرلمان يعدنا بتنقيح هذه المجلة، ولكن إلى حد الآن لم نر شيئا. إن عامل الوقت قد لا يكون مهما بالنسبة إلى الحكومة، ولكنه مهم بالنسبة إلى فلاحينا، فكل يوم يمر له أهميته.

مقترح هذا القانون المعروض أمامنا اليوم، والمتعلق بتسوية وضعية الآبار، مقترح نشكر عليه الزملاء النواب وأصحاب المبادرة، وكذلك اللجنة التي اشتغلت عليه، لما يتضمنه من مزايا عديدة.

اليوم صاحب البئر قادر على الحصول على التمويل البنكي والانتفاع بامتيازات الوكالة، كما سيمكن هذا القانون من حصر

الآبار، فلا إدارة بدون خريطة، إعداد خريطة للآبار الموجودة في تونس التي بدون رخصة، وبذلك ستدخل غدا هذه ضمن المنظومة.

كذلك، يربط هذا القانون التسوية بعمليات القياس، من خلال تحديد عمق الآبار ومتابعة استغلالها بواسطة العدادات الذكية، ليتحول حفر البئر من مخالفة مجهولة إلى استغلال معلوم ومراقب، وهذه مزايا كبيرة، ولكننا في المقابل نطالب أيضا بأن تكون التراخيص المستقبلية مرتبطة بآجال محددة وملزمة للإدارة، وأن تكون الإدارة مطالبة بالرد على كل مطلب بالتعليل.

ختاما، أقول إننا نريد تحقيق المعادلة التي تحمي الثروة المائية دون أن نقتل من يعيش منها، نصوت لهذا المقترح، مع تمسكنا بالتعديلات التي تنصف الفلاح الصغير وتضمن حماية الموارد المائية للأجيال القادمة وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا السيد ياسين،

هل تعلم يا سيد ياسين، من قبل التاريخ لدينا مناخ متقلب والأمطار غير منتظمة، لكن بقدر ما كان عندنا نقص مياه، " plus on développe le génie tunisien" مثلما تعلمون هناك "des cycles" مناخية، منها خمس سنوات من الجفاف، وهي ظاهرة معروفة منذ الفترة الرومانية.

وهذا ما جعل العقل التونسي، يفكر في الطرق والوسائل للحفاظ على الثروة المائية.

وكما كنت أتحدث سابقا عن "l'aqueduc" التي تم تشييدها في خمس سنوات، وطول الحناية 132كيلومترا، وقد أنجز خلال خمس سنوات لنقل المياه المتأتية من زغوان ليصل الماء حتى إلى قرطاج.

مشكلة الماء دفعت الفكر والعقل لتصور واستنباط حلول للمحافظة على الثروة المائية، إذن، هذا كله ليس بجديد على بلادنا.

الكلمة للنائب المحترم السيد محمد علي فنيرة، لك ثلاث دقائق، تفضل.

السيد محمد علي فنيرة

شكرا السيد الرئيس،

السيدات والسادة النواب،

اليوم، أخذت الكلمة من منطق المسؤولية الوطنية والمسؤولية النيابية، للحديث عن موضوع حيوي، ألا وهو الأمن الغذائي، وهو موضوع يمس الفلاح الذي ما زال صامدا اليوم في أرضه.

نناقش اليوم مقترح قانون يتعلق بتسوية وضعية الآبار الفلاحية غير المرخصة، وهي خطوة صحيحة وخطوة ضرورية، لكنها تبقى غير كافية، لأن الإصلاحات اليوم يجب أن تشمل كل حلقات الإنتاج، فالفلاح الذي ما زال يعاني في صمت في هذه الدولة.

نحن اليوم مع تسوية وضعية الآبار، نعم، ولكن بشروط واضحة، والشروط هي حماية المائدة المائية، فإذا لم نتحدث عن ترشيد الاستهلاك في إطار هذه التسوية، فلا يمكننا المضي فيها.

إلزامية اعتماد الري بالتنقيط من أوكد الأولويات، وربما أساس من الأساسيات، لتسوية هذه الآبار، لأننا من ناحية مطالبون بالتفكير في تسوية هذه الوضعية، ولكن من ناحية أخرى تهمنا الاستدامة وتهمنا المائدة المائية، التي تمثل حقا للأجيال القادمة أيضا، وإن شاء الله نجد الحلول للرخص المستقبلية،

لكن التسوية لا تمثل الحل الوحيد، فقد يكون عندي بئرا اليوم في وضعية قانونية، لكن لا أملك محصولا فلاحيا، بسبب عدم توفر الأسمدة.

وللأسف، نحن اليوم في فترة زراعة الحبوب والزراعات الكبرى، ونلاحظ غياب مادة "DAP"، وسبق أن نبهنا إلى ذلك منذ شهر جويلية.

وإذا لم تتوفر الأسمدة في وقتها، فلا يمكننا الحديث عن محصول فلاحي، ولا الحديث عن جدوى اقتصادية، ولا الحديث عن محاصيل كبرى.

ومع نقص الأسمدة، فإن البئر ليس بحل، لأن هناك إشكاليات أخرى، وهو نقص المشاتل.

وأنا اليوم، باعتباري من أبناء قرمبالية، أتحدث تحديدا عن مشاتل عنب التحويل غير الموجودة، وذلك بسبب إشكال إداري بحت، يتمثل في عدم قدرة الإدارة على تحليل كميات كبيرة من هذه المشاتل.

وللأسف، نشهد اليوم تراجعا في المساحات المزروعة بعنب التحويل من سنة إلى أخرى، وهو مشكل إداري بحت.

وعلى السيد الوزير أن يعمل على معالجة هذه الإشكاليات ومنها تكاليف الإنتاج، نقص الأدوية الفلاحية، غياب المواكبة، خاصة لفائدة صغار الفلاحين، صعوبات التسويق.

إن التنمية الفلاحية وتحقيق الاكتفاء الذاتي يتطلبان اليوم نظرة شاملة، لا مجرد حلول ترقيعية كما نراه اليوم، وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا محمد علي، الكلمة للسيد معز الرياحي، له ثلاث دقائق، تفضل.

السيد معز الرياحي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسادة الزملاء،

تحية طيبة إلى جميع المواطنين في دائرة مجاز الباب وتستور وقبلاط من ولاية باجة، وإلى كافة المواطنين في ربوع الوطن.

في البداية، وقبل مناقشة مشروع قانون تسوية وضعية الآبار الفلاحية العميقة غير المرخصة، أود التطرق إلى نقاط تتعلق بـ:

أولا: المطالبة بحق أصحاب الشهائد العليا في العمل، وتنفيذ القانون، ومن بينهم الأخصائيون الاجتماعيون الذين يطالبون بتفعيل آلية التسمية المباشرة، ومعالجة وضعية خريجي سلك الأخصائيين الاجتماعيين، نظرا إلى ما لهذا السلك من دور في تنفيذ السياسات الاجتماعية للدولة، وذلك في إطار الأمر عدد 304 لسنة 2013 المؤرخ في 11جانفي 2013، لأن هذا الاختصاص من شأنه التمكين من التدخل الاجتماعي على أسس علمية حديثة يقتضيها الظرف، خاصة في ظل تنامي ظاهرتي الانحراف وتعاطي المخدرات بين الناشئة، وذلك من خلال ممارسة دور التشخيص والوقاية والحماية والمرافقة والإدماج والتدخل لفائدة الأفراد والأسرة والجماعات والفئات الهشة.

إضافة إلى عديد المهام والمجالات الأخرى، حيث أن وجود الأخصائي الاجتماعي داخل المؤسسات العمومية اليوم يمثل حاجة مجتمعية ومؤسساتية حقيقية، تساعد الدولة على الوقاية والتدخل المبكر ومعالجة المشكلات الاجتماعية قبل تفاقمها.

أنتقل إلى النقطة الثانية المتعلقة بمقترح هذا القانون الذي أثمنه وأشكر لجنة الفلاحة على جهدها في هذا المضمار، ولا يسعني إلا أن أتوجه بالشكر إلى السادة الفلاحين الذين بادروا ولم يقفوا مكتوفي الأيدي وساهموا في الدورة الاقتصادية والأمن الغذائي، ولو بجزء قليل على الأقل.

ويأتي مقترح القانون هذا وإن شاء الله يتحول إلى قانون، وأطالب السادة الزملاء بالمصادقة عليه، حتى يساهم في معالجة مشكل من مشاكل الفلاحة.

أطالب بتسوية الوضعية المهنية لأعوان الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد سابقا، وتطبيق فصول قانون المالية لسنة 2026، تسوية وضعية عمال المناولة بالديوان الوطني للتطهير، وترسيمهم وتطبيق القانون، تسوية وضعية عملة الحضائر.

وأعود إلى النقطة التي تهم السادة الفلاحين، لأقول لا بد من توفير الأسمدة والبذور والأدوية للفلاحين، وتفعيل تقنية الاستمطار التي نجحت في ولاية باجة خلال السنة الماضية، وأطالب وزارة الفلاحة ووزارة الدفاع الوطني ومصالح الأرصاد الجوية بالتنسيق والإسراع في هذه الإجراءات مع توفر السحب المناسبة في هذا المضمار.

وأطالب كذلك السيد وزير الشؤون الدينية بالإذن للسادة الأئمة بإقامة صلاة الاستسقاء طلبا لنزول الغيث.

أخيرا النقل: متى ستقع الاستجابة للسادة المواطنين وتمكينهم من رخص النقل الفردي في مجاز الباب؟ متى ستقع الاستجابة لطلبات السادة المواطنين في تستور المتعلقة بتوفير رخص النقل الجماعي، وكذلك في منطقة قبلاط لتوفير حافلة تربط مجاز الباب بتونس مرورا بمنطقة قبلاط،

أخيرا أطالب بتوفير وسائل النقل لفائدة أبناء جهة الهري، خاصة التلاميذ والطلبة والعمال، دعم الجمعيات الرياضية والثقافية بدائرتي، من قبل وزارتي الشباب والرياضة والشؤون الثقافية، خاصة ونحن اليوم ننظم مهرجان الرمان بتستور، الذي أدعو المواطنين من كل حدب وصوب إلى زيارته والاستمتاع بأجوائه وشكرا سيدي الرئيس.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا السيد معز، الكلمة للأستاذ فيصل الصغير، له أربع دقائق، تفضل.

السيد فيصل الصغير

شكرا سيدي الرئيس،

مقترح قانون يتعلق بتسوية وضعية الآبار الفلاحية العميقة غير المرخصة، إن شاء الله أن يحظى هذا المقترح بموافقة السادة النواب بدرجة أولى، وأن يتم تجسيده وتطبيقه على أرض الواقع في درجة ثانية.

في هذا الإطار، ندعو وزارة الفلاحة إلى تسهيل الإجراءات، خاصة أن من بين أسباب انتشار الآبار العشوائية هو طول الإجراءات الإدارية، وكثرة الوثائق، والمماطلة.

في البداية، نثمن هذا المقترح، خاصة أنه جاء بمبادرة من السادة النواب، وهو مقترح هام جدا خاصة للفلاحين، ولا سيما صغار الفلاحين، ويهدف إلى إنقاذ القطاع الفلاحي وتأمين قوت التونسيين.

لكن اليوم يضعنا أمام معادلة حارقة تتطلب منا الموازنة بين البقاء الاقتصادي والاجتماعي للفلاح في جهة، والأمن المائي لبلادنا من جهة أخرى، في ظل تداعيات التغيرات المناخية الحاضرة ولذلك، لا بد من الوقوف عند بعض النقاط، وأهمها التمييز بين الفلاح الصغير والمستثمر.

فلا يمكن أن يتعامل هذا القانون بنفس الآليات مع فلاح صغير حفر بئرا سطحية لإنقاذ أشجاره ومواشيه وتأمين لقمة العيش لعائلته، ومع شركات استثمارية كبرى حفرت آبارا عميقة وعشوائية لاستنزاف المائدة المائية بهدف التصدير والربح السريع.

فالتسوية يجب أن تمنح الأولوية المطلقة والإعفاءات لصغار الفلاحين، مع فرض شروط صارمة على كبار المستثمرين وأنا أتساءل ما هي الإجراءات والامتيازات المالية التي يضمنها مقترح القانون لفائدة صغار الفلاحين مقارنة بكبار المستثمرين والشركات الفلاحية الكبرى، لضمان عدم استغلال هذا القانون من قبل الأطراف التي ساهمت بشكل مباشر في استنزاف الموائد المائية الجوفية؟

ثانيا: الشروط الرقابية والفنية، فتسوية وضعية الآبار لا تعني ترك استغلالها مفتوحا بلا حسيب ولا رقيب.

وهنا نقترح:

أولا: إلزامية تركيب عدادات مائية ذكية لتحديد الحصة المائية السنوية لكل مستغلة فلاحية، حسب نوع الزراعات والمساحات،

ثانيا: إجبارية التحول نحو منظومات الري المتطورة، كالري قطرة قطرة وغيرها وهنا أتساءل كيف ستتعامل الوزارة مع مراقبة كميات المياه المسحوبة بعد عمليات التسوية؟ وهل تمتلك الإمكانيات اللوجستية والبشرية لفرض العدادات الإلزامية وتعميم منظومات الري الذكي على آلاف الآبار التي سيشملها هذا القانون؟

ثالثا: بالنسبة إلى الفلاحين الذين يمتلكون آبارا في المناطق الحمراء، هنا أتساءل ما هو المخطط الاستراتيجي للوزارة؟ وما هو مصير الآبار الموجودة في مناطق الصيانة أو المناطق المحجرة والمهددة بالملوحة والجفاف؟ إذا قوبلت بالطبع بالرفض، فما هو البديل المائي والاجتماعي الذي ستوفره الدولة لهؤلاء الفلاحين؟

كما أود التطرق إلى الآبار القديمة التي يتجاوز عمر بعضها 500 سنة، والتي يمكن اعتبارها آبارا تراثية أو أثرية، لكنها اليوم لا تحظى بالعناية، لا من وزارة الشؤون الثقافية ولا من وزارة الفلاحة، مما أدى اليوم إلى ظهور عديد الإشكاليات، فلماذا لا تكون هناك مقاربة مشتركة بين وزارة الشؤون الثقافية ووزارة الفلاحة لإعادة تثمين وتطوير هذه الآبار؟

فهناك اليوم عديد الآبار، على غرار الآبار الموجودة في قلعة الأندلس وغيرها من المناطق الأخرى، وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للسيد فوزي الدعاس، أربع دقائق، تفضل.

السيد فوزي الدعاس

شكرا السيد الرئيس،

تمنياتنا بسنة نيابية ناجحة لكل زملائنا النواب،

حقيقة، لا يمكننا أن نبدأ سنتنا النيابية هذه دون العودة إلى الشعار المركزي الذي أتت به الحركة الاحتجاجية والحراك الثوري منذ سنة 2010 إلى اليوم، ألا وهو "الشغل والحرية والكرامة الوطنية".

هذا الحق الذي ما فتئت حناجر أبناء شعبنا تصدح به في كل المحطات، ولعل آخرها المحطات النضالية التي خاضها المعطلون عن العمل ممن طالت بطالتهم، في علاقة بتفعيل القانون عدد 18.

ومن هذا المنطلق، أجدد دعمي الكامل وتضامني المبدئي واللا مشروط معهم، وعلى رأسهم مناضلي ومناضلات أبناء الحامة المعتصمون منذ ما يزيد عن شهر، للمطالبة بتفعيل هذا المقترح الذي أتى به المجلس النيابي، في علاقة بالمساهمة ولو بسيطة، في حلحلة هذا الملف الحارق، والذي ظل يراوح مكانه منذ أكثر من 16 سنة.

هذا يحيلني إلى مناقشة المبادرة التي تقدم بها زملائي النواب اليوم، والمتعلقة بتسوية وضعية الآبار الفلاحية العميقة غير المرخصة، مع تثمين مجهودهم ومجهود اللجنة والاشتغال الذي كان على هذا المقترح، لما له من أهمية، والمساهمة في حلحلة بعض الوضعيات والملفات العالقة والمتعلقة بمسألة على درجة كبيرة من الأهمية، وهي معضلة فلاحتنا اليوم، لكن في تقديري، هذا الاجتهاد دائما يدور في فلك الحلول الترقيعية.

ما لم نره إلى حد اليوم، نقاشا جادا ومسؤولا إبان تقديم مقترح أو مشروع قانون طالما انتظرناه منذ تولينا لهذه العهدة النيابية، والذي يتعلق بمجلة المياه، والذي أتى عليه جل الزملاء النواب.

يمكننا تقديم هذه المبادرات، يمكننا محاولة الاجتهاد، يمكننا حلحلة بعض الملفات، لكن ما لم نذهب إلى أصل المشكل، في علاقة بمسألة على درجة كبيرة من الأهمية، واليوم كل الدراسات تؤكد على أن الأزمات القادمة، لا في وطننا فقط، وإنما تقريبا في العالم، ستكون أزمات تتعلق بالمياه، والعديد يتحدث على أن الحروب القادمة ستكون من أجل الماء.

نحن إلى اليوم ننتظر ورود مجلة المياه، إيمانا منا بأهميتها لمناقشتها، ولكن الدورة النيابية أوشكت على نهايتها، وما زالت مجلة المياه في طريقها إلى المجلس ولم تصل بعد.

في الحقيقة، أردت العودة إلى نقطة على قدر كبير من الأهمية، وهي أننا نستطيع التشريع وتقديم المبادرات، وهذا ما لمسناه، وقد انطلقت في مداخلتي من القانون عدد 18 المتعلق بالمعطلين عن العمل ممن طالت بطالتهم، والذي إلى اليوم لم ير النور في علاقة بالأوامر الترتيبية.

إن شاء الله هذا الجهد يرى النور في علاقة بإصدار الأوامر الترتيبية ولا يكون مصيره كمصير مقترحات القوانين الأخرى وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا السيد فوزي،

الكلمة للسيد حمادي العشاري غيلاني، له أربع دقائق، تفضل.

السيد حمادي العشاري غيلاني

شكرا السيد الرئيس،

في حقيقة الأمر، ومع تثمين مقترح القانون بتسوية الآبار غير المرخصة، ومجهود زملائنا في لجنة الفلاحة، أرى أنه سيساهم في حل بعض الإشكاليات خاصة المتعلقة بصغار الفلاحين.

وأنا على يقين بأن هذا القانون موجه إلى صغار الفلاحين بنسبة 99 %الذين يضطرون إلى كراء آلات الحفر وتسديد تكاليفها على امتداد أربع سنوات ويجازف.

ولا أتصور أن الشركات الفلاحية وكبار المستثمرين يواجهون الإشكاليات المتعلقة بالحصول على رخص حفر الآبار.

ومع تثمين هذا القانون، أود إضافة نقطة أعتبرها محورية وبالغة الأهمية، في علاقة بسياسة الدولة الفلاحية، في علاقة بهذه المسألة التي لم يتم التطرق إليها، وتتمثل في القرارات المنشورة بالرائد الرسمي، التي تحدد خريطة المناطق الحمراء التي يمنع الحفر فيها.

سأتحدث عن دائرة سبيطلة، على سبيل المثال، حيث نجد معتمدية فلاحية مصنفة رقم 1 جهويا فلاحيا، سواء من حيث الأشجار المثمرة أو في الفلاحة الأرضية، التي هي 90% مناطق حمراء.

فإن كان عندي قطعة أرض وسأقولها بلغتها "عندي طبة" تتراوح مساحتها بين خمسة وستة وسبعة هكتارات، وهي أرض صخرية مليئة بالحجارة، ولا أستطيع استغلالها، في حين أرى الأراضي المجاورة لي مستغلة في النشاط الفلاحي، فماذا تنتظر مني أن أفعل؟

أجد نفسي أمام مناطقة حمراء، فلا أستطيع استغلال أرضي، وفي المقابل، لا وجود لتدخل من الدولة.

فأنا أتحدث عن منطقة غير مصنفة ضمن المناطق السقوية التي يمكن أن تبين تدخل الدولة فيها، ولا توجد بها جمعية مائية، في حين تبلغ تكلفة الصهريج الواحد من المياه بين 50 أو 60 ألف، فماذا تنتظرون مني أن أفعل؟

هل أتوجه إلى المعتمدية لأقف في الطابور بحثا عن دفتر علاج مجاني ومنحة العائلات المعوزة، في حين أنني أمتلك عقارا فلاحيا يمكن أن يدر علي "اللؤلؤ"؟

أدعو السيدات والسادة النواب إلى إيلاء أهمية لهذه النقطة والتركيز عليها ودراستها، وفي جانب آخر، أتوجه بدعوة إلى وزارة الفلاحة لإعادة تحيين خريطة المناطق الحمراء التي يمنع الحفر فيها، حتى نتمكن من القضاء على إشكالية الآبار غير المرخصة بصفة نهائية.

فلا يعقل أن نصادق اليوم على قانون لتسوية استثنائية، ثم نجد أنفسنا بعد خمس سنوات أمام العدد نفسه من الآبار المحفورة دون ترخيص .وهنا تصبح السياسة المتبعة هي العشوائية، وليست الآبار عشوائية.

في نفس النقطة، إذا كنت مستثمرا شابا وصاحب شهادة علمية، واخترت التخلي عن الشهادة وتوجهت إلى استغلال الأرض وممارسة النشاط الفلاحي، وعندي بئر جفت، أجد نفسي أمام صعوبات كبيرة في الحصول على ترخيص لحفر بئر تعويضية، بسبب إجراءات وأحكام قانونية صدرت بعد انطلاق نشاطي الفلاحي.

ولا بد من التأكيد على أن الفلاحة لا تقتصر على أشجار مثمرة، فالفلاح الذي يغرس شجرة مثمرة قد ينتظر خمس أو ست أو سبع سنوات حتى تبدأ في الإنتاج، وخلال تلك الفترة، يكون مضطرا إلى ممارسة فلاحة أرضية، كزراعة البطاطا والطماطم والفلفل وغيرها، حتى يتمكن من توفير مورد رزقه.

في ختام مداخلتي، أثمن هذا المجهود ومقترح القانون ...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا السيد حمادي،

شكرا لكل الزميلات والزملاء الذين تدخلوا اليوم، مداخلات قيمة رشيقة، ثرية جدا، وقبل أن نعطي الكلمة إلى من يمثل جهة المبادرة

للرد على استفسارات السيدات والسادة النواب، أريد أن أتمنى الشفاء للسيد حسان وإن شاء الله تكون بخير، سنأخذ راحة بربع ساعة، بعد نعود وأعطيكم الكلمة، شكرا.

نعود على الساعة الخامسة مساء إن شاء الله.

(كانت الساعة الخامسة إلا الربع مساء)

استئناف الجلسة

ومواصلة النظر في مقترح القانون

(كانت الساعة الخامسة وعشر دقائق مساء)

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

نستأنف الجلسة وأحيل الكلمة مباشرة إلى من يمثل جهة المبادرة للرد على استفسارات السيدات والسادة النواب، فليتفضل السيد حسن الكلمة لك تفضل.

السيد حسن جربوعي، ممثل جهة المبادرة

شكرا سيدي الرئيس،

في البداية، أرحب بكافة الزميلات والزملاء، وأتمنى أن تكون هذه الدورة النيابية موفقة لكل الزميلات والزملاء،

إن مقترح القانون المعروض علينا اليوم، والمتعلق بتسوية وضعية الآبار الفلاحية غير المرخص فيها، إن مقترح القانون هذا بروحه وبجوهره يجعل المشرع أمام مسألتين: المسألة الأولى تتعلق بسيادة الدولة على مواردها المائية، والمسألة الثانية تهم صغار الفلاحين هؤلاء الناس الذين يجدون أنفسهم في وضعية غير قانونية، من غير الممكن اليوم أن تفرض على هؤلاء الدخول في المسار القانوني بعد حدوث الإشكال لأننا اليوم نتحدث عن القطاع الفلاحي ولا نتحدث عن أي قطاع آخر أو عن أي مجال آخر وهذا يعود لأمر بسيط جدا وهو أن الفلاح اليوم يتعامل مع كائنات حية، يتعامل مع نباتات تنمو، هذا هو المشكل المطروح في القطاع الفلاحي فالحكومات المتعاقبة منذ الاستقلال إلى غاية اليوم يتعاملون مع القطاع الفلاحي كتعاملهم مع بقية القطاعات الأخرى مع احترامي لجميع القطاعات وقد تعرضنا لهذا الإشكال في موضوع الآبار الغير مرخص فيها.

لذلك طرحنا نحن كمشرعين وكجهة المبادرة هذا الإشكال في روح القانون وهو أننا وجدنا أنفسنا بين سيادة الدولة وبين وضع الفلاح مما يفرض علينا اليوم عدم التغافل عن هاتين المسألتين الهامتين، ولنتحدث بأكثر واقعية فالفلاح التونسي عندما يتصل بالإدارة والمتمثلة في وزارة الفلاحة فإنه يتعرض للعديد من التعطيلات الإدارية وتعترضه عديد المشاكل فيجد نفسه ينتظر سنتين أو ثلاث سنوات لحصوله على الرخصة مما جعلنا نتعرض لهذا الإشكال وهو أن الفلاح وصغار الفلاحين يضطرون لحفر هذه الآبار العشوائية وقد تواصلت هذه العملية على مدى سنوات، عندما تم طرح علينا اليوم هذا الموضوع.

وبالمناسبة أود أن أتقدم بالشكر لزملائي الذين في قانون المالية لتقديمهم للفصل عدد 81 الإضافي قد تطرقوا لهذا الإشكال كما أتقدم أيضا بالشكر للجنة الفلاحة وبالمناسبة أشكر المديرين العامين الذين حضروا معنا في اللجنة وحقيقة هذه هي النقطة المهمة جدا اليوم عندما أرى تاريخ إحالة مقترح هذا القانون اليوم فقد تمت إحالته 6 مارس 2026 ونحن اليوم في شهر أكتوبر وقد مر بجميع المراحل ليتم عرضه اليوم على الجلسة العامة، وهذا يأخذنا لنقطة وحيدة وهو أن بعد الراحة البرلمانية التي لا يتم احتسابها وشهر الاستراحة التي تمتعت به الحكومة في شهر ماي أي في ظرف 150 يوما استطاعت مؤسستين من مؤسسات الدولة من تقديم مقترح قانون أقول بهذا الحجم ويتم عرضه اليوم على الجلسة العامة للتصويت لذلك كلما أرادت الحكومة أن تعمل وكلما كان هناك تنسيق مع مجلس النواب يصبح بإمكاننا أن نعمل ويصبح بإمكاننا تقديم مقترحات قوانين ويصبح بإمكاننا أن ننجز ويصبح بإمكاننا بناء هذه الثقة بين بعضنا البعض.

تحدث عديد الزملاء عن مقترح هذا القانون وقد تحدثوا عن مشكل الماء وتحدثوا اليوم عن ندرة المياه بعد استماعنا لوزارة الفلاحة على مستوى اللجنة وبعد اليوم الدراسي وقد طرح عديد الزملاء هذه الأسئلة وقد تمت إجابتهم عن طريق وزارة الفلاحة، وكانت أهم نتيجة هي دعم الفلاح وثانيا المحافظة على الموارد المائية لذلك فإن أي فلاح بعد أن تتم تسوية وضعيته سيتم إدخال عداد ذكي له في البئر للمحافظة على كمية الماء التي ستخرج من البئر ولترشيد استعمالها.

لذلك فإننا أمام مسألتين: المسألة الأولى أنه سيتم تسوية وضعية الأشخاص الذين قاموا بحفر بئر بدون رخص هؤلاء الأشخاص ستتم تسوية وضعيتهم ولدينا حالة أخرى ستتم تسوية وضعيتهم هم الأشخاص الذين حصلوا على رخص، هناك أشخاص تحصلوا على رخص وغير قادرين لأنه علينا توضيح الرؤيا وهي أنه أي فلاح تحصل على رخصة بئر وقام بحفر هذا البئر بعد كل هذه الإجراءات يجب أن يتحصل على ورقة تسمى شهادة استغلال حتى يتمكن بمقتضى هذه الشهادة التمتع بمنح من الدولة وبالتحديد من الوكالة الوطنية للاستثمار في القطاع الفلاحي.

تم طرح مشكل هو أن هناك فلاحين تحصلوا على رخصة تتضمن عمق معين ولكن عند حفر البئر تجاوزا ذلك العمق لذلك عندما تقوم مندوبية الفلاحة في الجهة "carottage" لا تمكنه من رخصة الاستغلال، هناك أشخاص تم إسنادهم قطر معين لكنهم حفروا قطر أكبر لذلك لا يتحصلون على ورقة الاستغلال هذه إذن لا يتمتعون بالمنحة، هناك أشخاص أخذوا "position" معينة لم يحترموا مكان حفر البئر وابتعدوا بعض الأمتار عن المكان المحدد وقاموا بحفر بئر آخر لذلك فإنه لا يتمتع، وهناك أشخاص آخرين قاموا بحفر البئر بعد الآجال المحددة، عديد الفلاحين قد تحصلوا على رخصة ولانعدام توفر الأموال لديه لحفر بئر وبعد الآجال المحددة في الرخصة قام بحفر البئر لذلك لا يتحصل على شهادة الاستغلال وهذا السبب منعه من ذلك، فبقانون التسوية هؤلاء الأشخاص قدموا ملفاتهم ولكنهم لم يتحصلوا على شهادة الاستغلال من الإدارة المعنية لذلك لا يمكنه التمتع بامتيازات الفلاح وهو ما أدى إلى وجود جمود عقاري في المجال الفلاحي وتسبب في جمود في الاستثمار في القطاع الفلاحي.

عديد الزملاء وعديد الناس الذين يستمعون إلينا والعديد من الفلاحين الذين يتابعوننا يتساءل بصفته فلاح صغير ما الامتياز الذي سيتحصل عليه بمقتضى هذا القانون، ماذا سأستفيد من هذا القانون.

نحن كمشرعين وبعد الزيارات الميدانية التي قمنا بها كلجنة فلاحة في عديد المراحل سواء كانت برئاسة صلاح الدين الفرشيشي أو برئاسة السيد بلال بن المشري أو برئاسة السيد عمر بن عمر قمنا بزيارات ميدانية وتم طرح هذا الإشكال في عديد المناطق التي أدينا لها زيارة ميدانية من قبلي وغيرها من المناطق، وقد تم طرح المشكل من قبل عديد الشباب الذي اعترضوني يعلمونني أنهم قد تحصلوا على شهادة في الكفاءة المهنية أو أن لديه شهادة في تكوين فلاحي لكن لا يمكنني الحصول على أي قرض من أي بنك ممول، اتصلنا بالبنوك الممولة على

غرار البنك الفلاحي أو بغيرها من البنوك يقولون أنا كبنك يواجهني عائق هذا بخصوص أي مستثمر فلن نتحدث عن الزراعات أو عن الخضروات نتحدث عن دولة ذات توجه في إعادة هيكلة القطيع، نتحدث عن تربية الماشية نتحدث عن عديد الشباب التي توجهت في أي قطاع كان أو في أي مجال كان في القطاع الفلاحي يعترضه إشكال عندما يتجه لأي بنك مانحة تطلب منه تقديمه لرخصة حفر بئر برخصة، وهنا ندخل في مرحلة الجمود التي تعيق الاستثمار وتحول دون تمويلنا لقطاعنا وتعرقل تطويره.

ورقة التسوية هذه تمكن الفلاح من الاستثمار في القطاع الفلاحي وتمكن للشاب الذي يستمع إلي اليوم والمتحصل على شهادة في التسوية بإمكانه أن يستثمر وبهذا الشكل يمكننا الوصول لحلول ويمكن أن تكون لدينا رؤية أخرى لفلاحتنا وتكون لدينا رؤية أخرى لشبابنا.

بالنسبة للمقترح أنا كجهة مبادرة لقد ذكرت هذا وأكرره عديد المرات أعتبره حل ظرفي لأن الحل الأسمى والحل الذي يتضمن حقيقة الرؤية التي تحدث عنها جميع زملائي تقريبا هي مجلة المياه التي يتم العمل بها تقريبا من سنة 1975 إلى غاية اليوم وهذا يطرح مشكل كبير لدولة تعاني من الشح المائي وتعاني من عديد المشاكل المائية.

كما أن هذا يجرنا للحديث عن إشكال آخر موجود اليوم، صحيح أن لجنة الفلاحة برئاستها وبمكتبها نثمن المجهودات التي يقومون بها رغم قصر المرحلة كما أتقدم بالشكر أيضا لمكتب مجلس نواب الشعب الذي جعل هذا المقترح ذا أولوية، وتمت المصادقة عليه وتمت إحالته إلى الجلسة العامة، هذا يبيّن اليوم التوجه نحو القطاع الفلاحي لكن هذا الإجراء وحده لا يكفي، إذ يجب أن ترافقه عديد القرارات والحلول المرافقة، لأنه اليوم حقيقة نحن كنواب تحت هذه القبة قد تحدثنا تقريبا في جميع المشاكل التي تهم القطاع الفلاحي لكن الإشكاليات اليوم مازالت نفسها قائمة.

تحدث بعض الزملاء عن الأراضي أو عن المناطق المحجّرة وعن المناطق التي تعاني من إشكال، وخاصة في قفصة أو في قبلي، وقد تم طرح هذا المشكل وقمنا نحن كجهة مبادرة بطرحه على وزارة الفلاحة وكان توجه وزارة الفلاحة أن مناطق الصيانة والمناطق المحجّرة لا يشملها هذا القانون، لكن عديد الزملاء، ومن بينهم السيد نجيب، وعديد الزملاء الآخرين، ذهبوا في هذا المقترح أنه يشمل هذا المقترح هذه المناطق أيضا.

أؤكد مرة أخرى، إن لم تتخذ وزارة الفلاحة ورئاسة الحكومة قرارات مرافقة، وهذه القرارات المرافقة التي أتحدث عنها هي التي تسهل وتسرع في إسناد رخص حفر الآبار وثانيا في المناطق المحجرة وفي الأراضي التي تتطلب الصيانة، عليها ببعث مناطق سقوية في هذه المناطق وعليها أن توصل الماء الناس إن لم نتجه في هذا الحل الآن مع القرار الذي سيصدره الوزير سيتم بعث منصة تفسر للفلاح كيفية تسوية وضعيته فإننا سنجد أنفسنا بعد ذلك في نفس الإشكال.

سأحيل الكلمة بعد ذلك لزملائي، نحن كجهة مبادرة اشتغلنا تقريبا عملنا على هذا المقترح بكل تفاصيله، هناك إشكال آخر تتطرق له أيضا زملائي هو 3.500.000 لتوضيح المسألة فإن الفلاح الذي يعمل بموجب رخصة ويستغل أرضه بصفة قانونية، فإن هذا الفلاح يسدد مبلغ سنويا على استغلاله للماء وهنا لا أتحدث عن الشخص الذي قام بحفر بئر بطريقة غير قانونية لكن الفلاح الذي قام بحفر بئر بطريقة قانونية فإنه عليه أن يدفع كل سنة مبلغ معين لاستغلاله للماء.

كما تطرق الزملاء أيضا للإشكال العقاري، من بين الإشكاليات العقارية التي تطرق إليها الزملاء تهم عديد المناطق وحسب اتصالي بعديد الإدارات في وزارة الفلاحة يقولون أن في فترة ما -وهذا بالإمكان تطبيقه اليوم ولكن للأسف الاجتهاد غير موجود- كان الولاة سابقا أي شخص لديه بئر في أرضه حسب وضعيه العقارية كان عمدة الجهة يقدم ورقة في استغلال هذه الأرض وبمقتضى هذه الوثيقة يصبح ملف الفلاح كامل ويتم تضمينه بالوكالة ويمكن الفلاح من التمتع بالامتيازات، وبمقتضى ورقة التسوية هذه أيضا تمكن الفلاح من الحصول على لجوء للامتيازات من الوكالة فعندما يشتري مثلا فلاح أحيانا جرار فإنه بمقتضى هذه الوثيقة لا يدفع الفلاح سوى 50 % لذلك فإن هذه الوثيقة تمكنه من التسوية هذا بخصوص روح المقترح الذي تحدثنا عنه.

لكن أهم شيء في هذا المقترح أن المخططات القطاعية التي عملت عليها الدولة من الاستقلال إلى غاية هذا اليوم قد أثبتت عدم نجاعتها ونحن كنواب نقول ونؤكد أنه يجب أن يكون لدينا اليوم مخطط وطني شامل للقطاع الفلاحي لمنظومة الإنتاج، منظومة التحويل، الإنتاج النباتي للتسويق، للتصدير وللتخزين، هذه هي الروح التي تقريبا تمكننا من إنقاذ بها القطاع الفلاحي لأن المخططات القطاعية قد أثبتت فشلها.

وأدعو زملائي للتصويت على هذا المقترح وأحيل الكلمة لزميلي السيد نجيب.

السيد نجيب عكرمي، ممثل جهة المبادرة

شكرا سيد حسن جربوعي على هذه التوضيحات، وللسادة الزملاء الذين تدخلوا اليوم في علاقة بالقانون 18 المتعلق بتسوية الآبار الفلاحية غير المرخصة، هو أنه نحن منذ البداية منذ سنة 2024، اقترحنا الفصل 81 في قانون المالية لتسوية وضعية هذه الآبار، وأكدنا على أنه هذه الآبار هي في البداية غير مرخصة، لأنه في كل مرة يطرح بئر عشوائي، والمصطلح العشوائي هو مصطلح ركيك ومصطلح لا يجوز أن يطلق على بئر فلاحي، لم يكن الفلاح هو المساهم في هذه الوضعية، وإنما الدولة حينما عجزت لمدة 50 سنة عن تنقيح مجلة المياه الصادرة سنة 1975، هي أسهمت في هذه الوضعية الغير سليمة.

بمعنى أنه حينما يتحدث مسؤولي الدولة أو مسؤولي وزارة الفلاحة أو حتى المسؤولين عن غير قصد أو عن قصد، حينما يتحدثون عن آبار عشوائية أردنا أن نوضح أنه هذا المصطلح لا يجب أن يطلق على الفلاح، لأن الفلاح ينتج لمن؟ هو ينتج لفائدة الدولة، وينتج لشعبه، بمعنى أنه حينما نقول بئر عشوائي فهذه إهانة للفلاح، فأصلحنا المصطلح هو بئر غير مرخص، لأن الفلاح حينما أراد الحصول على رخصة منعته بيروقراطية الإدارة وقوانين الدولة البالية من أن يحصل على هذه الرخصة، بمعنى أننا أصبحنا نتحدث عن بئر غير مرخص، لأن الدولة ساهمت فيه والفلاح لم يكن له شأن في ذلك.

الفلاح أراد إنتاج الفلاحة، لماذا؟ لدولته، أراد أن يتجاوز المعوقات التي عجزت الدولة من أن توفر له مناطق سقوية، لأن الدولة تقريبا في كل الجهات هي اليوم غير قادرة أن تقوم بإنجاز مناطق سقوية في كل

المناطق، الفلاح استثمر جهده وعرقه في أرضه وأحيانا نجد الكثير من صغار الفلاحين يبيعون جزء من أراضيهم من أجل حفر بئر دون الحصول على الترخيص، نظرا لأن الحصول على الترخيص أصبح لسنوات، وأكثر من ذلك أنه بعد إصدار المناشير التي أصدرتها وزارة الفلاحة في السنوات الأخيرة المتعلقة بالفصل 11 و12 و13 من قانون مجلة المياه المتعلق بالصيانة، أراضي الصيانة، وأراضي التحجير، وأراضي إعادة التهيئة، بمعنى أنه كل هذه الإجراءات كانت ضد الفلاح، وضد تطوير المنظومة الفلاحية من الإنتاج إلى التخزين، إلى التصدير، إلى التحويل.

بمعنى أنه الفلاح لم يكن سببا فيما يحصل في القطاع الفلاحي، حتى اقترحت الدولة خلال السنوات الأخيرة أن تستورد قوتها من المواد الفلاحية، وهذا لا يعقل ولا يجوز، وأيضا أنه في السنوات الأخيرة، لولا القطاع الفلاحي، ولولا الآبار الغير مرخصة، لما استطعنا أن نتجاوز النقص الكبير في بعض المواد الفلاحية، والتي إلى اليوم نرى أن أسعارها مرتفعة.

جهد الفلاح يجب أن يثمن، والفلاح يجب أن يحصل على حقوقه، وصغار الفلاحين يجب أن يتحرروا من بيروقراطية الإدارة، ومن ابتزاز الإدارة، ومن التنكيل ومن الصعوبات التي يتعرضون إليها، خاصة حينما يزاولون نشاطهم الفلاحي، وبطبيعة الحال أن فلاح دون رخصة، كانوا معرضين أيضا لعملية السدم وقرارات السدم أو الردم لهذه الآبار الغير مرخصة هي بالآلاف، وكان الفلاح عرضة في كل مرة إلى الابتزاز، فأصبحت هذه مشاكل بين السلطات الجهوية، سواء الإدارات الجهوية للفلاحة أو الولاية أو المعتمدين في علاقة بالفلاحين، وهو ما تسبب في مشاحنات وفي مشاكل اجتماعية، وصلت أحيانا إلى قضايا، في حين أن الفلاح ماذا كان يريد؟ الفلاح يريد أن يزرع أرضه ويسقي زيتونه وأن يوفر قوت شعبه.

اليوم طرح هذا القانون عدد 18 للخروج من هذا المشكل، بطبيعة الحال هي تسوية المعلوم أنها تسوية اقترحتها وزارة الفلاحة، نحن اقترحنا ربما معلوم آخر، لكن وزارة الفلاحة تمسكت بهذا المعلوم وقد اعتبرته معلوم معقول، هو معلوم تسوية، لماذا؟ لأننا نعلم أنه في إجراءات الترخيص العادي هنالك العديد من الوثائق والعديد من الإجراءات التي تقريبا يساوي حجمها المالي، معلوم هذه التسوية. بمعنى أن هذه الوثائق أو هذه الأموال من تحليل تربة، لتحليل المياه إلى غير ذلك أو الإجراءات التي كان يقوم بها الفلاح في السابق والتي تعادل معلوم التسوية الحالي، هي تقريبا نفس القيمة المالية التي سيدفعها الفلاح اليوم، لتسوية وضعية آباره الغير مرخصة.

هذا المقترح أيضا، ماذا قدم؟ هو شمل أيضا المناطق المحجرة ومناطق الصيانة ومناطق إعادة التهيئة، بمعنى أنه أردنا عن طريق الانفتاح مع الوظيفة التنفيذية مشكورة وزارة الفلاحة وخاصة مديريها العامين السيد المدير العام للموارد المائية السيد عيسى حليم، الذي واكب هذا القانون منذ كان فصلا في قانون المالية لسنة 2024، وتناقشنا معه، وأيضا الإدارة العامة للهندسة الريفية التي كانت حاضرة، وبعض المديرين التابعين لوزارة الفلاحة مشكورين على تفهمهم وعلى تفاعلهم الإيجابي من أجل ماذا؟ من أجل الفلاح، لأن الفلاح بقي الحلقة الأخيرة في العملية الإنتاجية، وفي ضبط إستراتيجية الدولة في القطاع الفلاحي، تقريبا هنالك تسويات منذ 2011، تسويات تمت للصلح الجزائي، الخطايا المالية، التهرب الضريبي، كل التسويات حصلت للعديد من النصوص مع احترامي للعديد من الشرفاء، وأصبحنا نتحدث اليوم عن آبار عشوائية ليست آبار عشوائية، وإنما آبار غير مرخصة، من ساهم في هذا الوضع هي الدولة وبيروقراطية الإدارة وقوانينها البالية.

اليوم يجب أن نحرر الفلاح، نعترف بجهد الفلاح، وهذا أقل ما يمكن أن نفعله مع الفلاح، وهذا إجراء بسيط في انتظار أن نخرج من أزمة مجلة المياه التي ما تزال في الرفوف، وكان من المفروض أن يتم التعجيل بتنقيحها، لأنه لا تتطلب أكثر من مدة وجيزة ستكون جاهزة، كل ما نريده اليوم هو التصويت من أجل ماذا؟ ليس من أجل القانون في حد ذاته، بل هو من أجل الفلاح، لأن الفلاح سيلجأ إلى أسواق جديدة، وسيلجأ إلى القروض، وسيفتح آفاق للاستثمار من أجل هذا الفلاح أن يرفع رأسه، فاليوم هذا القانون سيحرر الفلاح من عبودية الإدارة ومن بيروقراطيتها ومن فسادها، وسيصنع للفلاح مستقبل إلى حين أن تصنع مجلة المياه وتوضع على الطاولة بكل جدية، ولكم كل الشكر السادة الزملاء وجهة المبادرة ولجنة الفلاحة مشكورين على الجهد الذي بذل خلال الأشهر الفارطة. شكرا.

ونحيل الكلمة إلى الزميل شفيق عز الدين الزعفوري، ليبدي بعض الملاحظات بخصوص هذه المقترحات.

السيد النائب الأول لرئيس مجلس نواب الشعب

الكلمة للسيد عز الدين الزعفوري، فليتفضل.

السيد شفيق عزالدين الزعفوري، ممثل جهة المبادرة

لن أطيل، فهذا القانون في حدّ ذاته لا يكفي لتحقيق الغاية المنشودة، بل يتطلب الأمر اعتماد فلسفة شاملة تقوم على الاعتراف بالفلاح، والاعتراف بحقه في امتلاك الماء وفي امتلاك الأرض وهنا نتحدث عن قانون تسوية وضعية الآبار الأنبوبية، كما نتحدث أيضا عن التعديل الذي تقدم به جملة من النواب والمتعلق بتنقيح القانون عدد 21لسنة 1995الخاص بالأراضي الدولية الفلاحية المستغلة.

حسب زياراتنا الميدانية، لاحظنا وجود مشاكل أيضا في استغلال الأراضي الدولية الفلاحية المستغلة، حيث أصبح المستغل الحقيقي هو من قام باستصلاح الأرض، في حين تغيرت التسمية، وتجمعت الأراضي الدولية الفلاحية كما تقدمنا بمقترح قانون يتعلق بإعادة التهيئة وإعادة إسناد الأراضي الدولية الفلاحية المستغلة وهذان القانونان يمكن أن يساندا هذا القانون.

سأتحدث تقنيا يحرم الفلاح من المنح بسبب عدم حصوله على الترخيص، وهذه المنح تسند للفلاح مقابل اعتماده على التقنيات الحديثة في ترشيد استهلاك المياه، وهنا نتحدث عن ترشيد الماء وهذا صحيح الفلاح سيستعمل الري قطرة قطرة عندما يتم تقنينه فإن استغلال الماء العشوائي مرتبط باستغلال الآبار العشوائية ولكن عندما يتم تقنين استغلال الماء ويكون استغلاله بانتظام بهذا الشكل، نشجع الفلاح لحصوله على منحة لاستعمال طريقة الري قطرة قطرة وليتمكن من اشتراء جرار وليتحصل على منحة وإن عملية حرث الأراضي يمكنها تعويض عملية استغلال المياه، وهنا سنضع الفلاح في إطار معين وسنعترف به، وكما ذكرنا إن الحرمان من المنح وعدم تمتعه بها جعل من الفلاح يستنزف الماء فعليا باعتماده على الري العشوائي وإن تسوية الوضعية اليوم ستشجع الفلاح اليوم من اعتماده على الطرق العصرية كالري قطرة قطرة، فعندما يتمتع الفلاح بمنح استعمال الري العصري هنا تكمن النتيجة الحقيقية ولا صناعة حقيقية دون زراعة وفلاحة حقيقية، نحن اليوم نخطو الخطوة الأولى وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا السيد شفيق، شكرا لممثلي جهة المبادرة على كل هذه البيانات والإفادات التي تم تقديمها.

سنرفع الجلسة بعد إذنكم لمدة خمس دقائق إلى حين وصول السيد الرئيس.

(كانت الساعة الخامسة وخمس وثلاثين دقيقة مساء)

استئناف الجلسة

ومواصلة النظر في مقترح القانون

(كانت الساعة الخامسة وأربعين دقيقة مساء)

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

استئناف الجلسة.

الآن نمر للتصويت على الانتقال إلى مناقشة مقترح القانون عملا بأحكام الفصل 109 من النظام الداخلي وذلك بأغلبية الأعضاء الحاضرين.

التصويت.

انتهاء التصويت.

النتيجة: 72 صوتا نعم مقابل محتفظ واحد، ورافض واحد.

التصويت برفع الأيدي بالنسبة إلى الموافقين: 3. التصويت برفع الأيدي بالنسبة إلى المحتفظين:0. التصويت برفع الأيدي بالنسبة إلى الرافضين: 0. إذن تكون النتيجة 75 صوتا نعم مقابل محتفظ واحد ورافض واحد.

يتم إذن تبعا لنتيجة التصويت الانتقال لمناقشة مقترح القانون المعروض والآن أحيل الكلمة إلى اللجنة لتلاوة عنوان مقترح القانون قبل تمريره على التصويت وذلك بالأغلبية المستوجبة 54 عضوا.

مقررة اللجنة تفضلي.

السيدة المقررة

شكرا سيدي الرئيس،

مقترح القانون

يتعلق بتسوية وضعية الآبار الفلاحية غير المرخصة

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الرجاء الاستعداد للتصويت على العنوان.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت.

النتيجة: 77 صوتا نعم مقابل محتفظ واحد و5 لا.

التصويت برفع الأيدي بالنسبة إلى الموافقين: 4. التصويت برفع الأيدي بالنسبة إلى المحتفظين:0. التصويت برفع الأيدي بالنسبة إلى الرافضين:0.

إذن النتيجة 81 صوتا نعم مقابل محتفظ واحد و5 لا. تمت المصادقة على العنوان.

نمر بعد ذلك إلى التصويت على الفصل الأول بنفس الأغلبية المطلوبة.

مقررة اللجنة، تفضلي.

السيدة المقررة

شكرا سيدي الرئيس،

الفصل الأول

تُسوى وضعية الآبار الفلاحيّة غير المرخّصة والمنجزة قبل تاريخ 10 ديسمبر 2024، مقابل دفع معلوم مالي قدره ثلاثة آلاف وخمس مائة دينار (3500 دينار) وفقا لشروط وإجراءات تُضبط بقرار من الوزير المُكلف بالمياه.

يمكن للمستغلين الفلاحيين الانتفاع بالامتيازات المنصوص عليها بالقانون عدد 71 لسنة 2016 المؤرخ في 30 سبتمبر 2016 المتعلق بقانون الاستثمار وبالقانون عدد 8 لسنة 2017 المؤرخ في 14 فيفري 2017 المتعلق بمراجعة منظومة الامتيازات الجبائيّة.

حُدّد آخر أجل لقبول مطالب التسوية بتاريخ 31 ديسمبر 2027.

ورد علينا مقترح تعديل الفصل الأول.

يعد الفصل الأول كالآتي:

الفصل الأول

تسوى وضعية الآبار الفلاحية غير المرخصة والمنجزة قبل تاريخ المصادقة على هذا القانون مقابل دفع معلوم مالي قدره 3.500 دينار وفقا لشروط وإجراءات تضبط بقرار من الوزير المكلف بالمياه.

يتمتع المستغلون الفلاحيون الذين قاموا بتسوية الوضعية لآبارهم الفلاحية بالامتيازات المنصوصة عليهم بالقانون عدد 71 لسنة 2019 المؤرخ في 30 سبتمبر 2016 المتعلق بقانون الاستثمار وبالقانون عدد 8 لسنة 2017 المؤرخ في 14 فيفري 2017 المتعلق بمراجعة منظومة الامتيازات الجبائية ولا يجوز المطالبة بتلك الامتيازات بصفة رجعية.

يحدد آخر أجل لقبول مطلب التسوية في أجل أقصاه سنة من تاريخ صدور قرار الوزير المكلف بالمياه.

أصحاب المقترح: السيد الزميل المحترم شفيق عز الدين الزعفوري، السيد محمد بن سعيد، حسن الجربوعي، نجيب العكرمي، محمد علي.

وتبنى مكتب اللجنة مقترح هذا التعديل.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

تفضل، من يدافع على مقترح التعديل؟

السيد شفيق عز الدين الزعفوري

بارك الله فيك سيد ثامر مزهود،

الرجاء أن تتركونا نعمل بأريحية.

حتى يكون الموضوع شاملا كان التعديل الأول في 10 ديسمبر 2024 وتغير التاريخ بالمصادقة على هذا القانون ومن يوم المصادقة على هذا القانون سيكون التعديل شاملا وعادلا ولا يمكن أن نقصي من عام 24 لعام 26 هذا سيحدث لنا فوضى وتداخلات سيئة حتى في الإدارات إذن لنخلق العدالة في الموضوع في حد ذاته فيجب أن يكون من يوم المصادقة على هذا القانون أتمنى أن تصوتوا على القانون. شكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

من يعارض هذا التعديل؟ لا يوجد.

إذن نمر للتصويت على مقترح التعديل.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت.

النتيجة: 76 صوتا نعم مقابل 5 محتفظين و7 لا.

التصويت بالموافقة برفع الأيدي؟ 3. التصويت بالاحتفاظ برفع الأيدي؟ التصويت بالرفض برفع الأيدي؟ إذن النتيجة النهائية: 79 صوتا نعم مقابل 5 محتفظون و7 لا. إذن تمت المصادقة على التعديل.

والآن نمر الى تلاوة الفصل في صيغته المعدلة.

السيدة المقررة

الفصل الأول المعدل

تسوية وضعية الآبار الفلاحية غير المرخصة والمنجزة قبل تاريخ المصادقة على هذا القانون مقابل دفع معلوم مالي قدره 3.500 دينار وفقا لشروط وإجراءات تضبط بقرار من الوزير المكلف بالمياه.

يتمتع المستغلون الفلاحيون الذين قاموا بتسوية الوضعية لآبارهم الفلاحية بالامتيازات المنصوصة عليهم بالقانون عدد 71 لسنة 2016 المؤرخ في 30 سبتمبر 2016 المتعلق بقانون الاستثمار وبالقانون عدد 8 لسنة 2017 المؤرخ في 14 فيفري 2017 المتعلق بمراجعة منظومة الامتيازات الجبائية ولا يجوز المطالبة بتلك الامتيازات بصفة رجعية.

يحدد آخر أجل لقبول مطلب التسوية في أجل أقصاه سنة من تاريخ صدور قرار الوزير المكلف بالمياه. شكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، إذن التصويت على الفصل الأول في صيغته المعدلة.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت.

النتيجة 76 صوتا نعم مقابل 8 محتفظين و7 لا.

التصويت برفع الأيدي بالنسبة إلى الموافقة؟ 4. التصويت برفع الأيدي بالنسبة إلى المحتفظين؟ 0.التصويت برفع الأيدي بالنسبة إلى الرافضين؟ 0.

إذن النتيجة النهائية: 80 صوتا نعم مقابل 8 محتفظين و7 لا. إذن تمت المصادقة على الفصل الأول في صيغته المعدلة.

نمر بعد ذلك إلى التصويت على الفصل الثاني بنفس الأغلبية المطلوبة.

السيدة المقررة

الفصل 2

ترفض وجوب المطالبة بالتسوية التي تتضمن معطيات مغلوطة.

انتهى الفصل.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، ألا يوجد تعديل؟

السيدة المقررة

لم يرد علينا أي تعديل سيدي الرئيس.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

إذن نمر إلى التصويت على الفصل الثاني في صيغته الأصلية.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت.

النتيجة: 72 صوتا نعم مقابل 10 محتفظين و7 لا.

التصويت برفع الأيدي بالنسبة إلى الموافقين؟ 3. التصويت برفع الأيدي بالنسبة إلى المحتفظين؟ 0. التصويت برفع الأيدي بالنسبة إلى الرافضين؟ 0.

إذن النتيجة النهائية: 75 صوتا نعم مقابل 10 محتفظين و7 لا. تمت المصادقة على الفصل الثاني في صيغته الأصلية.

نمر بعد ذلك إلى التصويت على الفصل الثالث بنفس الأغلبية المطلوبة.

السيدة المقررة

الفصل 3

يتم إلغاء مقرر التسوية في صورة ثبوت إخلال المنتفع بالتسوية والالتزامات المحمولة عليه.

انتهى الفصل.

لم يرد علينا أي تعديل سيدي الرئيس.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

لا يوجد تعديل، إذن الاستعداد للتصويت على الفصل الثالث في صيغته الأصلية.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت.

النتيجة: 75 صوتا نعم مقابل 6 محتفظ و9 لا.

التصويت برفع الأيدي بالنسبة إلى الموافقين؟ 4. التصويت برفع الأيدي بالنسبة إلى المحتفظين؟ 0. التصويت برفع الأيدي بالنسبة إلى الرافضين؟ 0.

إذن النتيجة النهائية: 79 صوتا نعم مقابل 6 محتفظين و9 لا. تمت المصادقة على الفصل الثالث في صيغته الأصلية.

نمر بعد ذلك إلى التصويت على الفصل الرابع بنفس الأغلبية المطلوبة.

السيدة المقررة

الفصل 4

تُلغى أحكام الفصل 81 من القانون عدد 48 لسنة 2024 المؤرخ في 9 ديسمبر 2024 المتعلق بقانون المالية لسنة 2025.

انتهى الفصل.

لم يرد علينا أي تعديل سيدي الرئيس.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

لا يوجد تعديل، إذن الرجاء الاستعداد للتصويت على الفصل الرابع في صيغته الأصلية.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت.

النتيجة: 68 صوتا نعم مقابل 7 محتفظ و8 لا.

التصويت برفع الأيدي بالنسبة إلى الموافقين؟ 3. التصويت برفع الأيدي بالنسبة إلى المحتفظين؟ 0. التصويت برفع الأيدي بالنسبة إلى الرافضين؟ 0.

إذن النتيجة النهائية: 71 صوتا نعم مقابل 7 محتفظين و8 لا. تمت المصادقة على الفصل الرابع في صيغته الأصلية.

وفي الختام الرجاء الاستعداد للتصويت على مقترح القانون برمته.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت.

النتيجة: 76 صوتا نعم مقابل 10 محتفظ و7 لا.

التصويت برفع الأيدي بالنسبة إلى الموافقين؟ 3. التصويت برفع الأيدي بالنسبة إلى المحتفظين؟ 0. التصويت برفع الأيدي بالنسبة إلى الرافضين؟ 0.

إذن النتيجة النهائية: 79 صوتا نعم مقابل 10 محتفظين و7 لا وبذلك تمت المصادقة على مقترح قانون يتعلق بتسوية وضعية الآبار الفلاحية غير المرخصة عدد 18 لسنة 2026 في صيغته المعدلة.

شكرا لجميع الزميلات والزملاء.

شكرا جزيلا للجنة الفلاحة والأمن الغذائي والمائي والصيد البحري.

الشكر موصول وبالغ التقدير لممثلي جهة المبادرة ونرفع الجلسة لمدة عشر دقائق على أن نستأنفها للاستماع لمداخلات الزملاء طبق الفصل 108 من النظام الداخلي.

(كانت الساعة السادسة مساء)

استئناف الجلسة
وتدخلات السيدات والسادة النواب
على معنى أحكام الفصل 108 من النظام الداخلي

(كانت الساعة السادسة وخمس دقائق مساء)

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

ننطلق في تدخلات السيدات والسادة النواب الأفاضل على معنى الفصل 108.

نستأنف الجلسة والبداية مع النائب المحترم محمود شلغاف، ثلاث دقائق.

السيد محمود شلغاف

سيدي الرئيس، أريد أن أتوجه مباشرة إلى السيد رئيس الجمهورية من خلال مداخلتي هذه والموضوع هو التداعيات الاجتماعية الخطيرة التي انجرت عن الوضعية الحرجة التي تمر بها شركة الخدمات والتنمية متعددة الاختصاصات بقرقنة والتي أصبحت تهدد مستقبل عدة عائلات فعمال الشركة وعددهم 26 يعيشون منذ فترة طويلة أوضاعا اجتماعية متردية بسبب عدم خلاص أجورهم منذ سنة وعشرة أشهر وهذا أدى إلى عجزهم عن تأمين مستلزمات الحياة الأساسية من غذاء وإيجار وخلاص فواتير وغيرها من النفقات الضرورية وكذلك العجز عن سداد القروض وما انجر عنه من تتبعات عدلية وزد على هذا عدم تسوية مستحقات الضمان الاجتماعي لمدة عشر ثلاثيات الشيء الذي انعكس سلبا على حقهم في التغطية الاجتماعية والصحية.

جميع المسؤولين على علم بالوضعية الكارثية للشركة وتوابعها بدءا بالسيد معتمد قرقنة مرورا بالسيد والي صفاقس وصولا إلى السيد وزير الداخلية وحتى السيدة رئيسة الحكومة حيث توجهت بسؤال كتابي إلى السيد وزير الداخلية بتاريخ 9 ماي 2025 حول الوضعية الحرجة التي تمر بها الشركة وكانت الإجابة بتاريخ 1 جويلية 2025 تحمل بريقا من الأمل للعمال حيث أكد الوزير رغم أن التوجه هو حل الشركة فإن الوزارة تحرص على إيجاد الحلول الكفيلة بوضعية العملة وإنقاذهم من شبح البطالة بالتنسيق التام مع رئاسة الحكومة.

لكن بعد مرور حوالي سنة وثلاثة أشهر بقيت دار لقمان على حالها، بل ازدادت الوضعية الاجتماعية للعمال تدهورا فقمنا بإرسال سؤال كتابي ثان إلى السيد وزير الداخلية وسؤال كتابي إلى السيدة رئيسة الحكومة بتاريخ 5 أكتوبر 2026 من أجل الإسراع بإيجاد حل لهؤلاء العمال.

السيد رئيس الجمهورية، المقاربة هنا هي مقاربة اجتماعية بامتياز حيث أنه عندنا 26 عائلة منذ سنة وعشرة أشهر لا تملك أي مدخول وبالتالي هم عاجزون عن تأمين مستلزمات حياتهم الأساسية وبدون تغطية اجتماعية وصحية منذ عامين ونصف لذلك تتطلب المسألة استعجال النظر ولا تتحمل التأجيل فالرجاء إيجاد حلول لهؤلاء العمال في أقرب وقت ممكن وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم السيد أحمد سعيداني.

السيد أحمد سعيداني

شكرا سيدي الرئيس،

اليوم أتحدث عن حي الرجاء في ماطر، أتحدث عن مواطنين أنهكهم الانتظار عن عائلات أرهقتها المعاناة وعن أشغال توقفت فتعطلت معها مصالح الناس وتعطلت معها أبسط حقوقهم في التنقل والعيش الكريم. في الشتاء أوحال تعرقل الحركة في الصيف غبار يخنق الأنفاس وبين الشتاء والصيف وبين الوحل والغبار يبقى المواطن وحده من يدفع الثمن.

إلى متى يستمر هذا الوضع؟ إلى متى ينتظر المواطن؟ إلى متى تتعطل الأشغال وتتأجل الحلول وتتراكم المعاناة؟ أيعقل أن يتحول مشروع وجد لتحسين حياة المواطنين إلى سبب يومي في تعاستهم؟

أيعقل أن يجد المواطن نفسه محاصرا بالحفر والأتربة عاجزا عن التنقل بسهولة بينما لا يعرف متى تنتهي هذه المعاناة ولا متى يستعيد حيه حقه في التهيئة؟

في ماطر نريد أشغالا تنجز لا أشغالا تتوقف، نريد وعودا تتحقق لا وعودا تتكرر، نريد مسؤولين يتحركون لا مسؤولين نائمين ومواطنين يواصلون الانتظار.

أطالب من هذا المنبر الجهات المعنية بتوضيح أسباب توقف أشغال تهيئة حي الرجاء والإعلان عن موعد واضح لاستئنافها وتحديد آجال استكمالها واتخاذ إجراءات عاجلة للتخفيف من معاناة الأهالي إلى حين انتهاء المشروع.

في الحقيقة لم نعد نقبل التبريرات التي تتقاذف فيها الإدارات المسؤولية، لا نريد مواعيد تتغير من شهر إلى شهر ولا وعودا تقال أمام المواطنين ثم تضيع في المكاتب.

المسؤولية ليست فقط أن نعلن عن المشاريع، بل أن ننجزها وليست المسؤولية أن نعد المواطنين، بل أن نحترم وعودنا وليست أن نطلب من الناس الصبر، بل أن نعمل على إنهاء معاناتهم وأقولها أن حي الرجاء هو أكبر أحياء ماطر وأحد أكبر الأحياء في ولاية بنزرت ليس حيا منسيا ولا مواطنو حي الرجاء مواطنون من درجة ثانية، نستحق فعلا التنمية بالفعل لا بالشعارات، نريد الإنجاز ولم نعد نقبل في ماطر أي نوع من أنواع التبرير.

صبرنا في ماطر ليس تنازلا عن حقوقنا، بل تربصا وتريثا ونرجو من الدولة أن تكون بمستوى تطلعاتنا وانتظاراتنا وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للسيدة بسمة الهمامي، تفضلي.

السيدة بسمة الهمامي

شكرا سيدي الرئيس،

في نفس سياق الفلاحة سؤالي الأول موجه إلى السيد كاتب الدولة للمياه.

السيد كاتب الدولة للمياه، زرت سليانة في 17 مارس 2025 ووعدت أن ترجع لنا في زيارة تكون فقط لسد واد الخماس وزيارة ميدانية لـ 140 فلاحا في المنطقة السقوية سد الخماس مر صيف 2025 والفلاح في حالة عطلة ومر صيف 2026 وكذلك الفلاح في حالة عطلة وعدم البحث عن حلول جذرية لسد وادي الخماس وللمنطقة السقوية الخماس جعل من الفلاح حالة اجتماعية.

سيدي كاتب الدولة، أين وعودكم في التدخلات رغم أن سد وادي الخماس هو من بين المشاريع الكبرى التي أوصاكم بها الرئيس لكن لحدود اللحظة لم نر أي تدخل. كذلك وضعية الآبار التعويضية في عين النشم لتزويد برقو بالماء الصالح للشرب لم نر أي تدخل لحدود اللحظة.

أين أنتم من وعودكم السيد كاتب الدولة؟

سؤالي الثاني موجه للسيدة رئيسة الحكومة.

السيدة رئيسة الحكومة، في توطئة دستور 25جويلية 2022: الشعب التونسي صاحب السيادة. والفصل 48 من الدستور نفسه يقول:

على الدولة توفير الماء الصالح للشرب لجميع الأفراد على حد السواء: مواطنين في الحضر أو في الريف.

أين أنتم سيدتي رئيسة الحكومة من تدخلات الجمعيات التي تقوم بالعمل الإنساني وغيره واليوم وجدت أيضا قلما آخر اسمه تدخل على مستوى الموارد المائية في الأرياف، تأخذ هذه الجمعيات الدعم والتمويلات من الخارج ومن المتبرعين والمتصدقين، هذه جمعية دخلت على مستوى عين الجوزة وأحدثت كارثة على مستوى البناء الذي قامت به طبعا هذه التدخلات بدون استشارة المواطنين ولا موافقتهم وتعمل وحدها بمعية العمدة والمعتمد والسيد مندوب الفلاحة أنشأت بناية خاطئة والفلاحة قالت أنها خاطئة وهي "mal placée" ويجب التوقف ورفض المواطنون تدخل هذه الجمعية التي لم تشاركهم ولم تستشرهم واشتكت ضد المواطنين في أرضهم وفي مائهم وتم ايقافهم في الصيف للبحث أمام وكيل الجمهورية بل ومهددون أصلا بالسجن قالت أنها صرفت 11 ألف دينار في البناء ويجب أن أبرر هذه الأموال للمانحين المتبرعين المتصدقين وأبين لهم أنني لم أضيع هذه الأموال لكن رصدتها في القيام بخطأ في حق الناس وحين اشتكوا وقالوا لا اشتكيتهم.

يا سيدة رئيسة الحكومة، ما الذي تفعله هذه الجمعيات؟ غير معقول أن تهدر كرامة المواطنين في بلاد تؤمن بكرامة المواطنين.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للسيد النوري جريدي، تفضل.

السيد النوري جريدي

شكرا، "ما هكذا تؤخذ اللقمة يا بني" هذه جملة شهيرة في نص السيرة الذاتية للأديب المصري طه حسين قالها عندما بدل طريقة الالتقام فأثار حفيظة إخوته وضحكهم فعاتبه والده وقال: "ما هكذا تؤخذ اللقمة يا بني".

السيد رئيس الجمهورية، ما هكذا تتحقق السيادة الوطنية وولاتك ومعتمدوك يضربون بناءك القاعدي في مقتل، معتمدون يتعمدون تعطيل أعمال المجالس المحلية بكل الوسائل وولاة يهرسلون المجالس الجهوية ليصل الحال إلى الإقصاء والتجاوز والتغييب.

ما هكذا تتحقق السيادة الوطنية ووزراؤك والمديرون العامون لا علاقة لهم لا بالبناء ولا بالتشييد هم أعجز على استكمال مشاريع معطلة منذ أكثر من عقد.

القائمة محليا طويلا المستشفى الجهوي صنف ب بالسند، المناطق الصناعية في بالخير والقطار والسند، محطة تطهير السند، بالخير المعتمدية بلا مرافق ولا خدمات.

ما هكذا تتحقق السيادة الوطنية والشعب ينكل به في أبسط الحقوق الماء وانقطاعات الكهرباء التي تسببت في وفاة العديد من المواطنين في المستشفيات.

ما هكذا تتحقق السيادة الوطنية ووزارة الاقتصاد والتخطيط تسوق للشعب مخطط تنمية 26 - 30 باعتمادات تقترب من 102 ألف مليار لآلاف المشاريع دون ذكر مصادر التمويل.

ما هكذا تتحقق السيادة الوطنية وحكوماتك المتعاقبة عاجزة عن تقديم مشروع قانون واحد، لا مجلة مياه ولا ديوانة ولا غابات ولا محروقات ولا صرف ولا استثمار.

ما هكذا تتحقق السيادة الوطنية والمهاجرون غير الشرعيون من أفارقة جنوب الصحراء يعيثون فسادا في البلاد ويهددون أمن المواطنين الديموغرافي والاقتصادي والثقافي.

ما هكذا تتحقق السيادة الوطنية والدولة لم تراجع ديونها ولم تعد جدولتها ولم تراجع منظومة الدعم ومعضلة مسالك التوزيع وكارثة الاقتصاد الموازي ولم تراجع اتفاقيات النفط والملح.

ما هكذا تتحقق السيادة الوطنية والدولة تبيع المتر المكعب من الماء المعدني أي 1000 لتر بـ 50 مليم لتبيع الشركات اللتر للمواطن بدينار أو أكثر.

ما هكذا تتحقق السيادة الوطنية وأغلب فصول ميزانية 25 - 26 لم تصدر أوامرها الترتيبية بعد والقوانين قوانين الدولة معطلة على غرار القانون عدد 18 المتعلق بالانتداب الاستثنائي للمعطلين عن العمل ممن طالت بطالتهم معطلة تعصف بآمال الآلاف منهم، نفذ صبرهم، انتداب الدفعة الأولى منهم واجب وطني في 26.

متى يحصل الشعب على لقمته بقرارات ثورية سيادية؟ ومتى تتحقق السيادة الوطنية؟

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للسيد محمد علي، تفضل.

السيد محمد علي

بسم الله الرحمان الرحيم،

طلبي الآن موجه إلى السيد رئيس الجمهورية والسيدة رئيسة الحكومة والسيد وزير النقل، للحديث عن وضعية محطة النقل البري في قفصة، بالله عليكم، اقتربوا من الصورة قليلا وشاهدوا يا تونسيين هذه هي محطة النقل البري في قفصة في بلاد الفسفاط.

انظروا أين ينتظر طلبتنا وأهالينا الحافلات لكي يسافروا، ها هي المحطة في قفصة، انظروا إلى قاعة الانتظار التي يغادر منها المسافرين إلى ديارهم و يذهبون إلى المستشفيات للتداوي في صفاقس وسوسة وتونس وبقية الولايات لعدم توفر مستشفيات انظروا إلى المحطة التي يسافر منها الطلبة ويذهبون إلى المدن مثل المنستير والقيروان وقابس وسوسة وتونس لكي يدرسوا، طيلة عقود والناس تعاني من الحقرة والقهر وحرارة الصيف وخاصة الصائفة الماضية ومن عانوا من برد الشتاء، انظروا الى تلك الفضلات وذلك الركام شاهدوا الصورة جيدا هذا ركام الفضلات الموجود في المحطة وانظروا إلى الكلاب السائبة الموجودة فيها، لا محطة ولا احترام ولا حماية ولا أمن وضعها كارثي فعلا.

تعبنا من الشكوى ولم يتم تلقي أي إجابة والاحتجاج قمنا به ولم تتم الإجابة أيضا وسيادتكم لا تستمعون إلينا، تحدثنا مع الوزراء ومع السلطة جلسنا، تحاورنا، برمجنا، زرنا، وتأسفنا لحالك يا قفصة والحال على ما هي عليه منذ عقود.

السادة الحكام، اعلموا أن الناس تسألنا، ماذا فعلنا بخصوص المحطة والطريق السريعة والمستشفى، والماء والمطار والطرقات؟ وهم ينتقدوننا وينتقدونكم، فماذا فعلتم لنا في مآسينا؟

السادة الحكام، أجيبوهم، قولوا لهم أننا عجزنا! قولوا لهم إننا لا نملك أي إنجاز بأيدينا وبأنكم عاجزون حتى عن توفير محطة تحترم الشروط الآدمية إنه أبسط مطلب فالناس تعبت وملت من وهم التنمية والتشييد والبناء والحال على ما هي عليه لم يتغير منذ عقود.

كيف لا أغضب؟ كيف لا أحتج؟ كيف لا أكره البلاد؟ جدوا حلا لهذه المشكلة بارك الله فيكم واحترموا مواطني قفصة وشكرا والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا أحيل الكلمة للنائب المحترم محمد شعباني تفضل.

السيد محمد الشعباني

شكرا،

بسم الله الرحمان الرحيم،

الرسالة الأولى موجهة إلى رئيس الجمهورية، على المستوى الجهوي بدائرة فريانة وماجل بلعباس.

سيدي رئيس الجمهورية،

أعلمكم أن هناك مدارس عمومية ابتدائية قد أغلقت أبوابها وهي المدارس التي من المفروض أن تكون منارة للعلم اليوم هناك مدارس، سيدي الرئيس، لا يوجد فيها مسلك ولا كهرباء ولا ماء وسأعطيكم مثالا مدرسة الحقف التي أغلقت منذ سنوات ومدرسة المسيلة التي توشك أن تغلق أبوابها هي الأخرى في الظروف نفسها، أيعقل في هذا الزمن وفي هذه المرحلة أن تكون هناك مدرسة معزولة بلا مسلك ولا كهرباء؟ بل إن السكان أنفسهم ليس لديهم كهرباء وهذا أمر غير مقبول.

وزير التربية المترفع والذي لا يقابل النواب ولا يتحدث إلينا أقول لكم، السيد وزير التربية، انتهوا فالمدرسة العمومية أمانة ومكسب للشعب التونسي وليس من حقكم أن تأتوا اليوم لتقضوا عليها، اليوم هناك الاكتظاظ في الأقسام ونقص التجهيزات، وأنا أعرف هذا في دائرتي وفي جهتي فبسبب ذلك يضطر المعلمون والأساتذة إلى محاولة جلب طاولات من قسم آخر ألهذا الحد بلغ العجز حتى عن توفير طاولات خاصة مع الاكتظاظ داخل الأقسام ثم نتساءل بعد ذلك عن أسباب تراجع النتائج الدراسية.

أما المبيتات وجودة الأكلة فإن التلاميذ يشتكون والأكل أمانة وواجب علينا أن نوفر لهم الأكلة الجيدة في المبيتات وكذلك النقل المدرسي فالتلميذ الذي يخرج في الساعة السادسة لا يصل إلى بيته إلا في الساعة الثامنة ليلا، فلماذا لا نوفر النقل المدرسي؟ الذي يعد من حقهم وبعد ذلك نقول أن النتائج ليست جيدة.

وفيما يتعلق بوزير الشباب والرياضة، الجمعيات بالمناطق الريفية والمناطق النائية الداخلية، مثل ما هو عليه الحال بمنطقة فريانة وماجل بلعباس فإن الدعم جهويا كان أو محليا لا يكفي فهذه الجهات لا تتوفر بها مؤسسات كبيرة تدعم النوادي فهي متنفس للشباب ونعلم جيدا أننا نقاوم بها العديد من الظواهر السلبية فعلى وزير الشباب والرياضة أن يستمع إلى هذه الجمعيات وإلى مشاكلها ويدعمها فهذا أمر ضروري.

نداء إلى كل المسؤولين، الجهات اليوم تطالب بحقوق ولا بد من سماع صوت الشعب. وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا السيد محمد الشعباني، أحيل الكلمة إلى السيد عادل ضياف تفضل.

السيد عادل ضياف

شكرا السيد الرئيس،

النقطة الأولى تتعلق بوزارة العدل. فقد قام نحو ثلاثين عونا تابعا للوزارة بوقفة احتجاجية سلمية أمام المجلس. هؤلاء الأعوان كانوا يشغلون مساكن تابعة لديوان مساكن وزارة العدل، وكانت لهم اتفاقيات سابقة تتيح لهم الانتفاع بهذه العقارات لكنهم أحيلوا جميعا على التقاعد، ثم صدرت في حقهم أوامر بإخلاء المساكن.

وقد راسل بعض الزملاء السيدة وزيرة العدل، فكان الرد أن ديوان المساكن يرفض مواصلة العمل بالاتفاقيات السابقة، وأن التسوية لا يمكن أن تتم إلا في إطار المساكن الاجتماعية. وأشارت الوزيرة إلى أنها تسعى إلى إيجاد اتفاق مع شركة النهوض بالمساكن الاجتماعية. لذلك نطلب منها إما تسريع هذا الاتفاق أو تسوية وضعية هؤلاء الأعوان وتمكينهم من المساكن، فهم لا يستطيعون تحمل تكاليف كراء مرتفعة.

النقطة الثانية تتعلق بالنقل،نطلب من السيد والي تونس الإسراع بالإعلان عن نتائج رخص التاكسي الجماعي، إذ توجد مناطق معزولة في سيدي حسين، مثل بيرين وبرج شاكير ومغيرة نزال ،وغيرها كذلك

سيدي حسين تعاني نقصا حادا في وسائل النقل. ويضطر المواطنون إلى قطع مسافات طويلة صباحا من أجل العثور على وسيلة نقل. نرجو الإعلان عن القائمة في أقرب وقت حتى يتمكن الناس من العمل وحل مشكلة النقل الذي يمثل شريان الحياة.

كما توجد خمس رخص للتاكسي الجماعي تربط المرناقية ببرج شاكيرلكنها لا تحترم المسار القانوني ولا تخدم المنطقة كما ينبغي ، نطلب من والي تونس ووالي منوبة معالجة هذا الإشكال وإلزام أصحاب الرخص باتباع مساراتهم الأصلية أو سحب الرخص.

أما النقطة الثالثة فتخص الحافلة العمومية رقم 71 والحافلة 32C إن المسار السليم لهذه الحافلة ينبغي أن ينتهي عند مفترق برج شاكير وليس في منطقةالزهروني ...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا السيد عادل ضياف. أحيل الكلمة إلى السيد عبد السلام الحمروني تفضل.

السيد عبد السلام الحمروني

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بكل الزملاء،

أتوجه بنداء إلى السيد وزير التربية ومن خلاله إلى المدير العام للمناظرات بالوزارة بخصوص مآل مناظرتين تم الإعلان عنهما سابقا وأسالتا الكثير من الحبر وحامت حولهما الشبهات حتى لا أقول شيئا آخر، رغم أنه في إحداهما على الأقل أكاد أجزم بصحة ما ذهب إليه البعض وسنأتي إلى تفسير ذلك تباعا.

وهنا أتساءل كما يتساءل أي مواطن تونسي أو أي شخص تقدم لاجتياز مناظرة، لماذا تكون المناظرات التي تعلن أو تفتح في وزارة التربية بالذات تكون محل جدل لدى جل التونسيين أو لدى الذين تقدموا لاجتياز هذه المناظرات؟

المناظرة الأولى مضى عليها أكثر من أربع سنوات وهي على فكرة مناظرة أعيد الإعلان عنها منذ سنة 2022، وفي كل مرة يأتينا وزير إلى مجلس نواب الشعب، وتحت قبة البرلمان نتوجه إليه بسؤال حول متى يباشر هؤلاء العملة؟ وعادة ما تكون الإجابة مع بداية السنة الدراسية وللأسف، تداول على وزارة التربية نحو ثلاثة وزراء والإجابة هي نفسها المباشرة في بداية السنة الدراسية أو افتتاحها.

نتحدث هنا عن مناظرة انتداب عملة التنظيف وحراس المدارس الابتدائية وهي مناظرة وطنية ففي معتمدية بني خداش وحدها نحو ثماني مدارس ابتدائية أي ثماني مؤسسات تربوية دون عون حراسة وتنظيف فالظروف التي يعمل فيها المربون في هذه المدارس يكون فيها المدير نفسه هو الحارس وهو المنظف، وقد جرى تغيير معايير هذه المناظرة أو أحد شروطها أثناء فرز الملفات وهذا ما أثار الجدل وقدمت مجموعة من الاعتراضات، بل وصل الأمر إلى المحكمة الإدارية.

أما المناظرة الثانية التي تم الإعلان عن نتائجها في المدة الأخيرة وهي تخص انتداب عملة من الصنف الثاني بوزارة التربية بعنوان سنة 2026، حيث في بلاغ المناظرة يتم ذكر المؤسسة التربوية المعنية بالشغور وهي المدرسة الابتدائية وجه الغار بمعتمدية بني خداش والحال أن الخطة المفتوحة للتناظر فيها عون أو عامل وبعد ذلك تبين حسب روايتكم طبعا أي حسب رواية وزارة التربية أنه وقع خطأ في ذكر المؤسسة وأن المقصود به مؤسسة تربوية أخرى فيها شغور، ولكن كان بالإمكان ورفعا لكل التباس تدارك الأمر من البداية والاعتذار ثم إصلاح الخطأ دون ترك المتناظرين والاعتذار إلى حين اجتياز المناظرة ثم إعلان النتائج وهذا ما فتح ويفتح الباب للطعون، بل وإلى تأكيد بعض الروايات أمام صمتكم المريب.

دعوة مرة أخرى إلى التحرّك وفتح بحث في الموضوع فالشفافية ومبدأ تكافؤ الفرص ومكافحة الفساد يجب أن يتجسد على أرض الواقع لا أن يبقى شعارا يرفع.

وأختم بديوان الخدمات المدرسية وفي علاقة باللمجة المدرسية فالتجربة أثبتت فشلها من حيث تزويد المدارس الابتدائية بالمواد الأساسية في وقتها وبالكمية الكافية حيث أن أغلب التلاميذ في المدارس الابتدائية دون لمجة. وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة إلى النائب المحترم ثامر مزهود تفضل.

السيد ثامر مزهود

شكرا السيد الرئيس،

أتوجه في هذه المداخلة إلى السيد وزير الداخلية والسيدة رئيسة الحكومة، وأعيد إثارة موضوع الانتدابات المعلقة لبلدية تبلبو، فمن غير المعقول في دولة تحترم نفسها أن يضل هذا الموضوع يتأرجح منذ سنة 2023 إلى حد الآن في المراسلات ويتراوح بين رفوف وزارة الداخلية ومصالح رئاسة الحكومة ومصالح ولاية قابس، وهذا غير معقول فهؤلاء أشخاص متحصلون على أحكام إدارية باتة ومناظرتهم أجريت وفق الشروط والإجراءات القانونية ثم علقت نتائجها وجرت فيها اعتراضات وطعون وبت فيها القضاء.

من غير المقبول أن يبقى الناس إلى حد الآن ينتظرون دون أن يتخذ قرار نهائي لحل هذا الإشكال وإعطائهم حقوقهم وهم في أمس الحاجة إلى موطن شغل والبلدية كذلك تنتظر باعتبارها بلدية محدثة وفي حاجة ماسة إلى الموارد البشرية، هذا غير مقبول وغير معقول حصل هذا مع وزير الداخلية الأول ثم جاء وزير الداخلية الثاني وتناولنا الموضوع في عشرات اللجان وتوجهنا بمراسلات إلى رئاسة الحكومة وإلى حد الآن ما يزال هؤلاء الناس ينتظرون ولم يقع البت في هذا القرار والبت لا يكون إلا في اتجاه واحد وهو احترام القضاء وتنفيذ الأحكام الإدارية.

أما النقطة الثانية، وهي معلومة لديكم، السيدة رئيسة الحكومة والسيد وزير الداخلية، فهي الشغورات الحاصلة أخيرا على مستوى ولاية قابس، فمن غير المقبول وغير المعقول أن تبقى الولاية لمدة خمسة أشهر مع شغور في خطة الكاتب العام للولاية وخطة المعتمد الأول، ولا يعقل أن يصبح سد الشغور مطلبا وأن يعد إنجازا ومكسبا في حد ذاته فليس معقولا هذا الأسلوب الذي تدار به الأمور على مستوى المرافق العمومية كلها وخاصة في قابس فمن المفروض أن يكون سد الشغور مسألة آلية وطبيعية تتم في حينها وحتى إن حصل تأخير فيجب أن يكون محدودا وهذا معقول جدا.

أما أن تضل هذه المواقع شاغرة خمسة أو ستة أشهر، فهذا يؤثر في إدارة المرفق العام وفي قضاء مصالح المواطنين ومتابعة الشأن الجهوي وخاصة في قابس لأن حجم المشكلات والصعوبات والتحديات فيها يتجاوز عديد الولايات الأخرى ومن حقنا على الأقل أن تقوم الوظيفة التنفيذية بواجبها في سد الشغورات الموجودة.

وكذلك توجد شغورات أخرى على مستوى عديد الإدارات التي تسير بطريقة التكليف المؤقت أو بالنيابة، ومن غير المعقول أن نظل

نعيد هذا الكلام كل مرة وكل سنة وفي كل مناسبة وفي كل جلسة، على الحكومة أن تتفاعل معنا وتلبي هذه الطلبات وأن تستجيب لسير العمل الإداري بشكل طبيعي وسلس ولا ينبغي أن نحتاج كما قلت المطالبة به فهو في حد ذاته حق ومكسب. وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا جزيلا السيد ثامر مزهود، أحيل الكلمة إلى السيد النائب المحترم عبد السلام الدحماني تفضل.

السيد عبد السلام الدحماني

شكرا السيد الرئيس،

السيد الرئيس،

السيدات والسادة النواب،

في مثل هذا اليوم، 27 أكتوبر 1956، واجه أبناء مارث من ولاية قابس القوات الاستعمارية الفرنسية وسقط ثلاثة من أبنائها شهداء، الحبيب بن حفيظ بن محمد الصيد، حسن بن مبروك الجوالي وأحمد بن عبد الله الربعي، رحمهم الله، وسميت هذه المعركة بمعركة السدود.

لم تكن هذه المعركة حادثة معزولة فخلال الحرب العالمية الثانية تحولت مارث إلى ساحة مواجهة كبرى وأصبح خطها الدفاعي عنوانا بارزا في الحسابات العسكرية الدولية فزرعت أراضيها بالألغام وأقيمت التحصينات على جبالها وسهولها ودفع أهلها ثمن حروب لم يختاروها فبقيت آثار الحرب حاضرة في الأرض وفي ذاكرة الناس وبين معارك الحرب العالمية الثانية ومعركة التحرر الوطني كانت مارث في قلب المواجهة وكان أبناؤها يضحون من أجل الوطن.

لكن السؤال الذي يفرض نفسه اليوم، ماذا كان نصيب هذه الأرض من الإنصاف بعد الاستقلال؟ لقد أدركت الجيوش في زمن الحرب الأهمية الاستراتيجية لموقع مارث فأنشأت التحصينات وخطوط الدفاع للسيطرة على محاورها أما اليوم، وبعد عقود من الاستقلال فما تزال المنطقة تنتظر مشاريع تنموية تستجيب لموقعها وإمكانياتها وتضحيات أبنائها.

ولعل تثنية الطريق الرابطة بين قابس ومارث تختزل هذه المفارقة فقد أصبحت ضرورة لحماية الأرواح وتيسير تنقل المواطنين ودعم النشاط الاقتصادي والاستثمار، فهذا الطريق يربط منطقة ذات أهمية استراتيجية بمراكز البلاد، وإذا كان موقع مارث قد استوجب خطا للدفاع عن الأرض في زمن الحرب فإن حياة أبنائها تستوجب اليوم طريقا آمنة في زمن السلم.

وتتجاوز المطالب تثنية الطريق إلى ضمان التزود بالماء الصالح للشراب ودعم الفلاحة والواحات وإحداث منطقة صناعية تخلق مواطن الشغل ومشروع المركز القطاعي للتكوين في مهن النقل واللوجستيك وصيانة المعدات الثقيلة وتثمين المقومات السياحية والطبيعية والتاريخية للمنطقة وإنجاز الطريق الساحلية قابس الزارات، إنها استحقاقات تنموية لا يجوز أن تظل معلقة وحقوق لا ينبغي أن تخضع للمناسبات أو الحسابات الضيقة وحين تتعطل المشاريع وتنسد الآفاق أمام الشباب يصبح ركوب البحر بحثا عن الحياة مأساة تطرح مسؤولية الدولة والمجتمع.

إننا، وإذ نستحضر تضحيات أبناء مارث نؤكد أن الالتزام بمواصلة الدفاع عن الإنصاف والعدالة أولى وأهم وأوكد من كل محاولات التشويش التي يسعى إليها صانعو الفتن والانقسامات، فمارث موحدة من بحرها إلى جبلها قوية متجذرة في تاريخها، وفي ذكرى معركة السدود نقولها وبوضوح...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

تفضل السيد عبد السلام الدحماني بإمكانك أن تواصل فكرتك.

السيد عبد السلام الدحماني

شكرا السيد الرئيس،

في ذكرى معركة السدود نقولها بوضوح، مارث التي كانت في قلب معارك الدفاع عن الوطن يجب أن تنصف في كتب التاريخ ولا يجوز أن تبقى على هامش معركة التنمية، إذ ما قيمة الاستقلال إذا بقيت الأرض التي عانت ويلات حرب لا ناقة لها فيها ولا جمل وقدمت الشهداء تنتظر حقها في التاريخ وفي التنمية وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا جزيلا السيد عبد السلام الدحماني، أحيل الكلمة إلى السيد النائب المحترم محمد ضو تفضل.

السيد محمد ضو

شكرا السيد الرئيس،

كلمتي وتدخلي موجه إلى السيد رئيس الجمهورية والسيدة رئيسة الحكومة،

مضت أكثر من ثلاث سنوات منذ أن نلنا ثقة ناخبينا ودخلنا المجلس التشريعي بمهمتيه التشريعية والرقابية غير أننا ورغم التزامنا بالواجبات المحمولة علينا دستوريا وأخلاقيا ما زلنا نشاهد يوما بعد يوم تعطل مصالح المواطنين في أبسط الحقوق المدسترة كالفلاحة، الصحة، التربية والنقل وما إلى غير ذلك، والأدهى والأمر ما نلاحظه من تعثر المشاريع التنموية والخدماتية مناطق صناعية في جهة مدين وسيدي مخلوف اسم بلا مسمى.

وأيضا منذ سنة 1981، أي منذ نصف قرن ونحن ننتظر قطارا لم تنجز رحلته الأولى، طوابير أمام بطاحات جربة -الجرف والمواطن يتذمر، مستشفيات تشهد نقصا حادا في الأطباء والأدوية، مسالك فلاحية غير مهيأة في كل من مدنين الجنوبية وسيدي مخلوف، فإلى متى يتواصل هذا التهميش ولا تتحمل الدولة مسؤوليتها كاملة في تنمية المناطق التي تعاني صعوبات مزدوجة فرضتها الجغرافيا، الأولى قساوة المناخ والثانية البعد عن المركز.

مدنين البوابة الشرقية للقطر الليبي الشقيق وللمجال الإفريقي بلا بنية تحتية وبلا طاقات تشغيلية، على الدولة أن لا تغفل على أن مدنين لها من الأهمية الجغرافية والإستراتيجية ما يجعلها وجوبا داخل اهتماماتها لا خارج حساباتها. وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة الآن للنائب المحترم السيد عصام البحري جابري تفضل.

السيد عصام البحري جابري

شكرا السيد الرئيس.

جاء تدخلي على إثر تصريحات إعلامية لرئيس جامعة قابس حول كلية الطب في أيام استثمار لولاية أخرى بالاتفاق مع الإدارة الجهوية

للصحة بتلك الولاية، وأذكر السيد رئيس الجامعة بأن كلية الطب بولاية قابس حق مشروع وتاريخي للولاية بعد عقود من الجريمة البيئية ومن باب العدالة أن يقوم كذلك بالتصريح أنه تم إيداع مطلب رسمي لإحداث كلية الطب بولاية قابس عن طريق السلطة الجهوية وجمعية كلية الطب والمجلس الجهوي والنواب وهو مطلب شعبي وكلية الطب بولاية قابس يجب أن يتم الحسم فيها بالأرقام والإحصائيات والمعطيات الموضوعية لا بالمناصب ولا بالعاطفة ولا بموازين القوى.

وعليه نطلب أولا، من السيد رئيس الجمهورية والسيدة رئيسة الحكومة والسيد وزير التعليم العالي والسيد وزير الصحة الحسم في هذا الموضوع كما أن التصريحات اللامسؤولة لرئيس جامعة قابس عليه أن يوضحها مبينا أن هناك كذلك مطلبا رسميا لكلية الطب بجهة قابس ونحن نعلم أن هذا المطلب أثير في فترة ما لأمور حزبية وسياسية ضيقة تنم عن الفتنة وتمت إثارة هذا الاستحقاق الخاص بولاية قابس في ولاية أخرى، لذلك نطلب منه بكل لطف عدم مواصلة بث هذه الفتنة وأن يوضح التصريح الذي نسب إليه في إحدى وسائل الإعلام وأن يذكر أن هناك كذلك إحداثا لكلية الطب بالإقليم الخامس ونحمله المسؤولية الكاملة، وقد قمنا بأيام استثمار في ولاية قابس ولكن لم يقم...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا السيد عصام البحري جابري، أحيل الكلمة للنائب المحترم حاتم لباوي تفضل.

السيد حاتم لباوي

شكرا السيد الرئيس،

اليوم سأتحدث ولعلها المرة العاشرة أو أكثر عن وضعية عمال الحضائر المفصولين، هؤلاء الناس انتدبوا بعد ثورة 14 جانفي عمال حضائر عملوا مع وزارة الداخلية ومع وزارة العدل ومع أملاك الدولة عشر سنوات واثنتي عشرة سنة وثلاث عشرة سنة أي سنوات طويلة وعندما جاء قانون تسوية وضعية عمال الحضائر تم طردهم والتخلص منهم بعد اثنتي عشرة سنة من العمل، فهل هذا قرار إنساني يا سيد رئيس الجمهورية؟

لماذا أتوجه إليكم، السيد رئيس الجمهورية؟ لأننا توجهنا إلى رئاسة الحكومة لعديد المرات، ولكن للأسف ولم نلق منها أي رد بناء إلى الفصل 17 المتعلق بالانتداب في الوظيفة العمومية.

السيد رئيس الجمهورية،

هؤلاء الناس عاشوا عشر سنوات بأجر الحضيرة فتزوجوا وأنجبوا أبناء وأبناؤهم اليوم يدرسون وبعد اثنتي عشرة سنة وأربع عشرة سنة من العمل يتم طردهم بتعلة أنه كانت لديهم قبل الالتحاق بالعمل أصلا احدى المشكلات أو احدى القضايا وأذكركم، يا سيد الرئيس، وقد كنتم إنساني في قراراتكم بأن المنظومة السجنية منظومة إصلاحية وليست منظومة يخرج منها الشخص من السجن ثم يرمى في الشارع.

السيد رئيس الجمهورية،

هؤلاء الناس يعانون اليوم الجوع والفقر كانوا يعيشون بأجر يتقاضونه من العمل بالحضائر وقدره خمسمائة دينار اليوم أصبحوا دون معاشات، فمن سيصرف على أبنائهم ومن سيتكفل بدراستهم؟

السيد رئيس الجمهورية، إن وضعية عمال الحضائر ملف أمانة بين أيديكم وهم ينتظرون دعمكم إلى حد هذه الساعة.

ولا نزال في وضعية عمال الحضائر في إطار التسوية وهي في الحقيقة ليست تسوية، بل هرسلة فقد تم ترحيل عمال الحضائر، فعليكم أن تتخيلوا أم عمرها خمسون أو إحدى وخمسون سنة يتم ترحيلها من القصرين إلى بنزرت أو إلى صفاقس بتعلة التسوية أمهات ضاع أبناؤهن في إطار التسوية ثم يعطى لها ألف دينار أو أقل وهو راتب ربما تكتري به مسكنا في بنزرت أو في القصرين ما هذا يا سيدي الرئيس؟

يا سيدي الرئيس، إن رئاسة الحكومة تهرسل شعبك وتهرسل فئة هشة، هذه الفئة الفقيرة والمفقرة.

السيد رئيس الجمهورية،

من هذا المنبر أقول، عمال الحضائر فئة هشة وقد عهدناكم، يا سيدي الرئيس، بقراراتكم الإنسانية فنأمل أن تجدوا حلا لهذه الفئة الهشة عمال الحضائر بالقصرين، القصرين الثورة.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا السيد حاتم لباوي، أحيل الكلمة الأخيرة للسيدة النائبة المحترمة سنياء المبروك تفضلي.

السيدة سنياء المبروك

شكرا السيد الرئيس،

كلمتي اليوم موجهة إلى السيد وزير الداخلية، حين نتحدث عن المؤسسة الأمنية فإننا نتحدث عن إحدى ركائز الدولة وعن رجال ونساء يحملون مسؤولية كبيرة في حماية المواطنين والممتلكات ويواجهون يوميا ظروفا صعبة ومخاطر حقيقية، ولذلك فإن تقدير هذه المؤسسة يقتضي الحرص على حقوق أبنائها ومعالجة الملفات المهنية التي تمس استقرارهم ومستقبلهم.

ومن هذا المنطلق، أود أن أتطرق اليوم إلى مسألة استكمال المسار القانوني والترتيبي المتعلق بالأمرين عدد 174 و175 لسنة 2016، وهي مسألة تستحق المتابعة والاهتمام بالنظر إلى ما يرتبط بها من وضعيات مهنية وآثار قانونية ومالية تهم الأعوان المعنيين، إن النصوص القانونية والترتيبية هي أدوات لتنظيم المرافق العمومية وضبط الحقوق والواجبات وتحقيق الاستقرار في المسارات المهنية والإدارة مطالبة بالتعامل مع مثل هذه الملفات بروح المسؤولية والنجاعة لأن التأخير في معالجة الوضعيات المهنية قد تكون له انعكاسات مباشرة على الاستقرار الوظيفي والاجتماعي للأعوان وعائلاتهم.

وأريد أن أؤكد أن دفاعنا عن حقوق أعوان الأمن لا يعني المطالبة بامتيازات خارج القانون ولا يعني إعفاء أي شخص من المساءلة عند ثبوت التجاوزات وإنما يعني أن يكون القانون مرجعنا في الحقوق والواجبات معا وأن نضمن لكل عون أمن ما يستحقه وفق التشريعات الجاري بها العمل.

كما أننا لا يمكن أن نتحدث عن هذه المسائل دون استحضار طبيعة العمل الأمني والتضحيات التي يقدمونها فهم يواجهون المخاطر ويتحملون مسؤوليات جسيمة ويعملون في ظروف صعبة حتى يشعر المواطن بالأمان، وفي الوقت الذي تتعرض فيه المؤسسة الأمنية أحيانا إلى انتقادات وحملات واسعة من الضروري أن نميز بين المساءلة المشروعة التي نتمسك بها جميعا وبين التعميم الذي يتجاهل تضحيات آلاف الأعوان الذين يؤدون واجبهم بإخلاص.

إن استكمال المسار القانوني والترتيبي ليس منة من أحد، بل هو جزء من واجب الدولة في احترام القانون وضمان الحقوق.

تحية لكل عون أمن جعل من حماية الوطن واجبا ومن أمن المواطن مسؤولية ومن التضحية عنوانا لشرف المهنة.

تحية لمن يواجه الخطر بثبات ويؤدي واجبه رغم الصعوبات هؤلاء لا نرد لهم الجميل بالكلمات وحدها، بل بإنصافهم وحفظ حقوقهم وصون كرامتهم فمن يقف في الصفوف الأمامية دفاعا عن تونس يستحق أن يجد الجميع إلى جانبه وأن تبقى حقوقه محفوظة كما يحافظ هو على أمننا. وشكرا.

رفع الجلسة

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، وهكذا وصلنا إلى نهاية تدخلات السيدات والسادة النواب الأفاضل على معنى الفصل 108، نشكركم جميعا وكل من ساهم في إنجاح انعقاد الجلسة العامة الافتتاحية بطبيعة الحال السيد رياض وكل من في قاعة البث وكل من أمن البث المباشر شكرا جزيلا لكم جميعا.

شكرا جزيلا لكم مرة أخرى، وإلى موعد لاحق إن شاء الله، وتصبحون على خير.

(كانت الساعة السادسة وخمسين دقيقة مساء)

الأسئلة الكتابية التي تقدّم بها السيدات والسادة النواب إلى الحكومة والإجابة عنها:

عملا بأحكام الفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب ينشر السؤال والجواب الكتابي للحكومة بالرائد الرسمي لمداولات مجلس نواب الشعب، فقد تقدّم السيدات والسادة النواب الاتي ذكرهم بأسئلة كتابية إلي السيد وزير الداخلية وتلقوا الإجابة عنها في شهر أوت 2026.

الطاهر بن منصور بتاريخ 21 أفريل 2026، أيمن بن صالح بتاريخ 25 مارس 2026، بوبكر بن يحيى بتاريخ 13 ماي 2026، حسام محجوب (2 أسئلة كتابية) بتاريخ 12 مارس 2026 و10 أفريل 2026، سفيان بن حليمة بتاريخ 15 أفريل 2026 ، محمد أمين الورغي بتاريخ 26 أكتوبر 2025، مصطفى البوبكري بتاريخ 2 أفريل 2026، نبيل الحامدي بتاريخ 30 جوان 2026، يوسف التومي بتاريخ 4 جوان 2026 ، آمال المؤدب بتاريخ 22 أكتوبر 2025، ضحى السالمي (2 أسئلة كتابية) بتاريخ 30 أفريل 2026 و22 ماي 2026، عواطف الشنيتي بتاريخ 2 أفريل 2026، فاطمة المسدي بتاريخ 11 جوان 2026، مريم الشريف بتاريخ 25 مارس 2026، مهى عامر بتاريخ 22 أفريل 2026، غسان يامون بتاريخ 12 جوان 2026، محمود العامري بتاريخ 26 جوان 2026، مراد الخزامي بتاريخ 26 ديسمبر 2025، نزار الصديق بتاريخ 28 أفريل 2026.

ونقدم كل من السيد النائب جلال الخدمي بتاريخ 9 فيفري 2026 والسيد النائب عبد السلام الدحماني بتاريخ 13 أفريل 2026 والسيد النائب فخري عبد الخالق بتاريخ 30 جوان 2026 والسيدة النائبة نور الهدى سبائطي بتاريخ 14 افريل 2026 والسيد النائب محمود شلغاف بتاريخ 2 أفريل 2026 بأسئلة كتابية إلى السيد وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري وتلقوا الإجابة عنها في شهري جويلية وأوت 2026.

كما تقدم كل من السيد النائب نجيب عكرمي بتاريخ 18 جوان 2026 والسيد النائب أحمد بنور بتاريخ 5 ماي 2026 والسيدة النائبة هالة جاب الله بتاريخ 13 ماي 2026 والسيد النائب يوسف التومي بتاريخ 30 جوان 2026 بأسئلة كتابية إلى السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي وتلقوا الإجابة عنها في شهري جويلية وأوت 2026.

وتقدم السيدات والسادة النواب الاتي ذكرهم بأسئلة كتابية إلي السيدة وزيرة الشؤون الثقافية وتلقوا الإجابة عنها في شهري جويلية وأوت 2026.

نجيب عكرمي بتاريخ 6 ماي 2026، غسان يامون بتاريخ 10 جوان 2026، محمد علي والطاهر بن منصور بتاريخ 3 أفريل 2026، فاطمة المسدي بتاريخ 18 ماي 2026، أسماء الدرويش بتاريخ 29 جوان 2026، نور الهدى سبائطي بتاريخ 5 جوان 2026.

كما تقدم كل من السيد النائب نجيب عكرمي بتاريخ 22 ماي 2026 والسيد النائب محمد شلغاف بتاريخ 16 جويلية 2026 والسيدة النائبة أسماء الدرويش (2 أسئلة كتابية) بتاريخ 2 أفريل 2026 و19 ماي 2026 بأسئلة كتابية إلى السيد وزير الشباب والرياضة وتلقوا الإجابة عنها في شهر أوت 2026.

وتقدمت كل من السيدة النائبة منال بديدة بتاريخ 22 جوان 2026 والسيدة النائبة أسماء الدرويش (2 أسئلة كتابية) بتاريخ 29 جوان 2026 و1 جويلية 2026 بأسئلة كتابية إلى السيدة وزيرة المالية وتلقتا الإجابة عنها في شهر أوت 2026.

كما تقدم النائب السيد سامي رايس بتاريخ 23 جوان 2026 و6 جويلية 2026 بسؤالين كتابيين إلى السيد وزير التجهيز والإسكان وتلقى الإجابة عنهما في شهر أوت 2026

وتقدم كل من السيد النائب إبراهيم حسين بتاريخ 23 جوان 2026 والسيد النائب نجيب عكرمي بتاريخ 2 جوان 2026 بأسئلة كتابية إلى السيد وزير تكنولوجيات الاتصال وتلقيا الإجابة عنها في شهر أوت 2026.

كما تقدم السيدات والسادة النواب الاتي ذكرهم بأسئلة كتابية إلى السيدة رئيسة الحكومة وتلقوا الإجابة عنها في شهري جويلية وأوت 2026.

الطيب الطالبي بتاريخ 4 جوان 2026، كمال كرعاني بتاريخ 7 جويلية 2026، محمد بن رزيق شعباني بتاريخ 21 جويلية 2026، محمود شلغاف بتاريخ 10 جوان 2026، النوري جريدي ومحمد ماجدي بتاريخ 13 أفريل 2026، ريم الصغير بتاريخ 28 أفريل 2026، منال بديدة بتاريخ 10 جوان 2026 ، صابر المصمودي بتاريخ 28 أفريل 2026، بثينة الغانمي بتاريخ 10 مارس 2026، بسمة الهمامي بتاريخ 14 جانفي 2026، رمزي الشتوي بتاريخ 21 أفريل 2026، عواطف الشنيتي بتاريخ 13 أفريل 2026، غسان يامون بتاريخ 10 أفريل 2026، محمد ماجدي والنوري جريدي بتاريخ 14 أفريل 2026، محمد أمين الورغي بتاريخ 10 جويلية 2026، حمزة بضيافي بتاريخ 2 جويلية 2026، حاتم لباوي بتاريخ 15 جوان 2026، سنياء بن المبروك بتاريخ 7 جويلية 2026، عبد السلام الحمروني بتاريخ 13 جويلية 2026، عمر بن عمر بتاريخ 12 فيفري 2026، لطفي الهمامي بتاريخ 2 جويلية 2026.

وأخيرا تقدم السيد النائب يسري البواب بتاريخ 30 جوان 2026 بسؤال كتابي إلى السيدة وزيرة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن وتلقى الإجابة عنه في شهر أوت 2026.

السؤال الكتابي

للنائب الطاهر بن منصور

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي :

الموضوع : - تهيئة وإعادة استغلال مركز الحرس الوطني بفطناسة من معتمدية سوق الأحد .

- إحداث مركز للحرس البلدي بسوق الأحد .

تحية .أما بعد

السيد المحترم وزير الداخلية،

تعرض مركز الحرس الوطني بفطناسة من معتمدية سوق الأحد للحرق والتخريب أيام الثورة في جانفي 2011 على غرار الكثير من المؤسسات، وقد استمر الوضع على تلك الشاكلة إلى الآن، الأمر الذي جعل مواطني عمادتي فطناسة وبشري يضطرون إلى التنقل إلى سوق الأحد لقضاء شؤونهم ومصالحهم.

- فهل تعتزم وزارتكم إعادة استغلال مركز الحرس الوطني بفطناسة مرة أخرى؟

تفتقر معتمدية سوق الأحد لمركز حرس بلدي منذ جانفي 2011 الأمر الذي شجع على التسيب والاعتداءات المتكررة على الملك البلدي وانتشار مظاهر الفوضى والتسيب، خاصة وأن فرقة الحرس البلدي بقبلي تشهد نقصا حادا في الأعوان والمعدات أمام اتساع مجال تغطيتها لثلاث معتمديات (سوق الأحد .قبلي الشمالية قبلي الجنوبية) وخمس بلديات.

- فهل تعتزم وزارتكم إعادة احداث مركز للحرس البلدي بسوق الأحد؟ ودعم فرقة الحرس البلدي بقبلي بالمعدات والأعوان حتى تتمكن من آداء مهامها في أفضل الظروف؟

في انتظار ردكم تقبلوا سيدي الوزير فائق عبارات الاحترام والتقدير.

والسلام

إجابة السيد وزير الداخلية

بطاقة

تتضمن إجابة عن سؤال كتابي للنائب الطاهر بن منصور

عن دائرة : قبلي - سوق الأحد (ولاية قبلي)

موضوع السؤال: حول تهيئة وإعادة استغلال مركز الحرس الوطني بفطناسة وإحداث مركز للحرس البلدي بسوق الأحد.

نص الإجابة:

بخصوص تهيئة وإعادة استغلال مركز الحرس الوطني بفطناسة من معتمدية سوق الأحد، سيتم إنشاء مجمع أمني على قطعة أرض بمنطقة سوق الأحد يضم مقر جديد لمركز الأمن العمومي للحرس الوطني بفطناسة مع العلم وأن المشروع لا يزال حاليا في مرحلة إستكمال إجراءات تخصيص قطعة الأرض المذكورة.

كما أن التغطية الأمنية في المجال البلدي بمعتمدية سوق الأحد تؤمنها حاليا فرقة الحرس البلدي بقبلي بمساندة من مركز الأمن العمومي بسوق الأحد.

هذا، ويبقى مقترح تفعيل مركز الحرس البلدي بسوق الأحد صادر في شأنه قرار إحداث منذ جويلية 2025 من بين الأولويات المؤكدة التي تنكب إدارة الإختصاص على تنفيذها في أقرب الآجال ضمن إستراتيجية أمنية تراعي فيها الإمكانيات البشرية والمادية المتوفرة.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب أيمن بن صالح

الموضوع :سؤال كتابي حول إحداث مركز إستمرار بمنطقة سكرة 1ومنطقة أمن وطني بمعتمدية سكرة .

عملا بمقتضيات أحكام الفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي أتقدم إلى سيادتكم بالأسئلة الكتابية التالية:

وبعد وفق المعطيات الصادرة عن التعداد العام للسكان والسكنى لسنة 2024 تعدّ معتمدية سكرة الأكثر سكانا ضمن معتمديات ولاية أريانة حيث بلغ عدد سكانها حوالي 159,862 نسمة.

تعد منطقة سكرة 1 التي يناهز عدد سكانها 85,135 نسمة، من أكبر التجمعات السكنية في معتمدية سكرة . ويضطر متساكنو أحياء الزوايدية وسيدي فرج وحي الفاتح ودار فضال ونهج المطار إلى تحمل مشقة التنقل نحو مركز الاستمرار الكائن بمنطقة الهادي نويرة للانتفاع بخدمات هذه الإدارة، التي تسهر على أمنهم ومصالحهم .وقد تصل المسافة التي يقطعها المواطنون أحيانا إلى نحو 12 كلم، مما يثقل كاهلهم من حيث الوقت والتكاليف.

لذا أتوجه إليكم بالأسئلة الكتابية التالية:

- هل يمكن إحداث مركز استمرار بمنطقة سكرة 1 التابعة لمعتمدية سكرة، وذلك لتقريب الخدمات الأمنية من متساكنيها والتخفيف من أعباء التنقل؟

نظرًا للكثافة السكانية المرتفعة التي تشهدها معتمدية سكرة، هل توجد خطط أو برنامج لدى الجهات المعنية لإحداث منطقة أمن وطني بها، بما يضمن تقريب الخدمات الأمنية وتحسين جودة الاستجابة لاحتياجات المتساكنين؟

وتفضلوا السيد الوزير بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام،

والسلام.

إجابة السيد وزير الداخلية

بطاقة

تتضمن إجابة عن سؤال كتابي للنائب " أيمن بن صالح"

دائرة :سكرة1

السؤال : حول إمكانية إحداث مركز إستمرار بمنطقة سكرة 1 وإحداث منطقة أمن بمعتمدية سكرة .

الإجابة : يتواجد حاليا مركز إستمرار ببرج الوزير مرجع نظر مركزي الأمن الوطني ببرج الوزير وسكرة وعلى مسافة مدتها 05 دقائق عن مركز الأمن الوطني بسكرة وهي مسافة تعتبر مقبولة كما أنه يقدم خدمات الاستمرار في أفضل الظروف .

وفي صورة تسجيل حادث ما فإنه يتم الاستعانة بمختلف الوحدات والدوريات الأمنية الراجعة بالنظر إلى منطقة الأمن الوطني بأريانة الشمالية .

أما بخصوص مقترح احداث منطقة أمن وطني بمعتمدية سكرة فسيتم النظر في المقترح بالتنسيق مع مختلف الأطراف المتداخلة لإتمام ودراسة موجبات الاحداث

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب بوبكر بن يحيى

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتوجه اليكم بالسؤال الكتابي التالي

في إطار تقريب الإدارة من المواطن وتيسيرا لعمل العمدة من خلال التصرف في عدد معقول من المتساكنين بعمادته من اجل تقديم أحسن الخدمات والالمام بكل مستحقات منطقته بأكثر دقة وحرفية نطرح السؤال التالي:

- متى يتم احداث عمادة ثانية بمنطقة دوز الغربي من معتمدية دوز الجنوبية من ولاية قبلي باعتبار ارتفاع عدد السكان وتخفيف العبء على العمدة الحالي في إطار تقسيم المهام؟
- متى يتم احداث عمادة المساعيد من معتمدية قبلي الجنوبية من ولاية قبلي باعتبار بعد المسافة من بقية المناطق المجاورة إضافة الى ازدياد عدد السكان وحاجة المنطقة لعمدة موجود بينهم وقريب منهم

تقبلوا في الختام فائق الاحترام والتقدير

والسلام

إجابة السيد وزير الداخلية

بطاقة

تتضمن إجابة عن سؤال كتابي للنائب" بوبكر بن يحي"

"دائرة دوز ولاية قبلي

السؤال : حول إحداث عمادة ثانية بمنطقة دوز الغربية وعمادة المساعيد من معتمدية قبلي الجنوبية .

الإجابة :

إن مقترح إحداث عمادتين جديدتين بولاية قبلي من شأنه أن يمس بالحدود الترابية للولاية وتقسيم الدوائر الانتخابية بها ومثل هذا المقترح يتطلب بالضرورة تنقيح النصوص النافذة في مجال ضبط الحدود الترابية للعمادات التابعة لولاية قبلي وما يترتب عنه من مساس بتقسيم الدوائر الانتخابية وقرارات الهيئة العليا المستقلة للإنتخابات ذات العلاقة بها وما يصاحبه من إجراءات إدارية فنية تشريعية ميدانية تتداخل فيها عدة هياكل فضلا عن الآثار القانونية التي ستمس من حدود مرجع نظر أعضاء المجالس المحلية المنتخبين وتسمية دوائرهم الانتخابية ومصالح مواطنيها والتي ضبطتها أحكام الأمر عدد 590 لسنة 2023 المؤرخ في 21 سبتمبر 2023 والمتعلق بتقسيم الدوائر الانتخابية وضبط عدد المقاعد المخصصة لها لانتخابات أعضاء المجلس الوطني للجهات والأقاليم وأيضا قرار السيد وزير الداخلية المؤرخ في 18 جويلية 2023 والمتعلق بضبط الحدود الترابية للعمادات التابعة لمعتمديات ولاية قبلي . **والسلام**

السؤال الكتابي الأول

للنائب حسام محجوب

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتوجه بالسؤال التالي إلى السيد وزير الداخلية

الموضوع :حول مشروع إعادة تنظيم المجال بمدينة مساكن والعقارات على ملك الدولة الخاص .

تحية وبعد،

استعدادا لانطلاق مشروع إعادة تنظيم المجال بمدينة مساكن التي تشهد اكتظاظا وكثافة مرورية متزايدة في ظل شح العقارات على ملك بلدية مساكن نتوجه إليكم بما يلي :

- ما هي الإجراءات القانونية التي تعتزم المصالح الراجعة بالنظر لوزارة الداخلية اتخاذها قصد حصول بلدية مساكن على البناية التي تعرف سابقا باسم دار التجمع بمساكن " حتى يقع استغلالها لما يعود بالنفع على متساكني الجهة عوض جعلها بناية مهجورة تتداعى للسقوط بوسط المدينة؟
- ما هي الإجراءات التي ستتخذونها قصد تمكين بلدية مساكن من بعض العقارات بالجهة التي تعود لملك الدولة الخاص في إطار مشروع إعادة تنظيم المجال التي تعتزم البلدية القيام به لإنشاء محطة نقل برّي ومسلخ بلدي وسوق أسبوعية؟

في انتظار ردكم وتفاعلكم مع ما تقدمنا به لكم منا كل الاحترام والتقدير وكلنا أمل في العمل سويا من أجل تلبية مطالب المواطنين خدمة لمصلحة الوطن العليا .

والسلام

إجابة السيد وزير الداخلية

بطاقة

تتضمن إجابة عن السؤال الكتابي للنائب" حسام محجوب"

عن دائرة : مساكن (ولاية سوسة)

السؤال :

- ماهي الإجراءات القانونية التي تعتزم المصالح الراجعة بالنظر لوزارة الداخلية إتخاذها قصد حصول بلدية مساكن على البناية التي تُعرف سابقا باسم دار التجمع بمساكن حتى يقع إستغلالها لما يعود بالنفع على متساكني الجهة عوض جعلها بناية مهجورة تتداعى للسقوط بوسط المدينة؟
- ماهي الإجراءات التي ستتخذها وزارة الداخلية قصد تمكين بلدية مساكن من بعض العقارات بالجهة التي تعود لملك الدولة الخاص في إطار مشروع إعادة تنظيم المجال التي تعتزم البلدية القيام به لإنشاء محطة نقل بري ومسلخ بلدي وسوق أسبوعية؟

الإجابة :

- **بخصوص حصول بلدية مساكن على بناية دار التجمع :**

إن العقارات الراجعة بالملكية لحزب التجمع الدستوري الديمقراطي المنحل ترجع بالنظر إلى لجنة تصفية الأموال والقيم

الراجعة للحزب المذكور بموجب أحكام الأمر عدد 1294 لسنة 2013 المؤرخ في 26 فيفري 2013 المتعلق بإحداث لجنة تصفية الأموال والقيم الراجعة له وضبط تركيبتها وطرق سيرها وهي الطرف القانوني الوحيد المخول له جرد العقارات إدارتها وتحديد مآلها سواء بالتفويت أو التخصيص لفائدة المصالح العمومية وذلك تحت إشراف وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية .

➢ **بخصوص تمكين بلدية مساكن من بعض العقارات بالجهة التي تعود لملك الدولة الخاص :**

لقد نظم كل من المنشور عدد 06 المؤرخ في 10 جوان 1991 الصادر عن السيد وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية والموجه إلى السادة رؤساء البلديات وأيضا المنشور عدد 10 المؤرخ في 11 فيفري 1998الصادر عن وزيري الداخلية وأملاك الدولة والشؤون العقارية الموجه إلى السادة الولاة مسألة التفويت في العقارات الدولية لفائدة البلديات إذ أكدا على أن" كل "بلدية ترغب في تمليكها قطعة أرض دولية موجودة بمنطقتها أن تتقدم عن طريق وزارة الداخلية بطلب معلل إلى وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية تبين فيه بكل دقة موقع العقار وعدد ترسيمه بإدارة الملكية العقارية إن كان مرسما بها والمشروع أو المشاريع المزمع إحداثها عليها مع بيان المساحة المطلوبة لكل مشروع على حدة ..

والسلام

السؤال الكتابي الثاني

للنائب حسام محجوب

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتوجه بالسؤال التالي إلى السيد وزير الداخلية

الموضوع : حول المقرات الأمنية ومثال التهيئة العمرانية بمدينة المسعدين .

تحية وبعد،

تشهد مدينة المسعدين من ولاية سوسة نموّا ديمغرافيا متسارعا 15ألف نسمة وجهة جاذبة للسكان في ظلّ توفّرها على أهم المناطق الصناعية ذات الطاقة التشغيلية العالية .في المقابل يتكبّد آلاف المواطنين عناء التنقل إلى مدينة مساكن أو سوسة لعدم توفّر أي فرع للخدمات الإدارية .وأمام الضغط الكبير الذي يشهده مركز الحرس الوطني بالمسعدين وعدم توفره على الفضاءات الكافية لفصل الخدمات الإدارية عن باقي المهام ومن أجل تحسين الخدمات المسداة وتوفير ظروف عمل واستقبال لائقة،

- ما هو برنامج الوزارة لإحداث مركز أمن عمومي شرطة بالمسعدين؟ وما هي الإجراءات التي تعتزم الوزارة اتخاذها لتوسعة شاملة لمركز الحرس الوطني بالمسعدين وتدعيمه بالتجهيزات والسيارات اللازمة؟

يشهد مراجعة مثال التهيئة العمرانية لبلدية المسعدين تعطّلا لعدة أسباب منها الحدود الترابية للعمادات وأمام سرعة التوسع السكاني،

- ماهي الإجراءات المتخذة من قبل مصالحكم للتعجيل في إصدار مثال التهيئة ومراجعة الحدود الترابية للمسعدين الصادرة مؤخرا التي تمثل أحد أهم الإشكاليات لمتساكني الجهة؟

في انتظار ردكم وتفاعلكم مع ما تقدمنا به لكم منا كل الاحترام والتقدير وكلنا أمل في العمل سويا من أجل تلبية مطالب المواطنين خدمة لمصلحة الوطن العليا . والسلام

إجابة السيد وزير الداخلية

بطاقة

تتضمن إجابة عن سؤال كتابي للنائب" حسام محجوب"

دائرة مساكن (ولاية سوسة)

السؤال :حول المقرات الأمنية ومثال التهيئة العمرانية بمدينة المسعدين .

الإجابة :

➢ **بخصوص مثال التهيئة العمرانية ومراجعة الحدود الترابية**

يحظى ملف أمثلة التهيئة العمرانية بجميع البلديات ومن ضمنها بلدية المسعدين بمتابعة متواصلة من قبل كل من

مصالح رئاسة الحكومة ووزارة الداخلية حيث تمت التوصية بالتسريع في نسق إنجاز كل الدراسات المتعلقة بإعداد أو مراجعة أمثلة التهيئة العمرانية في مختلف الولايات .

وتشرف" اللجنة العليا لتسريع إنجاز المشاريع العمومية على متابعة الإشكاليات والصعوبات التي تحول دون إستكمال إجراءات المصادقة النهائية على هذه الأمثلة في الآجال المحددة وإقتراح الحلول العملية الكفيلة بتجاوزها من خلال جلسات دورية تجمع بين مختلف الأطراف المتدخلة .

بالنسبة لبلدية المسعدين، فقد تم الانتهاء من مرحلة التشخيص وإعداد فرضيات التهيئة والتي ستنتهي بإصدار قرار التحديد إثر الانتهاء من إختيار إحدى الفرضيات المقترحة من طرف مكتب الدراسات

أما فيما يخص التداخل في الحدود مع البلديات المجاورة فقد تم عقد جلسة عمل خلال شهر مارس 2026 بمقر إدارة التعمير بوزارة التجهيز والإسكان بين البلديات المعنية وتم الاتفاق على التوجه نحو الاقتصار على مراجعات جزئية .

➢ **بخصوص إحداث مركز أمن عمومي بالمسعدين**

تتبع بلدية المسعدين إداريا معتمدية مساكن وترجع بالنظر للإدارة العامة للحرس الوطني ولا يمكن في الوقت الراهن إحداث وحدة أمنية تابعة للإدارة العامة للأمن الوطني باعتبار أن المعايير المعتمدة في تقسيم مرجع النظر الترابي بين وحدات الأمن والحرس يضبطهما منشور وزير الداخلية عدد 66 بتاريخ 1986/09/13 .

➢ **بخصوص توسعة مركز الحرس الوطني وتدعيمه بالوسائل والسيارات**

تم الانطلاق في أشغال توسعة لمقر مركز الحرس الوطني بالمسعدين بتاريخ 2026/01/29 على حساب ميزانية الإستثمار لسنة 2025بعنوان العناية بالبنايات بإقليم الحرس الوطني بسوسة والوحدات التابعة له.

وتتمتع الوحدة المذكورة حاليا بسيارة إدارية وسيتم النظر في إمكانية تدعيمها بوسائل نقل إدارية أخرى عند توفر الإمكانيات

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب سفيان بن حليمة

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتقدم لكم بالسؤال الكتابي التالي :

الموضوع :تعطل اشغال ربط بلدية شط مريم بشبكة التطهير العمومية وضرورة التدخل العاجل .

في إطار متابعة تقدم مشروع ربط مدينة شط مريم بشبكة التطهير العمومية، ونظراً لما يكتسيه هذا المشروع من أهمية بيئية وصحية وسياحية بالغة، خاصة مع اقتراب الموسم الصيفي، يشرفني أن ألفت عنايتكم إلى تعطل الأشغال على مستوى مد القنوات بالملك العمومي البحري، في وضعية باتت تنذر بانعكاسات سلبية خطيرة على المحيط وعلى جاهزية الجهة لاستقبال المصطافين

ورغم تمكن مختلف الأطراف المتدخلة، وعلى رأسها مصالح الديوان الوطني للتطهير، من تجاوز عديد الإشكاليات الفنية والعقارية، خاصة على مستوى محطتي الضخ MST و MST7 ، فإن الأشغال ما تزال متوقفة بسبب إشكال قائم بمحطة الضخMST8 ، والمتعلق بوجود بنايات بالملك العمومي البحري تعيق تمرير القنوات وقد قامت بلدية شط مريم باتخاذ جملة من الإجراءات القانونية من إصدار وتبليغ قرارات الهدم والإزالة، مع استكمال بقية الملفات التي تستوجب قرارات إخلاء بالتنسيق مع الجهات القضائية، إلا أن هذه الإجراءات تستوجب آجالاً زمنية مطولة لا تتماشى مع صبغة المشروع الاستعجالية .

وفي هذا السياق، تم اقتراح حل عملي يتمثل في تنفيذ جزئي يقتصر على المسار الضروري لمد القنوات دون انتظار الإخلاء الكلي، غير أن مصالح الحرس البحري تشترط صدور قرارات إخلاء نهائية قبل استئناف الأشغال وهو ما يعد عائقاً إجرائياً يهدد بتعطيل مشروع حيوي ويكرس تضارباً في تقدير الأولويات بين مختلف المتدخلين .

وعليه، وأمام الصبغة الاستعجالية للوضع، أتوجه إليكم بالأسئلة التالية :

- هل يمكن لمصالح الحرس البحري تأمين تنفيذ جزئي لقرارات الإزالة يقتصر على الجزء الضروري لإنجاز مشروع عمومي ذي أولوية، دون انتظار استكمال إجراءات الإخلاء الكلي؟
- هل تعتزم وزارة الداخلية التدخل العاجل وإصدار تعليمات واضحة لمصالحها قصد تيسير استئناف الأشغال فوراً، تفادياً لمزيد تعطيل هذا المشروع الحيوي؟
- ما هي الإجراءات العملية التي ستتخذها الوزارة لضمان عدم تعطل المشاريع العمومية ذات الصبغة الاستعجالية بسبب تداخل الصلاحيات أو تشدد في تأويل الإجراءات؟

وفي انتظار تدخل عاجل يضمن استئناف الأشغال في أقرب الآجال، تقبلوا، سيد الوزير، فائق عبارات التقدير والاحترام . والسلام

إجابة السيد وزير الداخلية

بطاقة

تتضمن إجابة عن السؤال الكتابي للنائب" سفيان بن حليمة"

عن دائرة حمام سوسة - أكودة (ولاية سوسة)

موضوع السؤال :حول تعطل أشغال ربط بلدية شط مريم بشبكة التطهير العمومي وضرورة التدخل العاجل

نص الإجابة :

إن نسبة تقدم مشروع ربط مدينة شط مريم بشبكة التطهير قد بلغت نسبة 75% حسب إفادة مصالح الديوان الوطني للتطهير بعد أن تم فض الإشكاليات على مستوى محطات الضخ الصادرة في شأنها اعتراضات من قبل المواطنين . **والسلام**

السؤال الكتابي

للنائب محمد أمين الورغي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي:

الموضوع :حول وضعية المنشآت الرياضية بمنطقتي جبل الجلود والوردية

تشكو الملاعب والمنشآت الرياضية في منطقتي جبل الجلود والوردية من ضعف في الصيانة وغياب التجهيزات الضرورية، مما يحد من نشاط الجمعيات الرياضية المحلية ويمنعها من استقطاب الشباب وتنظيم المقابلات في ظروف ملائمة . وعليه :

- نقترح إحداث مدارج بالملعب البلدي بالوردية حتى يتمكن من استيعاب الجماهير ومواكبة الحركية الرياضية المتزايدة .
- كما ندعو إلى إصلاح الإنارة بالملعب ذاته وتمكين الجمعية الرياضية بالوردية من مقر لائق لممارسة نشاطها وتنظيم اجتماعاتها
- ونحث مصالح الوزارة على الإسراع في تسليم المقر الجديد لجمعية جبل الجلود الرياضية حتى تتمكن من مباشرة نشاطها في ظروف محترمة
- إضافة إلى ضرورة تمكين نادي كرة السلة بالوردية من حصة قارة للتمارين بقاعة بوقطفة، نظراً الصعوبة حصوله على فضاء رياضي قار لمواصلة نشاطه .

السؤال :

ما هي الإجراءات التي تعتزم وزارة الداخلية اتخاذها بالتنسيق مع البلديات والهياكل الجهوية لتفعيل هذه المقترحات ودعم البنية التحتية الرياضية في منطقتي جبل الجلود والوردية، بما يضمن حق الشباب في ممارسة الرياضة في ظروف لائقة وآمنة؟

والسلام

إجابة السيد وزير الداخلية

بطاقة

تتضمن إجابة عن سؤال كتابي

للنائب بمجلس نواب الشعب "محمد أمين الورغي"

عن دائرة الوردية - جبل الجلود

السؤال: حول مقترحات لتحسين وضعية المنشآت الرياضية بمنطقتي جبل الجلود والوردية .

الإجابة :

➢ **بخصوص مقترح إحداث مدارج بالملعب البلدي بالوردية**

المشاريع المبرمجة في الوقت الراهن هي تعشيب الملعب الفرعي بإعتمادات من ولاية تونس تقدر بـ140 ألف دينار وتعلية جزء من السور وإعادة بناء الجزء المهدد بالإنهيار باعتمادات قدرها 60 ألف دينار .

وفيما يخص تشييد مدارج فسيتم طلب إعتمادات إضافية سواء من وزارة الشباب والرياضة أو من بلدية تونس حتى تتم برمجة هذا المشروع خلال سنة 2027 .

➢ **بخصوص مقترح إصلاح الإنارة بالملعب البلدي بالوردية**

وتمكين الجمعية الرياضية بالوردية من مقر لائق :

تم تغيير الكاشفات الضوئية بملعب الوردية منذ مارس 2026 بإعتمادات من بلدية تونس قدرها 50 ألف دينار .

وفي خصوص تمكين النادي الرياضي بالوردية من مقر لائق فإنه في صورة توفر فضاء شاغر داخل المنشأة الرياضية فانه يمكن إسناده للجمعية المعنية متى تقدمت بطلب في الإستغلال وفق التراتيب المعمول بها في هذا المجال .

➢ **بخصوص مقترح الإسراع في تسليم المقر الجديد لجمعية جبل الجلود**

على إثر تقديم جمعية جبل الجلود بطلب قصد إستغلال المقر الموجود بالملعب البلدي المنصف بلخير بجبل الجلود أبدت اللجنة الإدارية ببلدية تونس الموافقة على المطلب حيث تم الاتفاق على إبرام إتفاقية شراكة بين البلدية والجمعية وهي الآن في مرحلة الإمضاء قصد إتمام باقي الإجراءات الإدارية .

➢ **بخصوص تمكين فرع كرة السلة بالوردية من حصة تمارين قارة بقاعة بوقطفة :**

لقد تم تمكين فرع كرة السلة بالوردية من حصة تمارين قارة بالقاعة الرياضية بوقطفة وذلك يوم الجمعة من الساعة 17.00 إلى 18.30مساء منذ شهر مارس 2026 مع العلم أن مقابلات الفرع المذكور تجرى بالقاعة المغطاة بوقطفة في حين أن التمارين اليومية لفرع الشبان تُجرى بملعب كرة السلة بالوردية

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب مصطفى البوبكري

الموضوع :سؤال كتابي حول جرد واستغلال أملاك المجلس الجهوي بتطاوين .

عملا بمقتضيات أحكام الفصلين 114 من الدستور و 129 من النظام الداخلي أتقدم إلى سيادتكم بالأسئلة الكتابية التالية :

تحية طيبة وبعد

في إطار الحرص على حسن التصرف في المال العام وضمان الشفافية في إدارة الأملاك العمومية وفي هذا الإطار، نسائلكم حول :

- مدنا بجرد لأملاك المجلس الجهوي بتطاوين وخاصة العقارات والأراضي البيضاء الراجعة له بالنظر؟
- هل تم إعداد قائمة محينة ومضبوطة لهذه الأملاك؟ وفي أي تاريخ تم آخر تحيين؟
- ما هي الصيغ المعتمدة في استغلال هذه العقارات (كراء، بتة، استغلال مباشر)....؟
- مدنا بنسخ من عقود الكراء المتعلقة بهذه الأملاك؟
- هل تتم عملية استخلاص معينات الكراء بصفة منتظمة؟ وفي صورة وجود إخلالات ما هي الإجراءات المتخذة لتداركها؟
- هل تم تسجيل تجاوزات أو تصرفات غير قانونية في استغلال هذه الأملاك؟ وما هي التدابير المتخذة في شأنها؟

وفي الختام، نرجو من سيادتكم توضيح الإجراءات التي تعتزم الوزارة اتخاذها لتعزيز الشفافية وحوكمة التصرف في أملاك المجالس الجهوية .

وتقبلوا أسمى عبارات الشكر والاحترام والتقدير، والسلام

إجابة السيد وزير الداخلية

بطاقة

تتضمن إجابة عن سؤال كتابي للنائب " مصطفى البوبكري"

دائرة تطاوين الجنوبية بئر الأحمر - غمراسن (ولاية تطاوين)

السؤال: حول جرد واستغلال أملاك المجلس الجهوي بتطاوين .

الإجابة:

يجري التنسيق حاليا مع مصالح وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية وفقا للاختصاصات الموكولة إليها قصد ضبط أملاك المجالس الجهوية بكل دقة والعمل على إيجاد الآليات الكفيلة بحسن التصرف في هذه الممتلكات حسب التراتيب الجاري بها العمل . **والسلام**

السؤال الكتابي

للنائب نبيل الحامدي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي :

الموضوع : حول تمتيع بلدية السبيخة بالدعم

تحية طيبة وبعد

في إطار تحسين المظهر العام وإضفاء جمالية داخل الأحياء السكنية تسعى بلدية السبيخة إلى تهيئة 03 حدائق بأحياء 02 مارس وحي المنجي سليم وحي الجامع من مدينة السبيخة المركز تتمثل أساسا في إنجاز أشغال تركيز مساحات للتنزه ومساحات العاب للأطفال وإنجاز ملعب ترابي لممارسة كرة السلة باعتبارها رياضة تستهوي عددا لا متناه من الهواة في صفوف الشباب وقد تم تحديد مناطق التدخل والكلفة التقديرية عن طريق مكتب دراسات وهي :

- حديقة حي المنجي سليم 199087,000 د
- حديقة حي الجامع 500 ,423 399 د
- حي 02 مارس 1101090.500 : د

حيث تم تقديم ملف في الغرض لسلطة الإشراف يتضمن دراسة أولية للمنشأت وتحديد الكلفة الأولية (700 ألف أ د)

- فمتى يتم تمتيع بلدية السبيخة بالدعم اللازم؟

وتفضلوا السيد الوزير بتقبل فائق الاحترام والتقدير

والسلام

إجابة السيد وزير الداخلية

بطاقة

تتضمن إجابة عن السؤال الكتابي للنائب" نبيل الحامدي"

عن دائرة السبيخة - الوسلاتية - عين جلولة (ولاية القيروان)

ملخص السؤال :حول تمتيع بلدية السبيخة بالدعم المالي .

نص الإجابة :

يقوم صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية سنويا بتحليل الوضعيات المالية للبلديات لتحديد طاقات البلديات على الاقتراض لتنفيذ مشاريعها التنموية وتقديم المساندة الفنية لها لتنمية مواردها بناءا على نتائج التحليل المالي هذا بالإضافة إلى تمكين البلديات من مساعدات موظفة أو غير موظفة في إطار برامج التنمية الموكول له تنفيذها، وأيضا تكاليف خاصة أو ضرورية أو غير منتظرة أو التي تواجه صعوبات مالية من مساعدات استثنائية، في إطار تطبيق الفصل 8 من الأمر عدد 3505 لسنة .2014

وبلدية السبيخة مدرجة ضمن برنامج تمويل الاستثمارات بالمناطق التي شملتها التوسعة بقسطين الأول (لتنفيذ استثمارات بقيمة 600 أد) والثاني (لتنفيذ استثمارات بقيمة1 ، 755م د)، كما تحصلت البلدية خلال سنة 2025 على مساعدتين استثنائيتين بقيمة جمليّة قدرها 465 أد، الأول بقيمة 107 أد خصصت لتمويل مشروع تنوير عمومي والثاني بقيمة 358 أد خصصت لتكملة تمويل مشروع تعبيد الطرقات ومد الأرصفة المدرج في إطار برنامج تمويل مناطق التوسع (قسط2).

هذا بالإضافة إلى أن بلدية السبيخة تقدمت للصندوق بطلب الموافقة الأولية للحصول على قرض بقيمة 400 أد، باستغلال طاقتها على الاقتراض بعنوان سنة 2026، لتمويل مشروع تعبيد الطرقات ومد الأرصفة بكلفة 1.250 م د، وقد حظي بالموافقة الأولية على تمويله خلال جلسة لجنة التمويل المنعقدة بتاريخ 13 فيفري 2026.

هذا، مع الإشارة إلى أن بلدية السبيخة تقدمت بطلب انخراطها في البرنامج الوطني لتجهيز المباني والمنشآت البلدية بالمنظومات الفوطوضوئية والممولة بواسطة مساعدة، وسيتم عرض الدراسة الخاصة بهذه المنظومة بكلفة 8 أد على أنظار لجنة التمويل بصندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية في دورتها القادمة للحصول على الموافقة المبدئية على تمويلها .

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب يوسف التومي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتشرف بأن أحيل إليكم سؤالا كتابيا

حيث طلبنا إحداث مفترق دوراني بتقاطع شارع 14 جانفي زاوية سوسة طريق مرقمة (822 بشارع فلسطين زاوية سوسة حيث أصبح هذا المفترق يمثل فوضى مرورية نظرا لقربه من مدرسة الامتياز والمدرسة الاعدادية والمعهد الثانوي وقد وقع رفض مقترح إحداث هذا المفترق من طرف مصالح التجهيز والإسكان باعتبار أنه لا يستجيب للمواصفات الفنية لإحداث المفترقات رغم أنه وقع إحداث مفترقات في مساحة أقل من هذا المقترح على غرار مفترق مقهى قريسة حي العوينة من معتمدية سيدي عبد الحميد سوسة،

وعليه ونظرا لضرورة تنظيم الحركة المرورية بمدينة زاوية سوسة،

- لماذا لا يقع تركيز إشارات ضوئية من طرف وزارتكم بتقاطع شارع 14 جانفي وشارع فلسطين؟

كما تشهد مدينة زاوية سوسة حركة مرورية كبيرة خاصة بالطريق الوطنية رقم 1 بطريق مساكن زاوية سوسة قرب مدرسة الجمهورية وقد وقع تركيز فرقة شرطة بلدية قارة لتنظيم حركة المرور منذ سنوات للمحافظة على سلامة التلاميذ الذين يعبرون الطريق،

- فلماذا لا يقع تركيز إشارات ضوئية من طرف وزارتكم خاصة بالمترجلين والاستغناء على فرقة الشرطة البلدية واستنزاف الموارد البشرية؟

والسلام

إجابة السيد وزير الداخلية

بطاقة

تتضمن إجابة عن سؤال كتابي للنائب بمجلس نواب الشعب "يوسف التومي"

عن دائرة الزاوية-القصيبة-الثريات (ولاية سوسة)

السؤال :بخصوص تركيز إشارات ضوئية بتقاطع شارعي 14 جانفي وفلسطين وبالطريق الوطنية عدد 1 على مستوى مدرسة الجمهورية بزاوية سوسة .

الإجابة :

يتم العمل من قبل مصالح الإدارة الجهوية للتجهيز والإسكان بسوسة على تجميع مختلف النقاط السوداء التي تمثل إشكالا أمام حركة المرور بشبكة الطرقات المرقمة بالولاية ويجري التنسيق حاليا مع إدارة صيانة واستغلال الطرقات بوزارة التجهيز والإسكان قصد إعداد دراسة في السلامة المرورية وتحديد كيفية معالجتها .

هذا ويبقى موضوع الانارة بالشوارع والطرقات الرئيسية والفرعية بولاية سوسة ومعتمدياتها محل متابعة يومية ومستمرة من جانب هياكل وزارة الداخلية. **والسلام**

السؤال الكتابي

للنائبة امال المؤدب

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي :

الموضوع : حول مآل المباني المتداعية للسقوط بنهج عامر- باي معتمدية تونس المدينة .

المرفقات : - صور في الغرض .

- نسخة من مراسلة موجهة إلى السيد وزير الداخلية بتاريخ 22 سبتمبر 2025

- نسخة من شكوى مواطن .

سيدي الوزير المحترم

إن نهج عامر باي معتمدية تونس المدينة، أصبح يشكل خطرا على متساكني والمارة لوجود العديد من البناءات المتداعية للسقوط والبعض منها وقع هدمها جزئيا وأصبح عبارة على نقاط سوداء ومصبات عشوائية، زيادة على خطر انهيارها .

- فماهي الإجراءات الفورية التي قامت بها السلط المحلية لحماية المارة والمتساكنين طبقا للقانون عدد 33 لسنة 2024 والمتعلق بالبناءات المتداعية للسقوط والذي ينص صراحة في فصله العاشر يجب "على رئيس البلدية المعنية في حلات الخطر الوشيك والمؤكد المثبت بمحضر المعاينة الميدانية وبعد التنسيق مع السلط المحلية والجهوية اتخاذ التدابير الوقائية العاجلة لحماية المتساكنين والاجوار والمارة والممتلكات العامة والخصة تجنبا لوقوع الانهيار ."
- هل وقد رصد الميزانية والاعتمادات اللازمة قصد توفير المعدات من مواد البناء (خشب....) لتدعيم البنايات ورفع الأتربة في الإبان وتسييج العقارات التي وقع هدمها "الخرب"؟

علما وأن المصالح والإدارات البلدية تجد صعوبات كبيرة لإنجاز التدخلات لردع الخطر والمحافظة على سلامة المواطنين .

سيدي الوزير،

نهج عامر باي هو مثال بسيط على وضعية المتساكنين من أنهج وأحياء مدينة تونس العتيقة والمصنفة تراثا عالميا، فالرجاء اتخاذ الإجراءات اللازمة وإعطاء الأولوية للموضوع ونحن أمام موسم الأمطار والانهيارات .

وتفضلوا السيد الوزير بقبول وافر الاحترام والتقدير والسلام

إجابة السيد وزير الداخلية

بطاقة

تتضمن إجابة عن سؤال كتابي للنائبة" آمال المؤدب"

دائرة المدينة باب سويقة (ولاية تونس)

السؤال:حول الإجراءات الوقائية الإستعجالية وتوفير المعدات اللازمة للمصالح البلدية المعنية للتدخل في صورة ثبوت الخطر الوشيك للمباني المتداعية للسقوط .

الإجابة :

يعتبر موضوع البنايات المتداعية للسقوط محلّ إهتمام مباشر من قبل الوزارة والهياكل ذات العلاقة وأيضا السلط الجهوية والمحلية أمام الخطورة التي قد تحدثها البنايات المتداعية والآيلة للسقوط . وعليه فقد إنطلقت بلدية تونس في حصر وضبط القائمات المحينة في هذا الشأن وتمت دعوة اللجنة الثلاثية للمعاينة والمتألفة من ممثلين عن بلدية تونس عن الإدارة الجهوية للتجهيز والإسكان وعن المعهد الوطني للتراث طبقا مقتضيات القانون عدد 33 لسنة 2024 وتم إعداد بطاقات وصفية لكل عقار مهدد بالانهيار وتصنيفه حسب درجة الخطورة، وعلى أساس نتائج المعاينات تم توجيه تنابيه لمالكي العقارات المعنية قصد اتخاذ الإجراءات الوقائية ودرء الخطر للمحافظة على الممتلكات العامة والخاصة وبالتالي إستصدار القرارات المستوجبة ومنها قرارات الإخلاء تبعا للإجراءات القانونية الجاري بها العمل

أما بخصوص التدخلات فقد تم ضبط برنامج عمل يخضع للمتابعة اليومية والتنسيق المتواصل بين كل الأطراف المتداخلة، وأيضا تم تكوين فريق للتدخل الفوري والحيني

وفيما يتعلق بالمعدات فإن بلدية تونس وضعت على ذمة فريق التدخل جميع الوسائل والآليات المتاحة ويتم تدعيمها عند الضرورة بكراء تجهيزات إضافية لإنجاز التدخلات الميدانية المبرمجة وفق الأولويات المحددة مسبقا .

مع الإشارة إلى أنه تم إصدار 4 قرارات إخلاء بنهج عامر باي كما أن عددا من المالكين الخواص بادروا بترميم عقاراتهم وتم إعلام البعض الآخر بضرورة أخذ الاحتياطات اللازمة لصيانة مبانيهم كما وقع التدخل من بلدية المكان لهدم الجدران المهددة بالإنهيار حفاظا على الأرواح وعلى الممتلكات العامة والخاصة . **والسلام**

السؤال الكتابي الأول

للنائبة ضحى السالمي

عملا بمقتضيات أحكام الفصلين 114 من الدستور و 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي :

الموضوع:حول وضعية نهج ابن الجزار بمعتمدية حمام الأنف .

المصاحيب:صور موثقة لتدهور الوضع البيئي .

السيد وزير الداخلية المحترم،

تحية طيبة،

يشهد نهج ابن الجزار بحمام الانف تراكماً للأوساخ وترديا في خدمات النظافة مع غياب تدخلات دورية كفيلة بصيانة نظافة الحي والمحافظة على محيطه البيئي .

وقد عبّر عدد من المتساكنين عن تضررهم من هذا الوضع، لما له من انعكاسات سلبية على الإطار المعيشي وجودة الحياة بالمنطقة، مطالبين بضرورة التدخل لمعالجة هذه الوضعية في أقرب الآجال .

وعليه، ألتمس من سيادتكم التفضل بالنظر في هذا الإشكال، واتخاذ ما ترونه مناسبًا من إجراءات بالتنسيق مع الهياكل المعنية قصد تحسين الوضع البيئي بالمنطقة .

وتفضلوا السيد الوزير بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام .مع الشكر

والسلام

إجابة السيد وزير الداخلية

بطاقة

تتضمن إجابة عن السؤال الكتابي للنائبة" ضحى السالمي"

عن دائرة حمام الأنف - حمام الشط (ولاية بن عروس)

ملخص السؤال: حول وضعية نهج ابن الجزار بمعتمدية حمام الأنف .

نص الإجابة :

لقد تمت معاينة الموقع، حيث ثبت وجود فضلات وخردة وشاحنة رابضة بالمكان بما يمس من شروط الصحة العامة .

وقد باشرت مصالح البلدية والشرطة البلدية التدخل الفوري برفع الفضلات، إزالة الشاحنة وحجز الخردة، مع تحرير المخالفة طبقا للتراتيب القانونية والتنبيه على المخالف .

كما أدرج الموقع ضمن برنامج المراقبة الدورية وحملات النظافة ضمانا لسلامة المحيط ومنع تكرار مثل هذه الإخلالات . **والسلام**

السؤال الكتابي الثاني

للنائبة ضحى السالمي

عملا بمقتضيات أحكام الفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب اتشرف بأن أحيل إليكم الأسئلة الكتابية التالية :

الموضوع حول إحداث مقبرة جديدة بمعتمدية حمام الشط .

السيد وزير الداخلية المحترم،

تحية طيبة،

تبعا للمراسلة السابقة الموجهة إلى مصالحكم بخصوص الوضعية الحرجة لمقبرة برج السدرية، يشرفني أن ألفت عنايتكم إلى أن الوضع قد ازداد خطورة وتعقيدا خلال الفترة الأخيرة حيث بلغت المقبرة طاقة استيعابها القصوى بشكل كامل ولم تعد قادرة على استقبال مزيد من الموتى، في ظل غياب حل بديل عاجل .

وقد أصبح هذا الإشكال يمثل أزمة إنسانية حقيقية ومعاناة متواصلة للعائلات خاصة مع الوضعية الحالية للمقبرة واقتراب عدد من القبور بشكل لافت من الطريق السيارة المحاذية لها، بما لا يليق بحرمة الموتى ولا بكرامة المواطنين .

وأمام خطورة الوضع وتزايد حالة الاحتقان والاستياء في صفوف الأهالي، فإنني أجدد دعوتي إلى التدخل العاجل بتخصيص قطعة أرض صالحة لإحداث مقبرة جديدة تستجيب لحاجيات متساكني حمام الشط والمناطق المجاورة والتسريع في استكمال الإجراءات الإدارية والقانونية الضرورية لتفادي تفاقم الأزمة والوصول إلى وضعية أكثر خطورة .

وفي هذا الإطار، أرجو من سيادتكم مدنا بتوضيحات حول:

- ما هي الإجراءات التي تم اتخاذها منذ المراسلة السابقة لمعالجة هذا الإشكال؟
- هل تم تحديد قطعة أرض مبدئية لإحداث مقبرة جديدة؟ وإن كان الأمر كذلك فما هو مآل الملف؟
- ما هي الآجال الزمنية المتوقعة للتدخل الفعلي وإنهاء هذه الأزمة؟

وتفضلوا السيد الوزير بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام

والسلام

إجابة السيد وزير الداخلية

بطاقة

تتضمن إجابة عن سؤال كتابي للنائبة" ضحى السالمي"

عن دائرة : حمام الأنف - حمام الشط (من ولاية بن عروس)

السؤال :إحداث مقبرة جديدة بمعتمدية حمام الشط .

الإجابة :

نظرا لتقلص طاقة إستيعاب مقبرة برج السدرية تم الشروع في إجراءات إحداث مقبرة جديدة بمعتمدية حمام الشط حيث تم تحديد قطعة أرض بمساحة تقارب هكتار واحد وإدراجها ضمن تقرير مراجعة مثال التهيئة العمرانية قصد تخصيصها كمقبرة بلدية .

كما أعدت بلدية حمام الشط مثال الأشغال TPD وإحالته على الإدارة الجهوية لأملاك الدولة والشؤون العقارية لتقييم العقار واتخاذ الإجراءات الضرورية لإقتنائه .

هذا وسيتم متابعة الملف مع مختلف المتدخلين لاستكمال الإجراءات القانونية والعمرانية في أقرب الأجال بما يضمن توفير فضاء دفن يحترم كرامة الموتى واحتياجات المواطنين **والسلام**

السؤال الكتابي

للنائبة عواطف الشنيتي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور التونسي والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي :

تحية طيبة وبعد ،

سيدي الوزير، بعد صدور القانون الأساسي عدد 4 لسنة 2025 والمؤرخ في 12 مارس 2025 والمتعلق بالمجالس المحلية والمجالس الجهوية ومجالس الأقاليم حيث ألغى الفصل 9 من هذا القانون إمضاء عقود بيع أملاك المجلس الجهوي، نتقدم إليكم بالسؤال الكتابي التالي :

- كيف ستتم تسوية التجمعات المقامة على أرض على ملك المجلس الجهوي بباجة؟

وتقبلوا فائق الاحترام والتقدير

والسلام

إجابة السيد وزير الداخلية

بطاقة

تتضمن إجابة عن سؤال كتابي للنائبة" عواطف الشنيتي"

دائرة تبرسق- تيبار-باجة الجنوبية (ولاية باجة)

السؤال :حول تسوية التجمعات المقامة على أرض على ملك المجلس الجهوي بباجة

الإجابة :

يجري التنسيق مع مصالح وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية تبعا للاختصاص قصد ضبط أملاك المجالس الجهوية بكل دقة والعمل على إيجاد الآليات الكفيلة لحسن التصرف السليم فيها طبقا للتراتيب الجاري بها العمل . **والسلام**

السؤال الكتابي

للنائبة فاطمة المسدي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور التونسي والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب اتشرف بان احيل اليكم السؤال الكتابي التالي :

الموضوع: حول مآل مشروع مقر الحرس الوطني بصفاقس الجنوبية المعطل منذ عقود

تحية طيبة وبعد،

تبين من خلال عقد إداري مبرم بين الدولة وبلدية قرمدة أن البلدية قامت بالتفويت لفائدة الدولة بالدينار الرمزي في قطعة أرض مساحتها 503.835 مترًا مربعًا بطريق قرمدة كلم 10 بصفاقس، وذلك قصد بناء مقر للحرس الوطني بصفاقس الجنوبية .

ورغم مرور ما يقارب ثلاثين سنة على قرار التفويت وتخصيص العقار لإنجاز هذا المشروع ذي الصبغة الأمنية، فإن المشروع لم ير النور إلى حد اليوم، حسب المعطيات المتوفرة، كما أن العقار مازال على ذمة الدولة دون استغلال للغرض الذي خصص من أجله .

وتزداد أهمية هذا الملف بالنظر إلى التطورات الأمنية والعمرانية التي شهدتها منطقة قرمدة والعوابد والمناطق المجاورة خلال السنوات الأخيرة، كما يكتسي هذا الملف أهمية خاصة في ظل المطالب المتكررة لأهالي المنطقة بتعزيز ودعم التغطية والحضور الأمني ومجابهة بعض الظواهر الإجرامية المستجدة بمنطقة تشهد توسعاً سكانياً متواصلاً . حيث عبّر عدد من المواطنين عن انشغالهم بتنامي بعض الظواهر الإجرامية من اعتداءات على الأشخاص والممتلكات وعمليات سطو واستعمال للأسلحة البيضاء، الأمر الذي يطرح تساؤلات جدية حول أسباب بقاء مشروع مقر الحرس الوطني بصفاقس الجنوبية معطلاً لعقود رغم توفير العقار اللازم له بالدينار الرمزي لفائدة الدولة، وحول مدى تأثير هذا التعطيل على الاستجابة للحاجيات الأمنية المتزايدة بالجهة .

لذلك، أسألكم :

- هل مازال العقار مخصصا لإنجاز مقر للحرس الوطني بصفاقس الجنوبية أم تم تغيير وجهة تخصيصه؟
- ما هي الأسباب الإدارية أو الفنية أو المالية التي حالت دون إنجاز المشروع منذ سنة1996 ؟
- هل قامت الوزارة خلال هذه الفترة بإعداد دراسات أو برمجة اعتمادات أو اتخاذ إجراءات عملية لإنجاز المشروع؟ وما هو مالها؟
- هل تم إدراج المشروع ضمن المخططات والبرامج الاستثمارية الحالية أو المستقبلية للوزارة؟
- هل تعتبر الوزارة أن الحاجيات الأمنية الحالية بالجهة مازالت تبرر إنجاز هذا المرفق الأمني؟
- ما هي الإجراءات التي تعتزم الوزارة اتخاذها لاستغلال العقار وتحقيق الغاية التي تم التفويت من أجلها؟
- وفي صورة التمسك بالمشروع، ما هو الأجل الزمني المتوقع للشروع في إنجازه؟

كما أرجو مدي بنسخ من الدراسات أو المراسلات أو القرارات الإدارية المتعلقة بهذا المشروع منذ تاريخ التفويت إلى اليوم، وذلك في إطار متابعة حسن التصرف في الأملاك العمومية وضمان إنجاز المشاريع المبرمجة لفائدة المواطنين .

وفي انتظار الإجابة تقبلوا فائق عبارات التقدير والاحترام . والسلام

إجابة السيد وزير الداخلية

بطاقة

تتضمن إجابة عن سؤال كتابي

للنائبة بمجلس نواب الشعب "فاطمة المسدي"

عن دائرة صفاقس الجنوبية (ولاية صفاقس)

السؤال: بخصوص مال مشروع مقر الحرس الوطني بصفاقس الجنوبية .

الإجابة:

لقد تم تخصيص قطعة الأرض الكائنة بطريق قرمدة كلم 10 صفاقس والتي تمسح 835.503 متر مربع لفائدة وزارة الداخلية (الإدارة العامة للحرس الوطني). ويتم العمل حاليا على درس سبل استغلال الأرض المذكورة لبناء مقرين جديدين لفائدة مركزي حرس المرور ومعاينة الحوادث بصفاقس

هذا وتستغل فرقة الحرس الوطني بصفاقس الجنوبية في الوقت الراهن عقارا على ملك الدولة الخاص كان مستغلا في فترة سابقة كمقر تابع للتجمع المنحل وكائن بطريق منزل شاكر كلم 06 بعد إتمام تهيئته وتجهيزه وتم اعتماده كمقر جديد للوحدة المذكورة منذ تاريخ 18 مارس 2026 وقد انطلقت الوزارة في إجراءات التسوية العقارية لهذا العقار. **والسلام**

السؤال الكتابي

للنائبة مريم الشريف

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي :

الموضوع: حول تعزيز مراكز الحرس الوطني بمعتمدية وادي الليل من ولاية منوبة

تحية طيبة وبعد،

في ظل ارتفاع نسبة الجريمة واستهلاك المخدرات وانتشار العنف خاصة في صفوف الأطفال والشباب، ولتثمين مجهود والعمل الذي يقوم به أعوان وإطارات الحرس الوطني رغم الصعوبات والنقائص .

نتقدم إليكم بالسؤال التالي :

- متى يتم تعزيز مراكز الحرس الوطني بمعتمدية وادي الليل من ولاية منوبة بمعدات وتجهيزات لتسهيل عملهم؟

وتقبلوا فائق الاحترام والتقدير.

والسلام

إجابة السيد وزير الداخلية

بطاقة

تتضمن إجابة عن سؤال كتابي للنائبة" مريم الشريف"

عن دائرة وادي الليل - منوبة من ولاية منوبة

موضوع السؤال :حول تعزيز مراكز الحرس الوطني بمعتمدية وادي الليل من ولاية منوبة بالمعدات والتجهيزات والوسائل لتسهيل العمل .

نص الإجابة :

يقع إعداد برنامج إقتناءات التجهيزات والمعدات والوسائل سنويا لضمان إستمرارية ومردودية أفضل للعمل الأمني بالجهة وذلك في حدود الإعتمادات المرصودة .

هذا وسيتم النظر في تعزيز الوحدات الأمنية المذكورة بوسائل نقل إدارية عند توفر الإمكانيات .**والسلام**

السؤال الكتابي

للنائبة مهى عامر

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتشرف بأن أحيل إليكم أسئلة كتابية .

الموضوع: حول ربط تجمع سكني بحي الجنادية بشبكة التطهير .

المصاحيب :عريضة ممضاة من طرف متساكني حي الجنادبة مصحوبة بامضاءات

تحية طيبة،

على ضوء التشكيات الواردة علينا من متساكني حي الجنادبة بانعدام ربطهم بشبكة التطهير مما اثر سلبا على الوضع البيني، نطلب منكم

- متى سيقع بربط هذا التجمع السكني بشبكة التطهير وما هو الأجل الزمني المحدد لإنجازه؟

وفي انتظار ردكم تفضلوا بقبول فائق عبارات الاحترام .والسلام

إجابة السيد وزير الداخلية

بطاقة

تتضمن إجابة عن السؤال الكتابي للنائبة" مهى عامر"

عن دائرة : المنهلة (ولاية أريانة)

ملخص السؤال :حول ربط تجمع سكني بحي الجنادبة بمنطقة المنهلة بشبكة تطهير .

نص الإجابة :

لقد تم برمجة ربط التجمع السكني بحي الجنادبة بالمنهلة من ولاية أريانة ضمن مشروع التنمية لولاية أريانة لسنة2024 ، وحاليا في مرحلة فرز العروض والذي وقع فيه برمجة

-ربط 156 مسكنا .

-مد 742 متر خطي من القنوات قطر 250 مم .

-مد 931 متر خطي من القنوات قطر 160 مم . **والسلام**

السؤال الكتابي

للنائب غسان يأمون

تبعا للفصلين عدد 114 من الدستور و 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتقدم لسيادتكم بسؤال كتابي

الموضوع :حول تمكين بلدية حومة السوق جربة من دعم استثنائي في مجال النظافة والمعدات والبنية التحتية

تعتبر بلدية حومة السوق جربة من البلديات ذات الطابع السياحي باعتبار موقعها بجزيرة جربة وما تشهده من حركية سياحية كبرى خاصة خلال الموسم السياحي وهو ما يضاعف من حجم الضغط على خدمات النظافة ورفع النفايات وصيانة الطرقات والعناية بالمحيط وحيث تبذل البلدية مجهودات معتبرة في مجال النظافة وتحسين جمالية المدينة الا أن الامكانيات المتوفرة وخاصة على مستوي المعدات والأليات والموارد المالية تبقي محدودة مقارنة بحجم الحاجيات المتزايدة خلال الموسم الصيفي وهذا ما يؤثر على جمالية المدينة فالضغط على الامكانيات المحدودة للبلدية يسبب في ظهور نقاط سوداء وبروز مظاهر التلوث في أهم بلدية سياحية على مستوي وطني من حيث عدد الوافدين .

وحيث أن دعم البلديات السياحية يمثل ضرورة للمحافظة على صورة البلاد وتحسين جودة حياة للمواطنين وتوفير الظروف الملائمة لاستقبال الزوار والسياح وان هذا الدعم من شأنه أن يساهم في تحسين الوضع البيني والجمالي بمدينة حومة السوق وتعزيز صورة جزيرة جربة كوجهة سياحية وطنية ودولية فضلا عن تحسين ظروف العيش المواطنين والزائرين على حد السواء. وعليه نطلب تدخل وزارة الداخلية مركزيا لدعم مجهودات بلدية حومة السوق وذلك عن طريق شاحنات لرفع النفايات والفضلات المنزلية وشاحنات مختصة في تنظيف الطرقات وغسل الشوارع جرارات ومعدات مساندة لأشغال النظافة والصيانة

كما نطلب تخصيص دعم مالي مخصص لتعزيز مجهودات النظافة والعناية بالمحيط سواء منح أو قروض ميسرة لفائدة البلدية لدعم مشاريع البنية التحتية وتحسين الخدمات البلدية.

وعليه نطرح عليكم الأسئلة التالية :

1) هل تعتزم وزارة الداخلية تمكين بلدية حومة السوق من دعم استثنائي خلال الموسم السياحي الحالي؟

2) هل سيتم تخصيص شاحنات لرفع النفايات والفضلات المنزلية لفائدة بلدية حومة السوق جربة؟

3) هل تعتزم الوزارة تخصيص دعم مالي استثنائي لفائدة بلدية حومة السوق لمساندة مجهوداتها في مجال النظافة والعناية بالمحيط والبنية التحتية؟ والسلام

إجابة السيد وزير الداخلية

بطاقة

تتضمن إجابة عن السؤال الكتابي للنائب" غسان يامون"

عن دائرة : جربة - حومة السوق (ولاية مدنين)

ملخص السؤال: حول تمكين بلدية حومة السوق جربة من دعم مالي إستثنائي في مجال النظافة والمعدات والبنية التحتية .

نص الإجابة:

عبرت بلدية حومة السوق جربة عن رغبتها في المشاركة في الصفقة المجمعة لإقتناء معدات نظافة بعنوان سنتي 2026/2025 وذلك من خلال إقتناء شاحنة ضاغطة سعة 16م^3 وأخرى قالبة بسعة 10 أطنان بالإضافة إلى آلة حفر وجرف وعدد 200 حاوية حديدية سعة 770ل بكلفة جملية تبلغ 1.120 م د منها 320 أد في شكل مساعدة و400أد كتمويل ذاتي من البلدية و 400أد في شكل قرض من صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية

وقد تم إدراج طلب البلدية ضمن البلديات المشاركة في الصفقة المجمعة التي يتولى تنفيذها صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية بوزارة الداخلية وهي حاليا في مرحلة فرز العروض . **والسلام**

السؤال الكتابي

للنائب محمود العامري

الموضوع حول طلب التدخل لتنوير الجزء المتبقي من الطريق الحزامية بالقلعة الصغرى

تحية طيبة وبعد

يشرفني أن أتوجه إلى سيادتكم بهذه العريضة حول الوضعية التي عليها الجزء المتبقي من الطريق الحزامية بالقلعة الصغرى باعتبارها مدخلا هاما لولاية سوسة ولولايات الساحل، وطريقا حيوية يستعملها عدد كبير من المواطنين يوميا .وتجدر الإشارة إلى أن هذه الطريق أصبحت تمثل خطرا كبيرا على مستعمليها خاصة خلال الفترة الليلية، وذلك بسبب غياب الإنارة العمومية بالجزء المتبقي منها، مما يرفع من مخاطر حوادث المرور ويؤثر على سلامة المواطنين وممتلكاتهم .

ورغم أهمية هذا المشروع وارتباطه المباشر بالسلامة المرورية وتحسين جودة البنية التحتية، فقد تم اقتراح تنوير هذا الجزء من قبل المجلس المحلي بالقلعة الصغرى في مناسبتين كأولوية في مجال الإنارة، إلا أنه لم يتم إلى حد الآن، تبنيه ضمن المشاريع المبرمجة .

لذلك، نرجو من سيادتكم الإجابة على الاستفسارات التالية :

- لماذا لا يتم تبني مشروع تنوير الجزء المتبقي من الطريق الحزامية بالقلعة الصغرى من قبل البلديات المعنية، سواء في إطار أحد المشاريع البلدية أو في إطار برنامج التنمية الجهوية؟
- وهل تعتزم الوزارة التدخل للتنسيق مع السلط الجهوية والمحلية والبلديات المعنية قصد برمجة هذا المشروع في أقرب الآجال، نظرا لأهميته في حماية مستعملي الطريق وتحسين مدخل ولاية سوسة وولايات الساحل؟

وتفضلوا، سيد الوزير بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام

والسلام

إجابة السيد وزير الداخلية

بطاقة

تتضمن إجابة عن سؤال كتابي للنائب" محمود العامري"

عن دائرة :القلعة الصغرى - سيدي الهاني (ولاية سوسة)

موضوع السؤال: حول تنوير الجزء المتبقي من الطريق الحزامية بمدينة القلعة الصغرى .

نص الإجابة:

تم بتاريخ 16 جويلية 2026 إطلاق طلب عرض لاختيار المقاولة المكلفة بإنجاز الأشغال عبر منظومة الشراء العمومي على الخط (TUNEPS)وعلى المرصد الوطني للصفقات العمومية، وقد حدد يوم 7 أوت 2026 آخر أجل لقبول العروض، على أن يتم في إبّانه استكمال إجراءات التقييم والإسناد والانطلاق في تنفيذ الأشغال طبقا للإجراءات القانونية والترتيبية الجاري بها العمل . **والسلام**

السؤال الكتابي

للنائب مراد الخزامي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور و 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أتوجه إليكم بالسؤال الكتابي التالي :

الموضوع: حول تسمية خطة كاتب عام ببلدية فوشانة من ولاية بن عروس .

المصاحيب: نسخة من بطاقة التعريف الوطنية .

تحية طيبة وبعد

فإن السيد (ع – م) المكلف الحالي بتسيير شؤون فوشانة والذي تم تعيينه في هذا المنصب منذ 06 أوت 2025 يتميز بالانضباط والكفاءة العالية لتسيير البلدية وذلك بشهادة متساكني الجهة واعتبارا إلى أهمية الصلاحيات الموكولة له حسب القانون ونظرا لما أبداه من أداء متميز نال إعجاب الجميع،

- فمتى سيتم تسميته كاتبا عاما لبلدية فوشانة من ولاية بن عروس وذلك تحفيزا له على مزيد البذل والعطاء؟ والسلام .

إجابة السيد وزير الداخلية

بطاقة

تتضمن إجابة عن سؤال كتابي للنائب" مراد خزامي"

عن دائرة : فوشانة (من ولاية بن عروس)

موضوع السؤال: حول تسمية كاتب عام ببلدية فوشانة من ولاية بن عروس

نص الإجابة:

في إطار سد الشغور في خطة كاتب عام ببلدية فوشانة من ولاية بن عروس تم بتاريخ 31 مارس 2026 تكليف السيد" عماد المعاوي " بهذه المهام . **والسلام**

السؤال الكتابي

للنائب نزار الصديق

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي :

الموضوع :حول إمكانية تزويد مركز الأمن الوطني بنفطة بوسائل نقل خفيفة(دراجات نارية).

تحية طيبة وبعد،

تعد مدينة نفطة من المراكز الحضرية والسياحية الهامة ذات الخصوصية الجغرافية حيث تتميز بتوسع عمراني واسع وأحياء سكنية ذات مسالك ضيقة بالإضافة إلى طابعها الواحاتي الشاسع .

وهي معطيات تتطلب مرونة عالية في التدخل الأمني وسرعة في التنقل لا توفرها سيارة أمنية وحيدة وعادية في أغلب الأحيان.

1- هل لدى الوزارة برنامج لدعم مركز الأمن الوطني بنفطة بوسائل تنقل (دراجات نارية تتناسب مع الطبيعة العمرانية للمدينة)؟

2- ماهي الإجراءات المتخذة لتحسين ظروف عمل أعوان الأمن بالجهة لضمان نجاعة التدخلات وحماية الممتلكات العامة والخاصة؟

وتفضلوا بقبول فائق عبارات الشكر والتقدير .والسلام

إجابة السيد وزير الداخلية

بطاقة

تتضمن إجابة عن سؤال كتابي للنائب" نزار الصديق"

عن دائرة نفطة - حزوة (من ولاية توزر)

السؤال: بخصوص إمكانية تزويد مركز الأمن الوطني بنفطة بوسائل نقل خفيفة دراجات نارية .

الإجابة:

يستغل مركز الأمن الوطني بنفطة شاحنة خفيفة من نوع Toyota Hiluxتمّ إسنادها للمركز المعني خلال سنة 2021 وهي في حالة حسنة

وسيتم درس مقترح إمكانية تدعيم الوحدة المعنية ضمن الإسنادات المقبلة من وسائل النقل بما يتماشى مع خصوصية مرجع النظر. **والسلام**

السؤال الكتابي

للنائب جلال الخدمي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي :

الموضوع : حول تزويد عمادات الواعرة أولاد إبراهيم المنصورة، الشرقية، المنصورة الغربية بكميات إضافية من الأعلاف

تحية طيبة وبعد،

تعاني عمادات الواعرة أولاد إبراهيم المنصورة الشرقية المنصورة الغربية من نقص فادح في التزود بالأعلاف لا سيما مادة الشعير والسداري مما أثر على استقرار النشاط الفلا . والمنتوج الحيواني بهذه المناطق .

- لذا متى يتم تزويد عمادات الواعرة أولاد إبراهيم المنصورة الشرقية المنصورة الغربية بكميات إضافية من الأعلاف؟

وتفضلوا بقبول وافر الاحترام والتقدير . والسلام

إجابة السيد وزير الفلاحة

والموارد المائية والصيد البحري

بطاقة إجابة عن السؤال الكتابي

للسيد النائب جلال خدمي

الموضوع:حول توفير كميات إضافية من الأعلاف ببعض عمادات معتمدية بئر الحفي بولاية سيدي بوزيد

المرجع:مراسلتكم بتاريخ 09 فيفري 2026

وبعد، جوابا على سؤالكم المضمن بمراسلتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه، بخصوص توفير كميات إضافية من الأعلاف ببعض عمادات معتمدية بئر الحفي بولاية سيدي بوزيد أتشرف بإفادتكم بما يلي :

- تتولى المصالح المركزية والجهوية لوزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري الحرص بصفة متواصلة على ضمان توزيع الحصة المخصصة لولاية سيدي بوزيد من الأعلاف المدعمة سواء من مادة السداري أو مادة الشعير العلفي، بما في ذلك التدخل بصفة استثنائية لتمكين الولاية من حصص إضافية ظرفية .
- بادرت مصالح الديوان الوطني للأعلاف في إطار خطته لتعديل السوق بتكوين مخزونات تعديلية بولاية سيدي بوزيد شملت حوالي 27 ألف بالة من الأعلاف الخشنة وقرابة 16 ألف طن من مادة حبوب الذرة

وقد مكنت هذه الإجراءات الديوان من تأمين تزويد الجهة بصفة منتظمة وبأسعار تفاضلية تدعم المربين وتسهم في استقرار الأسعار بالمنطقة، حيث تم توزيع ما يقارب 19 ألف بالة من الأعلاف الخشنة و10 آلاف طن من حبوب الذرة بمختلف معتمديات الولاية والولايات المجاورة إلى حدود شهر جوان .2026 كما يتم دعم تزويد الجهة بالأعلاف المركبة مباشرة من مصنع العلف المركب بشانشو (الحامة) التابع للديوان لتلبية حاجيات المربين .

ولمزيد توسيع نطاق تدخلاته بولاية سيدي بوزيد وتقريب الخدمات من مستحقيها، يعمل الديوان الوطني للأعلاف على إبرام اتفاقيات شراكة مع الهياكل المهنية الناشطة في مجال الإنتاج الحيواني بالجهة بما يتيح ضمان تزويد المربين بالأعلاف بصفة منتظمة وفي أفضل الظروف مما يستوجب تضافر جهود مختلف المتدخلين والسلط الجهوية لحث هذه الهياكل على الانخراط في هذا المسار خدمة لمصلحة المربين وتعزيزا لاستقرار تزويدهم بالأعلاف بالمنطقة . **والسلام**

السؤال الكتابي

للنائب عبد السلام الدحماني

عملا بمقتضيات أحكام الفصلين عدد 114 من الدستور و 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم سؤال كتابي .

الموضوع : وضعية مسلك فلاحي يفضي إلى الطريق ع958 دد .

- عمادة زمرتين من معتمدية دخيلة توجان منطقة جبلية وعرة يقطنها أكثر من 1500 ساكن تحتوي على منطقة فلاحية يستغلها أغلب متساكني العمادة ويصعب النفاذ إليها نظرا للحالة الكارثية للمسلك الفلاحي الذي يفضي إليها .
- فما تصوّر المندوبية الجهوية للفلاحة والموارد المائية والصيد البحري لتجاوز معضلة المسلك؟ ولم لا يتم تهيئة هذا المسلك وتعبيده ضمن برامج الوزارة؟ والسلام

إجابة السيد وزير الفلاحة

والموارد المانية والصيد البحري

بطاقة إجابة عن سؤال كتابي

للسيد النائب عبد السلام الدحماني

الموضوع: حول وضعية مسلك فلاحي بعمادة زمرتين من معتمدية دخيلة توجان.

المرجع : مراسلتكم بتاريخ 13 أفريل 2026

وبعد، جوابا على السؤال المضمن بمراسلتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه بخصوص وضعية مسلك فلاحي بعمادة زمرتين من معتمدية دخيلة توجان أتشرف بإفادتكم بما يلي :

- يتم إنجاز المسالك الفلاحية داخل المناطق السقوية ضمن البرنامج الوطني السنوي.
- يتم التدخل لتهيئة بعض المسالك الفلاحية خارج المناطق السقوية نظرا لتكلفتها العالية ضمن المشاريع المندمجة الكبرى .

وتجدر الإشارة إلى أن المصالح الفنية للإدارة الجهوية للتجهيز تقوم بفتح ومسح هذه المسالك بصفة دورية بالتنسيق مع السلط المحلية .. **والسلام**

السؤال الكتابي

للنائب فخري عبد الخالق

الموضوع : سؤال كتابي حول الانقطاعات اليومية والمطولة للماء الصالح للشراب بمعتمدية المحمدية وتاريخ الانطلاق الفعلي في اشغال ربط حي العلايات بشبكة مياه - الصوناد -

تحية طيبة وبعد،

تشهد مدينة المحمدية إنقطاعات متكررة وإضطرابات يومية في توزيع الماء الصالح للشرب، تمتد لساعات طويلة ويضعف تدفق المياه بشكل كبير أو ينقطع تماما وقد أثار هذا الوضع الإستياء الشديد لدى متساكني المنطقة، نظرا لتأثيره المباشر على حياتهم اليومية حيث تطرح اليوم تساؤلات جدية حول مدى نجاعة التدخلات الفنية والاستعدادات الهيكلية للشركة الوطنية لإستغلال وتوزيع المياه في معالجة هذا الخلل المستمر و عليه :

1- ماهي الأسباب الحقيقية والتقنية وراء الإنقطاعات اليومية المستمرة للماء الصالح للشراب في المحمدية؟

2- هل توجد مشاريع مبرمجة أو أشغال صيانة جارية على قنوات الجلب أو شبكات التوزيع لإنهاء هذه الأزمة الهيكلية؟

3- ما هي خطة العمل العاجلة لضمان تزويد المواطنين بالماء بشكل طبيعي ودون انقطاع، خصوصا مع تزايد درجات الحرارة؟

4- لماذا يغيب التواصل المسبق والإعلام الدقيق للمواطنين حول مواقيت قطع المياه وعودتها؟

السيد الوزير؛ يعيش متساكنو حي العلايات بالمحمدية وضعا إستثنائيا ومعاناة مضاعفة جراء عدم ربط حيهم إلى اليوم بشبكة الشركة الوطنية لإستغلال وتوزيع المياه، مما يحرم منات العائلات من هذا الحق الدستوري والحيوي .

5- فما هو التاريخ المحدد والمبرمج للانطلاق الفعلي في اشغال ربط حي العلايات بشبكة مياه الصوناد ؟ والسلام

إجابة السيد وزير الفلاحة

والموارد المائية والصيد البحري

بطاقة إجابة عن السؤال الكتابي

للسيد النائب فخري عبد الخالق

الموضوع :حول وضعية التزود بالماء الصالح للشرب بمنطقة العلايات - معتمدية المحمدية .

المرجع :مراسلتكم بتاريخ 30 جوان 2026

وبعد جوابا على سؤالكم المضمن بمراسلتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه، بخصوص وضعية التزود بالماء الصالح للشرب بمنطقة العلايات - معتمدية المحمدية أتشرف بإفادتكم بما يلي :

- تم القيام بالتدخلات على مستوى الشبكة المائية وأهمها إضافة مأخذ جديد بهدف الترفيع في دفق المياه وربطه بالشبكة عبر مد قنوات بطول 1.5 كلم ورغم ذلك فإن الموارد المتاحة لتزويد المواطنين تبقى غير كافية مقارنة بالحاجيات المتزايدة نتيجة التوسع العمراني السريع (من 3 عائلات سنة 2008 إلى نحو 1000 عائلة سنة2025)
- تم تصنيف المنظومة المائية كمنظومة معقدة وإقرار إحالتها إلى الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه قصد ضمان استغلالها بصفة هيكلية ودائمة .
- تم الانطلاق في انجاز الدراسة الفنية منذ سنة 2024 حيث تم استكمال المرحلة الأولى وتقديم نسختها النهائية في جوان 2026 ثم الانطلاق في المرحلة الثانية.

وتجدر الإشارة إلى أن إنجاز الأشغال الضرورية لإحالة المنظومة قد تم إدراجه ضمن مخطط التنمية 2026-2030 . **والسلام**

السؤال الكتابي

للنائبة نورالهدى سبائطي

تبعا للفصلين عدد 114 من الدستور و 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتشرف بأن احيل اليكم بسؤال كتابي لحضرتكم

الموضوع : طلب اصدار قرار احداث خلية الارشاد الفلاحي "بوذرف "بالرائد الرسمي للبلاد التونسية

- متى يتم اصدار قرار احداث خلية الارشاد الفلاحي" بوذرف " بالرائد الرسمي للبلاد التونسية خاصة وأن معتمدية وذرف محدثة من جوان 2020 والى حد الآن تفتقر الى وجود أبسط المرافق الإدارية التي من شأنها أن تساهم في دفع عجلة الاستثمار بالمنطقة وتحفيز المستثمرين على بعث المشاريع في كل القطاعات وخاصة القطاع الفلاحي؟ والسلام

إجابة السيد وزير الفلاحة

والموارد المائية والصيد البحري

بطاقة إجابة عن سؤال كتابي

للسيدة النائب نور الهدى سبائطي

الموضوع :حول طلب إصدار قرار إحداث خلية الإرشاد الفلاحي بوذرف بالرائد الرسمي للبلاد التونسية

المرجع: مراسلتكم بتاريخ 14 أفريل 2026

وبعد، جوابا على السؤال المضمن بمراسلتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه بخصوص طلب إصدار قرار إحداث خلية الإرشاد الفلاحي بوذرف بالرائد الرسمي للبلاد التونسية أتشرف بإفادتكم بأنه قد صدر قرار الإحداث بتاريخ 24 جويلية 2026 بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية عدد 75 .

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب محمود شلغاف

الموضوع : سؤال كتابي حول طلب إحداث دائرة للصيد البحري بجزر قرقنة .

عملا بمقتضيات أحكام الفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي أتقدم الى سيادتكم بالسؤال الكتابي التالي:

تحية طيبة وبعد،

يشرفني أن أتقدم الى سيادتكم بهذا المطلب قصد النظر في إمكانية إحداث دائرة للصيد البحري بجزر قرقنة وذلك نظرا للأهمية البالغة التي يكتسيها هذا القطاع بالمنطقة.

حيث تمثل جزر قرقنة أحد أهم أقطاب الصيد البحري بولاية صفاقس إذ يناهز أسطول الصيد البحري بها نسبة 55 % من مجموع أسطول الولاية إضافة الى وجود ثلاث موانئ للصيد البحري دون إحتساب العديد من المرافئ مما يجعل جزر قرقنة ذات نشاط مكثف وحيوي في المجال البحري.

كما تتميّز قرقنة بخصوصية جغرافية باعتبارها منطقة جزيرية وهو ما يطرح عديد الصعوبات في النفاذ الى الخدمات الإدارية والفنية خاصة في ظل وجود دائرة وحيدة للصيد البحري على مستوى الولاية، الامر الذي أدّى الى ضغط كبير على هذه الدائرة وعليه فإنّ إحداث دائرة للصيد البحري بجزر قرقنة من شأنه أن يساهم في :

- تقريب الخدمات الإدارية والفنية لفائدة البحارة،

- تخفيف الضغط على الدائرة الحالية بولاية صفاقس،

- تثمين خصوصيات الصيد التقليدي بالمنطقة.

وفي هذا الإطار، نأمل من سيادتكم التفضل بدراسة هذا المقترح بما يخدم مصلحة القطاع والبحارة ويساهم في حسن استغلال الثروة البحرية بجزر قرقنة .

وتفضلوا السيد الوزير بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام.

والسلام.

إجابة السيد وزير الفلاحة

والموارد المائية والصيد البحري

الموضوع: الإجابة على الأسئلة الكتابية للسادة النواب (01 نائب)

المرجع: مراسلتكم عدد ص 2026 -06 -3000 – 1233 بتاريخ 27 افريل 2026

المصاحيب : 01 بطاقة موجهة الى السيد النائب

تحية واحتراما وبعد،

أتشرف بموافاتكم رفقة هذا ببطاقة إجابة (01) موجهة الى السيد النائب محمود شلغاف ، جوابا على طلبه المضمن بالمراسلة المشار اليها بالمرجع أعلاه.

تقبلوا، السيد رئيس مجلس نواب الشعب، فائق الاحترام وبالغ التقدير . والسلام

** نسخة تحال على رئاسة الحكومة للإعلام .

بطاقة إجابة عن السؤال الكتابي

للسيد النائب محمود شلغاف

الموضوع: حول إحداث دائرة للصيد البحري بجزر قرقنة .

المرجع: مراسلتكم بتاريخ 02 أفريل 2026

وبعد، جوابا على سؤالكم المضمن بمراسلتكم المشار اليها بالمرجع أعلاه، بخصوص إحداث دائرة للصيد البحري بجزر قرقنة، أتشرف بإفادتكم بما يلي :

أنه طبقا للأمر عدد 1234 لسنة 1989 المؤرخ في 31 أوت 1989 والمتعلق بضبط التنظيم الخصوصي للمندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية بصفاقس كما هو متمم بالأمر عدد 834 لسنة 1995 المؤرخ في 02 ماي 1995 وبالأمر عدد 2013 لسنة 2010 المؤرخ في 16 أوت 2010، تم التنصيص ضمن الهيكلة الإدارية على دائرة مختصة في الصيد البحري وتربية الاحياء المائية بولاية صفاقس، وذلك اعتبار للأهمية الاقتصادية والبحرية لولاية صفاقس. وتتولى هذه المصلحة المهام التالية:

* تأطير نشاط الصيد البحري بالجهة،

* متابعة موانئ الصيد البحري ومراقبة استغلال الثروات البحرية بالإضافة للإحاطة بالبحارة والمهنيين.

هذا ونشير الى أن أي إحداث جديد بتطلب تنقيحا للامر المذكور أعلاه، كما سيتم العمل على تعزيز فريق العمل بخلية قرقنة بمهندس مختص في الصيد البحري في الفترة المقبلة. **والسلام**

السؤال الكتابي

للنائب نجيب عكرمي

الموضوع: سؤال كتابي حول إعادة النظر في طلب الترفيع في سن الاحالة على التقاعد.

عملا بمقتضيات أحكام الفصلين 114 من الدستور و 129من النظام الداخلي أتقدم إلى السيد وزير التعليم العالى بالسؤال الكتابي التالي:

تحية طيبة،

السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي،

يصلكم مع هذه المراسلة ملف الاستاذ المساعد المضمنة معطياته في المصاحيب والمتعلقة بطلب الترفيع في سن الإحالة على التقاعد، خاصة وأن الاستاذ المساعد المعني يعتبر من مؤسسي قسم العربية بالمعهد العالي للغات بجامعة قابس وله تجربة في التدريس والتأطير لأكثر من 25 سنة ونظرا لوضعهالمادي والاجتماعي فقد أحال لسيادتكم مطلبا في امكانية التمديد في سن الاحالة على التقاعد.

المصاحيب: ملف الأستاذ المساعد. والسلام

إجابة السيد وزير التعليم العالى

والبحث العلمي

الموضوع: حول الإجابة على سؤال كتابي.

المرجع: إحالتكم عدد ص-2026-26-3000-0001840 الواردة علينا بتاريخ 15 جويلية 2026.

تحية طيبة،

وبعد تبعا لإحالتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه، حول الإجابة على سؤال كتابي صادر عن السيد النائب "نجيب عكرمي " حول طلب إعادة النظر في طلب الترفيع الاختياري في سنّ الإحالة على التقاعد الذي تقدّم به أستاذ مساعد للتعليم العالي بالمعهد العالي للغات بقابس (م . ب)، يُشرفني مدكم بالمعطيات التالية:

- تقدّم المعني بالأمر بمطلب في الترفيع الاختياري في سنّ الإحالة على التقاعد على مستوى مركز عمله بالمعهدالعالي للغات بقابس بتاريخ 27 أفريل 2026،

- اجتمعت اللجنة المكلفة بالنظر في مطالب الترفيع الاختياري في سنّ الإحالة على التقاعد المنتصبة صلب جامعة قابس في مناسبتين وذلك على التوالي بتاريخ 06 مارس 2026 وبتاريخ 03 جوان 2026،

- وتم بمقتضى ذلك إعلامه بعدم الموافقة تباعا بتاريخ 09 مارس 2026 و04 جوان 2026 وذلك لتجاوزه الآجال القانونية لتقديم المطلب والمحتدّدة بـ06 أشهر قبل تاريخ بلوغ السن القانونية للتقاعد علما وأنّه من مواليد 25 مارس 1964، وذلك عملا بمقتضيات الأمر عدد 741 لسنة 2023 المتعلّق بضبط طرق وإجراءات الترفيع الاختياري في سنّ الإحالة على التقاعد ومنشور رئيس الحكومة عدد 1 المؤرخ في 02 جانفي 2024 المتعلّق بتطبيق أحكام الأمر عدد 741 لسنة 2023 المؤرّخ في 01 ديسمبر 2023 المتعلق بضبط طرق وإجراءات الترفيع الاختياري في سنّ الإحالة على التقاعد ومذكرة العمل المؤرّخة في 15 جوان 2021 الموجهة إلى السادة رؤساء الجامعات ومديري المؤسسات الجامعية في الغرض.

وتفضلوا، سيّدي رئيس المجلس، بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام. **والسلام**

السؤال الكتابي

للنائب أحمد بنور

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي:

الموضوع: حول التذكير بطلب تطبيق حكم قضائي متصل باسترداد حق وبانتداب السيد أ. بن المتحصل على حكم قضائي بات بضرورة إنجاحه في مناظرة انتداب مساعد تعليم عالى اختصاص تصرف في الرياضة .... والمحرز حاليا على شهادة الدكتوراه في علوم التصرف بملاحظة مشرف جدا.

تحية طيبة وبعد،

في إطار تفعيل القوانين والقرارات والأوامر المنبثقة عن هياكل الدولة ومحاكمها، وحيث نشكر لكم ردكم على سؤال كتابي سابق بتاريخ 02 جويلية 2025 حول نفس الموضوع وتمت افادتنا بكونكم بصدد العمل على دراسة سبل تنفيذ الحكم الصادر عن المحكمة الإدارية لفائدة المعني قصد انتدابه.

نرجو من سيادتكم اجابتنا على استفسارنا

1) أين وصل تفعيل وتطبيق الحكم سالف الذكر وقد طال الانتظار حيث بالرغم من الغاء الأحكام المتعلقة بانتداب المساعدين للتعليم العالي من الرتب المخولة للانتداب بمقتضى الأمر عدد 749 لسنة 2023 المؤرخ في 04 ديسمبر 2023 المتعلق بضبط النظام الأساسي الخاص بسلك المدرسين الباحثين التابعين للجامعات ... حري بنا تذكيركم أن الحكم المتصل بالانتداب هو سابق لهذا الإلغاء ويتخذ مفعولا رجعيا حفاظا على حق المتخرج حيث يمكن انتدابه مباشرة بحجة القانون.

2) ما مدى ارادتكم للتجاوب مع مذكرة رئاسة الحكومة عدد 03/5736 المستندة الى حكمين باتين من المحكمة الإدارية قاضيان بضرورة انصاف المعني وانتدابه فورا بالسلك.

3) حيث أحرز المعنى على الاثر على شهادة الدكتوراه بملاحظة مشرف جدا هل يمكن في حالة استعصاء انتدابه في خطة مساعد للتعليم العالي أن يتم انتدابه مباشرة في خطة أستاذ مساعد للتعليم عالي من قبيل التسوية أيضا.

4) بالرجوع للوقائع تمت الإشارة الى تعمد اللجنة المكلفة بالإشراف على المناظرة عدم انتداب المعني، وتم انتداب غيره ... علاوة وعلى خلاف رد الوزارة الذي أكد على انتداب مترشح وحيد للمناظرة .. نص بيان الترشح الوارد بالرائد الرسمي للجمهورية في صفحته 153 بتاريخ 03 جانفي 2012 في عدده 01 ورد انتداب 03 خطط مفتوحة في نفس الاختصاص أي التصرف في الرياضة وهنا هل تم فتح تحقيق اداري في الغرض في جملة هاته الخروقات وما هي مخرجاته وهل تمت إحالة الموضوع على أنظار النيابة العمومية.

وفي انتظار ردكم وتوضيحكم وكلنا أمل في أنصاف المعني ، تقبلوا فائق الاحترام والتقدير المسبقين والسلام

المصاحيب: 11 مؤيد وصفحة، نسخة من شهادة الدكتوراه

- نسخة من سؤالنا الكتابي الموجه لسيادتكم بتاريخ 02 جويلية 2025 مقتطف من ردكم على السؤال الكتابي

- نسخة من تظلم المعني + نسخة من الرائد الرسمي

- نسخة من حكم قضائي في الشرح + نسخة من حكم

- نسخة وخلاصة من حكم استئنافي + ونسخة من مطلب ترشح المعني

إجابة السيد وزير التعليم العالى

والبحث العلمي

الموضوع: حول الإجابة على سؤال كتابي.

المرجع: إحالتكم عدد ص-2026-26-3000-0001573 الواردة علينا بتاريخ 18 جوان 2026.

تحية طيبة،

وبعد، تبعا لإحالتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه، حول الإجابة على سؤال كتابي صادر عن السيد النائب "أحمد بنور" حول تطبيق حكم قضائي متصل باسترداد حق وبانتداب السيّد أ. بن ص مساعد تعليم عالي اختصاص تصرّف في الرياضة، يُشرفني مدكم بالمعطيات التالية:

- حيث صدر لفائدة المعني بالأمر الحكم الاستئنافي في القضية عدد 215776 بتاريخ 20 أكتوبر 2023 والقاضي بإلغاء قرار عدم نجاحه في مناظرة انتداب مساعدين في مادة العلوم الإنسانية المطبقة في ميدان الأنشطة البدنية والرياضية.

- غير أنّه بالرجوع إلى النصوص القانونية المنظمة لسلك المدرّسين الباحثين يتبين أنّ الرتبة التي تعلّقت بها المناظرة موضوع الحكم، وهي رتبة "مساعد للتعليم العالي" قد تم إلغاؤها بموجب الأمر عدد 749

لسنة 2023، كما ألغيت الأحكام الترتيبية المنظمة لانتداب المساعدين، وتمّ تعويضها بمنظومة قانونية جديدة تنظم الانتداب في رتبة "أستاذ مساعد".

وتبعا لذلك، فإنّه يتعذّر على الإدارة تنفيذ الحكم بإعادة تنظيم المناظرة موضوع النزاع وفق النظام القانوني الذي كانت تخضع له باعتبار أنّ هذا النظام لم يعد قائما وأنّ الإدارة لا تملك في غياب نص قانوني يُجيز ذلك، إعادة إحياء رتبة أو إجراءات انتداب تم إلغاؤها بمقتضى نصوص نافذة احتراما لمبدأ المشروعية.

وتفضلوا، سيّدي رئيس المجلس، بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام. **والسلام**

السؤال الكتابي

للنائب يوسف التومي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتشرف بأن أحيل إليكم اسئلة كتابية.

تحية طيبة، وبعد،

يُسجل عدد من المتحصلين على شهادة البكالوريا شعبة الآداب، وخاصة من الذين كانت مادتهم الاختيارية لغة أجنبية، عدم تمكينهم من الالتحاق بشعبة علوم التمريض بسبب شرط يفرض أن تكون المادة الاختيارية مادة علمية.

ويعتبر العديد من المعنيين أن هذا الشرط يحرمهم من فرصة متابعة دراستهم في اختصاص يرغبون فيه بشدة، رغم استعدادهم لاجتياز اختبارات تقييم أو تكوين تكميلي يؤهلهم لمواصلة الدراسة في هذا المجال.

- فما هي المبررات العلمية والبيداغوجية التي تستند إليها الوزارة في اعتماد شرط المادة الاختيارية العلمية للالتحاق بشعبة علوم التمريض؟
- هل قامت الوزارة بتقييم مدى تأثير هذا الشرط على مبدأ تكافؤ الفرص بين المترشحين؟
- هل تعتزم الوزارة مراجعة هذا الشرط أو إقرار آليات بديلة تمكن الراغبين من الالتحاق بهذا الاختصاص الذي يمكنهم من إثبات كفاءتهم العلمية خاصة بالنسبة للمتحصلين على شهادة البكالوريا منذ سنوات والذين حالت طبيعة المادة الاختيارية دون تحقيق طموحاتهم المهنية؟

ولكم منا كل التقدير والاحترام والسلام.

إجابة السيد وزير التعليم العالي

والبحث العلمي

<u>الموضوع</u>: حول الإجابة على سؤال كتابي.

<u>المرجع</u>: إحالتكم عدد ص-2026-26-3000-0001840 الواردة علينا بتاريخ 15 جويلية 2026.

تحية طيبة،

وبعد، تبعا لإحالتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه، حول الإجابة على سؤال كتابي صادر عن السيد النائب "يوسف التومي" حول التحاق حاملي شهادة الباكالوريا شعبة الآداب بالإجازة في علوم التمريض، يُشرفني مدكم بالمعطيات التالية:

فيما يتعلق بالمبررات العلمية والبيداغوجية لاعتماد شرط أن تكون المادة الاختيارية مادة علمية للالتحاق بشعبة علوم التمريض

- يعتمد هذا الشرط على اعتبارات بيداغوجية وعلمية تهدف إلى ضمان توفر الحد الأدنى من الكفايات الأساسية التي يتطلبها التكوين في علوم التمريض، باعتبار أن هذا الاختصاص يرتكز منذ السنة الأولى على معارف في مجال العلوم وخاصة علوم الحياة، بما يضمن قدرة الطلبة على متابعة التكوين الأكاديمي والتطبيقي في أفضل الظروف ويساهم في الحد من الإخفاق الجامعي والرفع من نسب النجاح والتخرج.

- ويأتي هذا الشرط في إطار الحرص على المحافظة على جودة التكوين وضمان كفاءة خريجي القطاع الصحي، بما يستجيب للمعايير الأكاديمية ومتطلبات المهنة.

بخصوص تقييم تأثير هذا الشرط على مبدأ تكافؤ الفرص:

تحرص الوزارة على تكريس مبدأ تكافؤ الفرص من خلال اعتماد شروط قبول موضوعية وموحدة ومعلنة مسبقا، تستند إلى متطلبات كل اختصاص وإلى خصوصيات التكوين الذي يقدّمه.

وتخضع شروط القبول بمؤسسات التعليم العالي العمومية والخاصة بصفة عامة والمؤسسات التي تؤمن تكوين في الاختصاصات شبه طبية بصفة خاصة، بصفة دورية، للتقييم والمراجعة في ضوء نتائج التكوين، ومؤشرات النجاح، وحاجيات المهنة حسب توفّره وزارة الصحة من معطيات مُحيّنة.

بخصوص إمكانية مراجعة هذا الشرط أو اعتماد آليات بديلة:

تظل الوزارة منفتحة على دراسة مختلف المقترحات الرامية إلى تطوير منظومة التوجيه الجامعي كلما ثبتت جدواها العلمية والبيداغوجية، وذلك بالتنسيق مع المؤسسات الجامعية ووزارة الصحة.

هذا، وتؤكّد الوزارة أنّ مراجعة شروط الالتحاق بالاختصاصات الجامعية بصفة عامة تتم وفق مقاربة تشاركية بالاستناد على تقييم موضوعي يراعي متطلبات جودة التكوين الجامعي ويستجيب لحاجيات سوق الشغل بما يضمن تعزيز نجاعة منظومة التعليم العالي.

وتفضلوا، سيدي رئيس المجلس، بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام. **والسلام**

السؤال الكتابي

للنائبة هالة جاب الله

تبعا للفصلين عدد 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتشرف بأن أحيل إليكم أسئلة كتابية.

<u>الموضوع</u>: حول شبهات الإخلال بمبادئ الشفافية وتكافؤ الفرص في الترشح لمرحلة الدكتوراه بجامعة الزيتونة

<u>المصاحيب</u>: - اعلان عن ترشحات

-جملة من الوثائق الإدارية

-مطلب تظلم من المواطن ر.ش

تحية طيبة،

أتوجه إليكم بالأسئلة التالية :

وردت معطيات وشكايات تتعلّق بوجود إخلالات وشبهات فساد إداري بخصوص فتح باب الترشحات لمرحلة الدكتوراه بجامعة الزيتونة بعنوان السنة الجامعية 2024-2025، وذلك على خلفية ما تم تداوله

حول تغيير شروط ومعايير القبول بعد إيداع ملفات الترشح، وعدم نشر النتائج والمعايير المعتمدة بكل شفافية، إضافة إلى وجود تظلمات وشكايات إدارية لم يقع البت فيها ضمن الآجال القانونية.

كما تم تسجيل اعتراضات تتعلق باعتماد شروط جديدة للقبول، من بينها الترفيع في المعدل الأدنى المطلوب، بعد إيداع ملفات الترشح، بما يطرح إشكال احترام مبدأ عدم رجعية القرارات الإدارية ومبدأ المساواة وتكافؤ الفرص بين الطلبة المترشحين.

وفي هذا الإطار، نسأل السيد الوزير:

- ما مدى صحة المعطيات المتعلقة بتغيير شروط ومعايير القبول بمرحلة الدكتوراه بجامعة الزيتونة بعد فتح باب الترشحات وإيداع الملفات؟
- هل تم احترام النصوص القانونية والترتيبية المنظمة للتسجيل بمرحلة الدكتوراه ومبادئ الشفافية وتكافؤ الفرص بين جميع المترشحين؟
- ما هي المعايير الرسمية التي تم اعتمادها لقبول الطلبة بمرحلة الدكتوراه بعنوان السنة الجامعية 2024-2025؟
- لماذا لم يتم نشر قائمة المقبولين والمعايير التفصيلية المعتمدة للترتيب والقبول بشكل واضح وشفاف؟
- هل فتحت الوزارة أو المصالح المختصة أي تحقيق إداري بخصوص الشكايات والتظلمات الواردة في هذا الملف؟ وما هي نتائجه إن وُجد؟
- ما هي الإجراءات التي ستتخذها الوزارة لضمان احترام القانون وحماية حقوق الطلبة وتكريس مبادئ الحوكمة الرشيدة والشفافية داخل مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي؟

REPUBLIQUE TUNISIENNE
Ministère de l'Enseignement Supérieur
et de la Recherche Scientifique
UNIVERSITE EZ-ZITOUNA
INSTITUT SUPERIEUR DE THEOLOGIE

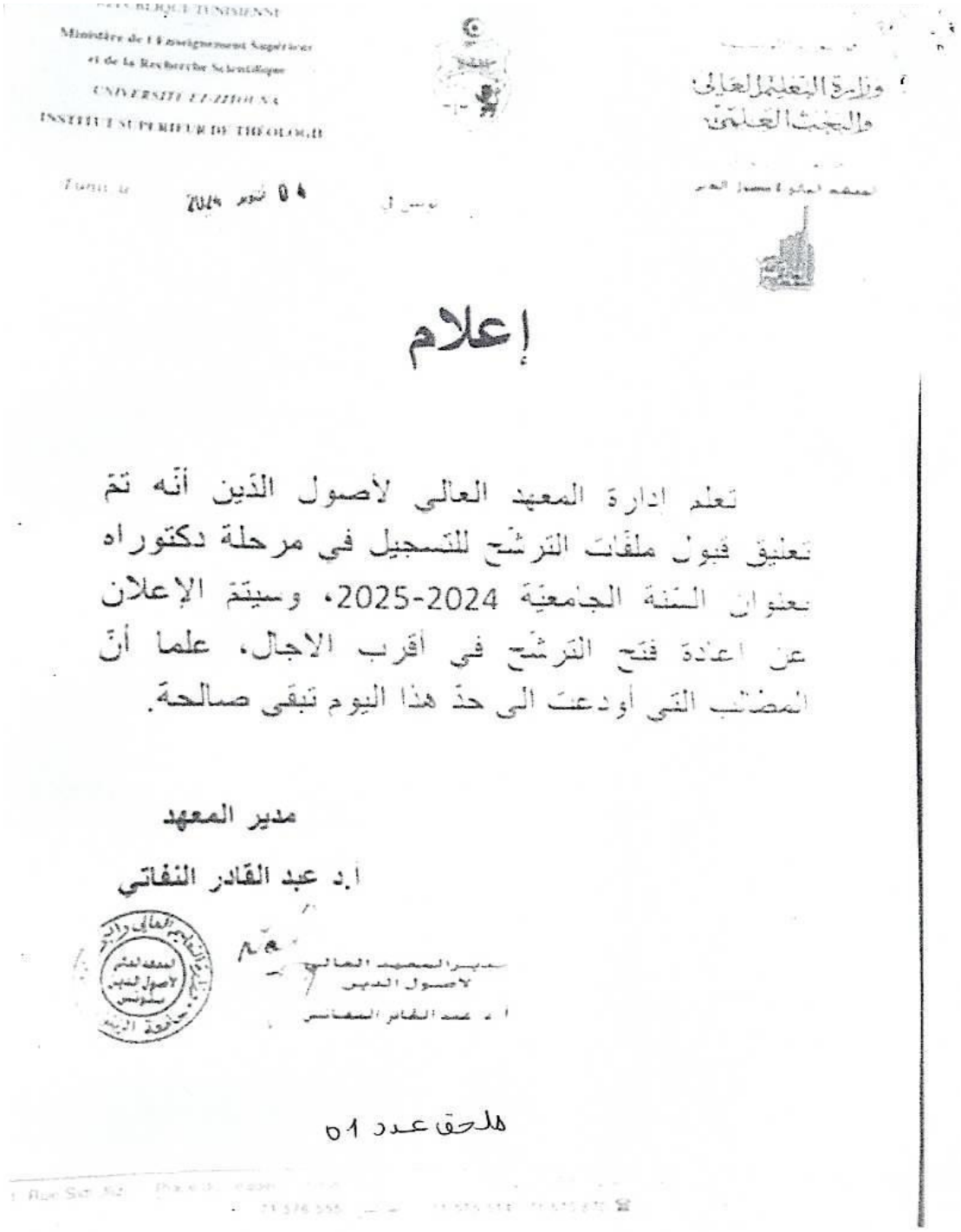

وزارة التعليم العالي
والبحث العلمي
المعهد العالي لأصول الدين

Tunis le 04 أكتوبر 2024 تونس في

إعلام

تعلم ادارة المعهد العالي لأصول الدّين أنّه تمّ تعليق قبول ملفّات الترشّح للتسجيل في مرحلة دكتوراه بعنوان السّنة الجامعيّة 2024-2025، وسيتمّ الإعلان عن اعادة فتح الترشّح في أقرب الاجال، علما أنّ المطالب التي أودعت الى حدّ هذا اليوم تبقى صالحة.

مدير المعهد

أ.د عبد القادر النفاتي

مدير المعهد العالي
لأصول الدين
أ.د عبد القادر النفاتي

ملحق عدد 01

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

المعهد العالي لأصول الدين

Ministère de l'Enseignement Supérieur
et de la Recherche Scientifique
UNIVERSITÉ EZ-ZHOUNA
INSTITUT SUPÉRIEUR DE THÉOLOGIE

الإدارة العامة للبحث العلمي
في 23 جانفي 2026
الـــــوارد

2024/12/27

اعلان عن فتح باب الترشح للتسجيل في شهادة الدكتوراه
في العلوم الإسلامية والاقتصاد والمالية الإسلامية
بعنوان السنة الجامعية 2025-2026.

- يعلن مدير المعهد العالي لأصول الدين الأستاذ الدكتور عبد القادر النفاتي عن فتح باب الترشح للتسجيل في شهادة الدكتوراه في اختصاصي: العلوم الإسلامية والاقتصاد والمالية الإسلامية بعنوان السنة الجامعية **2025-2026** وتمتد آجال قبول ملفات الترشحات **من يوم الجمعة 27 ديسمبر 2024 الى غاية يوم الجمعة 14 فيفري 2025.**
- فعلى الراغبين في الترشح تقديم الملف المتكون من الوثائق الآتية:
- نسخة من الشهائد العلمية.
- نسخة من كشوفات الاعداد لمرحلة الاجازة.
- نسخة من كشوفات الأعداد لمرحلة الماجستير.
- قائمة في المقالات المنشورة أو الموعود بنشرها والمداخلات في الندوات والأيام الدراسية والمؤتمرات الوطنية والدولية والمشاركة في التربصات مع نسخة من الصفحة الأولى لكل ملف علمي (إن وجدت).
- شهادات اضافية للمترشح(ان وجدت).
- **تقديم ميثاق تسجيل موضوع الدكتوراه للسنة الجامعية 2025-2026.** مع اختيار نوع الدكتوراه.

وعلى المترشح اقتراح أستاذ مشرف متخصص في الموضوع، مع ضرورة مراعاة عدد اشرافاته.

ملاحظة: هذا البلاغ يهم الطلبة التونسيين والأجانب المتحصلين على شهائدهم (الإجازة والماجستير) من الجامعات التونسية.

- تودع الملفات مباشرة في مكتب ضبط المعهد أو عن طريق البريد مضمون الوصول على عنوان المعهد (21 سيدي الجليزي، ساحة معقل الزعيم، 1008، تونس) حسب الآجال المحددة أعلاه.
- تسحب وثيقة ميثاق الدكتوراه من الرابط التالي:

https://drive.google.com/file/d/1ibb2sV3iWMIID2020bVAAuHRP5y_jldG/view?usp=drive_link

مدير المعهد

أ.د. عبد القادر النفاتي

ملحق عدد 02

21 Rue Sidi Jalil - Place du Leader - 1008 Tunis
☎ 71 575 870 - 71 575 514 - فاكس 71 576 555

تونس في 12/01/2026

إلى السيد رئيس جامعة الزيتونة

تحية طيبة وبعد،

الموضوع: مطلب تظلم بخصوص رفض الترشح لمرحلة الدكتوراه.

يشرفني أن أتقدم إلى سيادتكم بهذا المطلب راجيا منكم إعادة النظر في قرار رفض ترشحي للإلتحاق بمرحلة الدكتوراه.

أحيطكم علما أنني قمت بإيداع ملف ترشحي لمرحلة الدكتوراه بعنوان السنة الجامعية 2024/2025 واستوفيت جميع الشروط القانونية والعلمية المعمول بها آنذاك، حيث بلغ معدلي 12,56، وهو معدل مطابق للشروط المعتمدة في سنة الترشح، غير أنني فوجئت برفض ملفي استنادا إلى شرط جديد تم إقراره لاسنة الدراسة 2025/2026 يقضي باعتماد معدل أدنى يساوي 13، وهو شرط لم يكن ساري المفعول وقت تقديمي ترشحي وحيث أن القاعدة العامة في القانون الإداري تقضي بعدم رجعية القوانين أو تطبيق شروط جديدة على ملفات مودعة سابقا يعد مساسا بمركز قانوني مشروع، كما يتعارض مع مبدأ تكافؤ الفرص بين جميع المترشحين فإنني أعتبر أن قرار الرفض المذكور قد صدر على غير أساس قانوني سليم.

وعليه ألتمس من سيادتكم إعادة دراسة ملف ترشحي اعتمادا على الشروط القانونية السارية سنة 2024/2025 وإنصافي بقبولي بمرحلة الدكتوراه وتمكيني من حقي القانوني في إعادة التقييم.

تفضلوا سيدي بقبول فائق عبارات الإحترام والتقدير

الإمضاء،

رضوان شحباني

ب ت و: 12674625

الإختصاص: الشريعة والقانون

الهاتف: 55.022.050

جامعة الزيتونة
رئاسة الجامعة
12 جانفي 2026
الوارد
تحت عدد:

ملحق عدد 04

إعلام بإعتصام

يعلم ممثلو الطلبة بمجلس جامعة الزيتونة الرأي العام الجامعي وكافة الهياكل المعنية أنهم يعتزمون الدخول في اعتصام سلمي داخل مقر رئاسة جامعة الزيتونة، وذلك ابتداءً من يوم 10/02/2026 وذلك بسبب رفض المطالب المتعلقة بالقبول في مرحلة الدكتوراه دون مبررات قانونية واضحة، وما رافق ذلك من مساس بمبدأ تكافؤ الفرص وعدم احترام النصوص المنظمة للقبول.

ويأتي هذا التحرك الاحتجاجي بعد استنفاد جميع السبل الإدارية والقانونية، وفي إطار التمسك بالحق المشروع في التعبير السلمي والدفاع عن الحقوق الجامعية.

وسيستمر الاعتصام إلى حين الاستجابة للمطالب المشروعة وفتح حوار جدي ومسؤول يفضي إلى حلول عادلة ومنصفة.

و السلام

حرّر بـ 10/02/2026

عن المعتصمين:

- **حسان بن بوزيد: ممثل الطلبة بمجلس الجامعة عن مرحلة الماجستير**
- **خديجة الحاج صالح : ممثلة طلبة بمجلس الجامعة عن مرحلة الإجازة**
- **يوسف نصر الله: ممثل طلبة عن مرحلة الإجازة المعهد العالي لأصول الدين**
- **أيمن سعيد: ممثل الطلبة عن مرحلة الماجستير و الدكتوراه بالمعهد العالي لأصول الدين**
- **حسّان بكار: ممثّل الطلبة عن مرحلة الإجازة بالمعهد العالي لأصول الدين**
- **رضوان شعباني: طالب متضرر**

25.649.142
55.082.050
29 171 881

جامعة الزيتونة
رئاسة الجامعة
2026 فيفري 10
الوارد
تحت عدد:

ملحق عدد 05

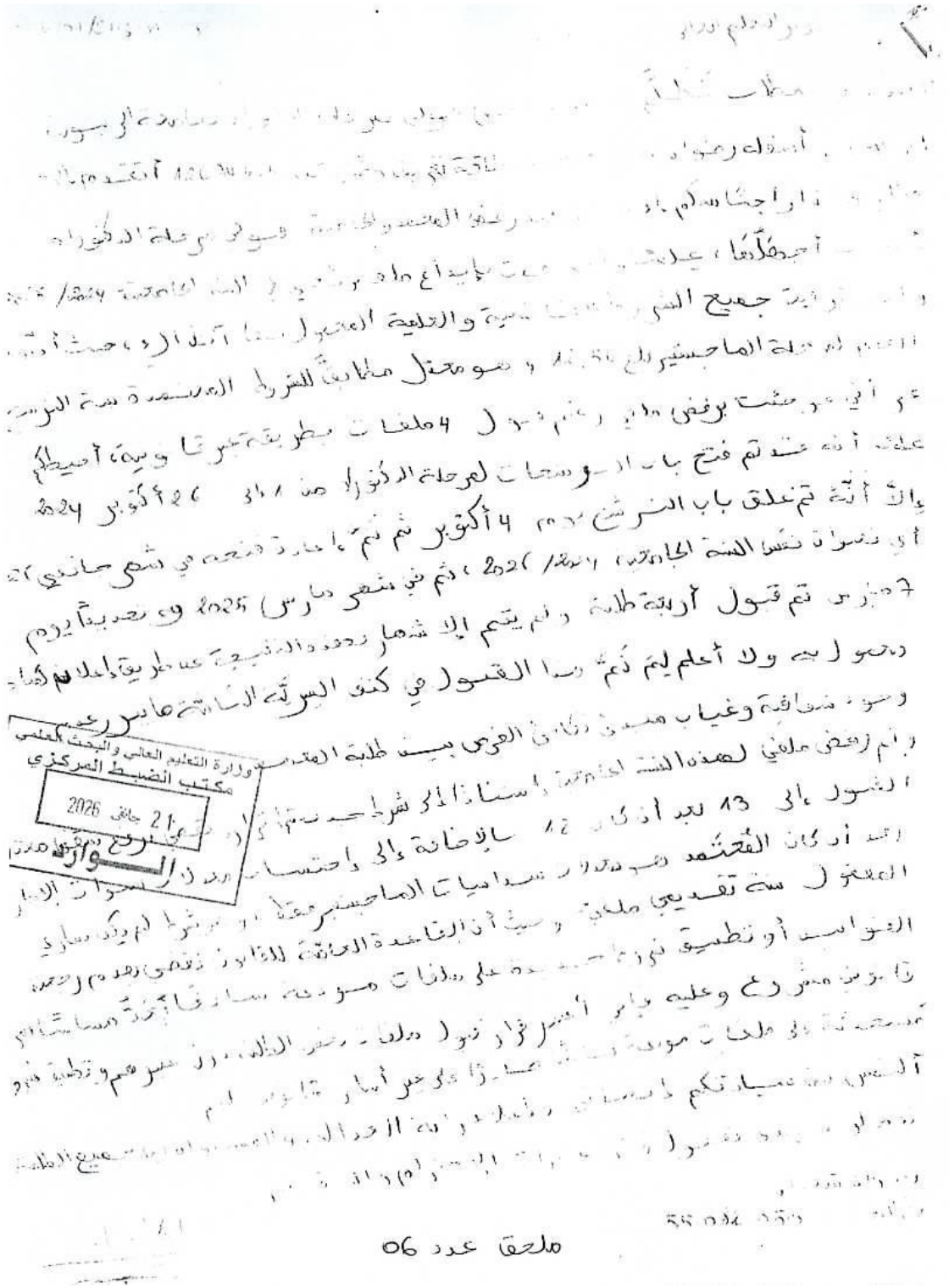
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
مكتب الضبط المركزي
21 جانفي 2026

ملحق عدد 06

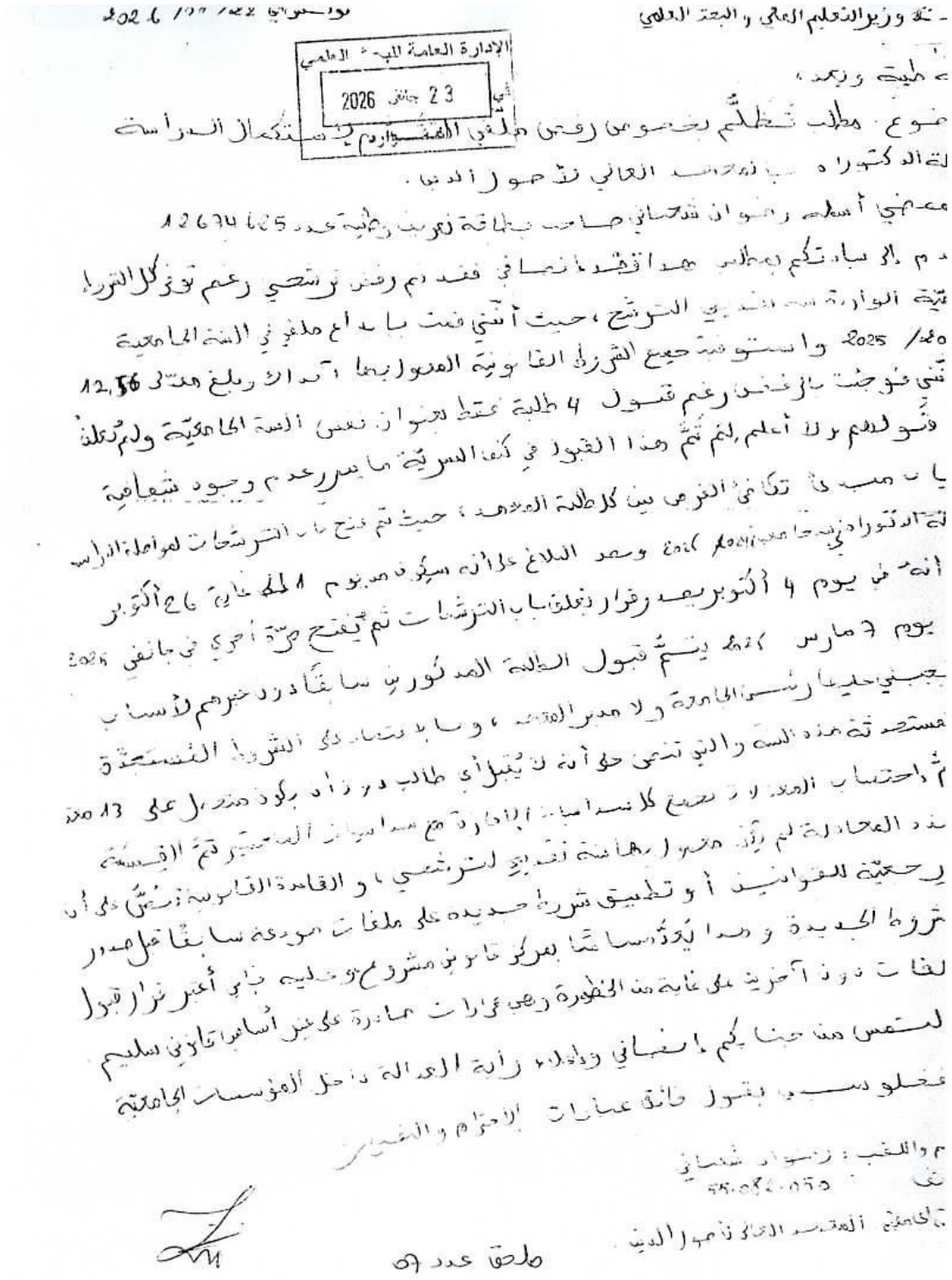

وزير التعليم العالي والبحث العلمي

الإدارة العامة للبحث العلمي
2026 جانفي 23

موضوع: مطلب تظلم بخصوص رفض ملف المنحة الدكتوراه لاستكمال الدراسة

لنيل الدكتوراه ...

معي أسلم رقم التعريف الوطني 12674625

... بالإسباب تكم بمطلب هذا تقدمت أنا في فقد تم رفض ترشحي رغم توفر كل الشروط

... الوزارة ... في الترشح، حيث أنني قمت بإيداع ملفي في السنة الجامعية

2025/2026 واستوفيت جميع الشروط القانونية المطلوبة آنذاك وبلغ معدلي 12,56

... فوجئت بالرفض رغم قبول 4 طلبة فقط بعنوان نفس السنة الجامعية ولم تعلن

... لهم ولا أعلم لماذا تم هذا القبول في كنف السرية ما يبرر عدم وجود شفافية

... بالسبب في تكافؤ الفرص بين كل الطلبة المعنيين، حيث تم فتح باب الترشحات لمواصلة الدراسة

... الدكتوراه في جامعة ... وبعد البحث علمت أنه سيتم ... يوم 1 أكتوبر

... أنه في يوم 4 أكتوبر ... قرار بغلق باب الترشحات ثم يفتح مرة أخرى في جانفي 2026

... يوم 7 مارس 2026 يتم قبول الطلبة المذكورين سابقا دون خروجهم لمناقشة

... يجب على رئيس الجامعة ولا مدير المعهد، وبالتالي فإن الشروط المستحدثة

... مستهدفة هذه السنة والتي تنص على أنه لا يقبل أي طالب دون أن يكون متحصل على 13 من

... احتساب المعدل لا يصح كما سبق أن أشارت الإدارة مع مراسلة الوزارة تم الفسخ

... هذه المحاولة لم يكن مخول بها ... تقديم الترشح، والقاعدة القانونية تنص على أن

... رجعية للقوانين أو تطبيق شروط جديدة على ملفات مودعة سابقا قبل صدور

... شروط الجديدة وهذا يؤدي ساسا بمركز قانوني مشروع ... جانبه أي أثر رجعي قبول

... لفات دون أخرى على غاية من الخطورة وهي ممارسات ضارة على أساس قانوني سليم

... نلتمس منكم إنصافي وإعادة راية العدالة داخل المؤسسات الجامعية

... بقبول فائق عبارات الاحترام والتقدير

... والطالب: رضوان شنافي

... الجامعة العقيد الحاج لخضر باتنة

ملحق عدد 2


19:31
72%
Réponses
Réponses à votre commentaire sur la publication de Noureddine.
Voir publication
Radhwen Ch Meilleur contributeur(ice)
و بموجم الأمر الربانى يقول جل جلاله "يا عبادى إنى حرمت الظلم على نفسى و جعلته بينكم محرما فلا تظالموا"
سيشهد التاريخ على إقصائكم الممنهج للطلبة و على قبولكم للبعض "تحت الطاولة" و لنا عند الله ملتقا لا يستقوى فيه الظالم على المظلوم ولا القوى على الضعيف ولا المعروف على المجهول.
..
8 min J'aime Répondre 1
Noureddine Jelassi Auteur
إذا عندك دليل أنى فعلت ما تدعيه فالله تعالى حسيبى وإن لم يكن لك دليل فأرجو أن تصرف عنى لسانك
À l'instant J'aime Répondre
Radhwen Ch Meilleur contributeur(ice)
Noureddine Jelassi تعرفهم الطلبة الثلاثة اللى تم قبولهم فى السنة الجامعية 2024/2025
فى الوقت اللى رفضتونا كل بحجة أنه لن تكون هناك سنة جامعية لطلبة الدكتوراه الكل يعرفهم حق المعرفة علاش تغطو فى عين الشمس بالغربال!!!!!!
À l'instant J'aime Répondre
Répondez...
GIF

ملحق عدد 01



يتبع ملحق خرد 8



يتبع ملحق عدد

REPUBLIQUE TUNISIENNE
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique
UNIVERSITE EZZAITOUNA
Institut Supérieur de Théologie de Tunis

بسم الله الرحمان الرحيم

ميثاق الدراسة بمرحلة الدكتوراه

بالمعهد العالي لأصول الدين، جامعة الزيتونة

عناصر ميثاق مرحلة الدكتوراه :

1 – نظام الدراسة .

2 – التزامات الأستاذ (ة) المشرف(ة) .

3 – التزامات الطالب (ة) .

4 – التزامات الإدارة .

5– الجذاذة العلمية .

6– مطلب التسجيل بمرحلة الدكتوراه

جامعة الزيتونة
المعهد العالي لأصول الدين بتونس
281

العناصر بالتفصيل :

(المرجع : الأمر عدد 47 لسنة 2013 المؤرّخ في 4 جانفي 2013)

1) نظام الدراسة :

- الشهادة الوطنية للدكتوراه في نظام " إمد " هي شهادة تختم مرحلة تكوين وبحث لمدّة ثلاث (3) سنوات بعد الماجستير البحثي أو شهادة أخرى طبقا لأحكام الفصل 5 من هذا الأمر .

- تتمثّل دراسات الدكتوراه في التكوين عن طريق البحث لأجل البحث والتجديد وتختم بمناقشة أطروحة دكتوراه ، وتفضي إلى إسناد الشهادة الوطنية للدكتوراه .

- يتابع طالب(ة)الدكتوراه في مساره التكويني ، دروسا تكميلية حيث تكون هذه الدروس على شكل أنشطة تكوين وبحث ودروس مصاحبة ومرافقة وندوات وتربّصات ، ويتعيّن على الطالب(ة) الحصول على التصديق في مجموعة من الدروس التكميلية تشتمل على ثلاثين (30) رصيدامن إجمالي مائة وثمانين (180) رصيدا ، ويتمّ ضبط هذه الدروس من طرف لجان الدكتوراه وبالتنسيق معمدرسة الدكتوراهوتحديد طبيعتها (وجوبية أو اختيارية) . { من الفصل 17 من نفس المرجع }

- تدوم المدّة العادية لإعداد أطروحة الدكتوراه ثلاث (3) سنوات ، ويكون التسجيل سنويّا ، غير أنّه يمكن التمديد في المدّة العادية في حالات استثنائية بسنة قابلة للتجديد مرّة واحدة ، وذلك بمقرّر من رئيس(ة) جامعة الزيتونة، بناء على اقتراح مدير(ة) المعهد العالي لأصول الدين وبعد أخذ رأي الأستاذ(ة) المشرف(ة) على الأطروحة ورأي لجنة الدكتوراه المعنيّة ، بناء على طلب كتابي من الطالب(ة) المعني(ة) .

- تتوزّع مراحل إنجاز الأطروحة على السنوات الثلاث للدكتوراهاعتمادا على التقارير السنوية حول التقدّم في نسبة إنجاز مشروع الدكتوراه والصّياغة النهائية للأطروحة ومناقشتها ، والتي تُكسب الطّالب(ة) مائة وخمسين (150) رصيدا من إجمالي مائة وثمانين (180) رصيدا المستوجبة للحصول على الشهادة الوطنية للدكتوراه، طبقا لأحكام الفصل 25 من هذا الأمر .

21, Rue Sidi Jdzi, Palce du Leader, 1008 - Tunis
Fax : 71 576 555 Tel. : 71 575 514 / 71 575 870
21، نهج سيدي الجليزي، ساحة معقل الزعيم، 1008 - تونس
الفاكس : الهاتف :

ملحق عدد 09

REPUBLIQUE TUNISIENNE

Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

UNIVERSITE EZZAITOUNA

Institut Supérieur de Théologie de Tunis

6) مطلب التسجيل بمرحلة الدكتوراه–السنة الجامعية 2025– 2026

بيانات الطالب (ة)	الاسم واللقب : رضوان شعباني تاريخ الولادة ومكانها: 18 ماي 1996 بالقصرين رقم ب.ت.و / رقم جواز السفر: 14674625 الهاتف : 55082050 العنوان الإلكتروني: Rathuen96@gmail.com	صورة فوتوغرافية للطالب (ة)
المسار الجامعي : (الشهادة والمعدل)	الإجازة: الشريعة والقانون المعدل والملاحظة: متوسط 11,73 الماجستير: الشريعة والقانون المعدل والملاحظة: قريب من 12,79 شهادات أخرى (إن وجدت): المعدل والملاحظة:	
هيكل البحث	☐ مخبر بحث المالية الإسلامية ☒ الشريعة والقانون ☐ ☐	
التاريخ والإمضاء	تونس في: 2025/02/05 إمضاء الطالب (ة)	
بيانات الأستاذ المشرف	الاسم واللقب : عبد الباسط قوادر الرتبة : أستاذ تعليم عالي المؤسسة: المعهد العالي لأصول الدين القسم: الشريعة والقانون الهاتف : 97731353 العنوان الإلكتروني: abdelbaset.gouaidar@gmail.com	جامعة الزيتونة المعهد العالي لأصول الدين بتونس 11 ... 2025 حث عدد: ...
التاريخ والإمضاء	تونس في: 5 02 2025 الدكتور عبد الباسط قوادر أستاذ فقه الوصايا والمواريث وتحقيق المخطوطات جامعة الزيتونة الهاتف: 97 731 353 إمضاء الأستاذ (ة) المشرف (ة)	

21, Rue Sidi Hizi, Palais du Leader, 1008 - Tunis

تتبع ملحق عدد 09

الجمهورية التونسية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الزيتونة
المعهد العالي للحضارة الإسلامية

تونس في 2024/12/26

إعـــلان لطلبة الدكتورا

تعلم إدارة المعهد كافّة الطلبة الذين وضعوا ملفّاتهم في السنة الماضية في الفترة الممتدّة ما بين 06 نوفمبر و06 ديسمبر 2023 بمكتب الضبط بالمعهد العالي للحضارة الإسلامية أنّه وقع النّظر في ملفّاتهم بتكوين لجان مشتركة بين المعهد العالي للحضارة الإسلامية والمعهد العالي لأصول الدين تحت إشراف جامعة الزيتونة وستنشر هذه القوائم قريبا وهؤلاء الطلبة مطالبون ابتداء من يوم الإثنين 30 ديسمبر 2024 بالتسجيل لهذه السنة الجامعية 2025/2024 م.

أمّا بالنسبة للطلبة الجدد الذين سيودعون ملفاتهم ابتداء من 30 ديسمبر 2024 إلى غاية منتصف شهر فيفري 2025 سيقع النظر –بعد ذلك– في ملفّاتهم وتقييمها لينم تسجيلهم في السنة المقبلة 2026/2025م.

المعهد العالي للحضارة الإسلامية
المـــديـــر
هشـــام قـــريـــسة

ملحق عدد 15

11-نهج جامع الشهداء – ساحة معتقل الزعيم -1008 تونس-الهاتف : 71569237 – 71569241/71569233-الفاكس : 71574575
البريد الالكتروني : isci@isci.rnu.tn / موقع الواب : www.isci.rnu.tn

الجمهورية التونسية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة الزيتونة
المعهد العالي للحضارة الإسلامية

تونس في 1 - 12 - 2023

إعـــــلام

بتاريخ مناقشة رسالة بحث ماجستير

يعلم رئيس لجنة مناقشة بحث ماجستير في اختصاص : الفقه

أنّ الطالب (ة) [illegible]

- سيناقش رسالة ماجستير بحث بعنوان : جهود علماء الزيتونة في خدمة أصول الفقه في القرن التاسع عشر والعشرين

بتاريخ : 1 - 12 - 2023 على الساعة 11:30 م ب ع

- من قبل لجنة المناقشة التالية : د. [illegible] ، رئيسا

د. [illegible] ، عضوا مناقشا

د. [illegible] ، مشرفا

رأي الإدارة

رئيس اللجنة

11 نهج جامع الهواء – ساحة معقل الزعيم – 1008 تونس – الهاتف: 71 569 237 / 71 569 233 / 71 569 241 - فاكس 71 574 575
البريد الالكتروني: iscitunis@yahoo.com / موقع الواب: www.isci.rnu.tn

يتبع ملحقا عدد 10

المعهد العالي للحضارة الإسلامية
بالمنستير

قائمة المقبولين في الدكتورا - إختصاص الفقه 2025-2024

ع/ر	الإسم و اللقب	العنوان(الموضوع)	المعدل العام للماجستير	عدم الرسوب	المشرف	
13	سرور شكو	الإجتهاد المقاصدي عند محمد الطاهر بن عاشور في كتابه التحرير و التنوير- دراسة تأصيلية تطبيقية	14.47	لا رسوب	د.هشام فريسة	تغيير الموضوع
14	محمد الحرابي	أحكام الإنعاش الطبي و الآثار المترتبة عليه	15.85	لا رسوب	د.محمد محسن بوشمال	تغيير الموضوع
15	حنان بكري	توظيف أصول الفقه في كتابات التيار الحداثي التونسي – المناهج و الآثار-	15.38	لا رسوب	د.بثينة الجلاصي	الموافقة على الموضوع
16	أسية الضاوي	التقييد على تهذيب المدونة للقاضي ابي الحسن علي بن محمد زرويلي من كتاب الأقضية الى كتاب الإستحقاق – دراسة و تحقيق.	14.44	لا رسوب	د.سماح بن فرج	الموافقة على الموضوع
17	يوسف الميساوي	الشفوح الأصولي عند الشيخ محمد جعيط من خلال حاشيته على شرح تنقيح الفصول للقرافي	12.39	لا رسوب	د.ابراهيم الشايبي	تغيير الموضوع
18	هدى قفصاوي	تحقيق مخطوط اكمال الفوائد و اتمام المملاة بالعوائد للشرف حسن عند الكبير	15.28	لا رسوب	د.بشير عبد اللاوي	تغيير الموضوع
19	درصاف بنصر	جهود المالكية في المصنفات التربوية	13.36	لا رسوب	د.محمد المدنيني	تغيير او تعديل الموضوع
20	حمزة معمري	أثر قاعدتي "الضرر يزال" و "المشقة تجلب التيسير في الممارسات الطبية المستجدة	13.81	لا رسوب	د.ابراهيم الشايبي	تغيير الموضوع
21	سليم بن الشيخ	الشيخ محمد الحبيب ابن الخوجة سيرة ومسيرة	13.39	لا رسوب	د.محمد محسن بوشمال	تعديل أو تغيير الموضوع
22	محمد علي الخشتالي	محاضر مجلة الأحكام الشرعية قسم الأحوال الشخصية الجزء 3 و4 تحقيق وتأصيل	15.76	لا رسوب	د.سماح بن فرج	تغيير موضوع
23	ديمة الزرداني	تحريم المقاصد و تحريم الوسائل و تطبيقاته في مجال الأحوال الشخصية (نماذج مختارة)	12.51	لا رسوب	د. محمد المدنيني	تعديل أو تغيير الموضوع
	فوزي بالثابت	نوازل الأحوال الشخصية في كتاب الأجوبة لابن عظوم – دراسة فقهية تحليلية-		لا رسوب	د.ابراهيم الشايبي	بالموافقة

تبع ملحق عدد 15

تونس في 2026/03/17

إلى السيد رئيس الأول للمحكمة الإدارية

الإسم : رضوان

اللقب: شعباني

الهاتف:55082050

الموضوع : دعوى إيقاف تنفيذ

إني الممضي أسفله **الطالب رضوان شعباني** صاحب بطاقة تعريف وطنية عدد 12674625 الصادرة بتونس بتاريخ 20 أوت 2014 من مواليد 18 ماي 1996 بالقصرين أتقدم إلى سيادتكم بهذا المطلب الثـاني مكرر في نفس الصدد موضوع تظلم بخصوص القبول بمرحلة الدكتوراه.

1 أكتوبر 2024 تم فتح باب الترشحات للدراسة بمرحلة الدكتوراه للسنة الجامعية 2024/2025و ذلك إلى غاية يوم 26 أكتوبر، ثم بعد 4 أيام فقط(4 أكتوبر 2024) يتم غلق باب الترشحات لأسباب مجهولـة و **هذا موثق بالملحق عدد 01** وتم الإعلام بأنه لن تكون هناك سنة لمرحلة الدكتوراه سنة 24/25 لحـد الآن الأمور واضحة.

بعد الضغط من طرف الطلبة تم إعادة فتح باب الترشحات و ذلك يوم 2024/12/27 و لكن تم فتحـه بعنوان السنة الجامعية2025/2026 و نحن لا نزال في سنة 2024 طبعا هذا قرار إرتجالي لا مرجع و لا أساس قانوني له بل هو خرق صريح و واضح للقانون من كـل هـذه الأطـراف (ادارة المعهـد/مدرسـة الدكتوراه/رئاسة الجامعة/لجنة الدكتوراه) **و هذا موثق بالملحق عدد 02.**

بعد كل هذا يقع جمع كل الملفات ثم يوم 7 مارس 2025 يتم قَبُول 3 طلبة فقط بمرحلـة الـدكتوراه بعنوان السنة الجامعية 2024/2025!!!! يعني سنة جامعية كاملة يتم فيها قبول 3 طلبة فقط

حيث لم يتم تنزيل نتائج القبول كما هو معتاد هذا الفعل اغتصبا صارخا لمبدأ تكافؤ الفرص بين الطلبة و طمس لمبدأ الشفافية .

حيث أنني توجهت بالسؤال بكل وضوح لكل الأطراف "لماذا تم قبول الطلبة المذكورين دون غيـرهم؟ لماذا لم تنزل مدرسة الدكتوراه قائمة المقبولين؟ من هم هؤولاء الطلبة؟ أي معيار أعتمد لقبولهم؟ لماذا هـم فقط؟ لا إجابة طبعا و هذا فساد إداري واضح .

حيث أنني مطلب تظلّم في رئاسة الجامعة من 12 جانفي 2026 و لم أسترجع حقـي و هـذا موثـق **بالملحق عدد 04.**

1

ملحق عدد ١١



تونس في 2026/03/17

إلى السيد وزير التعليم العالي و البحث العلمي

الموضوع : ملف فساد إداري في ما يخص مرحلة الدكتوراه بجامعة الزيتونة

إني الممضي أسفله **الطالب رضوان شعباني** صاحب بطاقة تعريف وطنية عدد 12674625 أتقدم إلى سيادتكم بهذا المطلب الثاني مكرر في نفس الصدد موضوع تظلم بخصوص القبول بمرحلة الدكتوراه.

1 أكتوبر 2024 تم فتح باب الترشحات للدراسة بمرحلة الدكتوراه للسنة الجامعية 2024/2025و ذلك إلى غاية يوم 26 أكتوبر، ثم بعد 4 أيام فقط(4 أكتوبر 2024) يتم غلق باب الترشحات لأسباب **مجهولة و هذا موثق بالملحق عدد 01** وتم الإعلام بأنه لن تكون هناك سنة لمرحلة الدكتوراه سنة 24/25 لحد الآن الأمور واضحة.

بعد الضغط من طرف الطلبة تم إعادة فتح باب الترشحات و ذلك يوم 2024/12/27 و لكن تم فتحه بعنوان السنة الجامعية2025/2026 و نحن لا نزال في سنة 2024 طبعا هذا قرار إرتجالي لا مرجع و لا أساس قانوني له بل هو خرق صريح و واضح للقانون من كل هذه الأطراف (ادارة المعهد/مدرسة الدكتوراه/رئاسة الجامعة/لجنة الدكتوراه) و هذا موثق بالملحق عدد **02**.

بعد كل هذا يقع جمع كل الملفات ثم يوم 7 مارس 2025 يتم قبول 3 طلبة فقط بمرحلة الدكتوراه بعنوان السنة الجامعية 2024/2025!!! يعني سنة جامعية كاملة يتم فيها قبول 3 طلبة فقط حيث لم يتم تنزيل نتائج القبول كما هو معتاد هذا الفعل اغتصبا صارخا لمبدأ تكافؤ الفرص بين الطلبة و طمس لمبدأ الشفافية .

حيث أنني توجهت بالسؤال بكل وضوح لكل الأطراف لماذا تم قبول الطلبة المذكورين دون غيرهم ؟ لماذا لم تنزل مدرسة الدكتوراه قائمة المقبولين؟ من هم هؤولاء الطلبة؟ أي معيار أعتمد لقبولهم؟ لماذا هم فقط؟ لا إجابة طبعا و هذا فساد إداري واضح .

حيث أنني مطلب تظلّم في رئاسة الجامعة من 12 جانفي 2026 و لم أسترجع منقي و هذا موثق بالملحق عدد 04.

1

ملحق عدد ١٤

إلى السيد مدير المعهد العالي لأصول الدين

تونس في 21/ 02/ 2026

رضوان شحباني
رقم ب.ت.و: 12774621
الهاتف: 55082050

الموضوع: مطلب نفاذ إلى المعلومة طبقًا لأحكام القانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 المؤرخ في 24 مارس 2016 المتعلق بالحق في النفاذ إلى المعلومة.

عملاً بأحكام الفصل 32 من الدستور التونسي وطبقًا لمقتضيات القانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 المتعلق بالحق في النفاذ إلى المعلومة، يشرفني أن أتقدم إلى سيادتكم بهذا المطلب قصد تمكيني من النفاذ إلى المعلومة التالية:

- المراسلة التي وردت من رئاسة جامعة الزيتونة والتي تقضي بترسيم الطلبة الثلاث دون سواهم بمرحلة الدكتوراه في السنة الجامعية 2025/2026
- نسخة من محضر مداولات لجنة قبول طلبة الدكتوراة بعنوان السنة الجامعية 2025/2026

أرجو تمكيني من نسخ ورقية من الوثائق المذكورة أعلاه داخل الآجال القانونية المنصوص عليها بالفصل 14 من القانون المذكور.

وأذكّر بأن عدم الرد في الآجال القانونية يُعدّ رفضًا ضمنيًا يُخوّل لي حق الطعن طبق الإجراءات الجاري بها العمل أمام هيئة النفاذ إلى المعلومة.

جامعة الزيتونة
المعهد العالي لأصول الدين بتونس
25 فيفري 2026
الصادر

ولم تتم الإستجابة

ملحق عدد 13

إجابة السيد وزير التعليم العالي

والبحث العلمي

الموضوع: حول الإجابة على سؤال كتابي.

المرجع: إحالتكم عدد ص-2026-26-3000-0001711 الواردة علينا بتاريخ 29 جوان 2026.

تحية طيبة،

وبعد تبعا لإحالتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه، حول الإجابة على سؤال كتابي صادر عن السيّدة النائبة "هالة جاب الله" حول شبهات الإخلال بمبادئ الشفافية وتكافؤ الفرص في الترشح لمرحلة الدكتوراه بجامعة الزيتونة، يُشرفني مدكم بالتوضيحات التالية:

- انطلقت الوزارة، مع مفتتح السنة الجامعية 2024-2025، في اتخاذ جملة من الإجراءات الرامية إلى تطوير دراسات الدكتوراه، وذلك بدعوة الجامعات والمؤسسات الراجعة إليها بالنظر ومدارس ولجان الدكتوراه إلى اعتماد معايير مضبوطة تمكن من استقطاب الطلبة المتميزين. كما تم تحديد عدد البقاع المفتوحة بما يراعي إمكانيات المؤسسة على مستوى التأطير والبحث مع ضبط سقف لعدد الأطروحات التي يمكن لكل أستاذ الإشراف عليها، فضلًا عن حثّ المشرفين على اعتماد المتابعة المستمرة في إنجاز الأطروحات ويندرج هذا التوجّه في إطار السعي إلى مزيد حوكمة دراسات الدكتوراه والارتقاء بجودتها،

- وحيث أصدر المعهد العالي لأصول الدين بلاغا لفتح باب التسجيل بمرحلة الدكتوراه بتاريخ 01 أكتوبر 2024 على خلاف التراتيب المشار إليها أعلاه، تولت الجامعة دعوته إلى تعليق عملية الترشح في مرحلة أولى ثم تمّ التوجه إلى عدم فتح باب التسجيل بعنوان نفس السنة الجامعية المذكورة في مرحلة ثانية نظرا لتجاوز السقف المسموح به في مجال التأطير والإشراف،

- ولقد تمت متابعة وضعية دراسات الدكتوراه ومدرسة الدكتوراه بالمعهد العالي لأصول الدين على مستوى الوزارة بما سمح بتصحيح الوضع وإعادة انتظام سير مرحلة الدكتوراه. وهو ما أفضى إلى إقرار استئناف دراسة الترشحات للتسجيل بالدكتوراه بعنوان السنة الجامعية 2025-2026 وذلك في إطار الالتزام بمقاييس القبول التي تم ضبطها من قبل لجنة مختصة محدثة على مستوى الجامعة،

وقد اجتهدت المؤسسة في دراسة الملفّات المودعة لديها قبل تعليق التسجيل وقبول عدد منها.

هذا، وحفاظا على مبادئ الشفافية وتكافؤ الفرص تولّت الوزارة دعوة المؤسسة والجامعة إلى اتخاذ الاحتياطات اللازمة لضمان حسن سير عملية التسجيل والمساواة بين جميع المترشحين.

وتفضلوا بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب نجيب عكرمي

الموضوع: سؤال كتابي حول أحداث دور للثقافة في معتمدية زانوش والقصر

عملا بمقتضيات أحكام الفصلين 114 من المستور و129 من النظام الداخلي أتقدم إلى السيد وزير الثقافة بالسؤال الكتابي التالي:

السؤال:

1- متى تنطلق وزارة الثقافة في احداث دار للثقافة في معتمدية زانوش

2-ضرورة احداث مكتبة عمومية أو مركز متعدد الاختصاصات الثقافية في عمادة عبد الصادق معتمدية زانوش

3-متى يتم احداث دار للثقافة في معتمدية القصر المدينة التاريخية والواحة الطبيعية. والسلام

إجابة السيدة وزيرة الشؤون الثقافية

الموضوع: حول الإجابة عن السؤال الكتابي الموجه من قبل النائب السيد نجيب عكرمي بخصوص إحداث دار ثقافة ومكتبة عمومية بمعتمدية زانوش ودار ثقافة بمعتمدية القصر.

المرجع: إحالتكم عدد ص-2026-26-3000-0001564 بتاريخ 8 جوان 2026

المرفقات: بطاقة إجابة

تحية طيبة وبعد،

تبعا للإحالة المشار إليها بالمرجع أعلاه والمتعلقة بطلب الإجابة عن السؤال الكتابي الموجه من قبل النائب السيد نجيب عكرمي بخصوص إحداث دار ثقافة ومكتبة عمومية بمعتمدية زانوش ودار ثقافة بمعتمدية القصر أتشرف بموافاتكم، مرفقا لهذا، ببطاقة تتضمن عناصر الإجابة عن السؤال المطروح.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

بطاقة إجابة

عن السؤال الكتابي الموجه من قبل

النائب السيد نجيب عكرمي

موضوع السؤال: بخصوص إحداث دار ثقافة ومكتبة عمومية بمعتمدية زانوش ودار ثقافة بمعتمدية القصر.

الإجابة:

لم ترد على وزارة الشؤون الثقافية أية مقترحات من المجالس المحليّة أو المجلس الجهوي بقفصة تتضمّن هذه المشاريع ضمن مشروع مخطط التنمية 2026/2030، كما أن الجهة لم توافنا بمقترح عقارات وظيفية داخل مثال التهيئة العمرانية حتى نتمكن من تخصيصها وإنجاز هذه المشاريع الثقافية بالجهة.

هذا وتجدر الإشارة الى إمكانية برمجتها ضمن برنامج التنمية المندمجة، وتبقى وزارة الشؤون الثقافية منفتحة على جميع المقترحات في هذا الشأن. والسلام

السؤال الكتابي

للنائب غسان بامون

تبعا للفصلين عدد 114 من الدستور و129من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتقدم لسيادتكم بسؤال كتابي

الموضوع: حول الانطلاق في انجاز مشروع المكتبة العمومية بعمادة مليتة من معتمدية حومة السوق جربة

شهد مشروع احداث مكتبة عمومية بعمادة مليتة من معتمدية حومة السوق جملة من الاجراءات الضرورية مثل هبة العقار المخصص للمشروع لفائدة وزارة الثقافة وتم استكمال اجراءات

التخصيص العقاري و تسوية الوضعية العقارية للعقار الموهوب وبالرغم من استيفاء هذه المراحل الأساسية لا يزال المشروع يراوح مكانه منذ سنوات دون الانطلاق الفعلي في أشغال الانجاز و هو ما أثار استياء أهالي منطقة ملبنة الذين يترقبون تجسيم هذا المكسب الثقافي الهام على أرض الواقع لما له من دور ثقافي و معرفي في المنطقة و الذي سيحتضن شباب وأطفال المنطقة .

وعليه نتقدم اليكم بالأسئلة التالية:

1/ ما هي الوضعية الحالية لملف مشروع المكتبة العمومية بمليتة بعد استكمال اجراءات الهبة والتخصيص وتسوية الوضعية العقارية؟

2/ما هي الأسباب التي حالت دون الشروع في تنفيذ هذا المشروع الى حد الآن رغم ازالة الاشكاليات العقارية؟

3/ هل تم ادراج الاعتمادات المالية اللازمة لانجاز المشروع ضمن ميزانية الوزارة لسنة القادمة؟

4/ ما هو الجدول الزمني الذي تعتزم الوزارة اعتماده للانطلاق في أشغال بناء المكتبة العمومية بمليتة؟ والسلام

إجابة السيدة وزيرة الشؤون الثقافية

الموضوع: إجابة عن السؤال الكتابي الموجه من قبل النائب السيد غسان يامون بخصوص مشروع بناء مكتبة عمومية بمليتة معتمدية جربة من ولاية مدنين.

المرجع: إحالتكم عدد ص-2026-26-3000-0001714 الواردة بتاريخ 24 جوان 2026

المرفقات: بطاقة إجابة.

تحية طيبة وبعد،

تبعا للإحالة المشار إليها بالمرجع أعلاه والمتعلّقة بطلب الإجابة عن السؤال الكتابي الموجه من قبل النائب السيد غسان يامون بخصوص مشروع بناء مكتبة عمومية بمليتة معتمدية جربة من ولاية مدنين أتشرف بموافاتكم مرفقا لهذا ببطاقة تتضمن عناصر الإجابة عن السؤال المطروح.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

بطاقة إجابة

عن السؤال الكتابي الموجه

من قبل النّائب السيد غسان يامون

موضوع السؤال: بخصوص مشروع بناء مكتبة عمومية بمليتة معتمدية جربة من ولاية مدنين.

الإجابة:

تم إدراج مشروع المكتبة العمومية بمليتة ضمن مخطّط التنمية للفترة 2016-2020، غير أنه تعذر إنجازه خلال تلك الفترة لعدم توفّر رصيد عقاري ملائم. وبناءً عليه، تم اقتراح إعادة إدراج المشروع ضمن مخطّط التنمية للفترة 2026-2030، قصد استكمال الإجراءات الضرورية والانطلاق في إنجازه حال توفّر العقار المناسب.

وفي هذا الإطار، اقترحت المصالح الجهوية بمدنين عقارًا كائنًا بمنطقة مليتة يمسح حوالي 930م ^{2}، ومشمولا بمثال التهيئة العمرانية لبلدية جربة حومة السوق، وهو عبارة عن هبة لفائدة الدولة من قبل أحد الخواص. وتعمل المصالح المركزية والجهوية بوزارة الشؤون الثقافيّة حاليًا على استكمال الملف العقاري، ولا سيّما تسوية وضعيّة عقد الهبة باعتبار أنّه تضمّن التنصيص على هبة العقار لفائدة وزارة الشؤون الثقافيّة في حين يقتضي الترتيب الجاري به العمل أن تكون الهبة لفائدة الدولة، على أن يتم لاحقًا تخصيص العقار الفائدة وزارة الشؤون الثقافيّة بصفتها الجهة المتبنّية للمشروع، وذلك وفقًا لمقترح المصالح الجهوية لأملاك الدولة والشؤون العقارية بمدنين.

ويجدر التذكير بأنّ الفصل 12 من الأمر الحكومي عدد 967 لسنة 2017 المؤرّخ في 31 جويلية 2017 والمتعلّق بتنظيم إنجاز البنايات المدنيّة، أوجب إعداد ملف مرجعي لكل مشروع بناية مدنيّة، يتضمّن بالخصوص سند ملكيّة أو كتبا إداريًا في الملكيّة أو أي وثيقة تثبت تخصيص قطعة الأرض لفائدة صاحب المشروع.

وبناءً على ما تقدّم، فإنّ الانطلاق في إنجاز مشروع المكتبة العمومية بمليتة يظل رهين استكمال جملة من الإجراءات، تتمثل أساسًا في:

- استكمال إجراءات التسوية العقارية للعقار المقترح، طبقًا لأحكام الأمر الحكومي عدد 967 السنة 2017 المشار إليه.

- إدراج المشروع ضمن ميزانية وزارة الشؤون الثقافية، في حدود البرمجة والاعتمادات المالية المتاحة.

وعقب استكمال هذه الإجراءات واستيفاء مختلف المتطلبات الإدارية والعقارية، سيتسنى الشروع في إنجاز مشروع المكتبة العمومية بملّيتة في أفضل الظروف، ووفق الأطر القانونية والفنية المعمول بها.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائبين محمد علي والطاهر بن منصور

عملا بمقتضيات أحكام الفصلين 114 من الدستور 129 من النظام الداخلي، أتشرف بأن أحيل إليكم الأسئلة الكتابية التالية:

الموضوع: حول الوضعية المهنية لمتعاقدي مراكز الفنون الدرامية والركحية.

المصاحيب: نسخة من المراسلة الواردة علينا من متعاقدي مراكز الفنون الدرامية والركحية.

السيدة وزيرة الشؤون الثقافية،

تحية طيبة وبعد،

تفاعلا مع التوجهات الوطنية الرامية إلى تكريس الدور الاجتماعي للدولة والقطع النهائي مع كافة أشكال التشغيل الهش، وفي إطار السعي لضمان الاستقرار الاجتماعي والمهني أعرض على وزارتكم ملف تسوية يخص الأعوان والعملة المتعاقدين مع مراكز الفنون الدرامية والركحية بمختلف جهات الجمهورية وحرصا على إنصاف هذه الفئة - خاصة في ظل غياب قانون أساسي خاص بمراكز الفنون الدرامية والركحية - الأمر الذي عمق أزمة هذه المراكز ووضعها في حجر الزاوية من الناحية القانونية والمالية، وجعل من الوضعية المهنية والاجتماعية لهؤلاء هشة وغير محدّدة بوضوح.

كما نحيطكم علما وأنّه قد تم تشغيلهم منذ سنوات طويلة، تجاوزت في عديد الحالات خمس (5) سنوات ووصلت في بعضها إلى أربع عشرة (14) سنة، وذلك بموجب عقود شغل هشة لا توفر أدنى مقومات الاستقرار المهني أو الاجتماعي، رغم قيامهم بمهام إدارية وتقنية وإبداعية أساسية ضمنت استمرارية المرفق الثقافي العمومي على المستوى الجهوي.

إضافة إلى أن ما يقارب 95 % من عقودهم انتهت آجالها بتاريخ 31 ديسمبر 2025، ومع ذلك لازالوا يباشرون مهامهم اليومية داخل المراكز، دون تجديد العقود أو تسوية وضعياتهم، وهو ما يضعهم في حالة هشة قانونيا واجتماعيًا ويعرضهم لمخاطر فقدان الحقوق الأساسية زد على ذلك غياب التغطية الاجتماعية، مما يحرمهم من حقهم في العلاج والتقاعد وعدم استقرار الأجور، إضافة إلى التأخر المتكرر في صرف مستحقات مالية محدودة أصلا، هذا الأمر يتعارض مع التوجهات التشريعية الجديدة للدولة، خاصة في ظل التعديلات الأخيرة لمجلة الشغل، التي تهدف إلى القطع مع التشغيل الهش وضمان العمل اللائق.

وبناءً على ما تقدم، وحرصا منا على تكريس حق هذه الفئة في العمل الكريم والاستقرار الاجتماعي نطرح عليكم السؤال التالي:

- متى ستتم تسوية الوضعية المهنية لمتعاقدي مراكز الفنون الدرامية والركحية وتمكينهم من مستحقاتهم المالية؟

وتقبلوا مني، السيدة وزيرة الشؤون الثقافية، فائق عبارات الاحترام والتقدير.

موضوع: التماس توجيه سؤال للسيدة وزيرة الشؤون الثقافية حول الوضعية المهنية لمتعاقدي مراكز الفنون الدرامية والركحية

تحية طيبة وبعد،

نحن المتعاقدون مع مراكز الفنون الدرامية والركحية بمختلف جهات الجمهورية، نتوجه إليكم بهذه المراسلة قصد إحاطتكم علمًا بوضعيتنا المهنية والاجتماعية الصعبة، راجين منكم التفاعل مع هذا الملف ونقله إلى الجهات المعنية، في إطار دوركم الرقابي والتشريعي.

لقد تم تشغيلنا منذ سنوات طويلة، تجاوزت في عديد الحالات خمس (5) سنوات ووصلت في بعضها إلى أربع عشرة (14) سنة، وذلك بموجب عقود شغل هشة لا توفّر أدنى مقومات الاستقرار المهني أو الاجتماعي، رغم قيامنا بمهام إدارية وتقنية وإبداعية أساسية ضمنت استمرارية المرفق الثقافي العمومي على المستوى الجهوي.

ونلفت انتباهكم إلى أنّ ما يقارب 95 % من عقودنا انتهت بتاريخ 31 ديسمبر 2025، ومع ذلك ما زلنا نباشر مهامنا اليومية داخل المراكز، دون تجديد العقود أو تسوية وضعياتنا، وهو ما يضعنا في حالة هشة قانونيًا واجتماعيًا ويعرّضنا المخاطر فقدان الحقوق الأساسية.

إنّ هذه الوضعية انعكست علينا سلبًا، من أبرز تداعياتها:

- غياب التغطية الاجتماعية، بما يحرمنا من حقنا في العلاج والتقاعد.

- عدم استقرار الأجور، إضافة إلى التأخر المتكرّر في صرف مستحقات مالية محدودة أصلًا.

- تعارض وضعياتنا المهنية مع التوجهات التشريعية الجديدة للدولة، خاصة في ظل التعديلات الأخيرة لمجلة الشغل، التي تهدف إلى القطع مع التشغيل الهش وضمان العمل اللائق.

- غياب قانون أساسي خاص بمراكز الفنون الدرامية والركحية، مما عمق أزمة المراكز ووضعها في حجر الزاوية من الناحية القانونية والمالية، وجعل وضعيتنا المهنية والاجتماعية هشة وغير محددة بوضوح.

وبناءً على ما تقدم، وحرصا منا على حقنا في العمل الكريم والاستقرار الاجتماعي، نلتمس من سيادتكم التدخل العاجل لطرح هذا الملف على مستوى مجلس نواب الشعب، توجيه سؤال شفاهي إلى معالي السيدة وزيرة الشؤون الثقافية حول سبل تسوية وضعيتنا المهنية، وذلك خلال الجلسة العامة المقررة يوم 3 أفريل 2026.

ونحن على يقين أن السادة النواب يعملون على إيجاد حلول قانونية ومنصفة تضمن إدماجنا ضمن صيغ تشغيل قارة أو تسوية عادلة لوضعياتنا بما ينسجم مع القوانين الجاري بها العمل.

وتفضلوا بقبول فائق عبارات الاحترام والتقدير.

عن المتعاقدين مع مراكز الفنون الدرامية والركحية

إجابة السيدة وزيرة الشؤون الثقافية

الموضوع: حول الإجابة عن السؤال الكتابي الموجه من قبل النائبين السادة محمد علي والطاهر بن منصور حول الوضعية المهنية لمتعاقدي مراكز الفنون الدرامية والركحية

المرجع: إحالتكم عدد ص-2026-26-3000-0001230 بتاريخ 24 أفريل 2026.

المرفقات: بطاقة إجابة.

تحية طيبة وبعد،

تبعا للإحالة المشار إليها بالمرجع أعلاه والمتعلّقة بطلب الإجابة عن السؤال الكتابي الموجه من قبل النائبين السادة محمد علي والطاهر بن منصور حول الوضعية المهنية المتعاقدي مراكز الفنون الدرامية والركحية أتشرف بموافاتكم، مرفقا لهذا ببطاقة تتضمن عناصر الإجابة عن السؤال المطروح. والسلام

بطاقة إجابة

عن السؤال الكتابي الموجه من قبل

النائبين السادة محمد علي والطاهر بن منصور

موضوع السؤال: حول الوضعية المهنية لمتعاقدي مراكز الفنون الدرامية والركحية

الإجابة:

تعمل وزارة الشؤون الثقافية على تسوية مختلف الوضعيات التعاقدية، ومن بينها وضعية المتعاقدين مع مراكز الفنون الدرامية والركحية وذلك في إطار احترام التشريع والتراتيب الجاري بها العمل.

وسيتم في أقرب الآجال صرف مستحقاتهم المالية المستوجبة على أساس قاعدة العمل المنجز وذلك بعد استكمال الإجراءات الإدارية والمالية اللازمة.

كما تجدر الإشارة إلى أن الوضعيات التعاقدية للمعنيين بالأمر لا تندرج ضمن مجال تطبيق القانون عدد 9 لسنة 2025 المؤرخ في 21 ماي 2025، المتعلق بتنظيم عقود الشغل ومنع المناولة.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائبة فاطمة المسدي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور التونسي والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، اتشرف بان احيل اليكم السؤال الكتابي التالي:

الموضوع: حول حوكمة المهرجانات الثقافية والتصرف الجمعياتي في التظاهرات المدعومة من المال العمومي

تحية طيبة وبعد،

شهدت عديد المهرجانات والتظاهرات الثقافية الكبرى في تونس خلال السنوات الأخيرة اعتماد نظام التصرف عبر الجمعيات الثقافية، وهو خيار كان من المفترض أن يعزز اللامركزية والانفتاح والمشاركة المحلية، غير أن الواقع أفرز في عدد من الجهات وضعيات أثارت احتجاجات واسعة لدى الفاعلين الثقافيين والمجتمع المدني.

ففي عدة حالات أصبحت بعض الجمعيات المشرفة على مهرجانات ممولة من المال العمومي تواصل النشاط والتصرف لسنوات طويلة دون عقد مؤتمرات انتخابية دورية ودون فتح باب الانخراطات مع غياب الشفافية المالية والإدارية، وهو ما خلق شعورًا بالإقصاء والاحتكار لدى عدد من الناشطين الثقافيين والشباب بالجهات.

ويُطرح هذا الإشكال بصفة خاصة في علاقة بـ مهرجان الصحراء الدولي، حيث تتحدث مكونات من الجهة عن استمرار نفس الجمعية في الإشراف على المهرجان رغم غياب مؤتمرات انتخابية وتجديد الهياكل وفتح باب العضوية، مما أثار حالة من الاحتقان والرفض في صفوف عدد من أبناء الجهة والفاعلين الثقافيين.

كما يشكو عدد كبير من أصحاب الجمعيات الثقافية الصغرى من شروط تمويل وإجراءات إدارية يعتبرونها مجحفة ومعقدة، أدت إلى تراجع المبادرات الثقافية المستقلة وإلى عزوف عديد الناشطين عن العمل الثقافي بسبب غياب الدعم أو صعوبة النفاذ إليه.

لذلك، أسأل السيدة الوزيرة:

- ما هو الإطار القانوني والرقابي المعتمد من قبل الوزارة لمتابعة الجمعيات المشرفة على المهرجانات الثقافية المدعومة من المال العمومي؟
- هل قامت الوزارة بعمليات تدقيق أو تقييم لحوكمة الجمعيات التي تشرف على المهرجانات الكبرى والدولية؟
- هل تتثبت الوزارة من احترام هذه الجمعيات لواجباتها القانونية المتعلقة بعقد المؤتمرات الانتخابية وتجديد الهياكل وفتح باب الانخراطات؟
- ما هي الوضعية القانونية الحالية للجمعية المشرفة على مهرجان الصحراء الدولي؟ وهل تحترم شروط الحوكمة والشفافية المطلوبة للاستفادة من التمويل العمومي؟
- ما هي قيمة التمويلات العمومية التي تم إسنادها خلال السنوات الأخيرة للمهرجانات الكبرى التي تدار عبر جمعيات؟
- هل تعتزم الوزارة مراجعة منظومة التصرف الجمعياتي في المهرجانات الثقافية بما يضمن الشفافية والتداول والتشاركية ومنع الاحتكار؟
- ما هي الإجراءات التي تعتزم الوزارة اتخاذها لدعم الجمعيات الثقافية المحلية الصغرى وتبسيط شروط التمويل أمام المبادرات الثقافية المستقلة والشبابية؟

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير والسلام

إجابة السيدة وزيرة الشؤون الثقافية

الموضوع: الإجابة عن السؤال الكتابي الموجّه من قبل النائبة السيدة فاطمة المسدي حول "حوكمة المهرجانات الثقافية والتصرف الجمعياتي في التظاهرات المدعومة من المال العمومي"

المرجع: إحالتكم عددص-2026-26-3000-0001554 الواردة بتاريخ 08 جوان 2026.

المرفقات: بطاقة إجابة

تحية طيبة وبعد،

تبعا للإحالة المشار إليها بالمرجع أعلاه والمتعلّقة بطلب الإجابة عن السؤال الكتابي للنائبة السيدة فاطمة المسدي حول "حوكمة المهرجانات الثقافية والتصرف الجمعياتي في التظاهرات المدعومة من المال العمومي"، أتشرف بموافاتكم، مرفقا لهذا، ببطاقة تتضمن عناصر الإجابة عن السؤال المطروح.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

بطاقة إجابة

عن السؤال الكتابي الموجه

من قبل النائب السيدة فاطمة المسدي

موضوع السؤال: حول حوكمة المهرجانات الثقافية والتصرف الجمعياتي في التظاهرات المدعومة من المال العمومي"

الإجابة:

تؤكد الوزارة أن دعم المهرجانات والتظاهرات الثقافية يندرج في إطار تنفيذ السياسة الثقافية للدولة الرامية إلى ضمان الحق في الثقافة وتعزيز اللامركزية الثقافية ودعم الاقتصاد الثقافي مع الحرص على تكريس مبادئ الحوكمة الرشيدة والشفافية وحسن التصرف في المال العمومي.

وقد عملت الوزارة خلال السنوات الأخيرة على الانتقال من مقاربة تقوم على مجرد إسناد الدعم إلى مقاربة جديدة ترتكز على التخطيط والتقييم والحوكمة والنجاعة، وذلك من خلال تطوير منظومة متابعة المهرجانات وإحداث المرصد الوطني للمهرجانات واعتماد مؤشرات موضوعية لتقييم الأداء وتوجيه الدعم العمومي.

➢ **بخصوص الإطار القانوني والرقابي المعتمد لمتابعة الجمعيات المشرفة على المهرجانات**

تخضع عملية إسناد التمويل العمومي للجمعيات بما في ذلك الجمعيات المشرفة على المهرجانات والتظاهرات الثقافية، إلى أحكام المرسوم عدد 88 لسنة 2011 المؤرخ في 24 سبتمبر 2011 المتعلق بتنظيم الجمعيات والأمر عدد 5183 لسنة 2013 المؤرخ في 18 نوفمبر 2013 المتعلق بضبط معايير وإجراءات وشروط إسناد التمويل العمومي للجمعيات.

وفي هذا الإطار، تتولى اللجان الفنية للتمويل العمومي للجمعيات بالوزارة والمؤسسات الراجعة إليها بالنظر، متابعة الجمعيات المنتفعة بالدعم العمومي وفق منظومة رقابية متكاملة لا تقتصر على مرحلة ما بعد صرف المنحة، وإنما تنطلق منذ مرحلة إسنادها. وتتولى اللجنة عند دراسة ملفات التمويل تحديد قيمة المنحة والأنشطة أو الفقرات التي يشملها الدعم والكلفة التقديرية لكل منها، ويتم تضمين ذلك ضمن اتفاقية لإسناد المنحة تبرم مع الجمعية المعنية وتسجل لدى القابضة المالية.

كما تتضمن اتفاقية إسناد المنحة جملة من الالتزامات المحمولة على الجمعية المنتفعة، وفي مقدمتها تقديم تقرير أدبي ومالي مفصل، مرفق بجميع الوثائق والمؤيدات المثبتة لأوجه الصرف وذلك في أجل أقصاه ثلاثة (3) أشهر من تاريخ إنجاز النشاط أو التظاهرة، تطبيقا لأحكام الأمر عدد 5183 لسنة 2013.

وتتولى مصالح الوزارة متابعة مدى احترام الجمعيات لهذه الالتزامات والتثبت من سلامة التصرف في الاعتمادات العمومية المسندة إليها وتوجيه التنابيه عند تجاوز الآجال القانونية أو عند الإخلال بالالتزامات التعاقدية مع اتخاذ الإجراءات القانونية والترتيبية المستوجبة في حق الجمعيات المخلة بما في ذلك فسخ اتفاقيات التمويل والمطالبة باسترجاع الأموال العمومية عند الاقتضاء.

وفي هذا السياق، أصدرت وزارة الشؤون الثقافية خلال سنة 2026 عدد 24 قرارا بفسخ اتفاقيات إسناد منح واتفاقيات شراكة، كما اتخذت الإجراءات القانونية الرامية إلى استرجاع الأموال العمومية التي تم صرفها لفائدة جمعيات ثبت إخلالها بالتزاماتها التعاقدية أو القانونية وهو ما يعكس حرص الوزارة على تكريس مبادئ الحوكمة الرشيدة وحسن التصرف في المال العمومي، وعدم التهاون مع أي إخلال بشروط الانتفاع بالدعم العمومي.

➢ **بخصوص عمليات التدقيق وتقييم حوكمة الجمعيات المشرفة على المهرجانات الكبرى**

لا تقتصر متابعة الوزارة على مراقبة صرف المنح، وإنما تعتمد منظومة متكاملة لتقييم أداء المهرجانات وقياس أثرها الثقافي والاقتصادي والاجتماعي

وفي هذا الإطار، أحدثت الوزارة المرصد الوطني للمهرجانات الذي يتولى:

- إرساء قاعدة بيانات وطنية للمهرجانات.
- تطوير منظومة إحصائية وطنية.
- اعتماد مؤشرات كمية ونوعية لتقييم الأداء.
- تقييم المردودية الثقافية والاقتصادية للمهرجانات.
- المساهمة في توجيه قرارات التمويل على أسس موضوعية.
- إعداد تقارير سنوية تساعد على تطوير السياسات العمومية في مجال المهرجانات.

وقد اعتمد المرصد خلال سنة 2025 منهجية تقييم تقوم على ثلاثة مستويات متكاملة تشمل تقييم الهيئة المنظمة، وتقييم المندوبيات الجهوية للشؤون الثقافية، ثم التقييم المركزي وتحليل المؤشرات، بما يسمح بالحصول على معطيات دقيقة وموضوعية حول مختلف المهرجانات.

وقد أفضت هذه المنهجية إلى تسجيل النتائج التالية خلال سنة 2025:

- تنظيم 298 مهرجانا صيفيا بكامل ولايات الجمهورية.
- تقديم 2411 عرضا ونشاطا ثقافيا.
- استقطاب 3.425.762 متفرجا.
- مساهمة الوزارة في تمويل المهرجانات بمبلغ 10.202 مليون دينار، أي ما يعادل 50,33 من مجموع مواردها مقابل مساهمات الجماعات المحلية والرعاة ومداخيل التذاكر والموارد الذاتية الأخرى.

كما بين تقرير المرصد أن المهرجانات شهدت مشاركة عروض من 12 دولة وتقديم 64 عرضا أجنبيا، بما يؤكد مساهمتها في تعزيز الإشعاع الثقافي الدولي لتونس وتنشيط الحركية الثقافية والسياحية.

➢ **بخصوص التثبت من احترام الجمعيات لواجباتها القانونية**

تحرص الوزارة عند دراسة ملفات طلبات التمويل على التثبت من الوضعية القانونية للجمعيات ومن استكمال الوثائق التي يفرضها الأمر الحكومي عدد 5183 لسنة 2013.

أما فيما يتعلق بعقد المؤتمرات الانتخابية وتجديد الهيئات المديرة وفتح باب الانخراطات وسائر الالتزامات المحمولة على الجمعيات فإنها تبقى خاضعة لأحكام المرسوم عدد 88 لسنة 2011، وتتولى متابعتها الجهات المختصة قانونا كل في حدود صلاحياته.

وبالتالي فإن الوزارة تعتمد الوثائق القانونية المستوجبة عند إسناد التمويل العمومي، وتتخذ ما يقتضيه القانون في صورة ثبوت إخلال يؤثر في شروط الانتفاع بالدعم.

➢ **بخصوص الوضعية القانونية الحالية للجمعية المشرفة على المهرجان الدولي للصحراء دوز**

تفيد المعطيات المتوفرة لدى الوزارة أن جمعية المهرجان الدولي للصحراء بدوز أحدثت سنة 2022، وتم نشر إعلام تكوينها بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية بتاريخ 27 جانفي 2023. كما عقدت الجمعية جلسة عامة انتخابية بتاريخ24 ماي 2026 أسفرت عن انتخاب هيئة مديرة جديدة لمدة سنتين، ولم يثبت لدى الوزارة وجود ما يحول قانونا دون انتفاعها بالتمويل العمومي.

وقد استوفت الجمعية عند تقديم ملف طلب التمويل الوثائق والشروط المنصوص عليها بالأمر الحكومي عدد 5183 لسنة 2013، شأنها شأن بقية الجمعيات المنتفعة بالدعم العمومي وتخضع لنفس آليات المتابعة والرقابة المعتمدة من قبل الوزارة.

➢ **بخصوص التمويلات العمومية المسندة للمهرجانات التي تدار عبر جمعيات**

تعتمد وزارة الشؤون الثقافية في إسناد التمويل العمومي للمهرجانات التي تشرف عليها الجمعيات على معايير موضوعية تراعي القيمة الفنية والثقافية للمشروع، وإشعاعه الوطني أو الدولي، وانتظام دوراته، ومدى مساهمته في تنشيط الحركة الثقافية بالجهات، إضافة إلى قدرة الجمعية على تعبئة موارد مالية ذاتية وشراكات مع الجماعات المحلية والقطاعين العام والخاص.

ولا يمثل الدعم الذي تسنده الوزارة سوى أحد مكونات تمويل المهرجانات، حيث تحرص على تنويع مصادر التمويل بما يعزز استدامة هذه التظاهرات ويحد من الاعتماد الكلي على التمويل العمومي.

السنة	عدد الملفات المدروسة	عدد الملفات والجمعيات المدعومة	قيمة الدعم المسند
2024	255	73	1.4 م د
2025	145	43	1.8 م د
2026	3	3	390 أد *في إطار تكريس اللامركزية الثقافية، تم تحويل جزء هام من الاعتمادات إلى المندوبيات الجهوية للشؤون الثقافية

أما بخصوص المهرجانات الصيفية فقد شمل الدعم العمومي خلال سنة 2025 ما مجموعه 298 مهرجانا صيفيا موزعة على كامل ولايات الجمهورية، بمجموع موارد مالية قدرت بحوالي 20.272 مليون دينار، ساهمت وزارة الشؤون الثقافية فيها بمبلغ 10.202 مليون دينار أي بنسبة 50,33% ، في حين توزعت بقية الموارد بين مساهمات الجماعات المحلية وعائدات الاستشهار والرعاية ومداخيل التذاكر، والدعم الخاص، والموارد الذاتية الأخرى وهو ما يؤكد أن سياسة الوزارة لا تقتصر على دعم المهرجانات الدولية الكبرى، بل تشمل مختلف المهرجانات الوطنية والجهوية والمحلية وفق مقاييس موضوعية تضمن العدالة في توزيع الدعم العمومي.

- **بخصوص مراجعة منظومة التصرف الجمعياتي في المهرجانات الثقافية**

شرعت وزارة الشؤون الثقافية في تنفيذ برنامج إصلاحي متكامل لتطوير منظومة المهرجانات الثقافية والارتقاء بحوكمتها، انطلاقا من تقييم موضوعي للمنظومة الحالية وما أفرزته من تحديات على مستوى التصرف والتمويل والتقييم ويرتكز هذا البرنامج على جملة من الإصلاحات الهيكلية من أهمها تعزيز دور المرصد الوطني للمهرجانات من أجل توفير قاعدة بيانات وطنية دقيقة حول المهرجانات، وإعداد مؤشرات موضوعية لقياس الأداء وتقييم الأثر الثقافي والاقتصادي والاجتماعي للتظاهرات الثقافية، بما يساعد على ترشيد القرار العمومي وتوجيه التمويل على أسس موضوعية. كما تعمل الوزارة على استكمال إعداد كراس شروط موحد لتنظيم المهرجانات، وإرساء تصنيف وطني للمهرجانات وفق معايير تتعلق بالإشعاع والاستمرارية وجودة، البرمجة والحوكمة والقدرة على تعبئة الموارد الذاتية.

وفي السياق ذاته، أطلقت الوزارة منصة رقمية موحدة للتصرف في مطالب الدعم الموجهة من الجمعيات التي تنظم المهرجانات والتظاهرات الثقافية، بما يضمن رقمنة مختلف مراحل إسناد التمويل من إيداع الملفات ودراستها وتقييمها إلى متابعة تنفيذ المشاريع واستخلاص المؤشرات المتعلقة بها، بما يعزز الشفافية، ويكرس مبدأ تكافؤ الفرص بين مختلف طالبي الدعم، ويحد من التدخلات التقديرية ويوفر قاعدة بيانات محينة تساعد على تقييم نجاعة التمويل العمومي.

كما تتجه الوزارة إلى اعتماد منظومة تمويل ترتكز تدريجيا على مؤشرات الأداء والحوكمة والنتائج، بما يضمن توجيه الدعم نحو المشاريع الثقافية الأكثر جودة وتأثيرا.

- **بخصوص دعم الجمعيات الثقافية المحلية والمبادرات المستقلة والشبابية**

في إطار تكريس اللامركزية، الثقافية اعتمدت الوزارة توجها جديدا يقوم على دعم دور المندوبيات الجهوية للشؤون الثقافية في مرافقة الجمعيات الثقافية المحلية وتقريب آليات التمويل من الجهات.

ولهذا الغرض تم خلال سنة 2025 تحويل اعتمادات قدرها 500 ألف دينار إلى المندوبيات الجهوية لدعم المبادرات الثقافية المحلية وتم الترفيع في هذه الاعتمادات إلى 715 ألف دينار خلال سنة 2026، كما تعتزم الوزارة اقتراح مزيد دعمها ضمن مشروع ميزانية سنة 2027. وتعمل الوزارة كذلك على تبسيط إجراءات الحصول على التمويل وتكوين المشرفين على الجمعيات وتطوير المرافقة الفنية والإدارية بما يوسع قاعدة المنتفعين بالدعم العمومي ويكرس مبادئ العدالة والشفافية وتكافؤ الفرص بين مختلف الفاعلين الثقافيين.

هذا، وتجدد وزارة الشؤون الثقافية التزامها بمواصلة إصلاح منظومة المهرجانات الثقافية وتطوير آليات الحوكمة والتقييم وتعزيز الشفافية في التصرف في المال العمومي، بما يضمن الارتقاء بجودة الفعل الثقافي وتكريس دوره في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائبة أسماء الدرويش

الموضوع: توجيه سؤال كتابي على معنى الفصل 114 من الدستور و129من النظام الداخلي حول المطالبة برصد اعتمادات إضافية عاجلة لإنقاذ مشروع المركب الثقافي بمعتمدية منوبة وضمان إدراجه ضمن قانون المالية لسنة 2027

المرجع: جوابكم الكتابي الصادر بتاريخ 25 جوان 2026 (تحت عدد 0006100-0303-19-2026)

تحية طيبة وبعد،

تبعا لردّكم المذكور بالمرجع أعلاه والمتعلق بقرار تجزئة مشروع المركب الثقافي ومقر المندوبية الجهوية للشؤون الثقافية بمنوبة، والاضطرار إلى تأجيل القسط الثاني الخاص بالمركب الثقافي نتيجة رفض مصالح وزارة المالية رصد فارق الاعتمادات (البالغ 5.230 ألف دينار)

وإذ تثمن جهودكم في إطلاق القسط الأول الخاص بمقر المندوبية، فإننا نؤكد أن تأجيل بناء المركب الثقافي أو العدول عنه هو أمر غير مقبول بالمرّة من قبل متساكني الجهة، ويمس مباشرة بحق أبناء وشباب معتمدية منوبة في النفاذ إلى الثقافة والإبداع كما أن منطق التأجيل سينجر عنه حتما ارتفاع مشط ومستمر في كلفة البناء

والدراسات مستقبلا، مما سيعمق الفجوة التمويلية ويجعل الإنجاز أكثر تعقيدا.

بناءً على ما تقدم، وفي إطار دورنا الرقابي وحرصنا على تفعيل المشاريع المعطلة، أتوجه إليكم بالأسئلة التالية:

- ما هي الخطوات التنسيقية العاجلة التي تنوي وزارتكم اتخاذها مع وزارة المالية لإدراج التمويل التكميلي اللازم للمركب الثقافي (القسط الثاني) بصفة رسمية ضمن مشروع قانون المالية لسنة 2027؟
- هل قمتم بإعادة صياغة البرنامج الوظيفي للمشروع وفق مقترحات وزارة المالية؟ وإذا تم ذلك، فما هي الكلفة التقديرية المحينة للقسط الثاني؟
- ما هي الضمانات الإدارية والزمنية التي تقدمها الوزارة لضمان ألا يتحول "تأجيل القسط الثاني" إلى إلغاء مقنّع للمركب الثقافي، خاصة وأن المقر الحالي للمندوبية هو مسوّغ ويستنزف أموالا عمومية، في حين أن المنطقة تفتقر لمركب ثقافي خاص بها بالمعتمدية؟

وفي انتظار إجابتكم تفضلوا بقبول فائق عبارات الاحترام والتقدير

والسلام

إجابة السيدة وزيرة الشؤون الثقافية

الموضوع: إجابة عن السؤال الكتابي الموجه من قبل النائبة السيدة أسماء الدرويش بخصوص مشروع المركب الثقافي بمنوبة.

المرجع: إحالتكم عدد ص-2026-26-3000-0001807 الواردة بتاريخ 09 جويلية 2026

المرفقات: بطاقة إجابة.

تحية طيبة وبعد،

تبعا للإحالة المشار إليها بالمرجع أعلاه والمتعلقة بطلب الإجابة عن السؤال الكتابي الموجه من قبل النائبة السيدة أسماء الدرويش بخصوص مشروع المركب الثقافي بمنوبة، وفي سياق متصل بإجابتنا السابقة الصادرة بتاريخ 25 جوان 2026 تحت عدد 2026-19-0303-0006100، يشرفني موافاتكم مرفقا لهذا ببطاقة تتضمن عناصر الإجابة عن السؤال المطروح.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

بطاقة إجابة

عن السؤال الكتابي الموجه من قبل

النّائب السيدة أسماء الدرويش

موضوع السؤال: بخصوص مشروع المركب الثقافي بمنوبة.

الإجابة:

تم اعتماد تجزئة المشروع إلى قسطين باعتبار أن المشروع في صيغته الأصلية يشمل إنجاز كل من المركب الثقافي بمنوبة ومقر المندوبية الجهوية للشؤون الثقافية بمنوبة. ونظرًا إلى أن الاعتمادات المرصودة للمشروع تُقدّر بـ 8.535 مليون دينار، في حين بلغت قيمة العرض المالي الوحيد المقبول إثر الإعلان الأخير عن طلب العروض 13.765 مليون دينار، وفق محضر التقييم المؤرخ في 27 ديسمبر 2023، أي بفارق مالي هام يفوق الاعتمادات المتوفرة، فقد تعذر إنجاز كامل مكونات المشروع في إطار صفقة واحدة، الأمر الذي اقتضى اعتماد تجزئته إلى قسطين.

وتجدر الإشارة إلى أن هذا المشروع قد مرّ بعديد المراحل والإجراءات، حيث تم في مرحلة أولى تنظيم المناظرة المعمارية واستكمال مختلف إجراءاتها، ثم إنجاز الدراسات الفنية بمراحلها المختلفة، بداية بالدراسة الأولية (APS) ، تلتها الدراسة التفصيلية (APD) ، ثم إعداد ملف طلب العروض (DAO) ، كما تم الإعلان عن طلب العروض في أربع مناسبات متتالية، لم تفض جميعها إلى إسناد الصفقة لعدم جدواها (غير مثمرة، باستثناء الإعلان الأخير الذي أسفر عن تقديم العرض المالي الوحيد المقبول المشار إليه أعلاه

كما أن إعادة النظر في البرنامج الوظيفي المعتمد أو التقليص من مكونات المشروع بما يتلاءم مع الاعتمادات المتوفرة من شأنه أن يعيد المشروع إلى نقطة الصفر، باعتبار ما يقتضيه ذلك من إعادة ضبط البرنامج الوظيفي، وإعادة إنجاز مختلف مراحل الدراسات والإجراءات، وصولًا إلى إعادة إطلاق إجراءات التعاقد مع مقاولة لإنجاز الأشغال، وهو ما سيؤدي إلى تأخير إضافي قد يمتد لسنوات.

مع العلم أن البرنامج الوظيفي المعتمد حاليًا تم ضبطه استنادًا إلى حاجيات الجهة وآفاق تطورها المستقبلي، بما يجعله ملائما لإنجاز مركب ثقافي عصري وجاذب قادر على احتضان مختلف الأنشطة والتظاهرات الثقافية مع استشراف حاجيات الجهة خلال السنوات القادمة في ظل التطور الديمغرافي وارتفاع عدد السكان وتنوع المشهد الثقافي. لذلك، تم اعتماد تجزئة المشروع إلى قسطين كحل عملي يضمن المحافظة على التصور المعماري والوظيفي المعتمد وملاءمة مكونات المشروع مع الإمكانيات المالية المتاحة وضمان استمرارية الإنجاز وحسن التصرف في الاعتمادات المرصودة.

ويجدر التذكير بأن هذا التوجه ينسجم مع ما تم اعتماده في عدد من المشاريع الجهوية المماثلة، حيث تم تجزئة إنجاز بعض دور الثقافة إلى قسطين نتيجة ارتفاع كلفة الإنجاز مقارنة بالاعتمادات المتوفرة، وذلك بهدف ضمان تنفيذ المشاريع وفق الإمكانيات المتاحة دون أن يكون المقصود من هذه التجزئة التخلي عن استكمال جميع مكونات المشروع الأصلي. وفي هذا الإطار، تم تقسيم المشروع إلى قسطين وفقًا لطبيعة مكوناته وأولويات إنجازه، وذلك على النحو التالي:

* **القسط الأول**: إلى جانب إحداث مقر للمندوبية الجهوية للشؤون الثقافية يشمل هذا القسط كذلك إنجاز المكونات المشتركة والتهيئة العامة للمشروع، والمتمثلة في:

- إنجاز السور الحامي للعقار المشترك المخصص لفضاء المندوبية الجهوية للشؤون الثقافية والمركب الثقافي
- تهيئة البنية التحتية الداخلية للعقار بما في ذلك الطرقات والشبكات المختلفة لفائدة فضاء المركب الثقافي ومقر المندوبية الجهوية للشؤون الثقافية
- إحداث المدخل الرئيسي المشترك لفضاء المركب الثقافي ومقر المندوبية الجهوية للشؤون الثقافية.
- إنجاز محطة تحويل كهربائية ذات جهد متوسط، مخصصة أساسًا لتأمين حاجيات المركب الثقافي.

وقد بلغ هذا القسط مرحلة الإعلان عن طلب العروض.

* **القسط الثاني**: ويشمل إنجاز المكون الرئيسي للمشروع، والمتمثل في بناء المركب الثقافي بمنوبة.

وكما يتضح من مكونات المشروع، فإن بعض مكونات القسط الأول لا تقتصر على مقر المندوبية الجهوية للشؤون الثقافية، بل تراعي أيضا حاجيات مشروع المركب الثقافي باعتباره مكونًا أساسيًا ومتكاملًا ضمن نفس الفضاء، وذلك على غرار السور الحامي للعقار، وتهيئة البنية التحتية الداخلية من طرقات وشبكات مختلفة وإحداث المدخل الرئيسي المشترك، إضافة إلى محطة التحويل الكهربائية ذات الجهد المتوسط، التي خُصصت أساسًا لتأمين حاجيات المركب الثقافي.

وبناءً على ذلك، فإن الفصل بين القسطين لا يمثل تجزئة وظيفية كاملة بين مكونين مستقلين، وإنما يندرج في إطار تجزئة مرحلية فرضتها الاعتبارات المالية الناجمة عن ارتفاع كلفة الإنجاز مقارنة بالاعتمادات المتوفرة مع المحافظة على وحدة المشروع وتكامله الوظيفي والمعماري، وضمان جاهزية مختلف مكوناته الأساسية عند استكمال إنجاز المركب الثقافي.

هذا، وسيتم تحيين ملف طلب عروض القسط الثاني والعقود المتعلقة به بالاعتماد على ملف طلب العروض الأصلي المعدّ للمشروع قبل اعتماد تجزئته إلى قسطين، مع إدراج التعديلات الضرورية المتعلقة بالمكونات المرتبطة بالقسط الثاني. ويأتي هذا الإجراء بعد تقدم إنجاز القسط الأول، بهدف ضمان استمرارية إنجاز المشروع في أفضل الظروف، وتفادي إعادة المسار الإجرائي والدراسات المنجزة سابقا.

➢ **بخصوص "الخطوات التنسيقية العاجلة التي تنوي الوزارة اتخاذها لإدراج التمويل التكميلي اللازم للمركب الثقافي (القسط الثاني) بصفة رسمية ضمن مشروع قانون المالية لسنة 2027"**

تجدر الإشارة إلى أن طلب الاعتمادات سواء كانت اعتمادات دفع أو اعتمادات تعهد يتم عادة إثر استكمال الإجراءات المتعلقة بالإعلان عن طلب العروض. وبالنسبة إلى القسط الثاني المتعلق ببناء المركب الثقافي، لم يتم الشروع بعد في تحيين ملف دراسته باعتبار أن هذه المرحلة ترتبط باستكمال أشغال القسط الأول أو إنجاز جزء هام منها بما يضمن وضوح الوضعية الفنية والتنفيذية للمشروع ككل.

وعليه، وفي إطار الحرص على إنجاز مشروع متكامل يضم مختلف مكوناته، تعتزم الوزارة اتخاذ الخطوات التنسيقية التالية :

- طلب اعتمادات الدفع اللازمة لإنجاز القسط الأول، على اعتبار أن اعتمادات التعهد متوفرة حاليًا، وذلك إثر إعلان المجلس الجهوي لولاية منوبة عن طلب العروض وإبرام العقد مع المقاولة المنفذة للمشروع

* طلب اعتمادات التعهد التكميلية الخاصة بالقسط الثاني إثر استكمال تحيين ملف طلب العروض، قصد برمجة إنجازه.

* طلب اعتمادات الدفع الخاصة بالقسط الثاني إثر إعلان المجلس الجهوي لولاية منوبة عن طلب العروض الخاص به وإبرام العقد مع المقاولة المكلفة بإنجاز الأشغال.

وتندرج هذه الإجراءات ضمن مقاربة مرحلية تهدف إلى ضمان استمرارية إنجاز المشروع والمحافظة على وحدته بما يضمن استكمال المركب الثقافي في صيغته المتكاملة.

➢ **بخصوص إعادة صياغة البرنامج الوظيفي للمشروع**

لم تتم إعادة صياغة البرنامج الوظيفي للمشروع، باعتبار أن البرنامج الوظيفي المعتمد تم ضبطه على أساس حاجيات الجهة ورؤيتها المستقبلية لإنجاز مركب ثقافي عصري قادر على استيعاب مختلف الأنشطة والتظاهرات الثقافية مع مراعاة التطور الديمغرافي المتوقع وتنوع المشهد الثقافي بالجهة.

كما أن إعادة النظر في البرنامج الوظيفي أو التقليص من مكونات المشروع سيؤدي إلى إعادة المسار من بدايته، مثلما تم بيانه سابقًا، بما في ذلك المناظرة المعمارية ومختلف مراحل الدراسات والإجراءات التعاقدية، وهو ما سينجر عنه تأخير إضافي قد يمتد لسنوات.

وعليه، تم اعتماد تجزئة المشروع إلى قسطين كحل مرحلي يحافظ على البرنامج الوظيفي والتصور المعماري والتقني المعتمد مع تحيين كلفة القسط الثاني بالاعتماد على الدراسات وملف طلب العروض الأصليين بالتوازي مع استكمال القسط الأول وتوفير الاعتمادات الضرورية.

➢ **بخصوص "الضمانات الإدارية والزمنية حتى لا يتحول تأجيل القسط الثاني إلى إلغاء مقنّع للمركب الثقافي" :**

تؤكد الوزارة أن تأجيل إنجاز القسط الثاني المتعلق ببناء المركب الثقافي لا يمثل بأي حال من الأحوال، إلغاء للمشروع أو تخليا عن إنجازه، وإنما يندرج في إطار مقاربة مرحلية فرضتها الإكراهات المالية المرتبطة بالفارق المسجل بين الاعتمادات المتوفرة وكلفة العرض المالي المقبول.

وفي هذا الإطار، فإن الوزارة ملتزمة بمواصلة إنجاز المشروع، وذلك من خلال:

- المحافظة على البرنامج الوظيفي والتصور المعماري والتقني المعتمد للمركب الثقافي، وعدم إدخال تعديلات جوهرية من شأنها المساس بأهداف المشروع ومكوناته الأساسية.

- استكمال الإجراءات المتعلقة بالقسط الأول، باعتباره مرحلة تمهيدية ومشتركة تخدم كامل المشروع، بما في ذلك إنجاز البنية التحتية والشبكات والمدخل الرئيسي ومحطة التحويل الكهربائية، التي روعي عند تصميمها تأمين حاجيات المركب الثقافي.

- تحيين ملف طلب عروض القسط الثاني والعقود المرتبطة به بالاعتماد على الدراسات والوثائق الفنية المنجزة سابقًا، بما يسمح بتقليص الآجال وتفادي إعادة المسار من بدايته.

- إدراج مشروع إنجاز القسط الثاني ضمن البرمجة المستقبلية للوزارة ومتابعة توفير الاعتمادات الضرورية لاستكماله

في أقرب الآجال الممكنة.

هذا وتجدر الإشارة إلى أن من بين الضمانات المعتمدة لعدم تحول تأجيل القسط الثاني إلى إلغاء مقنّع للمشروع إدراجه ضمن رؤية الوزارة لتطوير البنية التحتية الثقافية في إطار التوجهات العامة لمخطط التنمية 2026-2030، المصادق عليه بمقتضى القانون عدد 16 لسنة 2026 المؤرخ في 20 جويلية 2026، بما يعكس التزام الوزارة بالمحافظة على المشروع ومواصلة العمل على استكمال مختلف مكوناته في إطار برمجة مرحلية ومدروسة.

كما أن التخلي عن إنجاز القسط الثاني من شأنه أن يفقد جزءًا هاما من الاستثمارات المنجزة ضمن القسط الأول جدواها الوظيفية، باعتبار أن العديد من مكوناته، على غرار السور والشبكات والتهيئة الخارجية والمدخل الرئيسي ومحطة التحويل الكهربائية، قد صممت خصيصا لخدمة فضاء المركب الثقافي ومقر المندوبية معًا، وهو ما يؤكد حرص الوزارة على استكمال المشروع في صيغته المتكاملة.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائبة نورالهدى سبائطي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال التالي:

الموضوع: حول التذكير بطلب تسوية وضعية المنشطين العاملين بنظام الحصة بالمؤسسات الثقافية وفي أقرب الآجال.

- متى تتم تسوية وضعية المنشطين العاملين بنظام الحصة بالمؤسسات الثقافية مرجع نظر وزارتكم؟

ملاحظة: قمت بطرح كل الإشكاليات في علاقة بهذا الملف بتاريخ الخميس 30 نوفمبر 2023 خلال الجلسة العامة الصباحية المنعقدة بمجلس نواب الشعب والمخصصة لمناقشة مهمة الثقافة من ميزانية الدولة لسنة 2024 كما قمت بمد السيدة الوزيرة إثر انتهاء أشغال الجلسة سالفة الذكر بالملف كاملا. والسلام

إجابة السيدة وزيرة الشؤون الثقافية

الموضوع: حول الإجابة عن السؤال الكتابي الموجه من قبل النائبة السيدة نور الهدى سبائطي بخصوص موعد تسوية وضعية المنشطين بنظام الحصة بالمؤسسات الثقافية.

المرجع: إحالتكم عدد ص-2026-26-3000-0001714 الواردة بتاريخ 23 جوان 2026.

المرفقات: بطاقة إجابة

تحية طيبة وبعد،

تبعا للإحالة المشار إليها بالمرجع أعلاه والمتعلقة بطلب الإجابة من قبل النائبة السيدة نور الهدى سبائطي بخصوص موعد تسوية وضعية المنشطين بنظام الحصة بالمؤسسات الثقافية" أتشرف بموافاتكم مرفقا لهذا ببطاقة تتضمن عناصر الإجابة عن السؤال المطروح.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

بطاقة إجابة

عن السؤال الكتابي الموجّه

من قبل النائب السيدة نورالهدى سبائطي

السؤال: بخصوص موعد تسوية وضعية المنشطين بنظام الحصة بالمؤسسات الثقافية.

الإجابة:

تؤكد الوزارة حرصها الثابت على تسوية جميع الوضعيات التعاقدية، بما فيها وضعية المنشطين المتعاقدين بنظام الحصة وفقا للتشريع والتراتيب الجاري بها العمل، مع العلم أن مسار التسوية يقتضي ضرورة صدور نصوص ترتيبية في الغرض.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب نجيب عكرمي

الموضوع: سؤال كتابي حول تعطل الترقيات لأساتذة التنشيط الرياضي والسياحي

عملا بمقتضيات أحكام الفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي أتقدم إلى السيد وزير الشباب والرياضة بالسؤال الكتابي التالي:

السؤال:

- لماذا يتم استثناء أساتذة التنشيط الرياضي والسياحي المنتدبون سنة 2013 من جميع الترقيات الداخلية بالملفات لأكثر من عشرة سنوات، مع العلم أن هؤلاء الأساتذة قد خضعوا لنفس التكوين الخاص بأساتذة التربية البدنية وبالتربصات البيداغوجية وبالتنظير لسنة 2019 وباشروا التدريس والتكوين بالمؤسسات التربوية منذ انتدابهم. والسلام

إجابة السيد وزير الشباب والرياضة

الموضوع: حول تعطل الترقيات لأساتذة التنشيط الرياضي والسياحي.

المرجع: إحالتكم المؤرخة في 08-6-2026 تحت عدد ص-2026-26-3000-0001580 والمضمنة لدينا بمكتب الضبط المركزي تحت عدد 0003349 -23-2026 بتاريخ 08-6-2026.

وبعد، تبعا لإحالتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه والمتعلقة بالسؤال الكتابي الصادر عن النائب بمجلس نواب الشعب السيد نجيب عكرمي، حول استثناء أساتذة التنشيط الرياضي والسياحي المنتدبون سنة 2013 من جميع الترقيات الداخلية بالملفات لأكثر من عشر سنوات، مع العلم أن هؤلاء الأساتذة قد خضعوا لنفس التكوين الخاص بأساتذة التربية البدنية وبالتربصات البيداغوجية وبالتنظير لسنة 2019 ، وباشروا التدريس والتكوين بالمؤسسات التربوية منذ انتدابهم، أتشرف بإفادتكم أن المعنيين بالأمر وهم من حاملي شهادة الإجازة التطبيقية في التنشيط الرياضي والسياحي، قد تم انتدابهم خلال سنة 2013 بصفة أعوان وقتيين منظرين برتبة أستاذ في الرياضة بمقتضى محضر جلسة لجنة الانتداب المؤرخ في 23-10-2013، وتم ترسيمهم خلال سنة 2018 طبقا لأحكام الأمر الحكومي عدد 228 لسنة 2018 المؤرخ في 6-3- 2018 المتعلق بضبط أحكام استثنائية خاصة بالأعوان والعملة الوقتيين والمتعاقدين للدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية.

وقد واصل المعنيون بالأمر منذ ذلك التاريخ مباشرة مهامهم بصفة فعلية غير أن مسارهم المهني عرف تعطلًا على مستوى الترقية إلى الرتبة الموالية بسبب أن قانون إطارات وزارة الشباب والرياضة بتاريخ 24-6-2026 لا يشتمل على الرتبة المذكورة.

ومنذ ذلك التاريخ، واصل المعنيون بالأمر مباشرة مهامهم بصفة فعلية في رتبة أستاذ في الرياضة، وتعذر ترقيتهم إلى رتبة أستاذ أول في الرياضة بسبب عدم توفر شهادة الأستاذية أو الشهادة الوطنية للإجازة في التدريب الرياضي ضمن مكونات ملف الترشح وفقا لأحكام الفصل 15 من الأمر الحكومي عدد 1058 لسنة 2017 المؤرخ في 25-9-2017 المتعلق بضبط النظام الأساسي الخاص بسلك إطارات مهن الرياضة الراجع بالنظر لوزارة شؤون الشباب والرياضة، والذي ينص على ما يلي:

يسمى الأساتذة الأول في الرياضة بمقتضى قرار من الوزير المكلف بالرياضة عن طريق الترقية:

1/ إثر النجاح في اجتياز مناظرة داخلية بالملفات مفتوحة سنويا:

*للأساتذة فوق الرتبة في الرياضة وللأساتذة في الرياضة المترسمين برتبتهم والمباشرين للتدريس والمحرزين على شهادة الأستاذية، أو الشهادة الوطنية للإجازة في التدريب الرياضي....."

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن الأمر الحكومي عدد 1058 لسنة 2017 المذكور هو حاليا في طور التنقيح، وأن مشروع التنقيح يتجه إلى توسيع قائمة الشهادات المؤهلة للترقية لتشمل كذلك شهادة الإجازة التطبيقية في التنشيط الرياضي والسياحي.

أفدناكم بهذا لكل غرض مفيد، **والسلام**.

السؤال الكتابي

للنائب محمود شلغاف

عملا بمقتضيات أحكام الفصلين 114 من الدستور 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب اتشرف بان أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي:

الموضوع: حول إدماج 258 عون متعاقد بالأجر الأدنى مع وزارة الشباب والرياضة.

السيد الوزير المحترم،

تحية طيبة،

يبلغ عدد المتعاقدين بالأجر الأدنى مع وزارة الشباب والرياضة 258 عون حيث يقومون بمهام دائمة داخل دور الشباب والمركبات الرياضية والمندوبيات الجهوية. وبالتالي فإنّ الوزارة تعتمد عليهم لتأمين مرافقها بصفة متواصلة وهذا يدل على حاجتها الأكيدة لخدماتهم.

إن استمرار العلاقة الشغليّة لسنوات طويلة دون ترسيم مع تقاضي أجر في حدود الأجر الأدنى وعدم مساواتهم مع الأعوان الذين يؤدون نفس المهام يجعلهم من ضحايا التشغيل الهش بامتياز.

إن الاتجاه العام الذي اعتمدته الدولة في السنوات الخيرة نحو تسوية وضعيات مختلفة من الأعوان الهشّين وإصدار القانون عدد 9 لسنة 2025 الذي تعتمد فلسفته على مقاومة العمل الهش وجعل التشغيل القار هو الأصل، يُحتّم تسوية وضعية هؤلاء الأعوان جميعا في أقرب وقت ممكن.

وتقبلوا مني السيد الوزير فائق عبارات الاحترام والتقدير. مع الشكر

إجابة السيد وزير الشباب والرياضة

الموضوع: حول إدماج 258 عون متعاقد بنظام الاجر الأدنى المضمون بمختلف المهن في القطاعات غير الفلاحية بوزارة الشباب والرياضة.

المرجع: إحالتكم المؤرخة في 23-7-2026 والمضمنة لدينا بمكتب الضبط المركزي تحت عدد 2026-23- 25262 بتاريخ 28-7-2026.

وبعد، تبعا لإحالتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه والمتعلقة بالسؤال الكتابي الصادر عن النائب بمجلس نواب الشعب السيد محمود شلغاف حول إدماج 258 عون متعاقد بنظام الاجر الأدنى المضمون بمختلف المهن في القطاعات غير الفلاحية بوزارة الشباب والرياضة، أتشرف بإفادتكم أنه تم إعداد قاعدة معطيات محينة تضم 255 عونا متعاقدون بالأجر الأدنى المضمون لمختلف المهن غير الفلاحية، وتشمل 42 عونا مكلفون بالإشراف على تسيير نوادي الشباب الريفي، و74 عونا مكلفون بأعمال التنشيط بالتنسيق المباشر مع دور الشباب المتنقلة، ويقوم البقية بأعمال الحراسة والتنظيف والبستنة والطبخ... وهي قيد الدرس والمتابعة بهدف إيجاد الحلول الكفيلة بتسوية وضعية انتدابهم وفقا لمستوياتهم العلمية.

أفدناكم بهذا لكل غرض مفيد، **والسّلام**.

السؤال الكتابي الأول

للنائبة أسماء الدرويش

الموضوع: حول تعطل إنجاز مشروع المسبح البلدي بمعتمدية منوبة

نظراً للأهمية التي يكتسيها مشروع المسبح البلدي بمعتمدية منوبة في توفير فضاءات رياضية لفائدة الشباب والأطفال، ونظراً لتواصل تعطل هذا المشروع منذ مدة طويلة رغم برمجته ضمن المشاريع العمومية، أرجو مدي بالمعطيات التالية:

- ما هي الكلفة الجملية المبرمجة للمشروع ومصادر تمويله؟
- ما هي نسبة تقدم الأشغال إلى حد اليوم؟
- ما هي الأسباب الحقيقية لتعطل المشروع؟
- ما هي الأطراف المتدخلة في إنجازه؟
- هل تم تحديد أجال جديدة لاستئناف واستكمال الأشغال؟
- ما هي الإجراءات التي تعتزم الوزارة اتخاذها لتجاوز التعطيلات وضمان دخول المشروع حيز الاستغلال؟

وتفضلوا بقبول فائق عبارات الاحترام.

إجابة السيد وزير الشباب والرياضة

الموضوع: حول تعطل إنجاز مشروع المسبح البلدي بمعتمدية منوبة.

المصاحيب: إحالتكم المؤرخة في 27-04-2026 تحت عدد ص-0001229-3000-26-2026 والمضمنة لدينا بمكتب الضبط المركزي تحت عدد 2026-23-2712 بتاريخ 27-4-2026.

وبعد، تبعا لإحالتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه والمتعلقة بالسؤال الكتابي الصادر عن النائبة بمجلس نواب الشعبالسي دة أسماء الدرويش، حول تعطل إنجاز مشروع المسبح البلدي بمعتمدية منوبة، أتشرف بان أنهي إليكم المعطيات التالية:

.1. الكلفة الجملية المبرمجة للمشروع	-الكلفة المقترحة حسب آخر طلب عروض 14.8 مليون دينار

2. مصادر التمويل	- 14.400 مليون دينار بتمويل من ميزانية وزارة الشباب والرياضة. - و360 ألف دينار بتمويل من بلدية منوبة.
3. نسبة تقدم الأشغال	- حوالي 2. %
4. الأسباب الحقيقية لتعطل المشروع	-عدم إيفاء المقاولة الأولى بتعهداتها وتخلها عن المشروع وفسخ الصفقة بتاريخ 04 جانفي 2022 . -تمت إعادة الإعلان عن طلب العروض في مناسبتين ولم يكن مثمرا. - وتم فتح العروض للمرة الرابعة يوم 22اوت 2025 وتمت إحالة التقرير على أنظار اللجنة العليا لمراقبة تدقيق الصفقات العموميةمنذ شهر جانفي 2026.
5. الأطراف المتدخلة في إنجاز المشروع	- وزارة الشباب والرياضة، - المندوبية الجهوية للشباب والرياضة بمنوبة، -ولاية منوبة، - الإدارة الجهوية للتجهيز بمنوبة، - بلدية منوبة.
6. هل تم تحديد آجال جديدة لاستئناف واستكمال الأشغال؟	-تم عرض تقرير تقييم العروض على أنظار اللجنة العليا لمراقبة تدقيق الصفقات العمومية بتاريخ 21 أفريل 2026 وتم تسجيل بعض الملاحظات تمت الإجابة عليها من قبل المصالح المختصة بولاية منوبة. - وتمت المصادقة النهائية على تقرير تقييم العروض. - وانطلقت الاشغال بتاريخ 23 جويلية 2026 .

أفدناكم بهذا لكل غرض مفيد، **والسلام**.

السؤال الكتابي الثاني

للنائبة أسماء الدرويش

الموضوع توجيه سؤال كتابي على معنى الفصل 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي بخصوص تسوية الوضعية المهنية للأعوان المتعاقدين الخاضعين لنظام الأجر الأدنى المضمون بوزارة الشباب والرياضة

وبعد،

يشرفني أن أتوجه إلى سيادتكم بهذا السؤال الكتابي بخصوص الوضعية المهنية والاجتماعية لفئة من الأعوان المتعاقدين العاملين بوزارة الشباب والرياضة في إطار عقود عمل خاضعة لنظام الأجر الأدنى المضمون بمختلف المهن في القطاعات غير الفلاحي.

وحسب المعطيات المتوفرة، فإن هذه الفئة التي تضم أعوانا مباشرين بمختلف المؤسسات والهياكل التابعة للوزارة تزاول مهامها بصفة فعلية ومنتظمة منذ سنوات كما تم تشغيلهم وفق الصيغ القانونية الجاري بها العمل وهم منخرطون بالصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية ويتمتعون بمعرفات اجتماعية قانونية غير أنهم لا يزالون يشتغلون إلى اليوم ضمن وضعيات تعاقدية هشة وبأجور محدودة لا تعكس سنوات الخدمة الفعلية التي قضوها داخل المرفق العمومي ولا تستجيب لمتطلبات الاستقرار الاجتماعي والمهني.

كما تؤكد المعطيات الواردة في مطالبهم أن هؤلاء الأعوان وعلى اختلاف مستوياتهم التعليمية والمهام التي يؤمنونها فعليا يساهمون بصفة قارة في ضمان سير المرفق العمومي دون تمتعهم بحقوق مهنية وإدارية مماثلة لتلك المخولة لبقية الأعوان المباشرين وخاصة من حيث:

* التصنيف والترتيب المهني الاستقرار الوظيفي
* التمتع بمسار مهني واضح
* إمكانية الترقية والمناظرات الداخلية
* والانتفاع بالحقوق والامتيازات المرتبطة بالوظيفة العمومية.

ولئن ثمنت هذه الفئة ما تم الإعلان عنه سابقا من توجهات للقطع مع العمل الهش الا انها لا تزال تنتظر إلى حد اليوم تسوية فعلية ومنصفة لوضعيتها المهنية والاجتماعية بما يحفظ كرامتها ويثمن خبرتها وسنوات عملها داخل الإدارة.

لذلك، أسئلكم عما يلي:

- ما هي الإجراءات العملية والآجال الزمنية التي تعتزم الوزارة اتخاذها بالتنسيق مع رئاسة الحكومة والجهات المختصة لتسوية الوضعية المهنية للأعوان المتعاقدين الخاضعين لنظام الأجر الأدنى المضمون العاملين بوزارة الشباب والرياضة؟
- هل توجد خطة واضحة لتسوية وضعية هذه الفئة أو إدماجها ضمن أسلاك الوظيفة العمومية وفق الصيغ القانونية والترتيبية الجاري بها العمل بما يضمن حقوقهم المهنية والاجتماعية؟
- ما هو العدد الرسمي والدقيق لهؤلاء الأعوان على المستوى الوطني وما هو توزيعهم حسب الهياكل والمؤسسات والاختصاصات وسنوات الأقدمية؟
- هل تعتزم الوزارة تمكين هذه الفئة من التصنيف والترتيب المهني وفق الشهائد العلمية والخبرة المهنية والمهام المباشرة فعليا تكريسا لمبدأ المساواة بين الأعوان القائمين بنفس الوظائف؟
- هل تم التنسيق بين وزارة الشباب والرياضة ورئاسة الحكومة ووزارة المالية والوزارة المكلفة بالوظيفة العمومية لإيجاد حل شامل ونهائي لهذه الوضعية؟ وما هي مخرجات هذا التنسيق إن وجد؟

إجابة السيد وزير الشباب والرياضة

الموضوع: حول تسوية الوضعية المهنية للأعوان المتعاقدين بنظام الاجر الأدنى المضمون بمختلف المهن في القطاعات غير الفلاحية بوزارة الشباب والرياضة.

المرجع: إحالتكم المؤرخة في 08-6-2026 تحت عدد ص 2026-26-3000-0001580 والمضمنة لدينا بمكتب الضبط المركزي تحت عدد 2026-23-3349 بتاريخ 08-6-2026.

وبعد، تبعا لإحالتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه والمتعلقة بالسؤال الكتابي الصادر عن النائبة بمجلس نواب الشعب السيدة أسماء الدرويش حول تسوية الوضعية المهنية للأعوان المتعاقدين بنظام الاجر الأدنى المضمون بمختلف المهن في القطاعات غير الفلاحية بوزارة الشباب والرياضة، أتشرف بإفادتكم أنه تم إعداد قاعدة معطيات محينة تضم 255 عونا متعاقدون بالأجر الأدنى المضمون لمختلف المهن غير الفلاحية، وتشمل 42 عونا مكلفون بالإشراف على تسيير نوادي الشباب الريفي، و 74 عونا مكلفون بأعمال التنشيط بالتنسيق المباشر مع دور الشباب المتنقلة، ويقوم البقية بأعمال الحراسة والتنظيف والبستنة والطبخ ... وهي محل متابعة مستمرة بالتنسيق مع مصالح رئاسة الحكومة، قصد إيجاد الحلول الكفيلة لتسوية وضعيتهم المهنية.

أفدناكم بهذا لكل غرض مفيد،

والسلام

السؤال الكتابي

للنائبة منال بديدة

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي، أتقدم لكم بالسؤال الكتابي التالي:

الموضوع: حول اعفاء عمال جني الزيتون الموسميين والغير متعاقدين مع الدولة من الضريبة على الدخل

السيدة وزيرة المالية،

يقوم مجموعة من المواطنين بأعمال موسمية لدى المركبات الفلاحية التابعة للدولة في مجالات مختلفة كجني الزيتون والذي يمتدّ لفترات قصيرة قد تصل في أقصى حد بالنسبة لجني الزيتون إلى 4 أشهر كل سنة. ورغم أنّ هذا العمل ضرفي والعمال ليسوا عملة لدى الدولة ولا متعاقدين معها يقع اقتطاع 15% شهريًا من أجورهم وذلك تطبيقا للفصل 52 من مجلة الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين والضريبة على الشركات.

السيدة وزيرة المالية،

إنّ تطبيق هذا الفصل مجحف في حق طبقة من المواطنين خاصة وأنّ أغلبهم عمال يوميين ويعانون من البطالة وتكون المواسم الفلاحية هي مورد الرزق الوحيد لهم كما تعرّض عدد كبير منهم إلى مظلمة كبيرة هذه السنة تتمثل في حذف بطاقات العلاج منخفضة التعريفة وإحالتهم للانخراط في الضمان الاجتماعي بالرغم من أن عملهم ليس دائما في الزمن.

السيدة وزيرة المالية،

- هل بإمكان وزارتكم الموقرة العمل على إعفاء العملة الموسميين في الفلاحة والغير متعاقدين مع الدولة من خلال قانون المالية للسنة المقبلة؟

والسلام

إجابة السيدة وزيرة المالية

الموضوع: حول سؤال كتابي للسيدة النائبة منال بديدة حول إعفاء العملة الموسميين لدى المركبات الفلاحية التابعة للدولة.

المرجع: مكتوبكم عدد2026-26-3000-1841 بتاريخ 08 جويلية 2026

وبعد ، تبعا لمكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه المتعلق بالسؤال الكتابي للسيدة النائبة منال بديدة حول إعفاء العملة الموسميين لدى المركبات الفلاحية التابعة للدولة في مجالات مختلفة وخاصة عمّال جني الزيتون الموسميين من الخصم من المورد بنسبة 15 باعتبار أن العمل الذي ينجزونه ظرفي وأنهم ليسوا عملة لدى الدولة وغير متعاقدين معها، يشرفني مدكم بعناصر الإجابة التالية:

يضبط النظام الجبائي في مادة الخصم من المورد للمكافآت المدفوعة إلى الأشخاص الطبيعيين مقابل الأعمال الموسمية التي يقومون بها في مختلف مجالات طبقا لأحكام مجلة الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين والضريبة على الشركات حسب صفتهم مستقلين أو أجراء وحسب عملهم الظرفي لدى المؤجر الأصلي أو لدى مؤجر آخر.

وفي هذا الإطار، يجدر التوضيح أن المكافآت المدفوعة إلى العملة الذين لهم صفة أجراء لدى مشغل آخر تعتبر تأجيرات ظرفية ممنوحة من قبل شخص آخر غير المؤجر الأصلي مقابل عمل وقتي أو ظر في تتم ممارسته خارج نشاطهم الأصلي وتخضع للخصم من المورد بنسبة 15% على أساس مبلغها الجملي الخام طبقا للفصل 53 من المجلة المذكورة.

في حين تخضع المكافآت المدفوعة إلى العملة المستقلين للخصم من المورد بنسبة 1,5% إذا فاق مبلغها الخام 1.000 دينار وذلك طبقا لأحكام الفصل 52 من مجلة الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين والضريبة على الشركات.

غير أنه بالنسبة إلى العملة الآخرين أي الذين ليس لهم معرّف جبائي وليس لهم صفة أجراء لدى مشغلين آخرين، فإن المكافآت الراجعة لهم في هذه الحالة تعتبر أجورا مقابل النشاط الأصلي وتخضع بالتالي للضريبة على الدخل طبقا لجدول الضريبة على الدخل في صنف المرتبات والأجور كما تخضع للخصم من المورد بهذا العنوان طبقا لأحكام الفصل 53 من مجلة الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين والضريبة على الشركات وذلك على غرار الأجراء التابعين للمركبات الفلاحية التي تتولى دفع المكافآت المذكورة

ويجدر التذكير أن النظام الجبائي المبين أعلاه منصوص عليه بالتشريع الجبائي الجاري به العمل ويطبق على كل المكافآت المدفوعة بصفة عرضية للأشخاص الطبيعيين بصرف النظر عن طبيعة النشاط وعن القطاع الذي ينشطون فيه. كما أن إعفاء العملة الموسميين في القطاع الفلاحي له انعكاس على النظام الجبائي لبقية المداخيل التي يحققونها حيث يمكن أن يشمل أشخاصا لهم صفة أجراء لدى مشغل آخر أو يحققون مداخيلا من أنشطة أخرى خاضعة للضريبة

والسلام

السؤال الكتابي الأول

للنائبة أسماء الدرويش

الموضوع: توجيه سؤال كتابي على معنى الفصل 114 من الدستور و 129 من النظام الداخلي حول رفض رصد فارق الاعتمادات لمشروع المركب الثقافي بمعتمدية منوبة والمطالبة ببرمجته ضمن قانون المالية لسنة 2027

المرجع: مكتوب مصالح وزارة المالية الوارد بتاريخ 10 جوان 2024 على وزارة الشؤون الثقافية

تحية طيبة وبعد،

في إطار متابعتنا الحثيثة للمشاريع التنموية والثقافية المعطلة بمعتمدية منوبة أحيطكم علما بأن مصالح وزارة الشؤون الثقافية أفادتنا بموجب رد رسمي مؤرخ في 25 جوان 2026، بأن السبب الرئيسي وراء تجميد وتأجيل القسط الثاني من مشروع بناء المركب الثقافي بمعتمدية منوبة يعود أساسا إلى مكتوب مصالح وزارة المالية المؤرخ في 10 جوان 2024 والذي تضمن رفض طلب رصد فارق الاعتمادات البالغ (5.230 ألف دينار) لتغطية العرض المالي الوحيد البالغ (13.765 ألف دينار). بداعي تجاوزه للاعتمادات المرصودة أوليا (8.535 ألف دينار)

وإذ نؤكد لكم أن قرار رفض رصد هذا الفارق المالي قد أدى مباشرة إلى حرمان أبناء وشباب المعتمدية من حقهم الدستوري في النفاذ إلى مرفق ثقافي متكامل. فإننا ننبه إلى أن الاكتفاء ببناء مقر إداري للمندوبية (القسط الأول) مع تأجيل المركب الثقافي (القسط الثاني) سيتسبب حتما في ارتفاع كلفة الإنجاز والدراسات مستقبلا بنسب مضاعفة نتيجة التضخم وارتفاع أسعار المواد الإنشائية، مما يمثل هدرا للمصلحة العامة وتعميقا غير مبرر للفجوة التمويلية.

بناء على ما تقدم، أتوجه إليكم بالأسئلة التالية:

- ما هي الأسباب والحياديات الاقتصادية التي استندت إليها وزارتكم لرفض رصد هذا الفارق المالي، بالرغم من علمكم بأن تأجيل المشاريع العمومية الجاهزة من حيث الدراسات يرفع من كلفتها مستقبلا ويضر بمتساكني الجهة؟
- هل ستأخذ مصالح وزارة المالية بعين الاعتبار المقترحات المحينة التي أعدتها وزارة الشؤون الثقافية بشأن هذا المشروع، والعمل على رصد الاعتمادات التكميلية اللازمة بصفة رسمية وضمان برمجتها ضمن مشروع قانون المالية لسنة 2027؟
- ما هي سياسة الوزارة للتوفيق بين إكراهات الميزانية وبين ضرورة دفع المشاريع التنموية والثقافية المعطلة بالجهات لاسيما وأن العقار المخصص للمشروع (6000م2) جاهز ولا يزال ينتظر التفعيل الشامل؟

وفي انتظار إجابتكم تفضلوا بقبول فائق عبارات الاحترام والتقدير

والسلام

إجابة السيدة وزيرة المالية

الموضوع: الإجابة عن الأسئلة الكتابية للنائبة أسماء درويش.

المرجع: مراسلتكم عدد 2026-263000--0001841 بتاريخ 08 جويلية 2026.

وبعد، بمقتضى مراسلتكم المشار إليها أعلاه، طلبتم الإجابة عن أسئلة كتابية للسيدة أسماء درويش حول مشروع بناء المركب الثقافي بمعتمدية منوبة.

والجواب، أتشرف بإعلامكم أنّ وزارة الشؤون الثقافية طلبت رصد إعتمادات تعهد إضافية لفائدة مشروعي بناء المركب الثقافي وبناء المندوبية الجهوية للشؤون الثقافية بمنوبة قدرها 5230 أد والذي يمثل الفارق بين نتائج طلب العروض للمرة الرابعة والمقدر بـ 13765 أد والإعتمادات المتوفرة لفائدة المشروع وقدرها 8535 أد.

وحيث أفادت الوزارة أنه تم سحب كراس الشروط من قبل 25 مقاولة ولم تتلق لجنة فرز العروض سوى عرض وحيد وأبدت من خلال تقريرها ملاحظة الشطط في أسعار بعض فصول الصفقة واقترحت على هذا الأساس مناقشة أسعارها.

واعتبارا لما تقدم، وخاصة نظرا للفارق الكبير بين قيمة العرض والإعتمادات المرسمة حيث يتجاوز نسبة 61% من الكلفة الأصلية فقد طلبنا إعادة صياغة البرنامج الوظيفي للمشروعين بما يتماشى مع ما تم رصده من إعتمادات.

هذا ونشير إلى أنّه يتم التنسيق بين مصالح ميزانية الدولة ومصالح وزارة الشؤون الثقافية بخصوص هذا الملف وغيره، ورصد الاعتمادات الضرورية للمشاريع حسب الأولويات التي تحدّدها الوزارة المعنية وتماشيا مع إمكانيات الإنجاز الفعلي من ناحية وضغوطات ميزانية الدولة من ناحية أخرى.

والسلام

السؤال الكتابي الثاني

للنائبة أسماء الدرويش

الموضوع: توجيه سؤال كتابي على معنى الفصل 114 من الدستور و129من النظام الداخلي بخصوص مراجعة الأداءات والرسوم الموظفة على النقل البحري

تحية تقدير، وبعد

باعتبار أن جزءا مهما من كلفة التذاكر يعود إلى الأداءات والرسوم، أسئلكم عن ما هي مختلف الأداءات والرسوم الموظفة على تذاكر النقل البحري؟ ما مدى إمكانية مراجعتها أو التخفيض فيها لفائدة التونسيين المقيمين بالخارج؟

- هل توجد دراسة في هذا الاتجاه؟

وتفضلوا بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام. والسلام

إجابة السيدة وزيرة المالية

الموضوع: سؤال كتابي حول مراجعة الأداءات والمعاليم الموظفة على الرحلات البحرية

المرجع: مكتوبكم عدد2026-26-3000-0001841 بتاريخ 14 جويلية 2026

وبعد، تبعا لمكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه والمتعلق بسؤال كتابي توجهت به السيدة النائبة أسماء الدرويش يتعلق بتقديم توضيحات حول مختلف الأداءات والرسوم الموظفة على تذاكر النقل البحري أتشرف بإعلامكم بما يلي:

طبقا للتشريع الجبائي الجاري به العمل تنتفع خدمات النقل البحري بالإعفاء من الأداء على القيمة المضافة.

وفي المقابل تم بمقتضى الفصل 81 من قانون المالية لسنة 2016 إحداث معلوم لفائدة ميزانية الدولة يوظف على شركات الطيران المدني بعنوان كل مسافر يدخل البلاد التونسية عبر الرحلات الجوية الدولية بمبلغ يساوي 20 د أو ما يعادلها من العملة الأجنبية يستخلص من قبل المتصرفين في المطارات وقد تم بمقتضى الفصل 52 من قانون المالية لسنة 2017 توسيع مجال تطبيق المعلوم المذكور ليشمل الرحلات البحرية الدولية يوظف على شركات الملاحة البحرية بعنوان كل مسافر يدخل البلاد التونسية عبر الرحلات البحرية الدولية بمبلغ يساوي 20د أو ما يعادلها من العملة الأجنبية يستخلص من قبل المتصرفين في الموانئ وترصد نسبة 12.5% من المردود الجملي لهذا المعلوم لفائدة صندوق تنمية القدرة التنافسية في قطاع السياحة .

هذا وبهدف المحافظة على البيئة ومجابهة إنبعاثات الكيروزين وغيرها من المحروقات تم بمقتضى الفصل 52 من قانون المالية لسنة 2024 الترفيع في المعلوم على الرحلات الجوية والبحرية الدولية بمبلغ يساوي 40د بالنسبة إلى تذاكر الرحلات الجوية الدولية و60د بالنسبة إلى تذاكر الرحلات الجوية والبحرية من صنف الدرجة الأولى أو صنف الأعمال .

هذا وفي إطار تطوير أنظمة الضمان الاجتماعي لتحقيق الحماية الاجتماعية والتغطية الصحية الشاملة تم تخصيص نسبة 20% من مردود المعلوم على الرحلات الجوية والبحرية الدولية لفائدة حساب تنويع مصادر الضمان الاجتماعي.

وبالتالي فإن التخفيض في قيمة المعلوم المذكور من شأنه أن يخل بالتوازنات المالية للصناديق الخاصة في الخزينة والميزانية الدولة كما أن إعفاء التونسيين المقيمين بالخارج بصفة خاصة من شأنه أن يمس من مبدأ العدالة الجبائية للأفراد. **والسّلام**

السؤال الكتابي الأول

للنائب سامي رايس

الموضوع: حول اصلاح شبكة التنوير العمومي بجزء من الطريق المرقم 27

عملا بمقتضيات أحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي المبوب ضمن الباب السادس المتعلق بمراقبة العمل الحكومي، أتقدم إلى سيادتكم بالسؤال الكتابي التالي:

تحية طيبة وبعد،

أتشرف بإعلامكم أن المقاول الذي أوكلت إليه مهمة إعادة تعبيد جزء من الطريق المرقم 27 وبالتحديد من معلم الأقواس التابع لمعتمدية دار شعبان الفهري في اتجاه مفترق الصيد من نفس المعتمدية قد أضر بشبكة التنوير العمومي مما جعل جزء من الطريق المرقم 27 الرابط بين مفترق الصيد ووادي الكبير في اتجاه وسط مدينة بني خيار في ظلام حالك منذ ما يزيد على الستة أشهر رغم أنه الطريق الرئيسي للدخول لمدينة بني خيار وكذلك لمدينة المعمورة

وباعتماد دورنا الرقابي المنصوص عليه بالدستور، تم الاتصال بمصالحكم الجهوية قصد التنبيه على المقاول للتدخل ورفع الضرر، ولكن بدون جدوى.

لذا فإني أتوجه إليكم بالسؤال حول مدى أهمية المراقبين للمشاريع العمومية عند إنجازها وسلطتهم على شركات المقاولات التي تتولى التنفيذ خاصة عند الإضرار ببعض المكونات المدنية التي ليس لها أي علاقة بالمشروع الأصلي موضوع التعاقد.

كما أطلب من سيادتكم التدخل لرفع الضرر على أهالي مدينة بأكملها ولم يكلف أحد من الإطارات التابعين للإدارة العامة للطرقات والأرصفة التدخل باعتبار ذلك من صميم عملهم. والسلام.

إجابة السيد وزير التجهيز والإسكان

الموضوع: حول الإجابة على سؤال كتابي تقدم به النائب السيد سامي رايس

المرجع: مكتوبكم عدد ص2026-26-3000-1829 بتاريخ 8 جويلية 2026

وبعد،

تبعا لمكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه والمتضمن سؤالا كتابيا تقدم به النائب السيد سامي رايس عن دائرة بني خيار - دار شعبان الفهري حول إصلاح شبكة التنوير العمومي بجزء من الطريق الجهوية رقم 27 ، يشرفني إفادتكم أنه تبعا لأشغال مضاعفة الطريق الجهوية رقم 27 تم إنجاز أشغال التنوير العمومي بالجزء من مفترق الصيد إلى مفترق الأقواس وربطه بعداد كهربائي جديد، فيما بقي الجزء من مفترق الصيد إلى وادي الكبير في اتجاه مدينة بني خيار على العداد القديم التابع لبلدية دار شعبان الفهري، الذي وقع به عطب جراء حادث أضر بأحد الأعمدة الكهربائية فتوقف هذا الجزء من الشبكة عن العمل لفترة.

هذا وتدخلت مصالحنا الجهوية عن طريق المقاولة لإصلاح هذا العطب وإعادة الشبكة للعمل. **والسلام**

السؤال الكتابي الثاني

للنائب سامي رايس

الموضوع: حول إعادة تهيئة الطريق المحلية رقم 597 بمعتمدية بني خيار

عملا بمقتضيات أحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي المبوب ضمن الباب السادس المتعلق بمراقبة العمل الحكومي، أتقدم إلى سيادتكم بالسؤال الكتابي التالي:

تحية طيبة وبعد

أتشرف بإعلامكم أنه مواطني معتمدية بني خيار وخاصة منهم القاطنين بديار بن سالم والصمعة والحلفاء وغرداية قد استبشروا بانطلاق أشغال إعادة تهيئة الطريق المحلية رقم 597 الرابطة بين مدينة بني خيار وبير دراسن من معتمدية بني خلاد باعتبار الحالة الكارثية التي أصبح عليها الطريق وخاصة بالجزء الأول الرابط بالمفترق المركز بالطريق الجهوية رقم 27

وحيث أن الجزء الأول المذكور آنفا يشهد حركة مرورية كثيفة، إضافة لتنظيم المهرجان الثقافي سيدي على الصمعي في أواخر شهر جويلية الحالي والذي سيشهد اقبالا جماهيريا كبيرا من قبل سكان المنطقة، وباعتماد دورنا الرقابي المنصوص عليه بالدستور أتوجه إليكم بهذا السؤال حول برنامج تدخلكم المقبل

- وهل أخذتم بالاعتبار هذه المعطيات خاصة أن المواطنين قد ذاقوا ذرعا بالانتظار وتعطبت وسائل نقلهم ومعداتهم وكلفهم ذلك

مصاريف طائلة كانوا في غنا عنها، كما هددوا في الكثير من المرات بغلق الطريق نظرا للحالة الكارثية التي أصبح عليها منذ أكثر من أربع سنوات.

- كما أرجو من مصالحكم مراجعة برنامج التدخل عند الاقتضاء لتدارك الوضع حتى نستجيب لإنتظارات المواطنين ونساهم في إنجاح المهرجان الثقافي بمدينة الصمعة. والسلام

إجابة السيد وزير التجهيز والإسكان

الموضوع: حول الإجابة على سؤال كتابي تقدم به النائب السيد سامي رايس

المرجع: مكتوبكم عدد ص2026-26-3000-1956 الوارد علينا بتاريخ 27 جويلية 2026.

وبعد،

تبعا لمكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه والمتضمن سؤالا كتابيا تقدم به النائب السيد سامي رايس عن دائرة بني خيار- دار شعبان الفهري حول إعادة تهيئة الطريق المحلية رقم 597 بمعتمدية بني خيار يشرفني إفادتكم أنه في إطار مشروع صيانة الطريق المحلية رقم 597، تم الانطلاق فعليا في الأشغال بتاريخ 29 جويلية 2026 من النقطة الكيلومترية 0+000 بمنطقة بئر دراسن التابعة لمعتمدية بني خلاد وتتواصل في اتجاه الجزء الممتد بمنطقة الصمعة التابعة لمعتمدية بني خيار.

هذا وقد تم حثّ المقاولة على التسريع في نسق إنجاز الأشغال أخذا بعين الإعتبار لخصوصية المنطقة لما تشهده من أنشطة ثقافية وسياحية خلال الموسم الصيفي **والسلام**

السؤال الكتابي

للنائب إبراهيم حسين

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور التونسي والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب اتشرف بان احيل اليكم السؤال الكتابي التالي:

الموضوع: حول إشكاليات وتعطل المشاريع بمعتمديات -المحرس الصخيرة والغريبة من ولاية صفاقس

تحية طيبة وبعد

أحيطكم علما سيدي الوزير أنّ مشروع بناء مقر البريد بمعتمدية الصخيرة معطّل منذ سنوات بعد أن تم إخلاءه والعمل بمقر على وجه الكراء.

وبالتالي أتوجه إليكم بالأسئلة الكتابية التالية:

- متى ستنطلق أشغال بناء مقر البريد بالصخيرة وهل هناك إمكانية إحداث مقر ثاني بالجهة نظرا للاكتظاظ الذي يشهده المقر الحالي؟
- هل يمكن إحداث مقر للبريد من عمادة بوسعيد القنيطرة وعمادة سيدي امحمد من معتمدية الصخيرة ؟
- هل برمجت الوزارة إحداث مقر للبريد بعمادة الحشيشينة من معتمدية الغريبة؟
- هل للوزارة من برمجة لإحداث مقر للبريد بعمادة السمارة من معتمدية المحرس؟ ما هو برنامج الوزارة لتغطية النقص الحاصل للأعوان بكل من مراكز البريد بمعتمدية المحرس - الصخيرة الغربية والشعال ؟
- متى سيتم توسعة الشبكة الأرضية للهاتف القار وشبكة الألياف البصرية بالعديد من الأحياء السكانية بمعتمدية المحرس - الصخيرة والغريبة؟

وتقبلوا فائق الاحترام والتقدير والسلام

إجابة السيد وزير تكنولوجيات الاتصال

الموضوع: حول الردّ عن سؤال كتابي من قبل السيد إبراهيم حسين النائب عن مجلس نواب الشعب بخصوص طلب تغطية الأحياء السكنية بمعتمدية المحرس - الصخيرة والغريبة من ولاية صفاقس بشبكة الألياف البصرية والهاتف القار

المرجع : مراسلة من قبل مصالح مجلس نواب الشعب واردة بتاريخ 23 جوان 2026

وبعد،

جوابا عن السؤال الكتابي الذي توجّه به النائب السيد إبراهيم حسين النائب عن مجلس نواب الشعب بخصوص طلب تغطية الأحياء السكنية بمعتمدية المحرس - الصخيرة والغريبة من ولاية صفاقس بشبكة الألياف البصرية والهاتف القار، يشرفني إعلامكم أنه تمت إحالة العريضة على الهيئة الوطنية للاتصالات لموافاتنا بوضعية البنية التحتية للخدمات القارة المتواجدة حاليا والمشاريع المبرمجة لتركيز شبكات الألياف البصرية لمشغلي الشبكات العمومية للاتصالات بالمناطق المعنية وفقا للجدول المصاحب في الغرض

هذا وفي إطار مشاريع تطوير البنية التحتية للاتصالات تمّ منذ سنة 2024 الانطلاق في برنامج تعميم الربط بشبكة الألياف البصرية والبدء في عملية التخلي التدريجي عن الشبكات النحاسية وذلك بهدف تعميم التغطية بخدمات الأنترنات ذات التدفق العالي جدا بكافة أنحاء البلاد

وتفضلوا بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام. والسلام

المنطقة المعنية	الوضعية الحالية للتغطية بخدمات الأنترنات القارة و آفاق نشر شبكات الألياف البصرية بمعتمديات المحرس، الصخيرة والغريبة من ولاية صفاقس
معتمدية المحرس	- **بالنسبة للشركة الوطنية للاتصالات** : تتمتع المنطقة بخدمات الأنترنات القارة XDSL ، كما تمت برمجة إنجاز مشروع من قبل المشغل لربط المنطقة بشبكات الألياف البصرية AiRPON بمنطقة حشانة. - **بالنسبة لأورونج تونس**: يوفر المشغل خدمات الأنترنات القارة عبر تقنية الجيل الرابع للهاتف الجوال Box 4G كما يوفر خدمات الأنترنات القارة ADSL/VDSL عبر شبكة اتصالات تونس هذا و سيتمّ تركيز موقعين راديويين لتوفير خدمات الجيل الخامس للهاتف الجوال خلال الفترة الممتدة بين سنتي 2026-2027 ، - **بالنسبة لأوريدو تونس** : يوفر المشغل التغطية بخدمات الجيل الخامس 5G من الأنترنات عبر شبكات لاسلكية قارة FWA 5G حيث تمّ تشغيل موقعين راديويين للجيل الخامس بالمنطقة.
معتمدية الصخيرة	- **بالنسبة للشركة الوطنية للاتصالات** : يوفر المشغل خدمات الأنترنات القارة ADSL - **بالنسبة لأورونج تونس**: يوفر المشغل خدمات الأنترنات القارة بالمنطقة عبر تقنيتي الجيل الرابع والخامس للهاتف الجوال Box 4G/5G كما تمت البرمجة لتركيز موقع راديوي جديد يوفر خدمات الجيل الخامس للهاتف الجوال سنة 2027 ، علاوة على ذلك توفر أورونج تونس خدمات الأنترنات القارة ADSL/VDSL عبر شبكة اتصالات تونس.

	- **بالنسبة لأوريدو تونس :** يوفر المشغل التغطية بخدمات الجيل الخامس 5G من الأنترنات عبر شبكات لاسلكية فارة FWA 5G حيث تمّ تشغيل موقعين راديويين للجيل الخامس بالمنطقة.
معتمدية الغربة	- **بالنسبة للشركة الوطنية للاتصالات :** يوفر المشغل خدمات الأنترنات القارة XDSL - **بالنسبة لأورونج تونس:** يوفر المشغل خدمات الأنترنات الفارة بالمنطقة عبر تقنية الجيل الرابع للهاتف الجوال Box 4G كما سيتمّ تركيز موقعين راديويين إضافيين 5G لتوفير خدمات الجيل الخامس للهاتف الجوال سنة 2027 ، إضافة إلى ذلك توفر أورونج تونس خدمات الأنترنات الفارة ADSL/VDSL عبر شبكة اتصالات تونس.

والسّــلام

السؤال الكتابي

للنائب نجيب عكرمي

الموضوع: سؤال كتابي حول تحسين شبكات الاتصال واحداث مراكز بريد في زانوش وسيدى عيش وقفصة الشمالية

عملا بمقتضيات أحكام الفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي أتقدم إلى السيد وزير تكنولوجيات الاتصال بالسؤال الكتابي التالي:

السؤال:

1) ضرورة التسريع بتحسين شبكة الاتصال في أرياف معتمديات زانوش وسيدي عيش وقفصة الشمالية التي تتميز بضعفها ورداءتها مما يعطل مصالح المواطنين.

2) ضرورة احداث مكتب بريد قار في عمادة القرية من معتمدية سيدي عيش التي تضم حوالي 6000 ساكن لتقريب الخدمات من المواطنين والسلام.

إجابة السيد وزير تكنولوجيات الاتصال

الموضوع: حول الإجابة عن السؤال الكتابي الصادر عن النائب السيد نجيب عكرمي حول طلب تحسين جودة التغطية بشبكات الاتصالات بأرياف معتمديات زانوش سيدي عيش وقفصة الشمالية.

المرجع: مكتوبكم الوارد بتاريخ 23 جوان 2026.

وبعد،

جوابا عن السؤال الكتابي الذي توجه به النائب السيد نجيب عكرمي حول طلب تحسين جودة التغطية بشبكات الاتصالات بأرياف معتمديات زانوش سيدي عيش وقفصة الشمالية من ولاية قفصة أتشرف بإعلامكم أنه تم إدراج منطقتي العبابسة بعمادة القرية وبئر طرش بعمادة السوينية من معتمدية سيدي عيش بمشروع التغطية الشاملة بشبكات الاتصالات ذات التدفق العالي جدا بعنوان سنة 2026 ، كما تمت إحالة العريضة على الهيئة الوطنية للاتصالات قصد تقييم جودة التغطية بالمناطق المعنية، بما في ذلك البنية التحتية والمواقع الراديوية المتواجدة حاليا حيث تبين أن مستوى التغطية بهذه المناطق يتراوح بين الجيد والمتوسط، كما تولت الهيئة التنسيق مع مشهور في المشمولات العمومية للاتصالات بشأن برامج تحسين وتطوير الشبكة بهذه المناطق. ويبين الجدول التالي وضعية التغطية الحالية وخطة عمل المشغلين للفترة 2026-2028.

وتفضلوا بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام.

والسلام

مشغل الشبكة العمومية للاتصالات	وضعية التغطية بالمناطق المعنية وبرنامج تحسين التغطية 2026-2028
الشركة الوطنية للاتصالات	معتمدية قفصة الشمالية: - عمادة الرحيبة: يوفر الموقع LGF025 التغطية بشبكة الهاتف الجوال 2G/3G/4G - عمادتي الرحيبة الجنوبية وقصور الأخوة: يؤمن الموقع LGF089 التغطية بشبكة الهاتف الجوال 2G/3G/4G بالمنطقتين. - عمادة الفج: يوفر الموقع LGF015 التغطية بشبكة الهاتف الجوال 2G/3G/4G - عمادتي المتكيدس و قطيس: يؤمن الموقع LGF027 التغطية بشبكة الهاتف الجوال 2G/3G/4G بالمنطقتين - عمادة منزل ميمون: يؤمن الموقع LGF094 التغطية بشبكة الهاتف الجوال2G/3G/4G بالمنطقة معتمدية زانوش: - عمادتي زانوش والجديدة: يؤمن الموقع LGF011 التغطية بشبكة الهاتف الجوال 2G/3G/4G بالمنطقتين - عمادة عبد الصادق: يؤمن الموقع LGF087 التغطية بشبكة الهاتف الجوال2G/3G/4G بالمنطقة معتمدية سيدي عيش: - بالنسبة لعمادات سيدي عيش. سيدي عيش الشرقية و السوينية : يوفر الموقع site Sidi Aich LGF020 التغطية بشبكة الهاتف الجوال 2G/3G/4G بالعمادات المعنية. - عمادة العمايمة: يوفر الموقعsite Ameymiya LGF037 التغطية بشبكة الهاتف الجوال 2G/3G/4G - عمادة منزل قمودي: يوفر الموقع site Chabiba LGF025 التغطية بشبكة الهاتف الجوال 2G/3G/4G

	- **عمادة القرية:** يوفر الموقعين site Sidi Aich LGF020 + site el waara LSB136 التغطية بشبكة الهاتف الجوال 2G/3G/4G ستتولى اتصالات تونس إجراء دراسة عامة لتحسين التغطية بكل من عمادات سيدي عيش الشرقية، السوبنية والقربة بعد تركيز وتشغيل المواقع العابسة وبئر طرش المدرجة ضمن مشروع التغطية بشبكات الاتصالات ذات التدفق العالي جدّا.
أوريدو تونس	**معتمدية سيدي عيش:** - **بالنسبة لعمادات سيدي عيش، سيدي عيش الشرقية، منزل قمودي والسوبنية والقربة،** يوفر الموقع الراديوي GAF1025 تغطية بشبكة الهاتف الجوال 2G/3G/4G - **عمادة العمايمية:** يوفر الموقع الراديوي KAS1024 تغطية بشبكة الهاتف الجوال بالعمادة. **معتمدية قفصة الشمالية:** - **بالنسبة لعمادات الرحيبة، الرحيبة الجنوبية وقطيس:** يوفر الموقع GAF1012 التغطية بشبكة الهاتف الجوال 2G/3G/4G - **عمادة الفج:** يوفر الموقع GAF1013 التغطية بشبكة الهاتف الجوال 2G/3G/4G - **عمادة المتكديس:** يوفر الموقع GAF1020 التغطية بشبكة الهاتف الجوال 2G/3G/4G - **عمادة قصور الأخوة:** يوفر الموقع GAF1038 التغطية بشبكة الهاتف الجوال 2G/3G/4G - **عمادة منزل ميمون:** يوفر الموقع GAF1072 التغطية بشبكة الهاتف الجوال 2G/3G/4G **معتمدية زانوش:** - **بالنسبة لعمادتي زانوش والجديدة:** يوفر الموقع GAF1015 التغطية بشبكة الهاتف الجوال 2G/3G/4G - **عمادة عبد الصادق:** يوفر الموقع GAF1056 التغطية بتقنيات الهاتف الجوال 2G/3G/4G بالمنطقة.

أورونج تونس	معتمدية قفصة الشمالية: - **عمادتي الرحيبة والرحيبة الجنوبية:** يوفر الموقع GAF_0063 تغطية جيّدة بشبكة الهاتف الجوال 2G/3G/4G - **عمادة الفج:** يوفر الموقع SBO_0027 تغطية جيّدة بشبكة الهاتف الجوال 2G/3G/4G وقد تمت البرمجة لتركيز محطة جديدة GAF_0056 بالعمادة المجاورة ضمن مخطط سنة 2026 لتحسين التغطية بالجهة. - **عمادتي المتكيدس وقطيس:** يؤمن الموقع الراديوي GAF_0071 التغطية بشبكة الهاتف الجوال بالعمادتين ولتحسين التغطية بمنطقة متكيدس يعتزم المشغل تركيز موقع جديد GAF_0085 بداية من سنة 2028. - **عمادة قصور الأخوة:** يوفر الموقع الراديوي GAF_0025 التغطية بشبكة الهاتف الجوال 2G/3G/4G بالمنطقة. - **عمادة منزل ميمون:** يؤمن التغطية بالعمادة الموقع الراديوي GAF_0055 وقد تمت البرمجة لتركيز محطة جديدة GAF_0056 بالعمادة المجاورة ضمن مخطط سنة 2026 لتحسين التغطية بالجهة معتمدية زانوش: **بالنسبة لعمادات زانوش، الجديدة وعبد الصادق:** يوفر الموقع الراديوي GAF_0057 التغطية بشبكة الهاتف الجوال 2G/3G/4G بالعمادات المعنية وسيتم دعم التغطية بعمادتي الجديدة وعبد الصادق عبر تركيز المحطة الجديدة GAF_0056 بالعمادة المجاورة ضمن مخطط سنة 2026 ،كما تمت البرمجة لتركيز موقع جديد GAF_0084 بداية من سنة 2028 لتحسين الشبكة بعمادة عبد الصادق. معتمدية سيدي عيش: - **عمادة سيدي عيش:** يوفر الموقع GAF_0033 تغطية جيدة بشبكة الهاتف الجوال بالمنطقة. - **عمادة سيدي عيش الشرقية:** يوفر الموقع GAF_0033 تغطية جيدة بشبكة الهاتف الجوال بالمنطقة وتمت البرمجة لتحسين وتطوير التغطية (ajout de secteur)على موقعGAF_0033

السؤال الكتابي

للنائب الطيب الطالبي

تبعا للفصلين عدد 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتقدم لسيادتكم بالأسئلة الكتابية التالية.

الموضوع: حول وضعية بعض الإدارات بجهة القيروان

السيدة رئيسة الحكومة،

تعرف القيروان منذ سنوات تذيلها للترتيب التنموى على المستوى الوطني ويعود هذا القصور التنموي في جانب كبير منه إلى ضعف الأداء الإداري لبعض المصالح الإدارية نذكر منها:

- ديوان قيس الأراضي: توجد بالقيروان دائرة لديوان قيس الأراضي تشكو نقصا في الموارد البشرية والتجهيزات والمعدات ووسائل النقل

- الشركة التونسية لاستغلال وتوزيع المياه يوجد بالقيروان إقليم وحيد على مساحة شاسعة مما أدّى إلى غياب التغطية الكاملة ونقص في الأعوان والإطارات والمعدات.

- الديوان الوطني للتطهير: يوجد بالقيروان دائرة للديوان ويعرف كذلك نقصا في العنصر البشري والمعدات وضعف الآداء.

لذلك نطلب من الجناب إيلاء هذا النقص الفادح ما يستحقه من العناية اللازمة كإعادة هيكلة هذه الإدارات وتحويلها من دوائر إلى إدارات جهوية مهيكلة وتمكين الجهة من إقليم ثان للشركة التونسية لاستغلال وتوزيع المياه وإدارة جهوية.

وتفضلوا بقبول وافر الاحترام والتقدير. والسلام

إجابة السيد رئيسة الحكومة

الموضوع: حول الإجابة عن السؤال الكتابي الذي تقدم به النائب السيد الطيب الطالبي

المرجع: مكتوبكم ص 2026-26-3000-0001719 بتاريخ 23 جوان 2026

المصاحيب: نسخة من إجابة السيد وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري.

وبعد، أتشرف بموافاتكم بالإجابة عن السؤال الكتابي الذي تقدم به النائب السيد الطيب الطالبي بخصوص إحداث إقليم ثان بالقيروان.

والمرجو من سيادتكم تسليمها إلى النائب المعني. **والسلام**

بطاقة إجابة عن سؤال كتابي

للسيد النائب الطيب الطالبي

الموضوع حول إحداث إقليم ثان بالقيروان

المرجع: إحالة السيدة رئيسة الحكومة عدد ص2026-01-30-5151 بتاريخ 16 جويلية 2026

وبعد، تبعا للإحالة المشار إليها بالمرجع أعلاه، وجوابا على سؤالكم بخصوص إحداث إقليم ثان بالقيروان أتشرف بإفادتكم أنه تم إدراج المقترح ضمن مشروع المراجعة الكلية والشاملة للهيكل التنظيمي الحالي للشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه. **والسلام**

السؤال الكتابي

للنائب كمال كرعاني

تبعا للفصلين عدد 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتقدم لسيادتكم بسؤال كتابي:

الموضوع: حول تعطّل منظومة "حراك" وعدم دخولها حيّز الاستغلال إلى حدّ هذه اللحظة.

تحية طيبة،

يشرفني أن أتوجه إلى السيدة رئيسة الحكومة بهذا السؤال الكتابي بخصوص تعطّل منظومة "حراك" وعدم دخولها حيّز الاستغلال الفعلي إلى حدّ اليوم رغم الإعلان عنها في إطار رقمنة الإدارة وتطوير الخدمات العمومية وتيسير الإجراءات الإدارية لفائدة المواطنين والأعوان

ويثير هذا التعطّل العديد من التساؤلات حول أسباب عدم تفعيل هذه المنظومة، ومدى تأثير ذلك على تحسين نجاعة الإدارة وتبسيط الخدمات، خاصة وأن رقمنة الإدارة تمثل أحد أهم محاور الإصلاح الإداري الذي تعهدت به الحكومة.

كما تعرض بوابة الحكومة خدمات رقمية ومبادرات مرتبطة بالحراك الوظيفي والإدارة الإلكترونية وهو ما يجعل توضيح وضعية هذه المنظومة أمراً ضرورياً.

وعليه،

- ما هي الأسباب الحقيقية التي حالت دون تشغيل منظومة "حراك" إلى حدّ هذه اللحظة؟

وتفضلوا السيدة رئيسة الحكومة، بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام. والسلام

إجابة السيدة رئيسة الحكومة

الموضوع: حول الإجابة عن السؤال الكتابي الذي تقدم به النائب السيد كمال كرعاني

المرجع: مكتوبكم ص 2026-26-3000-0001954 بتاريخ 27 جويلية 2026

المصاحيب: إجابة الهيئة العامة للوظيفة العمومية.

وبعد، أتشرف بموافاتكم بالإجابة عن السؤال الكتابي الذي تقدم به النائب السيد كمال كرعاني بخصوص تعطل منصة الحراك الوظيفي.

والمرجو من سيادتكم تسليمها إلى النائب المعني. والسلام

بطاقة الإجابة على السؤال الكتابي

الذي تقدم به السيد النائب المحترم كمال كرعاني

السؤال: حول تعطل منصة الحراك الوظيفي وعدم دخولها حيز الاستغلال

الإجابة :

وبعد، يشرفني إعلامكم أنه تم التنسيق مع مصالح المركز الوطني للإعلامية قصد متابعة أشغال الصيانة الخاصة باستعمال منصة بورصة الحراك الوظيفي وايجاد الحلول التقنية المستوجبة لضمان

حسن سيرها. وقد تم بتاريخ 13 جويلية 2026 استكمال كل الإجراءات اللازمة لإعادة تشغيل المنصة وهي حاليا حيز الاستغلال والسلام

السؤال الكتابي

للنائب محمد بن رزيق شعباني

عملا بمقتضيات أحكام الفصلين عدد 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال التالي:

الموضوع: سؤال كتابي.

تحية وبعد

إن مجموعة من عمال وعاملات سلك الحضائر اللذين أحيلت ملفاتهم على عدم الإدماج بعد سنوات طويلة من العمل الفعلي في خدمة المرفق العام خلّف إشكاليات اقتصادية واجتماعية كبرى لكثير من العائلات التي لا سند لها سوى هذا المورد وهو ما يستدعي إعادة قراءة الملفات من منظور إنساني واجتماعي ومراجعة مقاييس الرفض وفتح باب الطعون

وعليه أطلب من سيادتكم هل يمكن إعادة النظر في قرارات عدم الإدماج والمطالبة بالتسوية العادلة؟

وتفضلوا بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام والسلام.

إجابة السيدة رئيسة الحكومة

الموضوع: حول الإجابة عن السؤال الكتابي الذي تقدم به النائب السيّد محمد بن رزيق شعباني

المرجع: مكتوبكم ص 2026-26-3000- 0001954 بتاريخ 27 جويلية 2026

المصاحيب: إجابة الهيئة العامة للوظيفة العمومية.

وبعد، أتشرف بموافاتكم بالإجابة عن السؤال الكتابي الذي تقدم به النائب السيد محمد بن رزيق شعباني، بخصوص تسوية وضعية عمال الحضائر.

والمرجو من سيادتكم تسليمها إلى النائب المعني.

والسلام

بطاقة الإجابة على السؤال الكتابي

الذي تقدم به السيد محمد بن رزيق شعباني

السؤال: حول عدم إدماج مجموعة من عمال وعاملات الحضائر.

الإجابة :

تبعا للسؤال الذي تقدم به السيد محمد بن رزيق شعباني عضو بمجلس نواب الشعب، حول عدم إدماج مجموعة من عمال وعاملات الحضائر أتشرف بإعلامكم بأنه يتم شطب بعض عملة الحضائر من قائمة المعنيين بالتسوية وذلك لعدم توفر أحد شروط الانتداب بالوظيفة العمومية المنصوص عليها بالفصل 17 من قانون الوظيفة العمومية وذلك طبقا لمقتضيات الفصل 10 الأمر الحكومي عدد 436 لسنة 2021 المؤرخ في 17 جوان 20211 المتعلق بإنهاء العمل بآلية تشغيل عملة الحضائر الجهوية والحضائر الفلاحية في غير المجال المحدد لها والذي ينص: "لا يتم إدماج من لا تتوفر فيه شروط الانتداب بالوظيفة العمومية" .

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب محمود شلغاف

عملا بمقتضيات أحكام الفصلين 114 من الدستور 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي:

الموضوع: حول تمييز قرية القراطن على حساب القرى الأخرى بجزر قرقنة من حيث تهيئة الطرق الموجودة وإحداث أخرى.

السيدة رئيسة الحكومة،

تحية طيبة،

يشرفني إعلامكم بأنّ كل زائر لقرية القراطن بجزر قرقنة يلاحظ بكل وضوح كثافة شبكة الطرقات، حيث إنّ بعضها قد تم تعبيده بالخرسانة الإسفلتية، فيما لايزال البعض الآخر قيد الإنجاز. وتشمل هذه الأشغال الطرقات القائمة التي جرى تطويرها إضافة إلى الطرقات المستحدثة مؤخرا.

وإذ نثمن كل جهد تنموي يطال قرية من قرى قرقنة أو أيّ منطقة من ربوع الوطن فإنّ تحقيق العدالة في توزيع المشاريع بين مختلف الجهات يظل ضرورة ملحة حتى لا يشعر أهالي المناطق الأخرى بالغبن والضّيم. زيادة على هذا جميع الطرقات التي أنجزت عن طريق برنامج 26-26 أصبحت متدهورة بصفة فضيعة، وهذه الطرقات تشمل جميع قرى قرقنة، وكان من الأجدر الانطلاق بتهيئتها مع الحرص على ترسيخ العدالة بين جميع المناطق.

- من هي الجهة المسؤولة عن اتخاذ قرار الاهتمام بقرية القراطن بجزر قرقنة عبر تهيئة وإحداث هذا الكم الكبير من الطرقات في مقابل إغفال القرى الأخرى؟
- وهل هناك برنامج لإنصاف هذه القرى في المستقبل القريب؟

وتقبلوا مني السيدة رئيسة الحكومة فائق عبارات الاحترام والتقدير. مع الشكر.

والسلام

إجابة السيدة رئيسة الحكومة

الموضوع : حول الإجابة عن السؤال الكتابي الذي تقدم به النائب السيد محمود شلغاف

المرجع: مكتوبكم ص 2026-26-3000-0001719 بتاريخ 23 جوان 2026

المصاحيب: نسخة من إجابة السيد وزير التجهيز والإسكان.

وبعد،

أتشرف بموافاتكم بالإجابة عن السؤال الكتابي الذي تقدم به النائب السيد محمود بخصوص تمييز القراطن على حساب القرى الأخرى بجزر قرقنة من حيث تهيئة الطرقات الموجودة وإحداث طرقات أخرى.

والمرجو من سيادتكم تسليمها إلى النائب المعني. والسلام

إجابة السيد وزير التجهيز والإسكان

الموضوع: حول الإجابة على سؤال كتابي تقدم به عضو مجلس نواب الشعب السيد النائب محمود يتعلّق بتمييز قرية القراطن على

حساب القرى الأخرى بجزر قرقنة من حيث تهيئة الطرقات الموجودة وإحداث طرقات أخرى.

المرجع: إحالتكم الموجهة إلينا تحت عدد و2026-13-01- 11 بتاريخ 17 جويلية 2026.

وبعد،

تبعا لإحالتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه والمتضمّنة سؤالا كتابيًا تقدم به السيد النائب محمود شلغاف حول ما اعتبره تمييزا لفائدة منطقة القراطن على حساب بقية مناطق جزر قرقنة من حيث تهيئة الطرقات الموجودة وإحداث طرقات أخرى في إطار مشاريع الحماية من الفيضانات، يشرفني إعلام عنايتكم أن مصالح الوزارة قامت ببرمجة وتنفيذ تدخلاتها في مجال التوقي من الفيضانات والتحكم في مياه السيلان بكافة مناطق الجمهورية ومنها قرقنة عبر أقساط وظيفية وفقا للأولويات المحددة على أساس دراسات تنجز مسبقا للغرض، ودون تمييز بين المناطق.

وفي هذا الإطار، قامت مصالح الوزارة، في إطار القسط الأول من مشروع حماية جزر قرقنة من الفيضانات، بالتدخل بمناطق مليتة والرملة وأولاد قاسم والعطايا، حيث تم إنجاز مسيلات من الخرسانة المسلحة وطرقات في شكل قنال بالخرسانة الإسفلتية وبثلاث طبقات (Tricouche) بالإضافة إلى تركيز محطة لضخ مياه الأمطار بمنطقة مكبتة. وقد تبيّن من خلال المتابعة والمعاينات التي قامت بها المصالح الفنية، أن الأشغال المنجزة تؤدي دورها في التحكم في مياه السيلان والحد من مخاطر الفيضانات.

أما بالنسبة للقسط الجاري إنجازه، فيشمل مناطق الرملة والكلابين والعطايا والقراطن ويتمثل في تهيئة طرقات في شكل قنال بالخرسانة المسلحة وبالخرسانة الإسفلتية وبثلاث طبقات بالكلابين والعطايا، بالإضافة إلى طريق في شكل قنال بالخرسانة الإسفلتية بمنطقة القراطن، وقد شملت الأشغال المناطق الأكثر عرضة لمخاطر سيلان مياه الأمطار.

وتجدر الإشارة إلى أنه بعد إنجاز جزء من الطرقات في شكل قنال لتصريف مياه الأمطار بالقراطن ونظرا إلى التضاريس المنخفضة لهذه المنطقة وانعدام الانحدارات بها، تبيّن، من خلال الأشغال الطبوغرافية الدقيقة، أن هذه الطرقات، وإن كانت تؤمن سيلان المياه نحو مصبات، آمنة، فإن بعض المنازل بمحيطها أصبحت منخفضة مقارنة بمستوى الطرقات المنجزة، وهو ما قد ينجر عنه ركود مياه الأمطار وتهديد المنازل وتعطيل مصالح المواطنين لساعات طويلة. وقد استوجب ذلك إنجاز بعض الأجزاء الإضافية من الطرقات لدرء هذا الإشكال.

حيث تجدر الإشارة إلى أن المعطيات المتعلقة بمنطقة القراطن تبين ما يلي:

- اتساع نطاق تجمع وركود مياه الأمطار بعد التساقطات.

-غمر عدد من المسالك والطرقات، بما يعيق حركة المرور والتنقل.

-الطبيعة المنخفضة للمنطقة وارتباط مختلف المسالك بشبكة تصريف، واحدة، وهو ما يبرر اعتماد مقاربة هندسية متكاملة عند برمجة الأشغال.

وتؤكد هذه المعطيات الميدانية المدعومة بالدراسات الفنية المنجزة، أن اختيار مواقع التدخل تم بناء على اعتبارات فنية وهيدرولوجية هدفها الحد من مخاطر الفيضانات وتحسين تصريف مياه الأمطار.

وفي هذا الإطار، حرصت مصالح الوزارة عند إعداد المشروع على اعتماد مقاربة هندسية متكاملة تضمن حسن أداء شبكة تصريف مياه الأمطار، وذلك من خلال تعبيد أكبر قدر ممكن من الطرقات وربطها ببعضها البعض، بما يسمح بانسياب المياه نحو منشآت التصريف ويحقق النجاعة المرجوة من المشروع.

وتأتي هذه المقاربة لتفادي النقائص التي قد تنجر عن التدخلات الجزئية أو المتفرقة، والتي من شأنها الإخلال بتوازن شبكة التصريف وإحداث نقاط جديدة لتجمع المياه، وهو ما يتعارض مع الأهداف الأساسية للمشروع.

كما يأتي هذا المشروع في إطار تعاون بين إدارة المياه العمرانية والسلط الجهوية والمحلية، وهو ما مكن من تجاوز مختلف الإشكاليات الميدانية وضمان تقدم الأشغال في أفضل الظروف.

هذا ونفيد عنايتكم أنه في إطار صيانة وتعهد منشآت التحكم في مياه السيلان، انطلقت مصالح الوزارة في إنجاز أشغال بمنطقتي مليتة والعطايا، وتتمثل التدخلات في تعهد محطة ضخ مياه الأمطار والمنشآت ذات الصلة وجزء من الطرقات. كما ستتولى مصالح الوزارة برمجة تدخلات بجزر قرقنة خلال سنة 2027 لتشمل مناطق أخرى على غرار الرملة والعطايا والنجاة وأولاد بوعلي، وذلك بالتنسيق مع السلط المحلية.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائبين محمد ماجدي والنوري جريدي

عملا بمقتضيات أحكام الفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي أتقدم إلى سيادتكم بالسؤال الكتابي التالي:

الموضوع: حول ما آلت إليه وضعية المجامع والجمعيات المائية في ولاية قفصة من عجز عن سداد الديون المتخلّدة بذمتها والناتجة عن التخلي عن منظومة دعمها.

تحية طيبة وبعد

أمام ما تعانيه المجامع والجمعيات المائية في ولاية قفصة من صعوبات مالية كبيرة حالت دون إفائها بتعهداتها وإزاء ما يعانيه الفلاحون بجهة قفصة من مشاكل تزوّد بالمياه جراء التكلفة الباهظة لحصص المياه وبعد أن تراكمت ديون هذه المجامع والجمعيات إلى حدّ العجز عن خلاصها، وعليه متى تتدخل رئاسة الحكومة تدخلا فوريا عاجلا بإعطاء الإذن لوزارة الفلاحة ووزارة الصناعة والطاقة والمناجم لفض هذا الإشكال بسداد ما تخلّد من مستحقات الدعم لهذا الجمعيات والمجامع المائية؟

ونطالبكم أيضا بالعودة إلى منظومة الدعم لإسناد هذه الجمعيات والمجامع المائية في القيام بمختلف مهامها كي يستطيع فلاحو الجهة مجابهة الجفاف وإنقاذ ما يمكن إنقاذه من مواردهم الفلاحية المختلفة (أغنام - أشجار مثمرة وغراسات....)

ونؤكد في النهاية على أنّ ما يتعرّض له الفلاح في تونس عموما وفي قفصة خصوصا يعتبر مظلمة كبيرة في حق من يسهر على تأمين سيادتنا الغذائية وأنّنا كنواب شعب لن نكون إلا في صفهم وفى صفّ مطالبهم حفاظا على سيادتنا وأمننا الغذائي

وتفضلوا بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام. والسلام.

إجابة السيدة رئيسة الحكومة

الموضوع حول الإجابة عن السؤال الكتابي الذي تقدّم به النائبان السيّدان محمد ماجدي ونوري الجريدي

المرجع: مكتوبكم ص 2026-26-3000-0001235 بتاريخ 27 أفريل 2026

المصاحيب نسخة من إجابة السيد وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري.

وبعد، أتشرف بموافاتكم بالإجابة عن السؤال الكتابي الذي تقدّم به النائبان السيدان محمد ماجدي ونوري الجريدي، بخصوص وضعية المجامع والجمعيات المائية بولاية قفصة.

والمرجو من سيادتكم تسليمها إلى النائب المعني. والسلام

بطاقة إجابة عن سؤال كتابي

للسيدين النائبين محمد ماجدي والنوري جريدي

الموضوع حول وضعية المجامع والجمعيات المائية بولاية قفصة

المرجع: إحالة السيدة رئيسة الحكومة عدد ص2026-01-30-3442 بتاريخ 11 ماي 2026

وبعد، تبعا للإحالة المشار اليها بالمرجع أعلاه، وجوابا على سؤال النائبين المحترمين محمد ماجدي ونوري الجريدي بخصوص وضعية المجامع والجمعيات المائية بولاية قفصة أتشرف بإفادتكم بأنه يتم اعتماد جملة من الإجراءات التنظيمية والمالية لضمان ديمومة المرفق العمومي وتحسين استخلاص مستحقات مياه الري وذلك في إطار مقاربة تشاركية تراعي مصلحة مختلف المتدخلين. وتتمثل هذه الإجراءات أساسا في:

- اعتماد خلاص جزء من معلوم مياه الري بصفة مسبقة وعلى أقساط مرتبطة بفترات الاستهلاك وذلك عبر تسديد ثلث المبلغ المتوقع قبل التزود بالمياه، ثم دفع ثلث ثان خلال الموسم وتسوية القسط المتبقي في نهاية الموسم.
- معالجة وضعية الديون المتخلدة بذمة المجامع المائية من خلال دعوة المنتفعين إلى تسوية وضعياتهم عبر آلية جدولة تمتد على سبع (07) سنوات انسجاما مع التوجهات الرامية إلى دعم القدرة على السداد وتخفيف الأعباء المالية.

وتندرج هذه الإجراءات ضمن الحرص على ضمان استمرارية التزود بمياه الري في أفضل الظروف الممكنة مع المحافظة على التوازنات المالية الضرورية لتأمين حسن استغلال وصيانة المنظومات المائية العمومية. **والسلام**

السؤال الكتابي

للنائبة ريم الصغير

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور التونسي والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب اتشرف بان احيل اليكم السؤال الكتابي التالي:

الموضوع: طلب عاجل للتصرف في نفايات بمصب الرحمة - منزل بوزلفة عبر تثمينها صناعياً.

تحية طيبة وبعد،

تبعا للوضع البيئي الحرج الذي يشهده مصب الرحمة الكائن بمنطقة داموس الحاجة بمعتمدية منزل بوزلفة، وما يطرحه من مخاطر متزايدة على الصحة العامة والبيئة السليمة، خاصة في ظل تراكم كميات هامة من النفايات وما يرافقها من انبعاثات وروائح كريهة وتلوث للمياه والتربة

يشرفني أن أتقدم إلى سيادتكم بالسؤال الكتابي التالي:

- متى يتم التدخل العاجل لاتخاذ الإجراءات اللازمة للتخلص من كمية تقدر بحوالي 100 طن من النفايات المتراكمة بالمصب المذكور، وذلك عبر توجيهها نحو التثمين الطاقي أو المعالجة الصناعية وخاصة لفائدة معمل الإسمنت بجبل الجلود في إطار اعتماد حلول الاقتصاد الدائري واستغلال النفايات كوقود بديل؟

وتقبلوا فائق الاحترام والتقدير والسلام

إجابة السيدة رئيسة الحكومة

الموضوع حول الإجابة عن السؤال الكتابي الذي تقدمت به النائبة السيدة ريم الصغير

المرجع: مكتوبكم ص-2026-26-3000-0001371 بتاريخ 8 ماي 2026.

المصاحيب : نسخة من إجابة السيد وزير البيئة.

وبعد،

أتشرف بموافاتكم بالإجابة عن السؤال الكتابي الذي تقدمت به النائبة السيدة ريم الصغير بخصوص التصرف في النفايات بالمصب المراقب بالرحمة من معتمدية منزل بوزلفة عبر تثمينها صناعيا.

والمرجو من سيادتكم تسليمها إلى النائبة المعنية. والسلام

بطاقة إجابة

الموضوع : سؤال السيدة النائبة ريم الصغير حول التصرف في النفايات بالمصب المراقب بالرحمة من معتمدية منزل بوزلفة عبر تثمينها صناعيا.

في إطار العمل على تثمين النفايات المنزلية والمشابهة، شرعت الوكالة الوطنية للتصرف في النفايات في إنجاز مشروع يتمثل في تركيز وحدة متكاملة لاستخراج ومعالجة وتثمين الغازات المنبعثة من المصب المراقب بالرحمة بطاقة معالجة تبلغ 1200 متر مكعب في الساعة.

وقد بلغت نسبة تقدّم إنجاز هذا المشروع حوالي 90 بالمائة، ومن المنتظر دخول الوحدة حيّز الاستغلال خلال شهر أوت 2026 في حال عدم تسجيل تعطيلات جديدة اضطرابات ووقفات احتجاجية...)

ويعد هذا المشروع من أهم المشاريع البيئية بالجهة باعتباره سيمكّن في مرحلة أولى من تقليص إنبعاثات الغازات الدفيئة من خلال تحويل غاز الميثان إلى غازات أقل تأثيرا على ظاهرة الاحتباس الحراري بما يساهم في تفادي انبعاث ما يناهز 100 ألف طن من ثاني أكسيد الكربون المكافئ.

كما سيمكّن المشروع، في مرحلة ثانية من الانتقال إلى التثمين الطاقي لغاز الميثان المستخرج وتحويله إلى طاقة كهربائية خضراء بإنتاج سنوي يقدّر بأكثر من 5 مليون متر مكعب من غاز الميثان، بما

يعادل قرابة 18 مليون كيلوواط ساعة من الكهرباء سنويا (Whan1) وهي كمية تكفي لتزويد ما بين 5000 و6000مسكن بالطاقة الكهربائية سنويا، بما ينسجم مع أهداف الدولة في مجال التنمية المستدامة والاقتصاد الأخضر والانتقال الطاقي.

وأما بخصوص مقترح السيّدة النائبة حول توجيه نفايات مصب الرحمة إلى معمل الإسمنت بجبل الجلود لتثمينها صناعيا، تجدر الإشارة أنّه طبقا للتشريع الوطني الجاري به العمل والمتعلق بتثمين النفايات فإنّه يحجر تثمين النفايات بمصانع الإسمنت دون فرز مسبق حيث يتعيّن فرز النفايات وإعدادها لتكون جاهزة للتثمين الطاقي. وفي هذا الإطار، أعدّت وزارة البيئة مشروع أمر حول إنتاج ونقل الوقود المشتق من النفايات الغير الخطرة وهو حاليا في طور المراجعة تبعا للملاحظات الواردة في شأنه.

والسلام.

السؤال الكتابي

للنائبة منال بديدة

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي، أتقدم لكم بالسؤال الكتابي التالي:

الموضوع: حول تسوية العقود الهشّة في القطاع العمومي

السيدة رئيسة الحكومة،

لقد نتج عن قانون الشغل الجديد عدد 09 لسنة 2025 تسوية أكثر من 100ألف عقد شغل في القطاع الخاص، وهو إنجاز اجتماعي يحسب لفائدة حكومتكم الموقرة إلا أن هذا الإصلاح في القطاع الشغلي والاجتماعي لم يرافقه إصلاح مماثل لكل أشكال العمل الهش في القطاع العمومي لأكثر من 48 ألف عقد متفرقة على عدد من الوزارات(إحصاء أمدتنا به مصالحكم في جلسة يوم 16 مارس 2026 بلجنة الفلاحة بمجلس نواب الشعب)، حيث أنّ كل وزارة نتوجه لها بالسؤال عن موعد تسوية بعض الوضعيات يقع إعلامنا بأنّ الملفات بصدد الدرس لدى رئاسة الحكومة وهو الأمر الذي أثار حالة من الاحتقان لدى هذه الفئات التي ملّت من انتظار تنفيذ الوعود بتسوية وضعياتهم الشغليّة ونذكر لكم بعض القطاعات على سبيل الذكر لا الحصر:

1- ما يقارب 1700 عقل شغل لعمال ديوان الأراضي الدولية يصل بعضها لـ 10 سنوات، حيث تلقينا وعودا خلال جلسة لجنة الفلاحة بالبرلمان يوم 16 مارس 2026 بأن وزارة الفلاحة ستبدأ بتسويتهم في أقرب الآجال باعتبارهم يمثلون العدد الأكبر من متعاقدي الوزارة كما وعدت السيدة ممثلة الوزارة في نفس الجلسة باستعدادهم للتنسيق مع رئاسة الحكومة لتحسين الوضعية المادية لهؤلاء المتعاقدين حتى قبل صدور الأوامر الترتيبية الخاصة بالتسوية

2- ما يقارب 255 عقد بوزارة الشباب والرياضة على حساب الأجر الأدنى المضمون والعاملين في عدد من المؤسسات الشبابية لأكثر من 16 سنة.

3- ما يقارب 1473 متعاقد مع المركز الدولي للنهوض بالأشخاص ذوي الإعاقة بتونس والذين يقومون بأعمال جبارة في التعامل مع أبنائنا ذوي الإعاقة.

4- ما يقارب 900 من متعاقدي تعليم الكبار في وزارة الشؤون الاجتماعية والذين قاموا بالتدريس السنوات بأجور زهيدة و في وضعيات اجتماعية قاسية.

5- أعوان الخدمة المدنية التطوعية من أصحاب الشهائد العليا والموزعين على عدد من الإدارات والمؤسسات العمومية.

6- المتعاقدون مع المركز الوطني البيداغوخي.

7- ما يقارب 987 متعاقد من أساتذة التنشيط الثقافي وأعوان وكالة التراث والمنشطين بنظام الحصة ومدرسي الموسيقى بنظام الساعة ومتعاقدي مراكز الفنون الدرامية.

كما يوجد عديد المتعاقدين الآخرين والموزعين على عديد الوزارات والذين لا نملك إحصاء دقيق عنهم. السيدة رئيسة الحكومة، يجب أن يحظى ملف تسوية وضعيات العقود الهشة بالقطاع العمومي بالأولوية والأهمية القصوى لدى حكومتكم الموقرة نظرا لما لهذا الملف من آثار اجتماعية ونفسية على المتعاقدين مع الدولة الذين يعيشون وضعيات اجتماعية هشة لا يجب أن تتواصل في ظل الخيار الجديد الذي وضعه السيد رئيس الجمهورية والرامي إلى إلغاء كل أشكال التشغيل الهش حفاظا على كرامة المواطنين،

لذا السيدة رئيسة الحكومة إن استمرار تهميش هذه الفئات قد ألحق بها أضرار اجتماعية ومعنوية كبيرة وهو أمر قد يضع ثقة المواطن في الدولة على المحك فمتى تقوم حكومتكم الموقرة بتسوية كل العقود المذكورة أعلاه وباقي العقود الهشة في كافة الوزارات؟ والسلام

إجابة السيدة رئيسة الحكومة

الموضوع حول الإجابة عن السؤال الكتابي الذي تقدمت به النائبة السيّدة منال بديدة

المرجع: مكتوبكم ص 2026-26-2030-0001719 بتاريخ 23 جوان 2026

المصاحيب: نسخة من إجابة السيد وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري.

وبعد،

أتشرف بموافاتكم بالإجابة عن السؤال الكتابي الذي تقدمت به النائبة السيدة منال بديدة، بخصوص تسوية العقود الهشة في القطاع العمومي.

والمرجو من سيادتكم تسليمها إلى النائبة المعنية. والسلام

بطاقة إجابة عن سؤال كتابي

للسيدة النائب منال بديدة

الموضوع: حول تسوية العقود الهشة في القطاع العمومي

المرجع: إحالة السيدة رئيسة الحكومة عدد2026-01- 519430 بتاريخ 16 جويلية 2026

وبعد، تبعا للإحالة المشار اليها بالمرجع أعلاه، وجوابا على سؤال النائب المحترمة السيدة منال بديدة بخصوص تسوية العقود الهشة في القطاع العمومي، أتشرف بإفادتكم بأنه يتم العمل حاليا على إعداد نص ترتيبي لمعالجة هذه الإشكاليات، وذلك بالتنسيق مع مختلف المتدخلين. **والسلام**

السؤال الكتابي

للنائب صابر المصمودي

تبعا للفصلين عدد 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتقدم لسيادتكم بالسؤال الكتابي التالي :

الموضوع: تأخر انتداب التقنيين السامين في العلاجات العامة للمسنين

تحية طيبة وبعد

على إثر ما وردني من مطالب صادرة عن التقنيين السامين في العلاجات العامة للمسنين المتخرجين من المدرسة العليا لعلوم وتقنيات الصحة بصفاقس، يشرفني أن ألفت عنايتكم إلى تأخر انتدابهم، في الوقت الذي تقر فيه الدولة بوجود نقص فادح في الإطارات شبه الطبية، لا سيما في مجال رعاية كبار السن. وقد تم إحداث هذه الشعبة سنة 2009 ثم إيقافها سنة 2021، وشملت حوالي 230 متخرجا، لم يتم انتداب سوى بضع عشرات منهم إلى حد الآن.

ورغم تكوينهم الأكاديمي والتطبيقي الشامل، الذي امتد على ثلاث سنوات وشمل مختلف الأقسام الصحية والاستعجالية وأقسام الإنعاش، فضلا عن مساهمتهم الفعالة خلال جائحة كوفيد، فإن وضعيتهم المهنية لا تزال غير محددة، سواء من حيث الرتبة أو مسار الانتداب، وهو ما يمثل وضعا غير مبرر لاختصاص تم تكوينه داخل مؤسسات الدولة ويتميز أصحابه بالجاهزية والخبرة الميدانية.

ويزداد هذا الإشكال حدة في ظل إدراج طب الشيخوخة مؤخرا كاختصاص طبي رسمي، وهو ما يستوجب، بالضرورة توفير الإطارات شبه الطبية المرافقة والمؤهلة للعمل في هذا المجال، وعلى رأسهم التقنيون السامون في العلاجات العامة للمسنين، بما يضمن تكامل المنظومة الصحية وتحسين جودة الخدمات المقدمة لكبار السن.

وفي هذا الإطار، يمكن النظر في انتداب هذه الفئة ضمن وزارة الصحة باعتبارها الوزارة المرجعية، أو عند الاقتضاء، ضمن وزارة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن أو وزارة الشؤون الاجتماعية، نظرا لإشرافها على مؤسسات تعنى بالمسنين وذلك بما يتلاءم مع طبيعة الخدمات المقدمة داخل هذه المؤسسات.

وعليه، ما هي الإجراءات التي تعتزم الوزارة اتخاذها لتسوية وضعية المتخرجين، بما يضمن الانتداب بالعدد الكافي منهم؟ هل تم إدراج هذا الاختصاص ضمن مخططات الانتداب المستقبلية، خاصة في ظل استحداث طب الشيخوخة؟ ماهي الآجال المنتظرة للشروع في الانتداب؟

وتفضلوا بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام. والسلام

إجابة السيدة رئيسة الحكومة

الموضوع: حول الإجابة عن السؤال الكتابي الذي تقدّم به النائب السيد صابر المصمودي

المرجع: مكتوبكم ص 2026-26- 2030--0001371 بتاريخ 8 ماي 2026

المصاحيب نسخة من إجابة السيدة وزيرة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن.

وبعد،

أتشرف بموافاتكم بالإجابة عن السؤال الكتابي الذي تقدّم به النائب السيد صابر المصمودي بخصوص إمكانية انتداب التقنيين السامين في العلاجات العامة للمسنين.

والمرجو من سيادتكم تسليمها إلى النائب المعني. والسلام

إجابة السيدة رئيسة الحكومة

بطاقة الإجابة على السؤال الكتابي

الذي تقدم به السيد النائب صابر المصمودي

السؤال حول إمكانية انتداب التقنيّين الساميين في العلاجات العامة للمسنين.

الإجابة

في سياق تأمين الخدمات الصحية اللائقة لكبار السنّ تولّت وزارة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السنّ التدخل على المستوى الاستراتيجي والإجرائي باعتبار أنّ ذلك يدخل في نطاق مشمولاتها كوزارة مشرفة على قطاع كبار السنّ، وذلك من خلال وضع الاستراتيجية متعدّدة القطاعات لكبار السن 2022-2030، والتي تعلّق محورها الثالث بـ"حق كبار السنّ بمختلف فئاتهم في النفاذ إلى الخدمات الصحية وتحسين نوعية حياتهم " لوضع وتنفيذ جملة من التوجهات الاستراتيجية الهادفة إلى دعم قدرات المنظومة الصحية على تقديم خدمات رعاية صحية مستدامة وذات وفرة وجودة تُلبّي الحاجات المتنوعة لكبار السن، وسيتم بموجب الاستراتيجية المشار إليها وخطّتها التنفيذية المصادق عليها في شهر جوان 2025 المُساهمة في تعزيز الخدمات الصحية لكبار السنّ وتحسين جودة خدمات الرعاية والخدمات شبه الطبية لفائدتهم. **والسلام**.

السؤال الكتابي

للنائبة بثينة الغانمي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي:

الموضوع: حول وضعية الشركة التعاونية للبذور الممتازة بباجة.

أما بعد،

السيدة رئيسة الحكومة،

تعيش الشركة التعاونية للبذور الممتازة بباجة صعوبات مختلفة أثرت سلبا على آداها وسير عملها اليومي رغم أهميتها القصوى في ضمان الأمن الغذائي وتتمثل أبرز هذه الصعوبات أساسا في تردي وضعية الأعوان (عملة وإداريين الذين يعيشون تأخيرات متكررة في الحصول على جراياتهم أو عدم الحصول عليها لفترة طويلة. إضافة إلى عدم تمتعهم بالتغطية الاجتماعية. الأمر الذي انعكس سلبا على حياتهم وحياة أسرهم.

- فهل تعتزم وزارتكم التدخل من أجل انقاذ هؤلاء الأعوان من خلال خطة انقاذ لهذه المؤسسة؟

وفي انتظار ردكم تقبلوا سيدي الوزير فائق عبارات الاحترام والتقدير. والسلام

إجابة السيدة رئيسة الحكومة

الموضوع: حول الإجابة عن السؤال الكتابي الذي تقدمت به النائبة السيّدة بثنية الغانمي

المرجع: مكتوبكم ص 2026-26-3000-- 0000786 بتاريخ 30 مارس 2026

المصاحيب: نسخة من إجابة السيد وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري.

وبعد،

أتشرف بموافاتكم بالإجابة عن السؤال الكتابي الذي تقدمت به النائبة السيّدة بثنية الغانمي بخصوص وضعية الشركة التعاونية للبذور الممتازة بباجة.

والمرجو من سيادتكم تسليمها إلى النائبة المعنية. والسلام

إجابة السيدة وزيرة الحكومة

بطاقة إجابة عن السؤال الكتابي

للسيدة النائب بثينة الغانمي

الموضوع: حول طلب التدخل بخصوص وضعية الشركة التعاونية للبذور الممتازة بباجة

المرجع: إحالة السيدة رئيسة الحكومة عدد2026-01-30- 4833 بتاريخ 02 جويلية 2026

وبعد، تبعا للإحالة المشار اليها بالمرجع أعلاه، وجوابا على سؤال النائب المحترمة السيدة بثينة الغانمي بخصوص وضعية الشركة التعاونية للبذور الممتازة بباجة، أتشرف بإفادتكم أن الشركة المذكورة تخضع لنظام قانوني خاص ولا تعتبر من المنشآت العمومية أو مؤسسات القطاع العام وتضبط طرق تنظيمها وتسييرها في إطار القانون عدد 94 لسنة 2005 مؤرخ في 18 أكتوبر 2005 يتعلق بالشركات التعاونية للخدمات الفلاحية حيث يعهد بتسييرها لمجلس إدارة منتخب مباشرة عن طريق الجلسة العامة العادية للمساهمين والتي بدورها تعين مراقب حسابات حسب جملة من الضوابط للقيام بمهمة التدقيق في الحسابات ومدى احترامها للأطر المحاسبية ويضمن نزاهتها طبق الأحكام التشريعية والترتيبية الجاري بها العمل، كما أوكل القانون المذكور مهمة الاشراف والمراقبة للوزيرين المكلفين بالفلاحة والمالية.

وفي هذا الإطار، وعلى إثر تردي الوضعية الاقتصادية والمالية للشركة وتفاقم مديونيتها ارتات الوزارة بتاريخ 8 جوان 2022 الشروع في إجراءات حلها وفقا لمقتضيات الفصل 47 من القانون المذكور سلفا وذلك على نتيجة تأكد عجزها عن الإيفاء بتعهداتها المالية تجاه جميع المتعاملين معها وفقدانها لأكثر من ثلاثة ارباع رأسمالها.

وفي نفس السياق، ونظرا لمحاولة الحد من الآثار الاجتماعية والاقتصادية التي قد تتولد عن إجراء الحل، حيث إن الشركة توفر أكثر من 250 موطن شغل وتساهم في إنتاج قسط هام من البذور المثبتة على الصعيد الوطني، تقرر التريث في تنفيذ الحل وتم تركيز لجنة قيادة لمساندة الشركة التعاونية المركزية للخدمات الفلاحية للبذور والمشاتل الممتازة تعنى بالنظر في إمكانية وجود حلول لإنقاذ الشركة.

وتزامنا مع اشغال اللجنة سعت الوزارة منذ سنة 2022 الى العمل على حلحلة بعض الإشكاليات المتعلقة بتوفير بعض التسبيقات المالية في إطار العلاقة التعاقدية التي تربط الشركة بديوان الحبوب كما دأبت الوزارة عن طريق التدخل المباشر الى الوقوف الى جانب الشركة في إيجاد الحلول المناسبة المجموعة من الإشكاليات. حيث تم عمل جلسة عمل بالوزارة جمعت كل الأطراف المتدخلة بموضوع وضعية الشركة بتاريخ 17 جانفي 2025 تلتها مجموعة من الجلسات تكللت بإبرام اتفاقية تسوية بين الطرفين تنص على جدولة ديون الشركة التعاونية على مدة 60 شهرا مما ساهم في تسوية وضعية الاعوان

وفي الأخير، نود اعلامكم انه ايمانا منا بأهمية الشركة في مجال انتاج البذور المثبتة، ما فتئت الوزارة تعمل على التدخل عبر جميع الآليات القانونية المتاحة لمساندتها. **والسلام**

السؤال الكتابي

للنائبة بسمة الهمامي

الموضوع: سؤال كتابي على معنى الفصل 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشـ حول ما يحدث في مؤسسات البحث العلمي وخاصة المعهد الوطني للبحوث الزراعية بتونس

وبعد، في مناقشة مهمة وزارة الفلاحة والصيد البحري والموارد المائية توجهت بسؤالي الى السيد الوزير عما يحدث بالمعهد الوطني للبحوث الزراعية؟ عن وجود شبكة داخلية للسيطرة على مخابر البحث وتوزيعها حسب الولاءات وليس حسب الكفاءات السيد المدير المعهد الوطني للبحوث الزراعية يشغل خطة مدير عام للمؤسسة ويترأس وحدة تثمين البحثة كما يدير بعض المخابر الأخرى وكل ذلك دون سند قانوني منشور بالرائد الرسمي، فهل فعلتم اليات الرقابة او التدقيق لمالي والإداري لذلك؟

- هل هناك تقارير في ذلك؟ ماذا جاء في تقارير اللجنة التي كلفت بالرقابة والتدقيق؟
- ماهي تدابيركم في علاقة بمسؤول يسمح لنفسه ان يقترح نفسه ويعين نفسه ويمضي على تعيينه بنفسه وكأنه في بلد بلا قانون ولا تراتيب وإجراءات؟ ما هي تدابيركم فيما يحدث للكفاءات المعترف بها منذ سنوات من اقصاء وتهميش على يد من يبحثون على توحيد السلط وتدمير مخابر البحث العلمي؟ والسلام

إجابة السيدة رئيسة الحكومة

الموضوع: حول الإجابة عن السؤال الكتابي الذي تقدمت به النائبة السيدة بسمة الهمامي

المرجع: مكتوبكم ص - 2026- 26 - 0000182-3000 بتاريخ 30 جانفي 2026

المصاحيب: نسخة من إجابة السيد وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري

وبعد،

أتشرف بموافاتكم بالإجابة عن السؤال الكتابي الذي تقدمت به النائبة السيّدة بسمة الهمامي بخصوص ما يحدث في المعهد الوطني للبحوث الزراعية.

والمرجو من سيادتكم تسليمها إلى النائبة المعنية. والسلام

30 جويلية 2026

الجمهورية التونسية
وزارة الفلاحة
والموارد المائية والصيد البحري
01

الجمهورية التونسية
رئاسة الحكومة
31 جويلية 2026
مكتب الضبط المركزي

3125-0301-11-2026-ص

بطاقة إجابة عن السؤال الكتابي
للسيدة النائب بسمة الهمامي

الموضوع: حول شبهة تجاوزات بالمعهد الوطني للبحوث الزراعية بتونس.

المرجع : إحالة السيدة رئيسة الحكومة عدد 2026.01.30.1120 بتاريخ 04 فيفري 2026

وبعد، تبعا للإحالة المشار اليها بالمرجع أعلاه، وجوابا على سؤال النائب المحترمة السيدة بسمة الهمامي، بخصوص شبهة تجاوزات بالمعهد الوطني للبحوث الزراعية بتونس، أتشرّف بإفادتكم بما يلي :

شبهة التّجاوزات المثارة	تحليل الوضعيّة
❶ الادّعاء بوجود شبكة داخليّة للسّيطرة على مخابر البحث وتوزيعها حسب الولاءات.	-تخضع التّسميات في خطّة رئيس مخبر إلى جملة من النّصوص القانونيّة التي تضبط تفاصيل وشروط التّسمية في هذه الخطّة، من أهمّها الأمر عدد 416 لسنة 2008 المؤرّخ في 11 فيفري 2008 والمتعلّق بضبط التّنظيم الإداري والمالي والعلمي للمؤسّسات العموميّة للبحث العلمي وطرق تسييرها والأمر عدد 644 لسنة 2009 المؤرّخ في 02 مارس 2009 والمتعلّق بضبط تنظيم مخابر البحث ووحدات البحث ومُجمّعات البحث وطرق تسييرها ومنشور السيّد وزير التّعليم العالي والبحث العلمي عدد 24/29 المؤرّخ في 26 جوان 2024 والمتعلّق بإحكام التّصرّف في مخابر البحث. تتمّ تسمية رؤساء المخابر بمُقتضى قرار مُشترك من وزيري الفلاحة والموارد المائيّة والصّيد البحري والتّعليم العالي والبحث العلمي باقتراح من الإدارة العامّة للمعهد بعد أخذ رأي مؤسّسة البحث والتّعليم العالي الفلاحي وإدارة هياكل البحث بالإدارة العامّة للبحث العلمي بوزارة التّعليم العالي والبحث العلمي وجامعة قرطاج. لذا، وفي كنف توفير الحدّ الأدنى من التّوافق حول خطّة رئيس مخبر، فإنّ الإدارة العامّة للمعهد الوطني للبحوث الزّراعيّة بتونس تلتزم بتوصيات مجالس المخابر المُنعقدة للغرض وتقترح تسميّة من حصل حوله التّوافق.

وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري 30نهج آلان سافاري 1002 تونس الهاتف 71786833
الفاكس 71799457/71780391 البريد الالكتروني mag@ministeres.tn
موقع الواب : www.agriculture.tn

❷ الجمع بين خطّة مدير عام المعهد الوطني للبحوث الزّراعيّة بتونس وإدارة بعض المخابر.	-تمّ وقتيّا الجمع بين خطّة مدير عام وإدارة بعض مخابر البحث عملا بأحكام منشور وزير التّعليم العالي والبحث العلمي عدد 24/29 المؤرّخ في 26 جوان 2024 والمتعلّق بإحكام التّصرّف في مخابر البحث والّذي ينصّ على أنّه :"يتولّى رئيس المُؤسّسة المُحدَث بها المخبر تسيير المخبر في حالة تعذّر على رئيس المخبر مباشرة مهامّه إلى حين عودته أو تعيين رئيس مخبر جديد". وفيما يتعلّق بتسمية رئيس مخبر الاقتصاد الرّيفي، فقد انعقدت جلسة عمل يوم الثّلاثاء 03 مارس 2026، تمّ خلالها تدارس وضعيّة رئاسة المخبر المذكور، وقد تمّ الاتّفاق على إيجاد حل لإشكاليّة شغور هذه الخطّة في الآجال المستحسنة.
❸ عن مدى مشروعيّة تكليف المدير العام لنفسه لتأمين نيابة رئيس مخبر الاقتصاد الرّيفي.	-تمّ اتّخاذ الإجراء المذكور في ظرف استثنائي تعذّر فيه تسمية مدرّس باحث للتّعليم العالي الفلاحي مستقلّ ومحايد، وهو تكليف وقتي لتأمين استمراريّة المرفق العامّ.
❹ الجمع بين خطّة مدير عامّ ورئاسة وحدة تثمين نتائج البحث.	تمّ تكليف السيّد المدير العام للمعهد الوطني للبحوث الزّراعيّة بتونس بمهام رئيس الوحدة المختصّة المكلّفة بالعلاقات مع الهيآت الاقتصاديّة والاجتماعيّة والثّقافيّة بمقتضى قرار وزير الفلاحة والموارد المائيّة والصّيد البحري المؤرّخ في 24 ماي 2017. وبعد تعذّر قبول أيّ مدرّس باحث للتّعليم العالي الفلاحي تولّي هذه الخطّة، فقد واصل السيّد المدير العام للمعهد تولّيه لهذه الخطّة ليتمّ التّوافق حاليّا على طرح هذا الموضوع على أنظار المجلس العلمي للمعهد إلى جانب إحداث لجنة مختصّة تُكلّف بإعداد طلب التّرشّحات وفق معايير مضبوطة في مرحلة أولى وتقييم مطالب التّرشّح وترتيبها في مرحلة ثانية.
❺ حول إقصاء وتهميش الكفاءات.	-استقرار عدد المدرّسين الباحثين للتّعليم العالي الفلاحي رغم ارتفاع نسبة الإحالات على التّقاعد من أجل بلوغ السن القانونيّة، وقد شهد المعهد تطوّرا في عدد المدرّسين الباحثين للتّعليم العالي الفلاحي سواء عبر الانتدابات الجديدة أو النّقل من مؤسّسات أخرى نظرا للإشعاع العلمي لباحثي المعهد وتنامي الطّلب على خبراتهم على الصّعيدين الوطني والدّولي (المنظّمة الإسلاميّة للأمن الغذائي، منظّمة الأغذية والزّراعة للأمم المتّحدة، المركز الدّولي للبحوث الزّراعيّة في المناطق

وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري 30نهج ألان سافاري 1002 تونس الهاتف 71786833
الفاكس 71780391/71799457 البريد الإلكتروني mag@ministeres.tn
موقع الواب : www.agriculture.tn

	الجافّة، المركز العربي لدراسات المناطق الجافّة والأراضي القاحلة، المنظّمة العربيّة للتّنمية الزّراعيّة، الوكالة التّونسيّة للتّعاون الفنّي ، البنك الإسلامي للتّنمية، البنك الإفريقي للتّنمية،...)

و السـلام.

وزير الفلاحة والموارد المائية
و الصيد البحري
عز الدين بن الشيخ

وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري 30نهج آلان سافاري 1002 تونس الهاتف 71786833
الفاكس 71780391/71799457 البريد الإلكتروني mag@ministeres.tn
موقع الواب: www.agriculture.tn

السؤال الكتابي

للنائب رمزي الشتوي

تبعا للفصلين عدد 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب

تحية طيبة

الموضوع حول وضعية واحات الجريد وإجراءات إنقاذ منظومة الري.

عملاً بأحكام العمل الحكومي والرقابي، وبالنظر إلى الوضعية الدقيقة التي تعيشها واحات الجريد بولاية توزر أتوجه إلى سيادتكم بهذا السؤال الكتابي حول جملة من الإشكاليات التي أصبحت تهدد استمرارية هذا المكسب الوطني.

لقد سجلت الجهة خلال الفترة الأخيرة اضطرابات متكررة في التزود بمياه الري شملت حتى حالات قطع للماء عن فلاحين قاموا بخلاص مستحقاتهم تجاه الشركة التونسية للكهرباء والغاز، وهو ما أثار تساؤلات جدية حول أسباب هذه الوضعية وآليات التصرف المعتمدة.

كما تشهد مجامع التنمية الفلاحية صعوبات متزايدة نتيجة تراكم المديونية واختلالات في التسيير، إضافة إلى ارتفاع كلفة الطاقة المستعملة في ضخ المياه، الأمر الذي انعكس سلبًا على استمرارية النشاط الفلاحي وحماية النخيل.

وفي هذا السياق، نطرح على سيادتكم الأسئلة التالية:

.1 ما هي الإجراءات التي اتخذتها الحكومة لضمان استمرارية التزود بمياه الري في واحات الجريد دون انقطاع؟

.2 ما أسباب تسجيل حالات قطع ماء رغم خلاص الفلاحين لمستحقاتهم؟

.3 ما هي خطة الحكومة لمعالجة المديونية المتراكمة لمجامع التنمية الفلاحية؟

.4 هل توجد نية لإعادة النظر في منظومة التصرف في مياه الري وإسنادها إلى وزارة الفلاحة بما يضمن نجاعة أكبر في التسيير؟

.5 ما هي البرامج المعتمدة لحماية المنظومة الواحية من التدهور وضمان استدامتها البيئية والاقتصادية؟

إن واحات الجريد تمثل رصيدا وطنيًا واستراتيجيًا، وأي تأخير في معالجة هذا الملف ستكون له انعكاسات مباشرة على الأمن المائي والفلاحي بالجهة.

وتفضلوا سيادة رئيسة الحكومة، بقبول فائق عبارات الاحترام والتقدير والسلام.

إجابة السيدة رئيسة الحكومة

الموضوع: حول الإجابة عن السؤال الكتابي الذي تقدم به النائب السيد رمزي الشتوي

المرجع : مكتوبكم ص2026-26-3000- 0001371 بتاريخ 8 ماي 2026

المصاحيب: نسخة من إجابة السيد وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري.

وبعد،

أتشرف بموافاتكم بالإجابة عن السؤال الكتابي الذي تقدم به النائب السيد رمزي الشتوي بخصوص وضعية مياه الري بولاية توزر وإجراءات انقاذ منظومة الري.

والمرجو من سيادتكم تسليمها إلى النائب المعني. والسلام

بطاقة إجابة عن السؤال الكتابي

للسيد النائب رمزي الشتوي

الموضوع: حول وضعية مياه الري بولاية توزر وإجراءات انقاذ منظومة الري

المرجع: السيدة رئيسة الحكومة عدد2026-01- 519030 بتاريخ 16 جويلية 2026

وبعد، تبعا للإحالة المشار اليها بالمرجع أعلاه وجوابا على سؤال النائب المحترم السيد رمزي الشتوي بخصوص وضعية مياه الري بولاية توزر والإجراءات المتخذة لتحسينها أتشرف بإفادتكم بما يلي:

1- الإجراءات لضمان استمرارية التزود بمياه الري:

-متابعة دورية لخصائص الآبار الدفق، الملوحة مستوى المائدة

-إدراج الآبار المتضررة ضمن المخطط الخماسي وتوفير الإعتمادات للإنجاز على موارد الميزانية حسب الأولوية

-تجهيز 10 آبار جديدة بولاية توزر وربطها بالشبكات.

-تعهد وتجديد شبكات الري وإصلاح الأعطاب لضمان ديمومة الدورات المائية.

2- أسباب قطع مياه الري رغم خلاص الفلاحين

* يعود أساسا إلى مديونية مجامع التنمية الفلاحية تجاه الشركة التونسية للكهرباء والغاز، رغم تنظيم أيام تحسيسية وتمديد الآجال لم يتم الالتزام مما أدى إلى قطع الكهرباء.

* كما تم التوصل لاحقا إلى حل مع رؤساء المجامع باستخلاص 40% من ديون سنة 2025.

3- خطة معالجة المديونية المتراكمة

* جدولة ديون المجامع على سبع سنوات وفق القرار الرئاسي.

4- إعادة النظر في منظومة التصرف في مياه الري

يندرج ضمن الاستراتيجية الوطنية لتشريك المجتمع المدني في التسيير بما يتيح الاستفادة من برامج التمويل والدعم.

5-البرامج الحماية المنظومة الواحية وضمان استدامتها

* مشروع تعويض الآبار العميقة (50 مليون دينار) وسيشهد الانطلاقة الفعلية في سنة 2027 ويهدف لحماية الموارد والاقتصاد في المياه والتصدي للتصحر. مكونات المشروع: حفر آبار عميقة وتركيز شبكات ري ومنشآت مائية وشبكات صرف وتجفيف.

* مشروع التنمية الريفية المندمجة بحزوة وتمغزة 16) مليون دينار وقد بلغت نسبة تقدم الإنجاز حوالي 70%

* مشاريع إضافية سيتم تمويلها على موارد ميزانية الدولة أهمها:

- تهيئة مناطق سقوية (شباب جهيم، الظافرية، بئر الرومي المزارة، شاكمو....

- إحداث وإعادة تهيئة مبردات للمياه.

- صيانة وجهر شبكات الري والتجفيف باعتمادات سنوية بين (800-1000 ألف دينار)

والسلام

السؤال الكتابي

للنائبة عواطف الشنيتي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور التونسي والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتقدم اليكم بالسؤال الكتابي التالي:

الموضوع: الآجال الزمنية لعرض مشروع مجلة المياه على أنظار مجلس نواب الشعب.

وبعد ،

في إطار دوري الرقابي وتبعا لجواب السيد وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري خلال الجلسة العامة المخصصة للأسئلة الشفاهية المنعقدة بتاريخ 11 مارس 2025 بمجلس نواب الشعب حول السؤال الشفاهي الذي وجهته اليه بخصوص مشروع مجلة المياه فقد صرح أنه بعد عرض مشروع المجلة على أنظار مجلس الوزراء المضيق بتاريخ 25 فيفري 2025 تمت دعوة كل من وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري ومصالح مستشار القانون برئاسة الحكومة على تعديل مشروع المجلة على ضوء المقترحات المثارة خلال الاجتماع الوزاري المذكور .

كما تم التأكيد أيضا خلال هذا الاجتماع الوزاري على ضرورة الإسراع بإعادة عرض الصيغة النهائية على مجلس الوزراء للمصادقة عليه ثم إحالته على مجلس نواب الشعب.

ونظرا للتأخير الحاصل في هذا الموضوع فاني أتساءل عن الآجال الزمنية لعرض مشروع مجلة المياه على أنظار مجلس نواب الشعب

والسلام.

إجابة السيدة رئيسة الحكومة

الموضوع: حول الإجابة عن السؤال الكتابي الذي تقدمت به النائبة السيدة عواطف الشنيتي

المرجع: مكتوبكم ص2026-26-3000- 0001235 بتاريخ 27 أفريل 2026

المصاحيب: نسخة من إجابة السيد وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري

وبعد،

أتشرف بموافاتكم بالإجابة عن السؤال الكتابي الذي تقدمت به النائبة السيدة عواطف الشنيتي، بخصوص الآجال الزمنية لعرض مشروع مجلة المياه على أنظار مجلس نواب الشعب.

والمرجو من سيادتكم تسليمها إلى النائبة المعنية.

والسلام

بطاقة إجابة عن السؤال الكتابي

للسيّدة النائب عواطف الشنيتي

الموضوع حول الآجال الزمنية لعرض مشروع مجلة المياه على انظار مجلس نواب الشعب

المرجع: إحالة السيدة رئيسة الحكومة عدد ص الة السيدة رئيسة الحكومة عدد ص 2026-01-344430 بتاريخ 11ماي 2026

وبعد، تبعا للإحالة المشار اليها بالمرجع أعلاه، وجوابا على سؤال النائب المحترمة السيدة عواطف الشنيتي بخصوص الآجال الزمنية لعرض مشروع مجلة المياه على انظار مجلس نواب الشعب، أتشرف بإفادتكم بما يلي:

- تم على إثر سلسلة من الجلسات التنسيقية، إحالة صيغة معدلة من مشروع مجلة المياه إلى المصالح المختصة بتاريخ30 جوان 2026.

وقد أخذ مشروع المجلة في صيغته المعدلة بملاحظات مختلف الوزارات والهياكل المعنية بما يمكن من استيفائه لشروط عرضه على مجلس الوزراء في أقرب الآجال قبل إحالته إلى مجلس نواب الشعب للمصادقة.

وتجدر الإشارة إلى أن مشروع المجلة تضمن، بالإضافة إلى الجدول التفصيلي في الإجابة على الملاحظات المثارة بشأنه، صيغة أولية من مشاريع النصوص التطبيقية للمجلة ومذكرة تفصيلية حول الأحكام الجديدة التي تعكس البعد الإصلاحي والتجديدي بمشروع المجلة.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب غسان يامون

تبعا للفصلين عدد 114 من الدستور و 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتقدم لسيادتكم بسؤال كتابي

الموضوع: تعطل مشروع تثمين النفايات بجربة الذي تم اقراره ضمن مجلس وزاري بتاريخ 03 مارس 2025 تم

عقد مجلس وزاري مضيق بتاريخ 03 مارس 2025 تم خلاله اقرار جملة من المشاريع الكبرى في إطار الاستراتيجية الوطنية للحد من النفايات وتثمينها ومن بين مخرجات المجلس الوزاري المضيق وحدة لمعالجة وتثمين النفايات بجزيرة جربة.

وحيث تم التأكيد على الطابع الاستعجالي لهذا المشروع نظرا لانعكاساته المباشرة على البيئة وجمالية الجزيرة والتنمية الاقتصادية حيث يعتبر حلا للأزمة البيئية بجربة

ويتداخل في هذا المشروع ثلاثة أطراف تمثل السلطة التنفيذية وهي مشرفة على المشروع وهي أولا وزارة البيئة عن طريق الوكالة الوطنية للتصرف للنفايات ثانيا كتابة الدولة للانتقال الطاقي وثالثا وزارة الصناعة والمناجم والطاقة عن طريق الوكالة العقارية الصناعية.

وحيث قامت وزارة البيئة وكتابة الدولة للانتقال الطاقي بخطوات ملموسة وفعلية في إطار تنفيذ هذا المشروع النموذجي لفائدة جزيرة جربة. الا أنه يلاحظ تعطل في انجاز هذا المشروع وهذا يعود بالأساس الى عدم قيام الوكالة العقارية الصناعية بإنجاز الدراسات الفنية والعقارية اللازمة والى عدم التزامها بالأجال والى تأخرها في تجهيز المنطقة الصناعية بتالبت بأسباب واهية أين سيتم تركيز وحدة تثمين النفايات بأحد المقاسم العقارية بها.

وأمام هذا التعطيل في تنفيذ مخرجات مجلس وزاري وفي اطار استمرارية الدولة أتقدم اليكم بالأسئلة التالية:

1 -ما هي الأسباب الحقيقية لتعطل مشروع تثمين النفايات بجزيرة جربة منذ اقراره بتاريخ 03 مارس 2025 ؟

2- لماذا لم تقم الوكالة العقارية الصناعية بإنجاز الدراسات المطلوبة في الآجال رغم صدور قرار في مجلس وزاري؟

3-هل تعتبر الحكومة هذا التعطيل اخلالا بتطبيق سياسات الدولة وقراراتها المجسدة في مخرجات المجلس الوزاري المضيق؟

4- ما هي التدابير العاجلة التي تعتزم الحكومة اتخاذها لتدارك هذا التأخير وضمان احترام الوكالة العقارية الصناعية لسياسات الدولة؟

إجابة السيدة رئيسة الحكومة

الموضوع: حول الإجابة عن السؤال الكتابي الذي تقدم به النائب السيد غسان يامون

المرجع: مكتوبكم ص 2026-26-3000- 0001235 بتاريخ 27 أفريل 2026

المصاحيب: نسخة من إجابة السيد وزير البيئة.

وبعد،

أتشرف بموافاتكم بالإجابة عن السؤال الكتابي الذي تقدم به النائب السيد غسان يامون، بخصوص تعطل مشروع تثمين النفايات بجربة.

والمرجو من سيادتكم تسليمها إلى النائب المعني. والسلام

بطاقة إجابة

الموضوع: سؤال السيد النائب غسان يامون حول تعطّل مشروع تثمين النفايات بجربة.

تمت برمجة إنجاز وحدة معالجة وتثمين النفايات المنزلية والمشابهة بجزيرة جربة بطاقة إستيعاب تقدر بحوالي 50 ألف طن على الموقع الكائن بمنطقة سدو يكش ميدون ويصنف موقع المشروع على مستوى دولي ضمن المناطق الرطبة المشمولة بمقتضيات "إتفاقية رامسار" ويصنف على مستوى وطني ضمن الملك العمومي للمياه. وفي إطار الأعمال التحضيرية للمشروع التي انطلقت منذ سنة 2023 تم المرور بالمراحل التالية:

- في إطار اتفاقية رامسار وتبعا لطلب الكتابة القارة والمتمثلة في الإدارة العامة للغابات بوزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري تم إنجاز ما يلي:
  - إعداد دراسة بيئية والحصول على رأي الكتابة القارة لاتفاقية رامسار المتمثل في "عدم وجود تحفظات من قبلهم على الدراسة المتقدم بها" مع طلب تقديم دراسة مؤثرات على المحيط مصادق عليها من قبل الوكالة الوطنية لحماية المحيط.
  - تركيز آبار لمراقبة ومتابعة نوعية المياه الجوفية بالموقع.
- عرض الملف على لجنة الملك العمومي للمياه لاستخراج الموقع من الملك العمومي للمياه.
- تم التوصل بإجابة لجنة الملك العمومي للمياه والمتمثلة في طلب اعداد ما يلي:
  - دراسة مائية
  - دراسة مؤثرات على المحيط مصادق عليها من الوكالة الوطنية لحماية المحيط مع افرادها بملحق المخطط البيئي المتبع مؤشر عليه من طرف الإدارة العامة للغابات.
  - مثال الكتل والأشغال المختلفة " TPD "

باعتبار الرأي الأولي للكتابة القارة لاتفاقية رامسار وطلب لجنة الملك العمومي للمياه المذكورين أعلاه، تم الانطلاق في تنفيذ صفقة الدراسات مع مكتب دراسات تونسي وتم إنجاز ما يلي:

- مثال الأشغال المختلفة
- الاشغال التحضيرية على الموقع
- حملات تشخيص النفايات
- الدراسة المائية التي حظيت بموافقة وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري
- دراسة الجدوى الفنية الاقتصادية
- الانطلاق في مرحلة التصور الأولي للمشروع APS

على أن يتم إعداد دراسة المؤثرات على المحيط بعد الإنتهاء من التصور الأولي وعرضها على الوكالة الوطنية لحماية المحيط.

هذا وقد تم ادراج المشروع ضمن برنامج المساعدة الفنية والتمويل مع البنك الدولي لإنجاز وحدة المعالجة والتثمين في شكل شراكة بين القطاع العام والخاص.

كما يتم حاليا تنفيذ مشروع "نحو نموذج دائري لمعالجة وتثمين النفايات بجزيرة جربة " ضمن اتفاقية تعاون مع برنامج الأمم المتحدة للتنمية PNUD وبتمويل من التعاون الياباني والتعاون الإيطالي. حيث يتم في مرحلة أولى إنجاز وحدة للتثمين الطاقي للنفايات المتأتية من النزل باستعمال تقنية " biométhanisation" وبطاقة استيعاب 6000 طن.

وتجدر الإشارة إلى اقتران مسار القبول الاجتماعي لمشروع وحدة معالجة وتثمين النفايات المنزلية والمشابهة بجزيرة جربة بمشروع إنجاز المنطقة الصناعية على الموقع المجاور بمنطقة سدويكش

والسلام.

السؤال الكتابي

للنائبين محمد ماجدي والنوري جريدي

عملا بمقتضيات أحكام الفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي نتقدم إلى سيادتكم بالسؤال الكتابي التالي:

الموضوع حول وضعية الباحثين المتعاقدين مع بنك الجينات.

تحية طيبة وبعد

بعد صدور قانون تنظيم العقود ومنع المناولة الذي يهدف إلى القضاء على التشغيل الهش نلاحظ تواصل معاناة عديد العمال في قطاعات مختلفة ولعلّ من أهمها الباحثون المتعاقدون مع بنك الجينات الذين يشتغلون إلى اليوم بعقود هشة والذين أدوا واجبهم تجاه هذه المؤسسة السيادية الوطنية على أكمل وجه، وما زالوا يبذلون جهودا مضعفة وعليه متى تأذن مصالحكم لوزارة البيئة بانتدابهم حسب الصيغ القانونية المعمول بها وأخذا بالاعتبار لمؤهلاتهم العلمية؟

وتفضلوا بقبول فائق عبارات الاحترام والتقدير والسلام.

إجابة السيدة رئيسة الحكومة

الموضوع: حول الإجابة عن السؤال الكتابي الذي تقدم به النائبان السيدان محمد ماجدي والنوري الجريدي.

المرجع: مكتوبكم ص 2026-26-300-0001235 بتاريخ 27 أفريل 2026

المصاحيب : نسخة من إجابة السيد وزير البيئة.

وبعد،

أتشرف بموافاتكم بالإجابة عن السؤال الكتابي الذي تقدّم به النائبان السيدان محمد ماجدي والنوري الجريدي بخصوص وضعية الباحثين المتعاقدين مع البنك الوطني للجينات.

والمرجو من سيادتكم تسليمها إلى النائبين المعنيين. والسلام

بطاقة إجابة

الموضوع: السؤال الكتابي للنائبين السيدين محمد ماجدي والنوري الجريدي بخصوص وضعية الباحثين المتعاقدين مع البنك الوطني للجينات.

وبعد، في إطار المهام الموكولة للبنك الوطني للجينات، تمّ في فترات سابقة إنتداب عدد عشرة (10) من الإطارات بصيغة "عقود بحث" وتجدر الإشارة إلى أنّ المعنيين بالأمر هم إطارات متعاقدون بموجب " عقود بحث" لتأمين المسائل التقنية والعلمية والإدارية للبنك الوطني للجينات وليسوا " باحثين متعاقدين" بإستثناء حالة إطارين إثنين فقط يمكن إعتبارها باحث متعاقد بوصفهما متحصلان على شهادة دكتورا بحث. **والسلام**

السؤال الكتابي

للنائب محمد أمين الورغي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتشرف بأن أحيل إليكم ما يلي :

الموضوع: حول إمكانية إحداث دار خدمات عمومية بمنطقة مونوم بالوردية.

تحية طيبة وبعد

تعاني منطقة مونوم التابعة لمعتمدية الوردية من غياب فضاء إداري موحد يضم مختلف الخدمات العمومية الأساسية في حين يضطر عدد كبير من المواطنين إلى التنقل المسافات بعيدة لقضاء شؤونهم الإدارية وهو ما يسبب لهم مشقة كبيرة، خاصة لكبار السن وذوي الإعاقة والعائلات محدودة الدخل.

ونظراً للكثافة السكانية التي تعرفها المنطقة، وما يترتب عن ذلك من تزايد الحاجة إلى تقريب الخدمات الإدارية من المواطنين، فإن إحداث دار خدمات عمومية من شأنه أن يخفف أعباء التنقل، ويحسن جودة الخدمات، ويكرس مبدأ تقريب الإدارة من المواطن. وعليه

1- هل تعتزم الحكومة إحداث دار خدمات عمومية بمنطقة مونوم بالوردية تجمع أهم المصالح والإدارات ذات العلاقة بخدمات المواطنين؟

2- وفي صورة عدم وجود برنامج في الغرض هل يمكن إدراج هذا المشروع ضمن أولويات الحكومة في إطار سياسة تقريب الخدمات الإدارية من المواطنين؟

وتفضلوا بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام. والسلام

إجابة السيدة رئيسة الحكومة

الموضوع: حول الإجابة عن السؤال الكتابي الذي تقدم به النائب السيد محمد أمين الورغي

المرجع: مكتوبكم ص2026-26-3000-0001954 بتاريخ 27 جويلية 2026

المصاحيب: إجابة الإدارة العامة للإصلاحات والدراسات المستقبلية الإدارية.

وبعد

أتشرف بموافاتكم بالإجابة عن السؤال الكتابي الذي تقدّم به النائب السيد محمد أمين الورغي بخصوص طلب إحداث دار خدمات بمنطقة مونوم بمعتمدية الوردية من ولاية تونس.

والمرجو من سيادتكم تسليمها إلى النائب المعني. والسلام

بطاقة الإجابة على السؤال الكتابي

الذي تقدّم به السيد النائب محمد أمين الورغي

السؤال: حول طلب إحداث دار خدمات بمنطقة مونوم بمعتمدية الوردية من ولاية تونس.

الإجابة:

في إطار تقريب الخدمات الإدارية من المواطنين خاصة بالمناطق التي تشكو ضعف التغطية الجغرافية للخدمات الإدارية ذات الأولويّة، تم خلال الفترة الممتدة من شهر ديسمبر 2025 إلى موفي شهر جوان 2026 استكمال تنفيذ البرنامج المتعلق بإحداث 34 دار خدمات رقمية بالبلديات تغطي 21 ولاية وستمكن من تلبية حاجيات أكثر من 900 ألف مواطن، من بينها الحرايرية من ولاية تونس.

هذا ويتم العمل حاليا على تقييم المشروع بهدف وضع آليات لتطويره وتوسيع شبكة دور الخدمات، على أن يتم إثر ذلك ضبط برنامج الإحداثات الجديد للفترة 2027-2030 من خلال دراسة مختلف الطلبات الواردة من السيدات والسادة نواب الشعب لفائدة البلديات خاصة تلك التي تشكو ضعف التغطية الجغرافية للخدمات الإدارية أو ذات الكثافة السكانية العالية على غرار منطقة مونوم بمعتمدية الوردية من ولاية تونس. **والسّلام**

السؤال الكتابي

للنائب حمزة بضيافي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي:

الموضوع: إحداث دار خدمات بمعتمدية دقاش

تحية طيبة وبعد،

سيدتي رئيسة الحكومة،

في ظل الكثافة السكانية المرتفعة التي تشهدها معتمدية دقاش وبعدها عن بقية الإدارات الجهوية ولتقريب وتسهيل الخدمات للمواطنين، أدعوكم إلى بعث دار خدمات بالمعتمدية المذكورة آنفا تضم كلاً من الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية، الصندوق الوطني للتأمين على المرض والشركة التونسية لاستغلال وتوزيع المياه.

- فمتى يتم إحداث دار خدمات بمعتمدية دقاش ؟

وتفضلوا بقبول فائق عبارات الشكر والتقدير والسلام

إجابة السيدة رئيسة الحكومة

الموضوع: حول الإجابة عن السؤال الكتابي الذي تقدم به النائب السيد حمزة بضيافي

المرجع: مكتوبكم ص 2026-26-3000-0001847 بتاريخ 9 جويلية 2026

المصاحيب: إجابة الإدارة العامة للإصلاحات والدراسات المستقبلية الإدارية

وبعد

أتشرف بموافاتكم بالإجابة عن السؤال الكتابي الذي تقدّم به النائب السيد حمزة بضياف بخصوص طلب إحداث دار خدمات بمعتمدية دقاش من ولاية توزر.

والمرجو من سيادتكم تسليمها إلى النائب المعني. والسلام

بطاقة الإجابة على السؤال الكتابي

الذي تقدّم به السيد النائب حمزة بضياف

السؤال: حول طلب إحداث دار خدمات بمعتمدية دقاش من ولاية توزر.

الإجابة:

في إطار تقريب الخدمات الإدارية من المواطنين خاصة بالمناطق التي تشكو ضعف التغطية الجغرافية للخدمات الإدارية ذات الأولويّة، تم خلال الفترة الممتدة من شهر ديسمبر 2025 إلى موفي شهر جوان 2026 استكمال تنفيذ البرنامج المتعلق بإحداث 34 دار خدمات رقمية بالبلديات تغطي 21 ولاية وستمكن من تلبية حاجيات أكثر من 900 ألف مواطن، من بينها حزوة من ولاية توزر

هذا ويتم العمل حاليا على تقييم المشروع بهدف وضع آليات لتطويره وتوسيع شبكة دور الخدمات، على أن يتم إثر ذلك ضبط برنامج الإحداثات الجديد للفترة 2027-2030 من خلال دراسة مختلف الطلبات الواردة من السيدات والسادة نواب الشعب لفائدة البلديات خاصة تلك التي تشكو ضعف التغطية الجغرافية للخدمات الإدارية على غرار معتمدية دقاش من ولاية توزر والسلام

السؤال الكتابي

للنائب حاتم لباوي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي:

الموضوع: تسوية وضعية عمال الحضائر.

في إطار، قامت مصالح رئاسة الحكومة بنقلة عدد من العملة والعاملات إلى ولايات أخرى تبعد عن مقار سكناهم مئات الكيلومترات. كما شملت هذه النقلات بعض الأعوان المنتخبين أعضاء بالمجالس المحلية، بما يفرض عليهم مغادرة الجهات التي انتخبوا فيها والتي يفترض أن يمارسوا ضمنها مهامهم التمثيلية والمساهمة في أعمال المجالس المحلية والجهوية للتنمية.

وتثير هذه الإجراءات جملة من الإشكاليات الاجتماعية والإنسانية خاصة بالنسبة إلى العمال والعاملات المتقدمين في السن أو ذوي الأوضاع الاجتماعية الهشة بالنظر إلى ما تسببه من أعباء إضافية تتعلق بالتنقل والإقامة والإعاشة، في ظل أجور محدودة لا تكفي لتغطية هذه المصاريف. كما أن لهذه النقلات انعكاسات مباشرة على استقرارهم العائلي والاجتماعي وعلى أوضاع أبنائهم وأسرهم.

وباعتبار أن التوجهات المعلنة لرئيس الجمهورية تقوم على تكريس الكرامة الإنسانية والقطع مع أشكال التشغيل الهش واحترام الحقوق الاجتماعية للمواطنين، فإن هذه الوضعيات تستوجب التوضيح والمعالجة.

وعليه، نتقدم بالأسئلة التالية:

- هل أخذت رئاسة الحكومة بعين الاعتبار الآثار الاجتماعية والإنسانية المترتبة عن نقل عمال الحضائر إلى ولايات بعيدة عن مقار سكناهم وأسرهم؟
- كيف تم اتخاذ قرار نقل بعض عمال الحضائر المنتخبين أعضاء بالمجالس المحلية إلى ولايات أخرى، رغم ارتباط مهامهم التمثيلية والتنموية بالجهات التي انتخبوا فيها؟
- ما هي المبررات التي حالت دون الإبقاء على هؤلاء العملة والعاملات في ولاياتهم الأصلية، خاصة وأن نقلهم من شأنه أن يؤثر سلبًا في أوضاعهم الأسرية والاجتماعية والمهنية؟
- هل تعتزم الحكومة مراجعة هذه النقلات وتمكين المعنيين بالأمر من العمل في جهاتهم مراعاة لظروفهم الاجتماعية والمقتضيات ممارسة مهامهم الانتخابية بالنسبة الأصلية إلى المنتخبين منهم؟

والسلام

إجابة السيدة رئيسة الحكومة

الموضوع: حول الإجابة عن السؤال الكتابي الذي تقدم به النائب السيد حاتم لباوي

المرجع: مكتوبكم ص 2026-26-3000- 0001719 بتاريخ 23 جوان 2026

المصاحيب: إجابة الهيئة العامة للوظيفة العمومية.

وبعد،

أتشرف بموافاتكم بالإجابة عن السؤال الكتابي الذي تقدم به النائب السيد حاتم لباوي بخصوص تسوية وضعية عمال الحضائر.

والمرجو من سيادتكم تسليمها إلى النائب المعني. والسلام

بطاقة الإجابة على السؤال الكتابي

الذي تقدم به السيد حاتم لباوي

السؤال: حول نقلة العاملات والعملة ومن بينهم المنتخبين أعضاء بالمجالس المحلية إلى ولايات أخرى تبعد عن مقر سكناهم في إطار تسوية وضعية عملة الحضائر ومدى إمكانية مراجعة هذه النقل مراعاة لظروفهم الاجتماعية ولمقتضيات ممارسة مهامهم الانتخابية بالنسبة إلى المنتخبين منهم.

الإجابة :

أتشرف بإفادتكم بأن الأمر الحكومي عدد 436 لسنة 2021 المؤرخ في 17 جوان 2021 المتعلق بإنهاء العمل بآلية تشغيل عملة الحضائر الجهوية والحضائر الفلاحية في غير المجال المحدد لها لا يخول تسوية

وضعية عملة الحضائر بتثبيتهم بمراكز عملهم الأصلية، بل يعتمد على نظام الدفعات ووفق معايير تراعى فيها ما تحصل عليه العون المعني بالتسوية من مجموع نقاط من جهة والحاجيات الحقيقية للإدارة في حدود الخطط المرخص فيها من جهة أخرى. **والسلام**

السؤال الكتابي

للنائبة سنياء بن المبروك

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتشرف بأن أحيل إليكم أسئلة كتابية:

الموضوع: حول إحداث دار خدمات بمنطقة الكرم الغربي

تحية طيبة وبعد

في إطار سياسة الدولة الرامية إلى تقريب الخدمات العمومية من المواطنين وتحسين جودة المرفق العام تمثل دور الخدمات نموذجًا ناجحًا لتجميع مختلف المصالح والإدارات والمؤسسات العمومية في فضاء موحد، بما ييسر حصول المواطنين على الخدمات الإدارية والفنية، ويحد من مشقة التنقل، ويكرس مبادئ النجاعة والسرعة وحسن إسداء الخدمات.

ورغم وجود دار خدمات بعين زغوان، فإنها لا تلبي حاجيات متساكني الكرم الغربي بالنظر إلى البعد الجغرافي والكثافة السكانية المرتفعة، والتوسع العمراني المتواصل الذي تشهده المنطقة، مما يضطر المواطنين إلى التنقل المسافات إضافية للحصول على خدمات أساسية تسديها مؤسسات عمومية على غرار الشركة التونسية للكهرباء والغاز والشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والصندوق الوطني للتأمين على المرض، وغيرها من المرافق العمومية.

ويزداد هذا الإشكال بالنسبة لكبار السن وذوي الإعاقة والعائلات محدودة الدخل يجعل إحداث دار خدمات بالكرم الغربي استجابة فعلية لمبدأ تقريب الإدارة من المواطن وتحسين جودة ما وهو الخدمات العمومية.

لذلك أتوجه إليكم بالأسئلة التالية:

• هل تعتزم الحكومة إحداث دار خدمات بمنطقة الكرم الغربي لتجميع مختلف الخدمات العمومية وتقريبها من متساكني المنطقة؟

• ما هي المعايير المعتمدة لاختيار مواقع إحداث دور الخدمات؟ وهل تم تقييم حاجيات منطقة الكرم الغربي بالنظر إلى كثافتها السكانية وخصوصياتها العمرانية؟

• هل تم إدراج مشروع إحداث دار خدمات بالكرم الغربي ضمن البرامج أو المخططات المستقبلية للدولة؟ وإن لم يتم ذلك، فما هي الأسباب؟ وهل تعتزم الحكومة توسيع شبكة دور الخدمات بما يضمن عدالة توزيعها بين مختلف المناطق، ويكرس حق المواطنين في النفاذ إلى الخدمات العمومية في أفضل الظروف؟

وتفضلوا بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام.

والسلام

إجابة السيدة رئيسة الحكومة

الموضوع: حول الإجابة عن السؤال الكتابي الذي تقدمت به النائبة السيدة سنياء بن مبروك

المرجع: مكتوبكم ص 2026-26-3000- 0001954 بتاريخ 27 جويلية 2026

المصاحيب: إجابة الإدارة العامة للإصلاحات والدراسات المستقبلية الإدارية

وبعد،

أتشرف بموافاتكم بالإجابة عن السؤال الكتابي الذي تقدّمت به النائبة السيدة سنياء بن مبروك، بخصوص طلب إحداث دار خدمات بمعتمدية الكرم الغربي من ولاية تونس.

والمرجو من سيادتكم تسليمها إلى النائب المعني. والسلام

بطاقة الإجابة على السؤال الكتابي

الذي تقدّمت به السيدة النائبة سنياء بن مبروك

السؤال: حول طلب إحداث دار خدمات بمعتمدية الكرم الغربي من ولاية تونس.

الإجابة:

في إطار تقريب الخدمات الإدارية من المواطنين خاصة بالمناطق التي تشكو ضعف التغطية الجغرافية للخدمات الإدارية ذات الأولويّة، تم خلال الفترة الممتدة من شهر ديسمبر 2025 إلى موفي شهر جوان 2026 استكمال تنفيذ البرنامج المتعلق بإحداث 34 دار خدمات رقمية بالبلديات تغطي 21 ولاية وستمكّن من تلبية حاجيات أكثر من 900 ألف مواطن من بينها الحرايرية من ولاية تونس

وقد تم اختيار البلديات المنخرطة في المشروع بناء على بلاغ لفتح باب الترشحات وفق نموذج ملف ترشح ومعايير موضوعية واضحة يتعلق الأول بنسبة التغطية الجغرافية للخدمات الإدارية ذات الأولوية (نسبة تغطية لا تتجاوز 40 ويتعلق المعيار الثاني بقدرة البلديات على إنجاح المشروع والذي يشمل 3 شروط أساسيّة تتمثل في توفير مقر وتهيئته وتوفير الربط الشبكي وتوفير الأعوان حسب جملة المعايير المطلوبة.

هذا ويتم العمل حاليا على تقييم المشروع بهدف وضع آليات لتطويره وتوسيع شبكة دور الخدمات، على أن يتم إثر ذلك ضبط برنامج الإحداثات الجديد للفترة 2027-2030 من خلال دراسة مختلف الطلبات الواردة من السيدات والسادة نواب الشعب لفائدة البلديات خاصة تلك التي تشكو ضعف التغطية الجغرافية للخدمات الإدارية أو ذات الكثافة السكانية العالية على غرار الدائرة البلدية للكرم الغربي من ولاية تونس.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب عبد السلام الحمروني

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي:

الموضوع: احداث دار خدمات رقمية ببلدية بني خداش الراجعة بالنظر لمعتمدية بني خداش ولاية مدنين

تحية طيبة

تبعا للتشكيات المتعددة الواردة من مواطني بلدية بني خداش والمتعلقة بانعدام المرافق والمؤسسات الإدارية العمومية بالجهة مما يضطر المواطنين الى التنقل المسافة تفوق 38 كلم نحو مدينة مدنين لقضاء ابسط شؤونهم الإدارية.

ونظرا لغياب فروع المؤسسات العمومية الأساسية مثل الصندوق الوطني للتأمين على المرض، الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية لما يترتب عن ذلك من صعوبات يومية ومعاناة متكررة اثرت سلبا على جودة الخدمات الإدارية وعلى علاقة المواطن بالإدارة.

ونظرا لما تشهده الجهة من توسع عمراني وكثافة سكانية وامتداد جغرافي ولأهمية مبدا تقريب الخدمات من المواطن وتحقيق العدالة بين الجهات.

نسأل سيادتكم:

- متى يتم احداث دار خدمات رقمية ببلدية بني خداش تجمع اهم المؤسسات العمومية ذات العلاقة المباشرة بالمواطن بما يضمن تسهيل النفاذ الى الخدمات الإدارية وتحسين جودة التعامل بين المواطن والإدارة؟

علما وأننا سبق وان توجهنا بعدد 02 أسئلة كتابية الى مصالح رئاسة الحكومة في احداث دار خدمات إدارية وكانت الإجابة في اتجاه بعث دار خدمات رقمية. والسلام

المصاحيب - الأسئلة الكتابية

- إجابة رئاسة الحكومة

إجابة السيدة رئيسة الحكومة

الموضوع: حول الإجابة عن السؤال الكتابي الذي تقدم به النائب السيّد عبد السلام الحمروني

المرجع: مكتوبكم ص2026-26-3000-0001954 بتاريخ 27 جويلية 2026

المصاحيب: إجابة الإدارة العامة للإصلاحات والدراسات المستقبلية الإدارية.

وبعد،

أتشرف بموافاتكم بالإجابة عن السؤال الكتابي الذي تقدّم به النائب السيد عبد السلام الحمروني، بخصوص طلب إحداث دار خدمات بمعتمدية بني خداش من ولاية مدنين.

والمرجو من سيادتكم تسليمها إلى النائب المعني. والسلام

بطاقة الإجابة على السؤال الكتابي

الذي تقدم به السيد النائب عبد السلام الحمروني

السؤال: حول طلب إحداث دار خدمات بمعتمدية بني خداش من ولاية مدنين.

الإجابة:

في إطار تقريب الخدمات الإدارية من المواطنين خاصة بالمناطق التي تشكو ضعف التغطية الجغرافية للخدمات الإدارية ذات الأولويّة تمّ خلال الفترة الممتدة من شهر ديسمبر 2025 إلى موفي شهر جوان 2026 استكمال تنفيذ البرنامج المتعلق بإحداث 34 دار خدمات رقمية بالبلديات تغطي 21 ولاية وستمكّن من تلبية حاجيات أكثر من 900 ألف مواطن من بينها جربة أجيم من ولاية مدنين.

هذا ويتم العمل حاليا على تقييم المشروع بهدف وضع آليات لتطويره وتوسيع شبكة دور الخدمات على أن يتم إثر ذلك ضبط برنامج الإحداثات الجديد للفترة 2027-2030 من خلال دراسة مختلف الطلبات الواردة من السيدات والسادة نواب الشعب لفائدة البلديات خاصة تلك التي تشكو ضعف التغطية الجغرافية للخدمات الإدارية على غرار معتمدية بني خداش من ولاية مدنين. **والسلام**

السؤال الكتابي

للنائب عمر بن عمر

تبعا للفصلين عدد 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتقدم لسيادتكم بسؤال كتابي

الموضوع: حول تسوية وضعية متعاقدي المؤسسات الجامعية.

خلال مداولات القانون عدد 9 لسنة 2025 و المؤرخ في 21 ماي 2025 و المتعلق بتنظيم عقود الشغل و منع المناولة مع ممثلي الوظيفة التنفيذية، تم التطرق إلى وضعية أصحاب عقود اسداء الخدمات بمؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي والمتفرغين كامل الوقت للقيام بالمهام المطلوبة والمنصوص عليها بعقود العمل، والتي تعتبر عقود عمل هشة و لا تضمن الحد الأدنى من الكرامة، وإلى إمكانية ادراجهم بصريح العبارة بقائمة العقود المشمولة بالنسوية، باعتبار تمتع أصحاب هذه العقود بأجور لا تخضع للخصم بعنوان المساهمة في أنظمة التقاعد والحيطة الاجتماعية وهو ما جعلهم يحرمون من تغطية اجتماعية وصحية رغم طبيعة العمل بالإدارة وبمخابر العلوم البيولوجية والكيميائية وغيرها من الهياكل الأخرى والتي تتطلب استعمال يومي التجهيزات و مواد خطرة تهدد سلامتهم. وقد تم في إطار التفاعل الإيجابي، طمأنتنا على انه سيقع النظر في هذه الحالات وتسويتها حالة بحالة الا أنه ولحد الان لم يقع النظر في هذه الوضعيات وتسويتها.

وتبعا لكل ما سبق ذكره، ورفعا للمظلمة المسلطة على هذه الفئة الشغيلة، وتثمينا للمجهودات التي تبذلها مختلف هياكل الدولة في حفظ كرامة المواطن، أتوجه بالأسئلة التالية:

- لماذا يتواصل العمل لحد الان بعقود اسداء خدمات مع العديد من الإدارات العمومية والراجعة لمختلف الوزارات؟
- ماهو البرنامج الزمني للحكومة وخاصة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في تسوية وضعية أصحاب عقود اسداء الخدمات بمؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي؟ والسلام.

إجابة السيدة رئيسة الحكومة

الموضوع: حول الإجابة عن السؤال الكتابي الذي تقدم به النائب السيد عمر بن عمر

المرجع: مكتوبكم ص 2026-26-3000- 0000428 بتاريخ 20 فيفري 2026

المصاحيب: نسخة من إجابة السيّد وزير التعليم العالي والبحث العلمي.

وبعد،

أتشرف بموافاتكم بالإجابة عن السؤال الكتابي الذي تقدم به النائب السيد عمر بن عمر، بخصوص تسوية وضعية متعاقدي المؤسسات الجامعية.

والمرجو من سيادتكم تسليمها إلى النائب المعني. والسلام

بطاقة إجابة على السؤال الكتابي

الذي تقدّم به السيّد النائب عمر بن عمر

السؤال الكتابي: حول تسوية وضعية متعاقدي المؤسسات الجامعية.

عناصر الإجابة:

اقتضى حسن سير العمل بمؤسسات التعليم العالي والبحث والمؤسسات العمومية للبحث العلمي دعم الموارد البشرية العاملة بها وانتداب أعوان من حاملي شهادات جامعية وأعوان بمستويات تعليمية مختلفة للعمل بوحدات ومخابر البحث ومدارس الدكتوراه ووحدات الخدمات المشتركة للبحث ومشاريع التعاون الدولي في مجال البحث والتجديد بالاعتماد على عقود إسداء خدمات منشور وزير التعليم العالي والبحث العلمي عدد 45 المؤرّخ في 19 أوت 2016

وتم تكليف هذه الفئة الهامة من الموارد البشرية بالقيام بمهام تقنية وإدارية ولوجستية ضرورية لضمان سير مرفق البحث العلمي واستمرارية هياكل ومشاريع البحث.

هذا، وتعمل الحكومة في إطار النصوص القانونية والترتيبية الجديدة على دراسة وضعية المتعاقدين في القطاع العام والوظيفة العمومية بما يسمح بتعزيز الاستفادة من خبراتهم وتثمين كفاءاتهم.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب لطفي الهمامي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي، أتقدم لكم بالأسئلة الكتابية التالية:

الموضوع: حول إحداث دار خدمات بمعتمدية العمران ودار خدمات بمعتمدية العمران الاعلى

تحية طيبة وبعد

في إطار سياسة الدولة الرامية الى تقريب الخدمات الإدارية من المواطنين وتحسين جودة المرفق العمومي تمثل دور الخدمات آلية فعالة لتجميع عدد من الخدمات الإدارية في فضاء واحد بما ييسر قضاء شؤون المواطنين ويحد من مشقة التنقل بين الادارات

ورغم الكثافة السكانية التي تتميز بها كل من معتمدية العمران ومعتمدية العمران الأعلى وما تشهدانه من توسع عمراني وارتفاع في الطلب على الخدمات الإدارية فإنهما لا تتوفران بهما دور خدمات مما يضطر المتساكنين الى التنقل الى معتمديات أخرى للحصول على الخدمات الإدارية وهو ما يثقل كاهلهم ويؤثر في جودة الخدمات المقدمة

1- فهل تعتزم الحكومة إحداث دار خدمات بمعتمدية العمران ودار خدمات بمعتمدية العمران الأعلى؟

2- وماهي المعايير المعتمدة لاختيار المعتمديات التي يتم بها إحداث دور خدمات؟

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير.

والسلام

إجابة السيدة رئيسة الحكومة

الموضوع: حول الإجابة عن السؤال الكتابي الذي تقدم به النائب السيّد لطفي الهمامي

المرجع: مكتوبكم ص 2026-26-3000-0001847 بتاريخ 9 جويلية 2026

المصاحيب: إجابة الإدارة العامة للإصلاحات والدراسات المستقبلية الإدارية.

وبعد،

أتشرف بموافاتكم بالإجابة عن السؤال الكتابي الذي تقدّم به النائب السيد لطفي الهمامي بخصوص طلب إحداث دار خدمات بمعتمديتي العمران والعمران الأعلى من ولاية تونس.

والمرجو من سيادتكم تسليمها إلى النائب المعني. والسلام

بطاقة الإجابة على السؤال الكتابي

الذي تقدم به السيد النائب لطفي الهمامي

السؤال: حول طلب إحداث دار خدمات بمعتمديتي العمران والعمران الأعلى من ولاية تونس

الإجابة:

في إطار تقريب الخدمات الإدارية من المواطنين خاصة بالمناطق التي تشكو ضعف التغطية الجغرافية للخدمات الإدارية ذات الأولويّة، تم خلال الفترة الممتدة من شهر ديسمبر 2025 إلى موفي شهر جوان 2026 استكمال تنفيذ البرنامج المتعلق بإحداث 34 دار خدمات رقمية بالبلديات تغطي 21 ولاية وستمكّن من تلبية حاجيات أكثر من 900 ألف مواطن من بينها الحرايرية من ولاية تونس.

وقد تم اختيار البلديات المنخرطة في المشروع بناء على بلاغ لفتح باب الترشحات وفق نموذج ملف ترشح ومعايير موضوعية واضحة يتعلق الأول بنسبة التغطية الجغرافية للخدمات الإدارية ذات الأولوية (نسبة تغطية لا تتجاوز (40% ويتعلق المعيار الثاني بقدرة البلديات على إنجاح المشروع والذي يشمل 3 شروط أساسية تتمثل في توفير مقر وتهيئته وتوفير الربط الشبكي وتوفير الأعوان حسب جملة المعايير المطلوبة.

هذا ويتم العمل حاليا على تقييم المشروع بهدف وضع آليات لتطويره وتوسيع شبكة دور على أن يتم إثر ذلك ضبط برنامج الإحداثات الجديد للفترة 2027-2030 من خلال دراسة مختلف الطلبات الواردة من السيدات والسادة نواب الشعب لفائدة البلديات خاصة تلك التي تشكو ضعف التغطية الجغرافية للخدمات الإدارية أو ذات الكثافة السكانية العالية على غرار معتمديتي العمران والعمران الأعلى من ولاية تونس. **والسلام**

السؤال الكتابي

للنائب يسري البواب

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتشرف بأن أحيل إليكم الأسئلة الكتابية التالية :

الموضوع :حول تنامي ظاهرة التسوّل واستغلال الأطفال والأشخاص في الوضعيات هشة .

تحية طيبة وبعد،

في الآونة الأخيرة شهدت عديد المدن والفضاءات العامة ببلادنا تنامياً ملحوظاً لظاهرة التسول خاصة باستغلال الأطفال الرضع والقصر، إلى جانب تزايد أعداد كبار السن وذوي الإعاقة الذين

يلجؤون إلى التسوّل في الشوارع والمفترقات والفضاءات التجارية بما يطرح تساؤلات جدية حول الأوضاع الاجتماعية لهذه الفئات ومدى نجاعة آليات الحماية والإحاطة الاجتماعية المتوفرة

كما أصبحت ظاهرة الأشخاص المشردين دون مأوى (SDF) منتشرة في الفضاءات العامة، بما يستوجب وضع مقاربة شاملة تجمع بين البعد الاجتماعي والإنساني والأمني .

لذلك، أتوجه بالأسئلة التالية:

- ما هي المعطيات والإحصائيات المتوفرة لدى الوزارة بخصوص عدد الأطفال الرضع والقصر الذين تم رصد استغلالهم في التسوّل خلال السنوات الأخيرة؟
- ما هي البرامج والإجراءات التي تعتمدها الوزارة لحماية الأطفال من الاستغلال الاقتصادي والاجتماعي في ظاهرة التسوّل، وخاصة الرضع والقصر؟
- ما هي آليات الإحاطة والتكفّل التي توفرها الوزارة لفائدة كبار السن وذوي الإعاقة الذين يتم رصدهم في وضعيات تسول أو هشاشة اجتماعية؟
- ما مدى التنسيق القائم بين وزارة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن ووزارة الداخلية ووزارة الشؤون الاجتماعية للتصدي لظاهرة التسوّل، وخاصة الحالات المتعلقة باستغلال الأطفال أو الأشخاص في وضعيات هشة؟
- هل تعتزم الوزارة إعداد أو تحيين استراتيجية وطنية متعددة الأطراف للحد من ظاهرة التسول وحماية الفئات الأكثر عرضة للاستغلال؟
- ما هي التدابير والإجراءات المزمع اتخاذها للحد من انتشار ظاهرة الأشخاص المشردين دون مأوى (SDF) ، وضمان الإحاطة الاجتماعية والصحية والإنسانية اللازمة لهم بما يحفظ كرامتهم ويسر إدماجهم الاجتماعي؟

وتفضلوا السيدة الوزيرة بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام.

والسلام

إجابة السيدة وزيرة الأسرة والمرأة

والطفولة وكبار السن

<u>الموضوع</u> :حول سؤال كتابي موجّه من عضو مجلس نواب الشعب المحترم السيد يسري البواب

<u>المرجع</u> : مراسلتكم عدد 1826 الواردة بتاريخ 10 جويلية 206

تحية طيبة وبعد،

تبعا لمراسلتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه، والمتعلّقة بسؤال كتابي موجّه من عضو مجلس نواب الشعب المحترم السيّد يسري البوّاب بخصوص استراتيجية الوزارة وبرامجها في مجال حماية الأطفال وكبار السنّ من الاستغلال الاقتصادي والحد من ظاهرتي التسول والتشرد لديهم وضمان الإحاطة الاجتماعية لفائدتهم حماية لكرامتهم، يُشرفنا إفادتكم بما يلي :

بخصوص التصدّي لظواهر الاستغلال الاقتصادي للأطفال والتسول والتشرد لدى هذه الفئة فإنّ الوزارة تولّت استكمال إنجاز دراسة ميدانية حول ظاهرة التسول لدى الأطفال، وسيتم الاعتماد على المخرجات المنبثقة عنها لوضع خطة عمل متعددة القطاعات للحدّ من ظاهرة تسوّل الأطفال والعمل على إعادة ادماجهم في أسرهم وفي المجتمع .أما على مستوى التعهد، يتولى مندوبو حماية الطفولة التدخل إثر كلّ حالة إشعار بوجود وضعية تشرد أو استغلال اقتصادي لطفل واتخاذ التدابير الحمائية الملائمة، كإرجاع الطفل لعائلته أو اللجوء إلى تدابير الإيداع بإحدى مؤسسات الرعاية .

أما بخصوص وضعيات التسول والتشرد لدى كبار السن تعمل الوزارة من خلال الخطة التنفيذية للاستراتيجية الوطنية متعددة القطاعات لكبار السن 2022- 2030 على :

- التنسيق لتنفيذ برامج صحية واجتماعية مستجيبة لحاجيات كبار السن وخاصة الذين هم في وضعيات صعبة ووقايتهم من العنف والممارسات الإقصائية والتمييزية .
- دعم مقومات نمط العيش الكريم لكبار السن في وسطهم الأسري.
- دعم ومرافقة قدرات الأسر على أداء دورها الرعائي إزاء مسنيها .

وقد تولت الوزارة تعزيزا لآليات الإشعار تركيز الرقم الأخضر 1833للإنصات والإرشاد لفائدة كبار السنّ، كما يتمّ في نطاق تنفيذ بروتوكول التعهد بوضعيات التشرد والاستغلال والتسول التنسيق مع مختلف الأطراف ذات الصلة لتجاوز وضعية التهديد كالقيام بالوساطة العائلية، أو تقديم المساعدة الظرفية أو تأمين خدمات الرعاية الحياتية والعلاج والمتابعة الصحية والمرافقة النفسية لإدماجه بوسطه العائلي، وفي بعض الحالات تأمين الإيواء لكبير السنّ بمؤسسة رعاية ، أو إدراجه ببرنامج الإيداع العائلي لكبار السن لتوفير وسط أسري بديل له .

أفدناكم بذلك، وتفضّلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير.

والسلام